

دليلك لعرض القوائم المالية: خلاصة معيار المحاسبة المصري رقم (١)



يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (١) أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان قابليتها للمقارنة مع القوائم السابقة للمنشأة ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى. يوضح المعيار المكونات الكاملة للقوائم المالية والمبادئ الأساسية التي تحكم هيكلها ومحتواها.

المجموعة الكاملة للقوائم المالية



قائمة المركز المالي
(في نهاية الفترة)
تعرض أصول والتزامات
وحقوق ملكية المنشأة في
تاريخ محدد.



قائمة الدخل وقائمة
الدخل الشامل (عن الفترة)
توضح الأداء المالي للمنشأة
(الأرباح والخسائر) خلال فترة
زمنية.



قوائم وإيضاحات أخرى
تشمل قائمة التغيرات في حقوق
الملكية، وقائمة التدفقات
النقدية، والإيضاحات المتممة.



المبادئ الأساسية للعرض



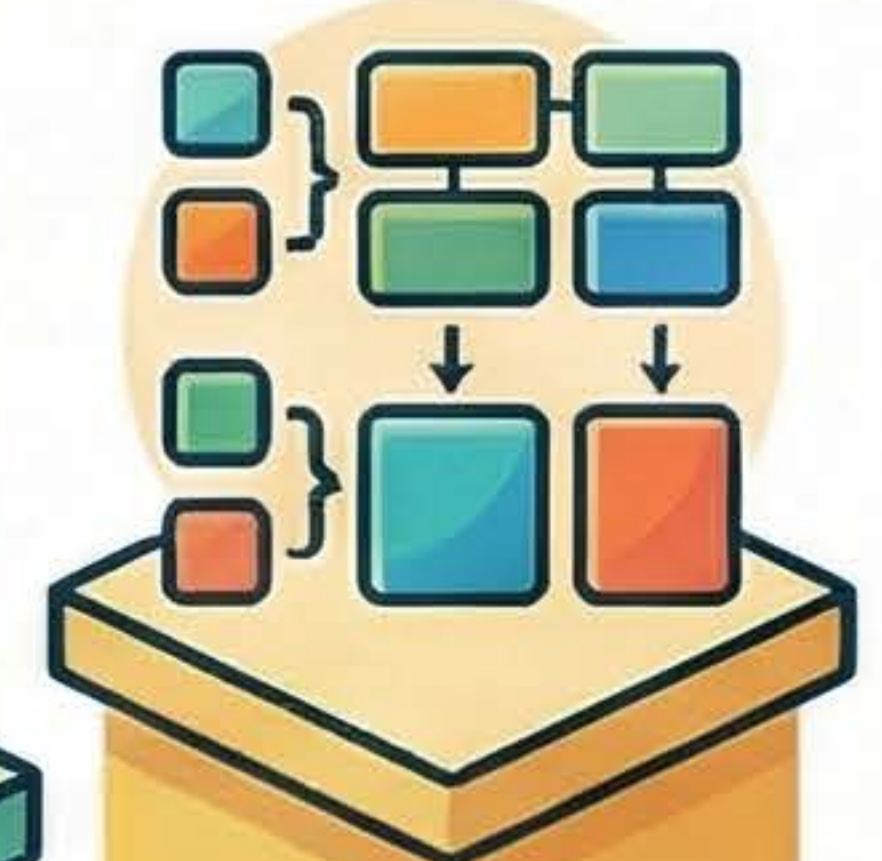
العرض العادل
والالتزام بالمعايير
يجب أن تعكس القوائم
المالية بصدق أثر
المعاملات والأحداث
المختلفة.



الاستمرارية
تُعد القوائم المالية
على أساس أن
المنشأة مستمرة في
مزاولة نشاطها.



أساس
الاستحقاق
المحاسبي
يتم الاعتراف بالبند
عند حدوثها وليس
عند قبض أو دفع
النقدية أما عدا
قائمة التدفقات
التقديمية.



الأهمية
النسبية
والتجميع
يجب عرض كل
مجموعة من البنود
المتشابهة ذات
الأهمية النسبية
بشكل منفصل.

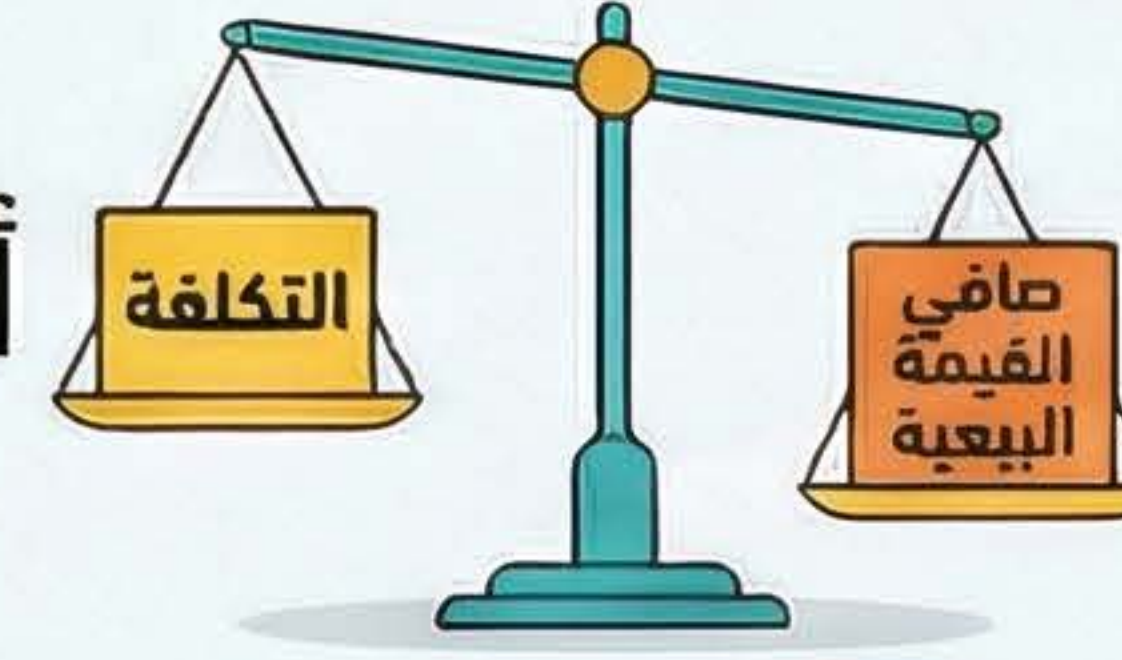
معيار المحاسبة المصري رقم (2): دليل المخزون

يشرح القواعد الأساسية لمعيار المحاسبة المصري رقم 2، الذي يوضح كيفية تعريف المخزون وقياسه وحساب تكلفته، كجزء حيوي في القوائم المالية.

القسم الأول: الأساسيات - التعريف والقياس

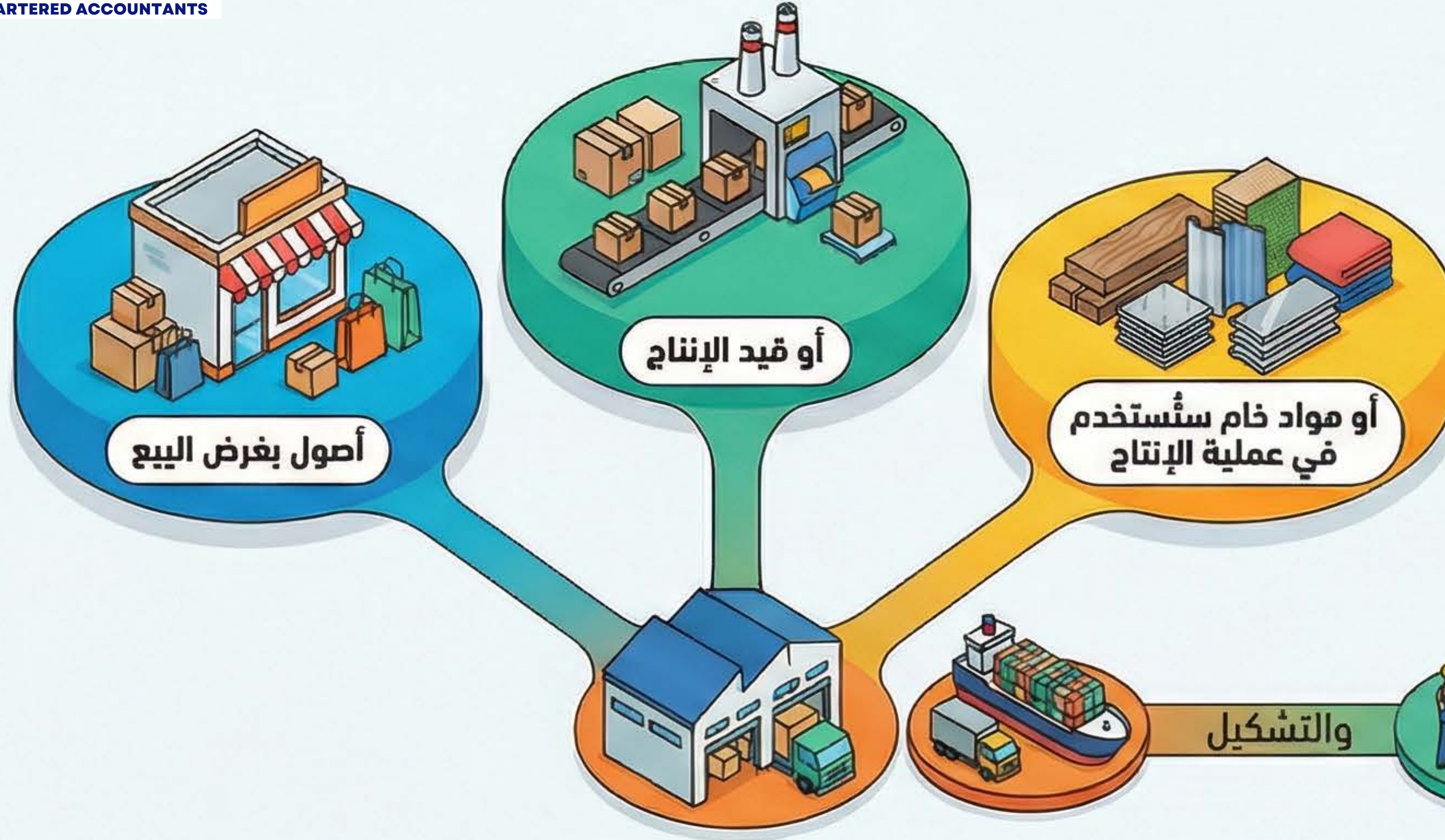
قاعدة القياس الذهبية
يُقيّم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية، أيهما أقل.

أيهما أقل



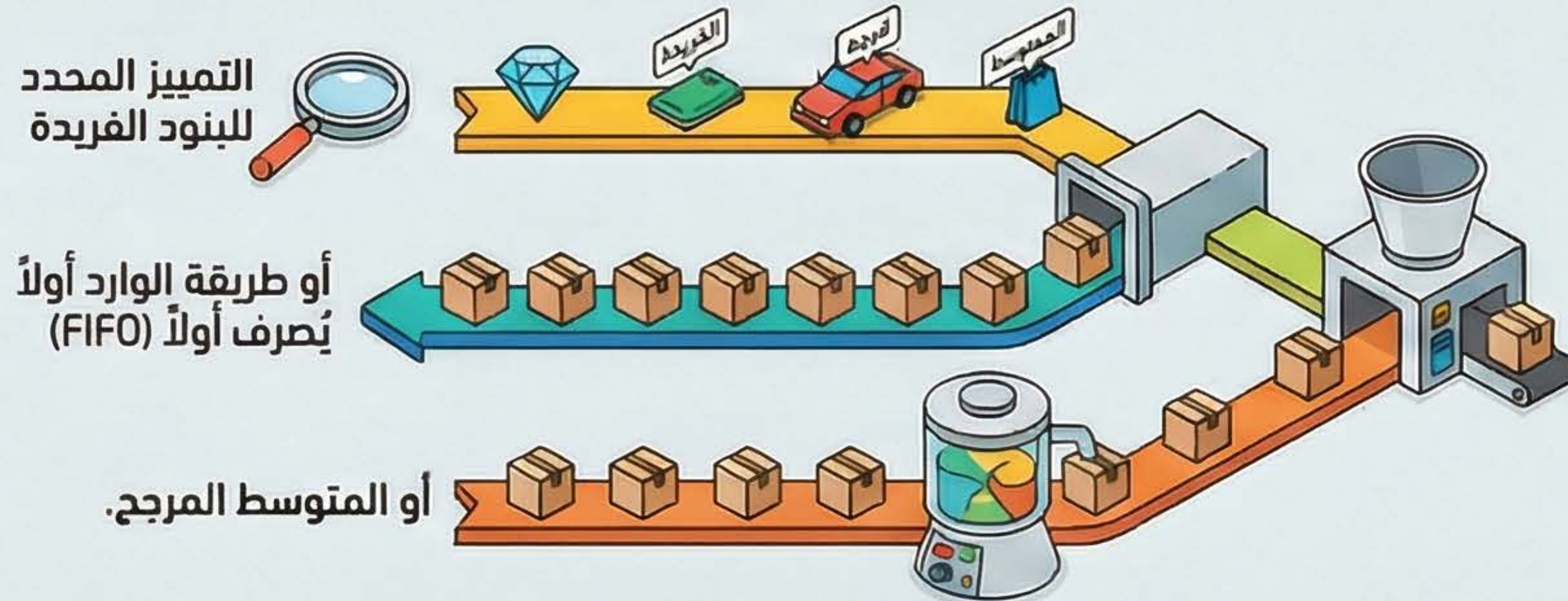
ما الذي تشمله "التكلفة"؟

تكاليف الشراء والتشكيل



القسم الثاني: التطبيق - طرق الحساب والإفصاح

طرق حساب التكلفة المعتمدة



مبدأ الثبات

يجب استخدام نفس طريقة حساب التكلفة للمخزون ذي الطبيعة والاستخدام المتشابه.

أهم الإفصاحات المطلوبة بالقوائم المالية

- ☒ يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة
- ☒ القيمة الدفترية للمخزون
- ☒ وقيمة المخزون المحمل كمصرف.

دليلك السريع لقائمة التدفقات النقدية

أنشطة التشغيل: قلب عمليات الشركة النابض

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيراد المنشأة. تشمل المعاملات التي تدخل في تحديد صافي صافي الربح أو الخسارة.



من أين تأتي وتذهب النقود؟

- المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات.

- المدفوعات النقدية للموردين عن البضائع والخدمات.

- المدفوعات النقدية للعاملين.

- المقبوضات والمدفوعات النقدية لضرائب الدخل.

أنشطة الاستثمار: استثمارات لبناء المستقبل

اقتناء الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى والخلص منها، تمثل المدي الذي تم فيه الإنفاق لتوليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.



كيف تستثمر الشركة أموالها؟

- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة (مباني، معدات).

- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة.

- شراء أو بيع أدوات حقوق ملكية أو دين لمنشآت أخرى.

- السلف والقروض النقدية الممنوحة للغير.

أنشطة التمويل: وقود نمو الشركة

الأنشطة التي تؤدي إلى تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية وفروض المنشأة، تساعد في التنبؤ بادنيجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية المستقبلية.



كيف تجمع الشركة رأس المال؟

- المدفوعات النقدية للمالكين لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.

- السداد النقدي للمبالغ المقرضة وتوزيعه وتوزيعات الأرباح.

- المتحصلات النقدية من إصدار أسهم أو سندات.

- المتحصلات النقدية من الحصول على قروض.

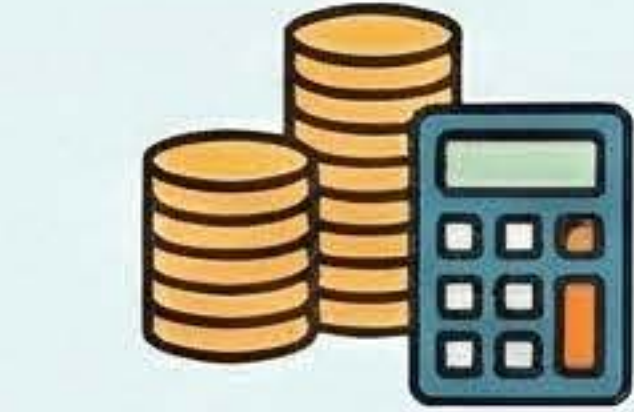
مقارنة تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (10): الأصول الثابتة

تحول جوهري: من نموذج التكلفة الإلزامي إلى خيار نموذج إعادة التقييم (سارٍ من 1 يناير 2023)

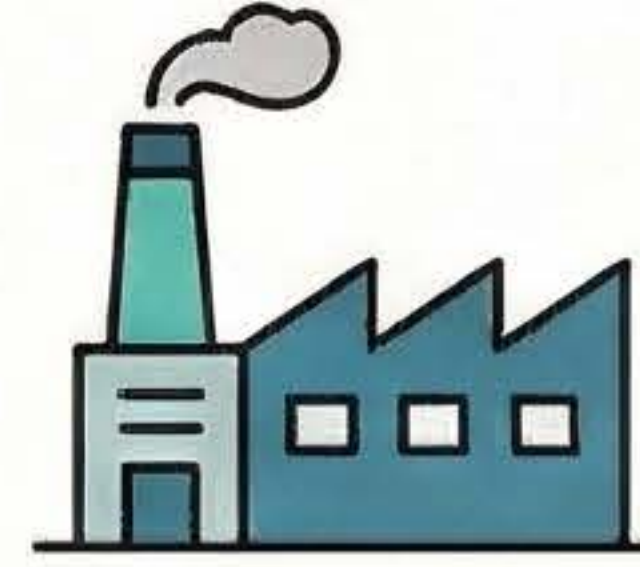
إصدار 2015: نموذج التكلفة فقط



نموذج التكلفة: كانت المنشآت ملزمة بتطبيق نموذج التكلفة لقياس الأصول الثابتة بعد الاعتراف بها (الفقرة 30).

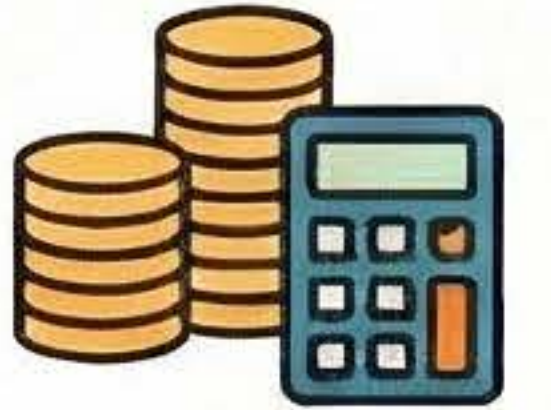


إصدار 2023: إضافة خيار إعادة التقييم



نموذج التكلفة (اختياري)

الخيار الأول: الاستمرار في تطبيق نموذج التكلفة.



نموذج إعادة التقييم (جديد واختياري)

الخيار الثاني: إثبات الأصل بقيمته المعاد تقييمها (القيمة العادلة) بعد خصم الإهلاك المتراكم اللاحق.



نقطة التحول: تاريخ السريان الإلزامي 1 يناير 2023

تعديلات سابقة جوهريّة

الإيرادات العرضية (سابقًا)
كانت تُخصم من تكلفة الأصل.



الإيرادات العرضية (سابقًا)
تُبَيّن الإيرادات الناتجة عن المنتجات العرضية ضمن الأرباح أو الخسائر.



النباتات المثمرة (سابقًا)
لم يكن لها معالجة محاسبية محددة ومنفصلة كأصول.



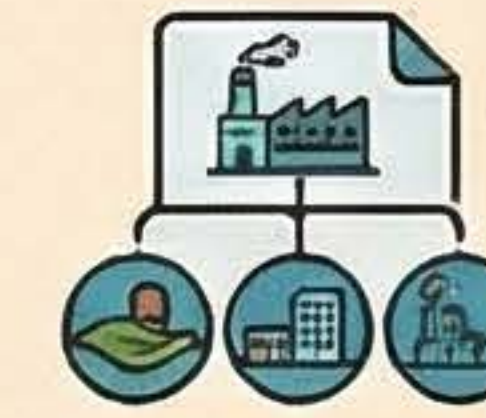
تفعيل نموذج إعادة التقييم (تفاصيل)



القيمة العادلة
تساوي القيمة السوقية، ويجب أن يتم تقديرها بخير تقييم المالية



معالجة الفائض
زيادة القيمة تُثبت ضمن حقوق الملكية كـ "فائض إعادة التقييم"، (الانخفاض في الأرباح/الخسائر).



تطبيق شامل
يجب إعادة تقييم الفئة الخاملة للأصل (مثل: الأراضي، المباني، الآلات).



تطبّل الأصل
إثبات الأصل بقيمته العادلة الموثوقة بعد خصم الإهلاك المتراكم.



ما هو؟
إثبات الأصل الموثوقة الإهلاك المتراكم.

تاريخ السريان والتطبيق بأثر رجعي

التطبيق بأثر رجعي

يتم إثبات الأثر المترتب على تطبيق التعديلات لأول مرة في الرصيد الافتتاحي لقالب إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية.



تاريخ السريان: 1 يناير 2023
نُطبق التعديلات بشغل إلزامي على القترات المالية التي تبدأ في هذا التاريخ أو بعده.



النباتات المثمرة (حاليًا)
تمت إضافة تعريف واضح للنباتات المثمرة محددة عند إنشائها ذاتيًا، بما يتماشى مع الأصول الأخرى.



طريقة الإهلاك (تأكيد)
تأكيد على عدم ملائمة استخدام طريقة الإهلاك القائمة على الإيرادات الناتجة عن استخدام الأصل.



المحاسبة عن المنح الحكومية:

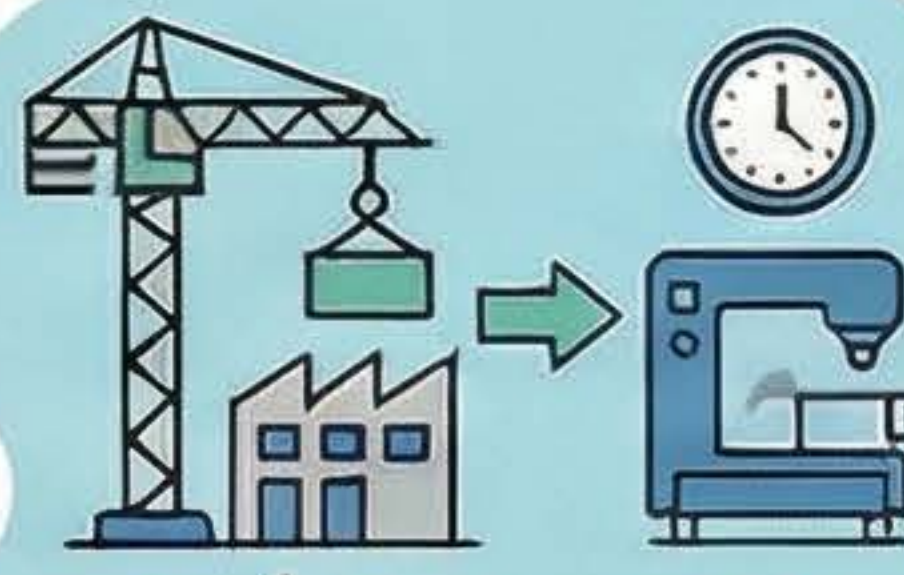
دليل مبسط للمعيار المصري رقم (12)

تعريفات أساسية



المنح الحكومية

هي مساعدات من الحكومة في صورة تحول موارد اقتصادية إلى منشأة مقابل التزامها بتنفيذ شروط معينة تتعلق بأنشطتها.



المنح المرتبطة بأصول

منح يكون شرطها الأساسي أن تقوم المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل.



المنح المرتبطة بالدخل

تشمل جميع المنح الحكومية الأخرى بخلاف تلك المرتبطة بالأصول.



المساعدات الحكومية

أي إجراء حكومي يهدف لمنح مزايا اقتصادية معينة لمنشأة أو مجموعة منشآت تستوفي شروطاً محددة.

كيفية العرض في القوائم المالية (للمنح المرتبطة بأصول)



الطريقة الأولى: إثباتها كإيرادات مؤجلة

قائمة المركز المالي	
إيراد مؤجل	المنحة
قائمة الدخل	

توزيع على المعر الإجمالي

يتم عرض المنحة في قائمة المركز المالي كإيراد مؤجل يتم توزيعه على قائمة الدخل على مدار العمر الإنتاجي للأصل.

الطريقة الثانية: خصمها من تكلفة الأصل

قائمة المركز المالي	
المنحة	تكلفة الأصل
القيمة الخيلية للأصل	
قائمة الدخل	

تخفيض مصروف الإهلاك

يتم خصم قيمة المنحة من القيمة الخيلية الأصلية، مما يؤدي إلى تخفيض مصروف الإهلاك المعترف به في قائمة الدخل.

متى يتم الاعتراف بالمنحة الحكومية؟

شروط أساسيان للاعتراف

الشرط الأول: الوفاء بالالتزامات التأخذ من مقدرة المنشأة على الوفاء بالشروط المصاحبة للمنحة.

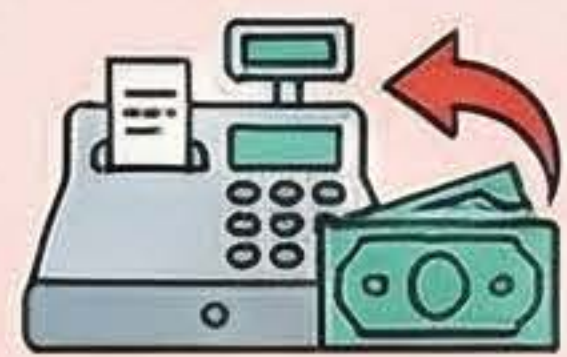
الشرط الثاني: تأييد الاستلام التأخذ من أن المنشأة سوف تتسلم المنحة فعلياً.



منح التعويض الفوري

المنح التي تُقدم كتعويض عن نفقات أو خسائر حدثت بالفعل، يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر فوراً عند استحقاقها.

ماذا لو أصبحت المنحة واجبة الرد؟



رد المنح المرتبطة بالدخل

يتم خصم المبلغ المطلوب رده من رصيد الإيراد المؤجل للمنحة، إذا تجاوز المبلغ الرصيد أو لم يذُن هالك بصيد، يتم تحميل الخرق على الأرباح أو الخسائر فوراً.



رد المنح المرتبطة بالأصول

يتم زيادة القيمة الخيلية للأصل أو تخفيض رصيده، ويعمل على الأرباح أو الخسائر أي إهلاك إضافي كان يجب إثباته لو لم يتم الحصول على المنحة.



(ج) الشروط والالتزامات

يجب الإفصاح عن الشروط التي لم يتم الوفاء بها وأي التزامات معقولة أخرى متعلقة بالمساعدات الحكومية المطرّف بها.



(ب) طبيعة ومقدار المنح

يجب الإفصاح عن طبيعة ومقدار المنح التي تم الاعتراف بها، وأي أشكال أخرى من المساعدات الحكومية استفادت منها المنشأة.



(أ) السياسة المحاسبية

يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للمعلن الحكومية وطرق عرضها في القوائم المالية.



متطلبات الإفصاح الرئيسية

تكاليف الاقتراض: دليلك المصور لمعيار المحاسبة المصري رقم (14)

أساسيات المعيار: التعريفات الرئيسية



ما هي تكاليف الاقتراض؟
هي الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتخبطها المنشأة نتيجة اقتراض الأموال.



ما هو الأصل المؤهل؟
هو الأصل الذي يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.



الشرط (أ):
الإنفاق على الأصل
عندما تبدأ المنشأة في تكبد نفقات على الأصل المؤهل.



الشرط (ب):
تحمل تكاليف الاقتراض
عندما تبدأ المنشأة في تكبد تكاليف الاقتراض (مثل الفوائد).



الشرط (ج):
بدء أنشطة الإعداد
عندما تبدأ المنشأة في الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام المحدد له أو لبيعه.



التوقف أثناء فترات التعطل
يجب على المنشأة التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات التي تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل المؤهل.



عند اكتمال الأنشطة الجوهرية
تتوقف عملية الرسملة بشكل كامل عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام أو البيع.



في حالة اكتمال أجزاء من الأصل
إذا تم الانتهاء من إنشاء جزء من الأصل وأصبح قابلاً للاستخدام، بينما يستمر العمل على الأجزاء الأخرى، فيجب التوقف عن رسملة التكاليف الخاصة بالجزء المنتهي فقط.

دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (15): الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة

لتبسيط متطلبات الإفصاح وضمان الشفافية في القوائم المالية.

يستند إلى قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، والمعدل بقرار رقم 69 لسنة 2019، ويعمل به اعتبارًا من أول يناير 2016.



ما الذي يجب الإفصاح عنه؟

نظرة عامة على
المعيار

ما الذي
يجب الإفصاح
عنه؟

كيف يتم عرض الإفصاحات؟

الإفصاح بشكل منفصل لكل فئة
لضمان الوضوح.

فئات الإفصاح الرئيسية

1. الشركة الأم

3. الشركات التابعة

4. الشركات الشقيقة

2. الهيئات ذات السيطرة المشتركة
أو النفوذ المؤثر

6. أفراد الإدارة العليا

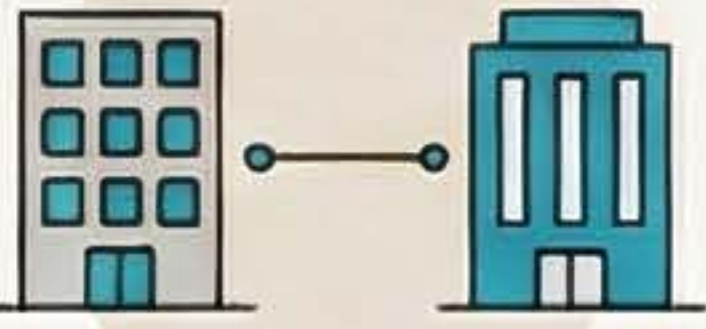
7. أطراف أخرى ذات علاقة

نطاق التطبيق
يسري على القوائم المالية
المجموعة والمستقلة
والمنفردة للمنشأة.

الأساس القانوني
وتاريخ السريان
قرار وزير الاستثمار رقم
110 لسنة 2019 (المعدل بـ
69 لسنة 2019)، ويعمل به
اعتبارًا من أول يناير 2016.

ما هو الهدف الأساسي؟
تجديد علفات ومعاملات وأرصدة
الأطراف ذوي العلاقة، والإفصاح
عنها لفهم تأثيرها على القوائم
المالية.

من هم الأطراف ذوو العلاقة؟ (تعريفات رئيسية)



الطرف ذو العلاقة:
أي شخص أو منشأة لها
علاقة بالمنشأة التي تعد
القوائم المالية.



أفراد الإدارة العليا
الأشخاص الذين يملكون السلطة
والمسؤولية في تخطيط ونوعية
ورقابة أنشطة المنشأة.



أطراف العائلة المقربون
أفراد العائلة الذين يتوقع أن
يؤثروا أو يتأثروا بذلك الشخص
في تعاملاتهم مع المنشأة.



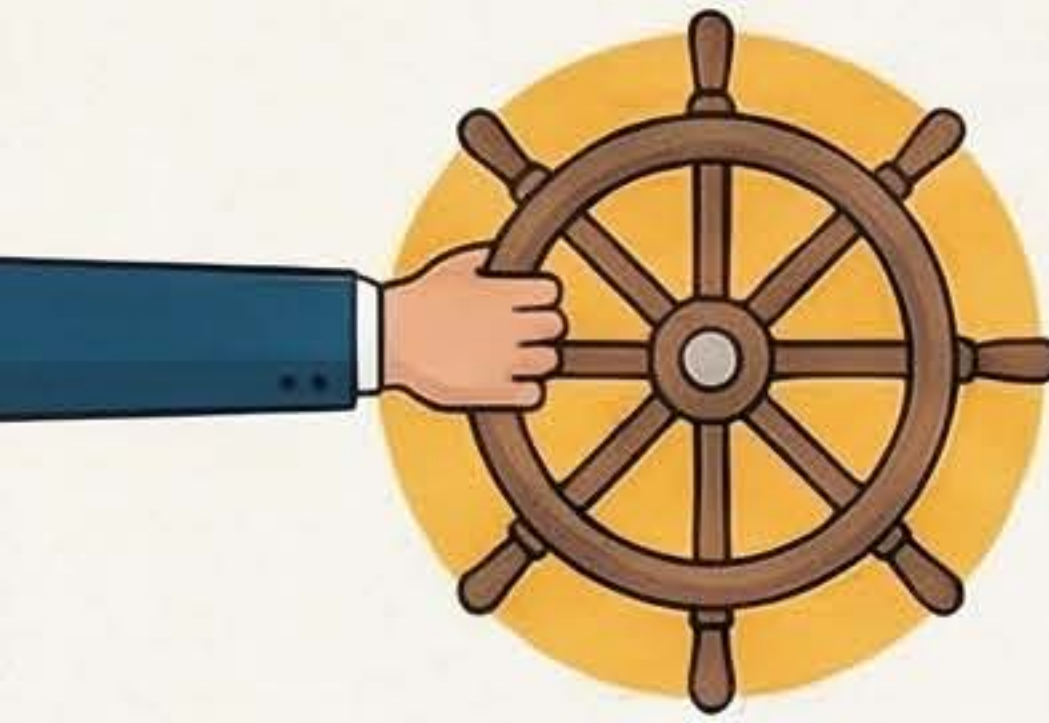
علاقة الشركة الأم والتابعة
يجب الإفصاح عن العلاقة بين الشبكة
الأم وشركاتها التابعة، بغض النظر
عن وجود معاملات بينهما.



تعويضات الإدارة العليا
إجعلي التعويضات المدفوعة،
مبوبة إلى: مزارا قصيرة الأجل،
وهزاليا ما بعد التقاعد،
ومكافآت إنهاء الخدمة.



تفاصيل المعاملات
إذا كانت هناك معاملات، يجب
الإفصاح كحد أدنى عن:
• قيمة المعاملات،
• الأرصدة القائمة وشروطها (بما
في ذلك وجود ضمانات من عدمه)،
• المخصصات المكونة للديون
المشكوك في تحصيلها،
• والمصروفات المسجلة للديون
المعدومة أو المشكوك فيها.



إعفاء المنشآت ذات الحكومة
(القدرة على التحكم في
السياسات)



النفوذ المؤثر
(القدرة على المشاركة
في اتخاذ القرارات دون
السيطرة)

السيطرة والنفوذ المؤثر
السيطرة هي القدرة على التحكم في السياسات
المالية والتشغيلية، أما النفوذ المؤثر
فهو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات
المتعلقة بهذه السياسات دون الوصول
لدرجة السيطرة.



دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٧ (المعدل): القوائم المالية المستقلة



طرق المحاسبة عن الاستثمارات في القوائم المستقلة

للمنشأة حرية اختيار طريقة المحاسبة عن استثماراتها، بشرط توحيد الطريقة لكل فئة من فئات الاستثمار.



أهم متطلبات الإفصاح



يجب الإفصاح
يجب الإفصاح صراحةً
عن أن هذه القوائم هي
"قوائم مالية مستقلة".



توزيعات الأرباح: يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح من الاستثمارات ضمن الأرباح أو الخسائر في القوائم المالية المستقلة عند نساء الحق في استلامها.

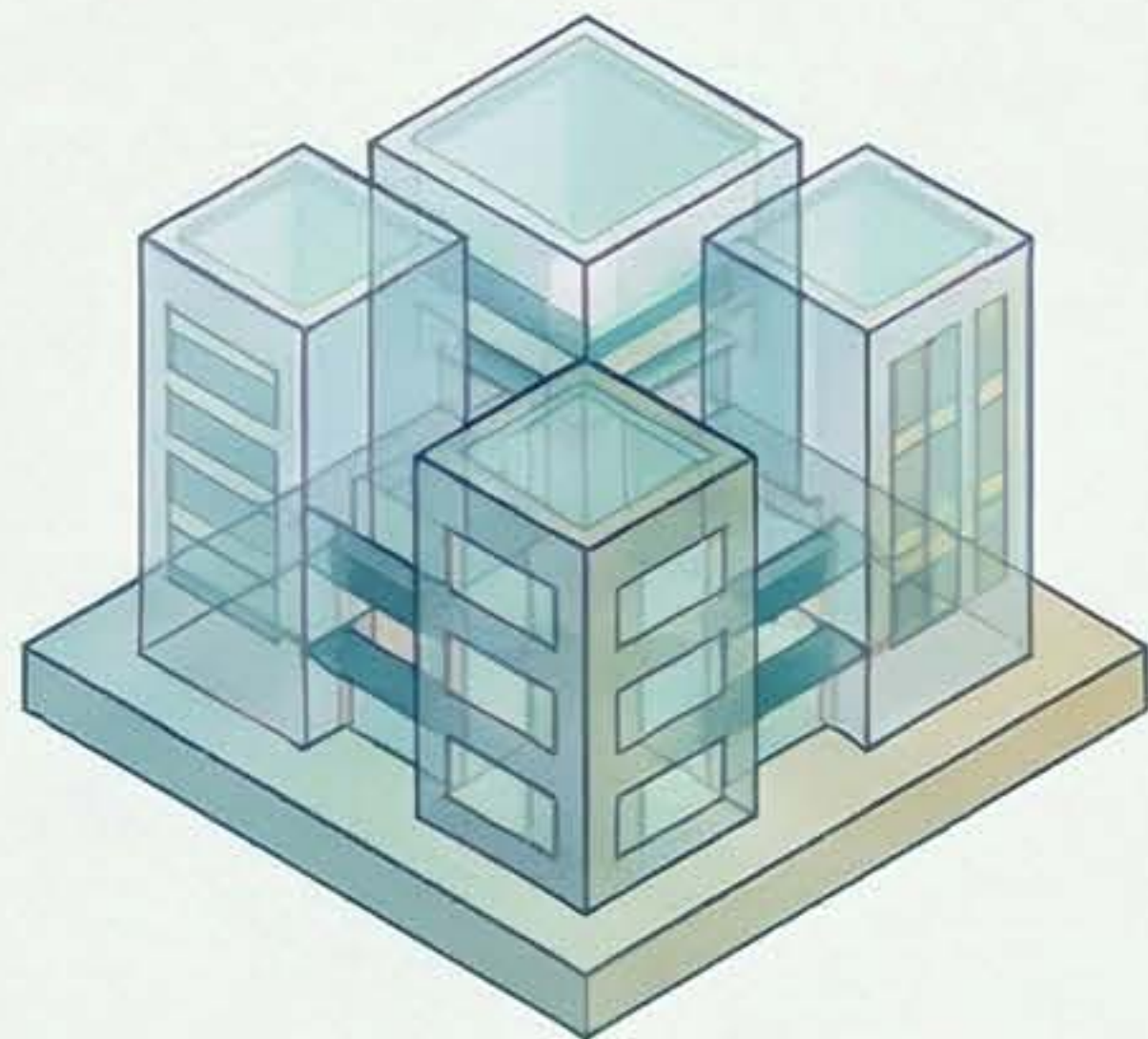


توضيح الطريقة المحاسبية
يجب الإفصاح عن الطريقة المحاسبية المستخدمة في تقييم هذه الاستثمارات التكلفة، معيار ٤٧، أو حقوق الملكية.



الفرق الجوهرى: القوائم المستقلة مقابل المجمعة

القوائم المالية المجمعة
تعرض أصول والتزامات وحقوق ملكية الشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت كياناً اقتصادياً واحداً.



القوائم المالية المجمعة
تعرض أصول والتزامات وحقوق ملكية الشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت كياناً اقتصادياً واحداً.

القوائم المالية المستقلة
قوائم مالية تعرضها منشأة (عادةً الشركة الأم) بشكل منفصل، وتختار فيها طريقة المحاسبة عن استثماراتها في الشركات الأخرى.



القوائم المالية المستقلة
قوائم مالية تعرضها منشأة (عادةً الشركة الأم) بشكل منفصل، وتختار فيها طريقة المحاسبة عن استثماراتها في الشركات الأخرى.

مدخل إلى معيار المحاسبة المصري رقم ١٨: الاستثمارات في الشركات الشقيقة

HRP

HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

نظرة عامة على المعيار (١٨)



الهدف الأساسي للمعيار
شرح المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة وتحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية.



نطاق التطبيق
يجب تطبيقه من قبل جميع المنشآت التي لها سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على المنشأة المستثمر فيها.



الأساس القانوني والتاريخي
صدر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، وتم تعديله بقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، ويقابل معيار المحاسبة الدولي IAS 28

تعريفات ومصطلحات رئيسية

السيطرة المشتركة

هي اتفاق تعاقدى للمشاركة في السيطرة على ترتيب ما، وتوجد فقط عندما تتطلب القرارات موافقة جماعية من الأطراف المشتركة في السيطرة.



طريقة حقوق الملكية

طريقة محاسبية يتم بعوجيها إثبات الاستثمار بالتكلفة في البداية، ثم يتم تعديله لاحقاً ليعكس نصيب المستثمر في التغير في صافي أصول المنشأة المستثمر فيها.



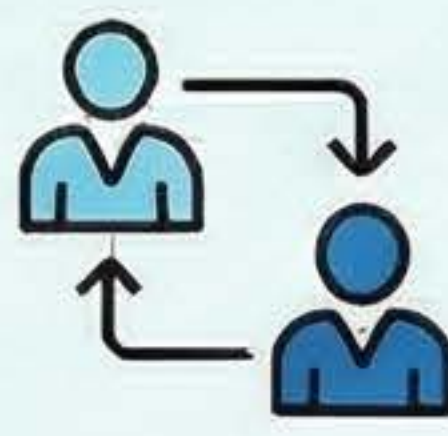
النفوذ المؤثر

هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها، ولكنها لا ترقى إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.



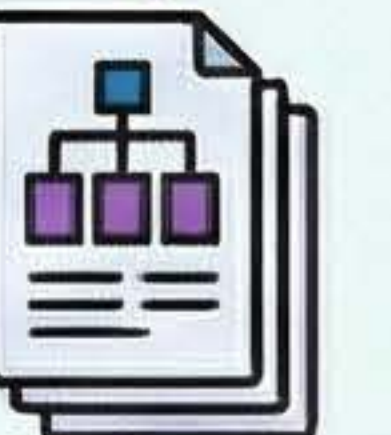
الشركة الشقيقة

هي منشأة تخضع لنفوذ مؤثر من قبل المستثمر.



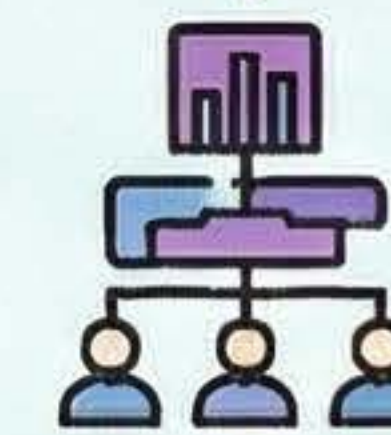
القوائم المالية المجمعة

هي القوائم المالية التي تُعرض فيها أصول والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات الشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت لكيان اقتصادي واحد.



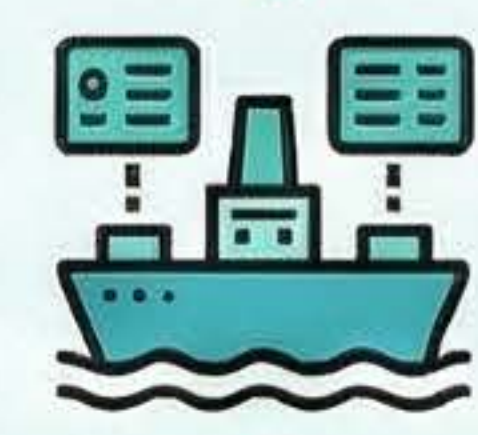
القوائم المالية المجمعة

هي القوائم المالية التي تُعرض فيها أصول والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات الشركة الأم وشركاتها



المشروع المشترك

هو ترتيب مشترك يكون للأطراف الذين يعارضون سيطرة مشتركة عليه حقوق في صافي أصول ذلك الترتيب.



القوائم المالية الموحدة

هي القوائم المالية التي تُعرض فيها أصول والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات الشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت لكيان اقتصادي واحد.



نظرة عامة على المعيار



مفتاح فهم التقارير المالية لصناديق مزايا التقاعد: دليل معيار المحاسبة المصري رقم (21)

معيار المحاسبة المصري رقم (21)

ينظم هذا المعيار كيفية المحاسبة وإعداد التقارير المالية لنظم مزايا التقاعد (الصناديق).



معيار دولي مقابل: IAS 26

صدر كجزء من قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.



تاريخ السريان: 1 يناير 2016

أصبح المعيار واجب التطبيق على الفترات المالية التي تبدأ من هذا التاريخ.



التقارير المالية لنظام "الاشتراك المحدد"



التقارير المالية لنظام "المزايا المحددة"

يجب أن تختار القوائم المالية أحد الخيارين التاليين للعرض: يوفر المعيار طريقتين لعرض المركز المالي للصندوق.



التقارير / المزايا المحددة

يجب أن تكتأ عن الأثر الحادثة عن الخفرات المالية المالية للنسدين الصندوق.



قائمة صافي الأصول المتاحة للمزايا

يجب أن تتضمن القوائم المالية قائمة توضف صافي الأصول المتاحة في الصندوق لدفع المزايا للمستحقين.



شرح سياسة التعويل

يجب الإفصاف عن سراسة تعويل الصندوق ضمن القوائم المالية.



الخيار (أ): قائمة موحدة



عرض قائمة واحدة تظهر (1) صافي الأصول المتاحة للمزايا، (2) القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا المنعود بها (مع الفصل بين المكتسبة وغير المكتسبة)، و(2) القالب أو العجز الناتج.

الخيار (ب): قائمة وإيضاحات



عرض قائمة بصافي الأصول المتاحة للمزايا فقط، مع الإفصاف عن القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا إما في إيضاح مرفق أو عبر الإشارة لتقرير اكتواري مرفق بالقوائم.

قواعد التقييم والإفصاح الرئيسية

في حالة تعذر التقييم العادل

إذا كان تقدير القيمة العادلة لاستثمار ما غير ممكن، فيجب الإفصاح عن سبب عدم استخدامها.



الإفصاح عن التغيرات الجوهرية

يجب الإفصاح عن أثر أي تغيرات في الافتراضات الاكتوارية إذا كان تأثيرها على الالتزامات بالغ الأهمية.



أساس حساب الالتزامات الاكتوارية

يجب أن تستند القيمة الحالية للمزايا إلى الخدمات المؤداة حتى تاريخه، باستخدام مستويات الأجور الدائية أو المتوقعة (مع وجوب الإفصاح عن الأساس المستخدم).



تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة

يجب قياس استثمارات نظام مزايا التقاعد بالقيمة العادلة، بالنسبة للأوراق المالية القابلة للتداول، تكون القيمة السوقية هي القيمة العادلة.



دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (22): نصيب السهم في الأرباح



نطاق التطبيق

يُطبق المعيار على جميع القوائم المالية (المستقلة، المجمعة، المنفردة) لجميع المنشآت التي تفصح عن نصيب السهم في الأرباح.

الهدف الأساسي للمعيار

شرح القواعد لتحديد وعرض "نصيب السهم في الأرباح" بهدف تحسين مقارنة الأداء بين المنشآت المختلفة وعبر الفترات الزمنية.



ما هو "نصيب السهم في الأرباح"؟

هو مؤشر مالي بقيس حصة كل سهم عادي من أرباح الشركة خلال فترة محددة، مما يساعد في تقييم أداء وربحية الشركة.

هناك أنطه: نصيب السهم معلن: أسجد السهم في ، لأبواء نصيب السهم في الأرباح.

كيفية حساب النصيب الأساسي للسهم

المعادلة الأساسية

$$\text{صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة} \div \text{(المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة)} = \text{نصيب السهم في الأرباح}$$

الخطوة 2: تحديد المقام (الأسهم)

يتم استخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، والذي يعكس التغيرات في عدد الأسهم خلال الفترة مع ترجيحها بالمدة الزمنية التي كانت فيها قائمة.

الخطوة 1: تحديد البسط (الأرباح)

الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم
بعد الضريبة
أرباح خصم توزيعات الأسهم الممتازة

العرض والإفصاح في القوائم المالية

العرض في قائمة الدخل

يجب على المنشأة عرض النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بوضوح في صلب قائمة الدخل، وذلك للأرباح المعليات المستمرة وإجمالي الأرباح.



الإفصاحات الرئيسية المطلوبة

يجب الإفصاح عن المبالغ المستخدمة في البسط والمقام لكل الحسابين، وتسوية بينهما، بالإضافة إلى شرح أي أسهم محتملة لم يتم إدراجها كونها مضادة للتخفيض.

التعديلات بأثر رجعي

في حالة حدوث رسمة، أو إصدار أسهم هجانية، أو تجزلة للأسهم، يجب تعديل أرقام نصيب السهم الأساسي والمخفض لأفافة الفترات المعروضة بأثر رجعي.

أنواع نصيب السهم في الأرباح

1. النصيب الأساسي للسهم (Basic EPS)

يقيس أرباح الشركة المتاحة لكل سهم عادي قائم بالفعل.

2. النصيب المخفض للسهم (Diluted EPS)

يقيس أرباح الشركة لكل سهم مع الأخذ في الاعتبار جميع الأسهم العادية المحتملة التي قد تؤدي إلى تخفيض الأرباح (المؤدية للتخفيض).

فهم النصيب المخفض وتأثيره

هي "الأسهم العادية المحتملة لمؤدية للتخفيض"؟

هي أدوات مالية قد تتحول إلى أسهم عادية في المستقبل، مما يؤدي إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح أو زيادة نصيبه من الخسارة.

كيف يتم التعديل لحساب النصيب المخفض؟

يتم تعديل كل من "الأرباح" و"عدد الأسهم" بأثر كافة الأسهم المحتملة المؤدية للتخفيض، كما لو أنها تم تحويلها بالفعل في بداية الفترة.

حتى في حالة الخسائر

يجب عرض نصيب السهم الأساسي والمخفض سالبة نصيب السهم من الخسائر). الملخص "الأرباح من المحاربات المستمرة" كركم مرجعي لتحديد ما إذا كانت الأسهم المحتملة تؤدي إلى، إذا كانت تؤدي التخفيض، يتم إدراجها في حساب نصيب السهم الأخرى.



أمثلة على الأسهم المحتملة المؤدية للتخفيض

- الأدوات القابلة للتحويل (سندات أو أسهم ممتازة)
- الخيارات وحقوق الاختتاب
- الأسهم القابلة للتحويل (سندات أو أسهم ممتازة)
- الأسهم المشروطة القابلة للإصدار
- الأسهم الانهيجية وحقوق الخسائر
- الخيارات الاكتتاب

دليل مرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (23): الأصول غير الملموسة

نظرة عامة على المعيار (23)

هدف المعيار

تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة، كيفية قياس قيمتها الدفترية للأصول، قياس المالية والإفصاح عنها.

تحديث رئيسي لعام 2023

قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023: إضافة "نموذج إعادة خیر للقياس، على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

نطاق التطبيق

جميع الأصول غير الملموسة، باستثناء الأصول المالية، وأصول التنقيب والتقييم.

الاعتراف والقياس الأولي

ما هو الأصل غير الملموس؟

أصل قابل للتحديد، غير تقدي، ليس له كيان مادي، تسيطر عليه المنشأة، وتتوقع منه منافع اقتصادية مستقبلية.

شروط الاعتراف بالأصل

1. محتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.
2. إمكانية قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق.

الأصول المولدة داخلياً: البحث مقابل التطوير



شروط رسملة نفقات التطوير الستة

1. إثبات الجدوى الفنية
2. نية الاستكمال والاستخدام/البيع
3. القدرة على الاستخدام/البيع
4. القدرة على قياس التكاليف بشكل موثوق
5. توفر الموارد الكافية
6. القدرة على قياس التكاليف بشكل موثوق

القياس اللاحق: نموذجان للاختيار

1. نموذج التكلفة (Cost Model)
يُقاس الأصل بتكلفته مطروحاً منها مجمع الإطفاء وأي خسائر اضمحلال.
2. نموذج إعادة التقييم (Revaluation Model)
يُقاس الأصل بقيمته العادلة (من سوق نشط) في تاريخ إعادة التقييم، مطروحاً منها أي إطفاء متراكم لاحق وخسائر اضمحلال.

إطفاء الأصول غير الملموسة

- أصول ذات عمر إنتاجي محدود يتم إطفائها (amortized) بشكل منتظم على مدار عمرها الإنتاجي المقدر
- أصول ذات عمر إنتاجي غير محدود لا يتم إطفائها، ولكن يجب فحصها لاكتشاف من يجب فحصها لاكتشاف أي اضمحلال في قيمتها سنوياً على الأقل.

القيمة المتبقية تُفترض أنها تساوي "صفر" ما لم يكن هناك التزام من طرف ثالث بشرائها في نهاية عمرها، أو وجود سوق نشط يمكن من خلاله تحديد قيمتها.

فهم ضرائب الدخل: دليل مرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (24)

نظرة عامة ومصطلحات أساسية



الضريبة الجارية



الضريبة الجارية

قيمة الضرائب المستحقة السداد عن الربح الضريبي للفترة الحالية.

الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة



قواعد الاعتراف الرئيسية



القياس والعرض في القوائم المالية



مكان الاعتراف بالضريبة في قائمة الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت ناتجة عن معاملة في حقوق الملكية أو الدخل الشامل الآخر.



أهم الإفصاحات المطلوبة



ملخص معيار المحاسبة المصري رقم (25): عرض الأدوات المالية

المبادئ الأساسية لعرض الأدوات المالية: التمييز بين الالتزامات وحقوق الملكية وشروط المقاصة

الهدف معيار الأهالي: وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية، التمييز بين الالتزامات وحقوق الملكية، وظروف المقاصة.



تاريخ السريان: 1 يناير 2020
(للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد هذا التاريخ)



المعيار الدولي المقابل: IAS 32 (معدل بموجب قرار 69 لسنة 2019)



الهدف الأساسي: وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية، التمييز بين الالتزامات وحقوق الملكية، وظروف المقاصة.

نظرة عامة

الالتزامات المالية

التعريف: التزام تعاقدي بتسليم نقدية أو أصل مالي آخر، أو مبادلة أصول/التزامات مالية بشروط غير مواتية



مثال:

الأشهر المعتمدة التي تلام المصدر باستردادها مقابل مبلغ محدد



المعالجة المحاسبية:

الفوائد والتوزيعات كمصرف (مصرفات)



المبدأ الجوهرية: الجوهر فوق الشكل القانوني (Substance Over Form)



التبويب يعتمد على جوهر الاتفاق التعاقدي وليس الشكل القانوني فقط



هل يوجد التزام تعاقدي بتسليم نقدية؟



لا يوجد التزام تعاقدي بتسليم نقدية؟ (بشروط تسوية ثابت-بثابت)

حقوق الملكية



التعريف: الحق في صافي أصول المنشأة بعد خصم التزاماتها



شروط أداة حقوق الملكية: تسوية بأدوات حقوق ملكية خاصة، مبادلة عدد "ثابت" من الأدوات مقابل مبلغ "ثابت" من اللقديّة



المعالجة المحاسبية: التوزيعات تُخصم مباشرة من حقوق الملكية

حالات خاصة ومعالجاتها

الأدوات المالية المركبة
(مثل السندات القابلة للتحويل)



فصل المكونات عند الاعتراف الأولي: مكون التزام (قيمة الدين) + مكون حقوق ملكية (فيار التحويل)

أسهم الخزينة



عند إعادة الشراء، يتم خصمها من حقوق الملكية مباشرة، ولا يُعترف بأي ربح أو خسارة.

الفوائد والتوزيعات



التوزيعات تُخصم مباشرة من حقوق ملكية = تخصم من حقوق الملكية.

المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية

متى يُسمح بالمقاصة وعرض الصافي؟
(فقط عند استيفاء الشرطين معاً)



الشرط الثاني: نية التسوية
نية إما لإجراء التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد

الشرط الأول: الحق القانوني

يجب أن تمتلك المنشأة حالياً حقاً قانونياً وقابلًا للإقضاء لإجراء المقاصة



دليل معيار المحاسبة المصري رقم (26): أساسيات محاسبة التغطية

نظرة عامة على المعيار



الهدف الأساسي
الاعتراف بأثر المقاصة على الأرباح أو الخسائر بين أداة التغطية والبند المغطى لتقليل التقلبات.

أنواع علاقات التغطية الثلاثة

معيار المحاسبة المصري رقم (26) المعدل
يضع أسس محاسبة التغطية، معدل بقرار
وزير الاستثمار 69 لسنة 2019.

تاريخ السريان: 1 يناير 2020
يسري على الفترات العالية التي تبدأ في هذا
التاريخ أو بعده، مع إمكانية التطبيق المبكر.

المقابل الدولي: IAS 39
يقابل معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

معيار المحاسبة المصري رقم (26)
يضع أسس محاسبة التغطية، معدل بقرار
وزير الاستثمار 69 لسنة 2019.

تاريخ السريان: 1 يناير 2020
يسري على الفترات العالية التي تبدأ في هذا
التاريخ أو بعده، مع إمكانية التطبيق المبكر.

المقابل الدولي: IAS 39
يقابل معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

مفاهيم أساسية يجب معرفتها

أداة التغطية (Hedging Instrument)	البند المغطى (Hedged Item)	فعالية التغطية (Hedge Effectiveness)
أداة مالية مشتقة أو غير مشتقة بتوقع أن تعوض قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في البند المغطى.	أصل، التزام، ارتباط مؤكد، أو معاملة متوقعة يحرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.	مدى قدرة أداة التغطية على تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى المستقبلية.

1. تغطية خطر القيمة العادلة
تغطية خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام أو ارتباط مؤكد، والتي تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

2. تغطية خطر التدفقات النقدية
تغطية خطر التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية المرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة مؤكدة.

3. تغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي
تغطية خطر العملة الأجنبية المتعلقة بصافي الاستثمار في كيان كما هو معرف في معيار المحاسبة المصري رقم (13).

أداة التغطية
(Hedging Instrument)
أداة مالية مشتقة أو غير مشتقة بتوقع أن تعوض قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في البند المغطى.

البند المغطى
(Hedged Item)
أصل، التزام، ارتباط مؤكد، أو معاملة متوقعة يعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

فعالية التغطية
(Hedge Effectiveness)
مدى قدرة أداة التغطية على تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى بسبب الخطر.

المعالجة المحاسبية للأرباح والخسائر

قائمة الأرباح أو الخسائر يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من أداة التغطية والبند المغطى (للخطر) ضمن الأرباح أو الخسائر.	في تغطية الفعّال يتم الاعتراف بالجزء الفعّال ضمن الدخل الشامل الآخر، والجزء غير الفعّال في الأرباح أو الخسائر.	في تغطية التدفقات النقدية يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من أداة التغطية والبند المغطى (للخطر) ضمن الأرباح أو الخسائر.

في تغطية صافي الاستثمار
تتم المحاسبة عنها بطريقة مشابهة لتغطية التدفقات النقدية، حيث يُعترف بالجزء الفعّال ضمن الدخل الشامل الآخر.

شروط التأهل لمحاسبة التغطية

- يجب توثيق استراتيجية إدارة المخاطر، وتحديد أداة التغطية، والبند المغطى، وطبيعة الخطر، وكيفية تقييم الفعالية عند بدء التغطية.
- من المتوقع أن تكون التغطية فعالة بدرجة كبيرة في مواجهة التغيرات الناتجة عن الخطر المغطى.
- يجب أن تكون فعالية التغطية قابلة للقياس بشكل موثوق، أي قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى وأداة التغطية.
- يجب تقييم التغطية بصفة مستمرة للتأكد من أنها لا تزال فعالة طوال فترة إعداد التقارير المالية.
- يجب أن تكون المعاملة المتوقعة متوقعة بصورة كبيرة وأن تمثل تعرضاً لتقلبات في التدفقات النقدية التي تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

الدليل المرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (28): المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة



معيار المحاسبة المصري رقم (28)

يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 37، ويعمل به اعتباراً من أول يناير 2016.

نطاق التطبيق

يُطبق على جميع المنشآت في معالجة المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة.



استثناءات من النطاق

لا يطبق على العقود تحت التنفيذ (إلا إذا كانت محملة بخسارة) أو البنود التي يغطيها معيار محاسبي مصري آخر.

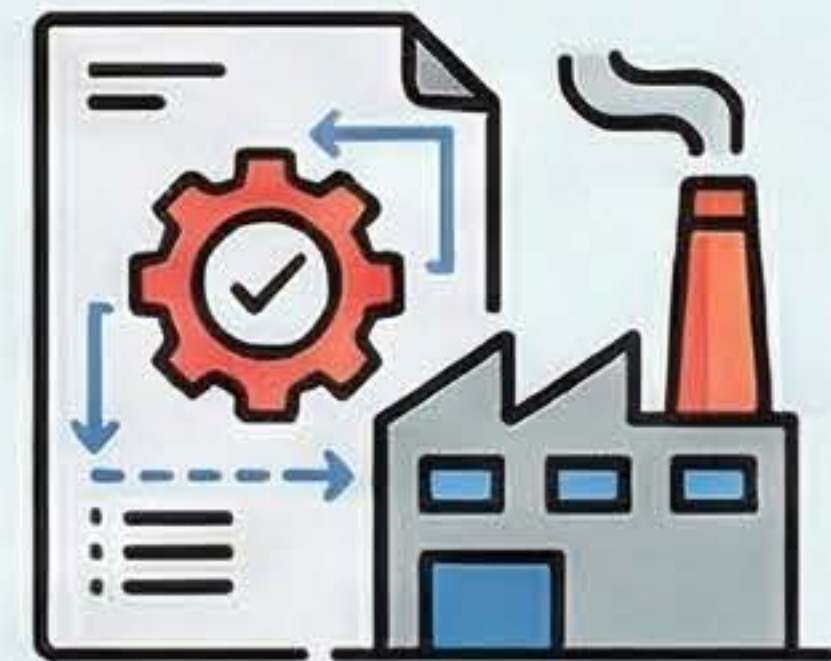


حالات خاصة: إعادة الهيكلة

ينشأ الالتزام فقط عند وجود خطة تفصيلية معتمدة وتوقعات لدى الأطراف المتأثرة بأن المنشأة ستقوم بتنفيذها.

محتويات الخطة التفصيلية

يجب أن تحدد الخطة: النشاط المعني، الأماكن المتأثرة، المتأثرة، عدد الموظفين وتكاليف تعويضهم، التكاليف الإجمالية، وتوقيت التنفيذ.



متى ينشأ التزام حكومي لإعادة الهيكلة؟

وصف طبيعة الالتزام
شرح مختصر لطبيعة الالتزام والتوقيت المتوقع لأي تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية.

الاسترداد المتوقعة
الإفصاح عن قيمة أي استرداد متوقعة وقيمة الأصل الذي تم الاعتراف به بالفعل لتلك الاسترداد.



حرقه المخصص
يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية في بداية الفترة، والإضافات، والمبالغ المستخدمة، والمبالغ المعكوسة (التي لم ردها).

درجة عدم التأكد
إشارة إلى عدم التأكد المحيط بعنف أو توقيت التدفقات الخارجة.



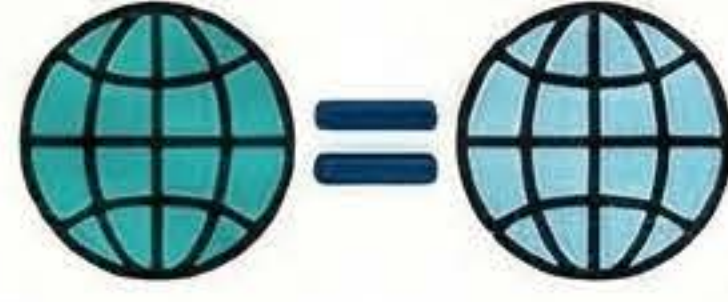
نظرة سريعة على معيار المحاسبة المصري رقم (29) - تجميع الأعمال

أساسيات المعيار



**معيار المحاسبة
المصري رقم (29):
تجميع الأعمال**

هو المعيار المنظم للمعالجة
المحاسبية لعمليات استدواذ
المنشآت على منشآت أخرى.



**مقابل للمعيار الدولي
IFRS 3**

ينوافق هذا المعيار المصري مع
معيار التقرير المالي الدولي
(IFRS 3)، مما يضمن الاتساق
مع الممارسات العالمية.



الإطار القانوني والتاريخي



**تاريخ السريان:
1 يناير 2016**

بدأ العمل بالمعيار في هذا
التاريخ، بينما تسري التعديلات
الجديدة اعتباراً من تاريخ صدور
قرار 69 لسنة 2019.



**صدر بموجب قرار وزير
الاستثمار رقم 110
لسنة 2015**

تم إقرار المعيار ضمن حزمة
من 39 معياراً محاسبياً
وإطاراً عاماً للمعايير.



**تم تعديله بقرار وزيرة
الاستثمار والاستثمار
رقم 69 لسنة 2019**

أضاف هذا القرار فقرة (أ2) وأدخل
تعديلات على بعض بنود المعيار.

المبادئ الرئيسية للاعتراف والقياس



**شروط الاعتراف
والتبويب**

يحدد المعيار شروط الاعتراف
بالأصول المقتناة القابلة
للتحديد، والالتزامات،
والالتزامات المحتملة في
عملية تجميع الأعمال.

**استثناءات مبادئ
الاعتراف والقياس**

يتضمن المعيار استثناءات
محددة لكل من مبدأ
الاعتراف ومبدأ القياس
المحاسبى يجب مراعاتها
عند التطبيق.

دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (30): القوائم المالية الدورية



HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

ما هي القوائم المالية الدورية؟



المكونات الأساسية للتقرير الدوري المختصر



أهم الإفصاحات المطلوبة

- اتساق السياسات المحاسبية: الإفصاح عن انباء نفس السياسات المحاسبية للقوائم السلوية الأخيرة، أو شرح طبيعة وتأثير أي تغيير يطرأ عليها.
- موسمية العمليات: التعليق على مدى تأثير عمليات المنشأة بالموسمية أو الدورية خلال الفترة.
- البنود غير العادية: الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي بنود غير عادية تؤثر على الأصول، اللتزامات، أو صافي الأرباح بسبب حجمها أو طبيعتها.
- التقيررات في التقديرات المحاسبية: توضيح طبيعة ومبلغ أي تغييرات جوهرية في التقديرات المحاسبية التي تم إثباتها في فترات سابقة.
- توزيعات الأرباح: الإفصاح عن إجمالي توزيعات الأرباح وتصيب السهم الواحد.
- معلومات القطاعات: عرض إيرادات ونواتج أعمال كل قطاع تشغيلي أو جغرافي إذا كان ذلك مطلوباً في القوائم السنوية.
- الأحداث اللادقة: الكشف عن أي أحداث هامة تقع بعد تاريخ الفترة الدورية ولم تنمكس في القوائم المالية.

مبادئ القياس والاعتراف

- نفس السياسات المحاسبية: يجب على المنشأة تطبيق نفس السياسات المحاسبية المطبقة في قوائمها المالية، قوائمها المالية السنوية.
- الأهمية النسبية: يجب تقدير الأهمية النسبية للبنود على أساس البيانات المالية للفترة الدورية نفسها.
- الإيرادات والتكاليف الموسمية: لا يتم تأجيل أو تعجيل الإيرادات أو التكاليف الموسمية أو المتشلية إلا إذا كان من المناسب فعل ذلك في لهابة السلة المالية.
- استخدام أكبر للتقديرات: يتطلب إعداد القوائم العالية الدورية استخدام التقديرات بصورة أكبر من القوائم المالية السنوية.

فترات المقارنة المطلوبة في التقارير

فترة المقارنة PREVIOUS YEAR	الفترة الحالية NOW	القائمة الحالية
في تاريخ نهاية السنة المالية السابقة مباشرة	في تاريخ نهاية الفترة الدورية الحالية	قائمة المركز المالي
للفترة الدورية الحالية (مثلاً: 3 أشهر) ومن بداية السنة حتى تاريخه (مثلاً: 9 أشهر)	للفترة الدورية الحالية (مثلاً: 3 أشهر) ومن بداية السنة حتى تاريخه (مثلاً: 9 أشهر)	قائمة الدخل الشامل
للفترة المقابلة في السنة المالية السابقة	على أساس مجمع من بداية السنة الحالية حتى تاريخه	قائمة التغير في حقوق الملكية
لنفس الفترة المقابلة في السنة المالية السابقة	على أساس مجمع من بداية السنة الحالية حتى تاريخه	قائمة التدفقات النقدية

دليل معيار المحاسبة المصري رقم (31): اضمحلال قيمة الأصول

الخطوة 1: تحديد الحاجة لاختبار الاضمحلال

التقييم الدوري في نهاية كل فترة مالية يجب على المنشأة تقييم ما إذا ذلن هناك أي مؤشر على اضمحلال في قيمة أي أصل.



اختبارات سنوية إلزامية لأصول معينة



يجب إجراء اختبار الاضمحلال سنوياً لأصول محددة بغض النظر عن وجود مؤشرات.

مؤشرات الاضمحلال الرئيسية

مؤشرات خارجية	مؤشرات داخلية
- انخفاض ملموس في القيمة السوقية للأصل. - تغيرات سلبية في البيئة التكنولوجية، السوقية، الاقتصادية، أو القانونية. - زيادة أسعار الفائدة في السوق مما يؤثر على القيمة الاستخدامية للأصل. - تجاوز القيمة الدفترية لصافي أصول المنتجة للبيئتها الرأسمالية السوفية.	- وجود دليل على تقادم الأصل أو نفقه المادي - تغيرات سلبية في طريقة استخدام الأصل (مثل خطط التخريد أو إعادة الهيكلة). - توافر حائل من التقارير الجاذبة رشور إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ من المتوقع.

الخطوة 5: عكس خسارة الاضمحلال

تقييم إمكانية العكس في نهاية كل فترة مالية، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات على أن خسارة الأضمحلال المعترف بها سابقاً تم تعد موجودة أو قد انخفضت.



حدود عكس الخسارة

عند عكس الخسارة، يجب ألا تزيد القيمة الدفترية الجديدة للأصل عن القيمة الدفترية التي كان سيصل إليها اراصافي بعد الإهلاك (أو لم يتم الاعتراف بأي خسارة اضمحلال في السلوات السابقة).



المعالجة المحاسبية للعكس يتم الاعتراف بالمبلغ المعكوس في قائمة الأرباح أو الخسائر فوراً.



استثناء لا يمكن عكسه: الشهرة خسارة الاضمحلال المعترف بها للشهرة لا يجوز عكسها في فترة لاحقة على الإطلاق.



الخطوة 2: قياس القيمة الاستردادية

ما هي القيمة الاستردادية؟



هي القيمة الأعلى بين قيمتين:
(أ) صافي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع، و(ب) قيمته الاستخدامية.

الخطوة 3: الاعتراف بخسارة الاضمحلال

متى تحدث خسارة الاضمحلال؟

القيمة الدفترية للأصل > قيمته الاستردادية

حساب وتسجيل الخسارة يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الاستردادية، ويُعترف بالفرق كـ "خسارة اضمحلال" في قائمة الأرباح أو الخسائر فوراً.



تعديل الإهلاك المستقبلي بعد الاعتراف بالخسارة، يتم تعديل مصروف الإهلاك (أو الاستهلاك) للفترة المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية الجديدة للأصل على مدار عمره الإنتاجي المتبقي.



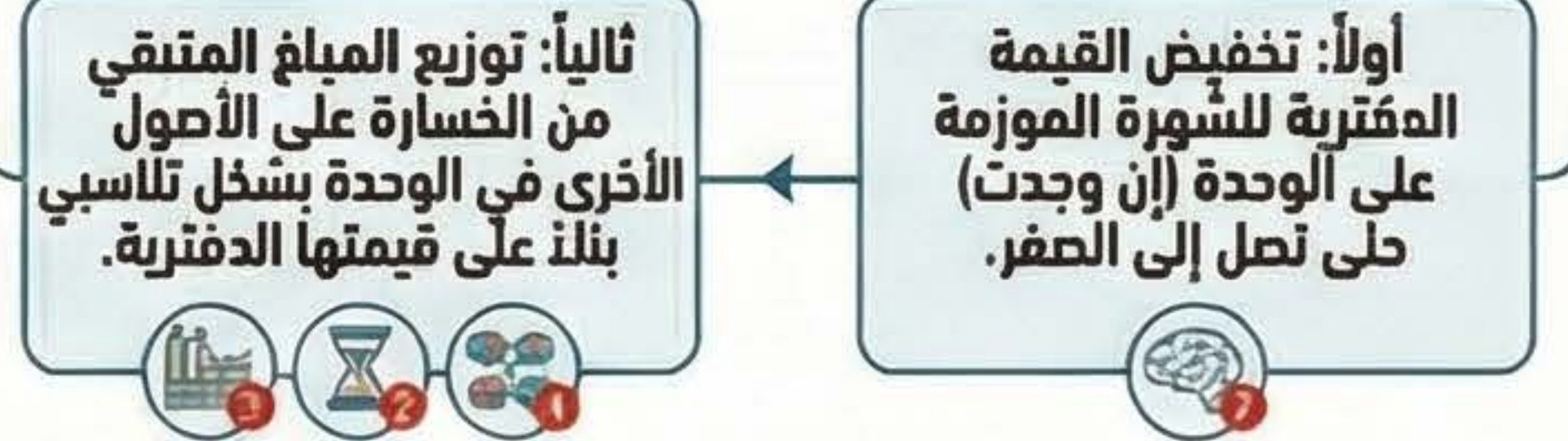
الخطوة 4: حالات خاصة: وحدات توليد النقد والشهرة

وحدة توليد النقد (CGU)

هي أصغر مجموعة أصول يعكس تحديدها وتولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية من الأصول الأخرى، يتم اختبارها كوحدة واحدة إذا تعذر اختبار أصل فردي.



كيفية توزيع خسارة اضمحلال وحدة توليد النقد



حد تخفيض قيمة الأصل

يجب ألا يؤخذ توزيع الخسارة إلى تخفيض القيمة الدفترية لأي أصل إلى حد دون القيمة الأعلى من صافي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع (ب) قيمته الاستخدامية، أو (ج) الصفر.



ملخص معيار المحاسبة المصري رقم (32): الأصول المحتفظ بها لغرض البيع

نظرة عامة على المعيار



يُعمل به اعتبارًا من 1 يناير 2016

قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015

مبدأ التصنيف: متى يُعتبر الأصل "محتفظ به لغرض البيع"؟



مبدأ القياس: كيفية تقييم الأصل



مبدأ العرض والإفصاح: الشفافية في القوائم المالية



الهدف من الإفصاح
يجب على المنشأة عرض وإفصاح المعلومات التي تمكّن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الآثار المالية المترتبة على بيع الأصول والعمليات غير المستمرة.

دليل معيار المحاسبة المصري رقم 34: الاستثمار العقاري

أساسيات المعيار



تاريخ السريان:
1 يناير 2023

تُطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد هذا التاريخ.



**نموذج
التكلفة**



**نموذج
التكلفة**

التعديل الرئيسي لعام 2023

قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023

تم بموجبه تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالاستثمار العقاري.

**إضافة خيار
"نموذج إعادة التقييم"**

يمنح هذا الخيار الجديد للمنشآت إمكانية قياس استثماراتها العقارية بقيمتها العادلة، بالإضافة إلى نموذج التكلفة.



تطبيق الفقرة 32ب

يتم تطبيق هذه الفقرة المحددة من تاريخ تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 50.

**معيار المحاسبة
المصري رقم (34)**

يختص بالمعالجة
المحاسبية للاستثمارات
العقارية.



**المقابل الدولي:
IAS 40**

يتوافق المعيار المصري
مع معيار المحاسبة
الدولي رقم 40 لضمان
التوافق العالمي.

ملخص معيار المحاسبة المصري رقم (35): الزراعة



التعريف بالمعيار وتوافقه الدولي



معيار المحاسبة المصري رقم (35)

هو المعيار المخصص للمعالجة
للمعالجة المحاسبية للنشاط
الزراعي في مصر.



التوافق الدولي: IAS 41

يقابل المعيار المصري نظيره
الدولي (IAS 41)، مما يضمن
الاتساق مع الممارسات
المحاسبية العالمية.

التعديلات الأخيرة وتاريخ التطبيق



أساس التعديلات الجديدة

صدرت التعديلات بموجب قرار
رئيس مجلس الوزراء رقم
883 لسنة 2023.



تاريخ التطبيق الإلزامي

يجب على المنشآت تطبيق
التعديلات الجديدة على الفترات
السوية التي تبدأ في أو بعد
1 يناير 2023.

تحديثات معيار المحاسبة المصري رقم 36: التنقيب عن الموارد التعدينية

التعريف بالمعيار



معيار المحاسبة المصري رقم (36)

يختص هذا المعيار
بالمعالجة المحاسبية
لأنشطة التنقيب عن
الموارد
وتقييم
التعدينية.



التوافق مع المعايير المعايير الدولية

يقابله معيار التقرير المالي
الدولي رقم 6 (IFRS 6)،
مما يضمن التوافق مع
الممارسات العالمية.



التحديث التشريعي



تعديل جديد للمعايير المحاسبية

صدر قرار رئيس الوزراء رقم
883 لسنة 2023 بتعديل
بعض أحكام معايير
المحاسبة المصرية.



النشر الرسمي

تم نشر القرار في
الجريدة الرسمية، العدد
بتاريخ 6 أبريل
2023

التطبيق الإلزامي



1 تاريخ السريان يناير 2023

يجب على المنشآت تطبيق التعديلات
بشكل إلزامي على الفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (38): مزايا العاملين

نظرة عامة على المعيار

الهدف من المعيار

تحديد طريقة المحاسبة والإفصاح عن مزايا العاملين، بحيث تعترف المنشأة بالالتزام عند تقديم العامل للخدمة، وبالمصروف عند استهلاك المنفعة الاقتصادية الناتجة عن هذه الخدمة.

نطاق التطبيق

يطبق المعيار على كافة مزايا العاملين، باستثناء المدفوعات المبنية على أسهم والتي يغطيها معيار المحاسبة المصري رقم (39).

تاريخ السريان

أصبح المعيار واجب التطبيق على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

لا تشمل حصص الأرباح القانونية: لا يعتبر نصيب العاملين في الأرباح المقرر بموجب نصوص قانونية جزءاً من مزايا العاملين التي يغطيها هذا المعيار.

الأنواع الرئيسية لمزايا العاملين

1. مزايا قصيرة الأجل

هي المزايا التي يُتوقع تسويتها بالكامل خلال 12 شهراً بعد نهاية الفترة التي قدم فيها العاملون خدماتهم.

أمثلة

- الأجر والمرتببات
- اشتراكات التأمينات الاجتماعية
- الإجازات السنوية مدفوعة الأجر للمكافآت
- المزايا غير النقدية (مثل الرعاية الطبية والإسكان)

2. مزايا ما بعد انتهاء الخدمة

هي المزايا المستحقة بعد إكمال فترة الخدمة، مثل المعاشات والرعاية الطبية بعد التقاعد.

3. مزايا أخرى طويلة الأجل

هي المزايا التي لا يُتوقع تسويتها بالكامل خلال 12 شهراً بعد نهاية الفترة، بخلاف مزايا ما بعد انتهاء الخدمة وإنهاء الخدمة.

أمثلة

- إجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ للبحث
- مزايا العجز طويل الأجل
- مكافآت الخدمة الطويلة

4. مزايا إنهاء الخدمة

هي المزايا المستحقة نتيجة لقرار المنشأة بإنهاء خدمة عامل قبل تاريخ التقاعد، أو قرار العامل بقبول عرض لترك الخدمة مقابل هذه المزايا.

الفرقة الجوهرية: مزايا ما بعد انتهاء الخدمة

نظم الاشتراك المحدد

تلتزم المنشأة بدفع اشتراكات ثابتة لصندوق منفصل. يقع الخطر الاكتواري وخطر الاستثمار على العامل، حيث تعتد مزاياه على أداء استثمارات الصندوق. المحاسبة عنها بسيطة ومباشرة.



نظم المزايا المحددة

تلتزم المنشأة بتقديم مزايا متفق عليها للعاملين الحاليين والسابقين، تتحمل المنشأة الخطر الاكتواري وخطر الاستثمار. المحاسبة عنها معقدة وتتطلب افتراضات اكتوارية.

مبادئ الاعتراف والقياس

المزايا قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بها كمصروف أو التزام بالمبلغ غير المخصوم المتوقع دفعه مقابل الخدمة المقدمة خلال الفترة.

مزايا إنهاء الخدمة

يتم الاعتراف بالالتزام والمصروف في التاريخ الأيكر بين: عندما لا يتمكن المنشأة من سحب المرض، أو عندما تعترف بتكاليف إعادة الهيكلة التي تشمل هذه المزايا.

نظم المزايا المحددة

تتطلب محاسبتها خطوات معقدة تشمل استخدام أساليب اكتوارية لتحديد العجز أو الفائض، وقياس تكلفة الخدمة والفائدة، وإعادة قياس صافي الالتزام/الأصل.

معياري المحاسبة المصري رقم (40): دليلك للإفصاح عن الأدوات المالية

تبسيط متطلبات الإفصاح الأساسية للمحاسبين والمديرين الماليين.

طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية



الإفصاحات الكمية (Quantitative)
ملخص للبيانات الكمية حول التعرض للمخاطر في نهاية الفترة المالية، بناءً على المعلومات المقدمة داخلياً للإدارة.



الإفصاحات النوعية (Qualitative)
وصف للتعرض للمخاطر وكيف تنشأ، وأهداف وسياسات وإساليب إدارة المخاطر، وأي تغيرات عن الفترة السابقة.

تفصيل مخاطر الأدوات المالية



3. مخاطر السوق (Market Risk)

خطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق لأسعار الفائدة، أسعار العملات، أسعار السلع/الأسهم).

متطلبات الإفصاح عن مخاطر السوق

- يجب تقديم تحليل حساسية لكل نوع من مخاطر السوق يوضح كيف سيتأثر الربح أو الخسارة ودقوق الملكية بالغيرات المحتملة في منقبيات الخطر.



2. مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

خطر أن تواجه المنشأة صعوبة في مقابلة التزاماتها المالية عند استحقاقها.

متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة

- يجب تقديم تحليل لتواريخ استحقاق الالتزامات المالية (المستحقة وغير المستحقة) يوضح تواريخ الاستحقاق التعاقدية المنيقية.



1. مخاطر الائتمان (Credit Risk)

خطر أن يؤدي أحد أطراف الأداة المالية إلى خسارة مالية للطرف الآخر عن طريق الإخفاق في الوفاء باللزامه.

متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان

- يجب الإفصاح عن أقصى تعرض لخطر الائتمان، وصف الضمانات المحتفظ بها، معلومات عن جودة الائتمان للأصول المالية، وتحليل للأصول التي انقضت استحقاقها أو اضمحلت.

الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية

الإفصاح عن الدخل والمصروفات والمخاسب والخسائر
يجب الإفصاح عن صافي المخاسب أو الفسائل لكل فئة من الأدوات المالية، بالإضافة إلى إيجالي إيرادات ومصروفات المألدة.



الإفصاح عن فئات فئات الأصول والالتزامات المالية
يجب الإفصاح عن الأرصدة الدفترية لكل فئة، إما في قائمة المركز المالي أو في الإفصاحات المللمة.



فئات رئيسية للإفصاح
تشمل الفئات: الأصول / الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الأصول / الالتزامات بالتخلفات المستهلكة، والأصول المالية بالقيمة المألدة من خلال اندخل الشامل الآخر.



نظرة عامة على المعيار (40)

الهدف الرئيسي للمعيار
إلزام المنشآت بتوفير إفصاحات تمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية وطبيعة ومدى المخاطر المرتبطة بها وكيفية إدارتها.



تاريخ السريان
يسري تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، بناءً على قرار وزيرة الاستععار رقم 69 لسنة 2019.



نطاق التطبيق
يطبق على جميع أنواع الأدوات المالية مع وجود استثناءات محددة مثل الحصص في الشركات التابعة والشقيقة، ودقوق والتزامات مزايا الموظفين، ومعظم عقود التأمين.



إفصاحات هامة أخرى

المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية
الإفصاح عن معلومات تمكن المستخدمين من تقييم الأثر المحتمل لتزئيبات المقاصة على المركز المالي العالي للمنشأة.



القيمة العادلة
يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بمقارنتها مع رصيدها الدفترية.



معيار المحاسبة المصري رقم (41): القطاعات التشغيلية



معيار المحاسبة المصري رقم (41): القطاعات التشغيلية

معيار متخصص يحدد كيفية إعداد وعرض التقارير المالية للقطاعات المختلفة التي تعمل بها المنشأة.

التوافق الدولي: يقابله معيار IFRS 8

يضمن هذا التوافق أن التقارير المالية في مصر تتبع أفضل الممارسات والمعايير المحاسبية العالمية.

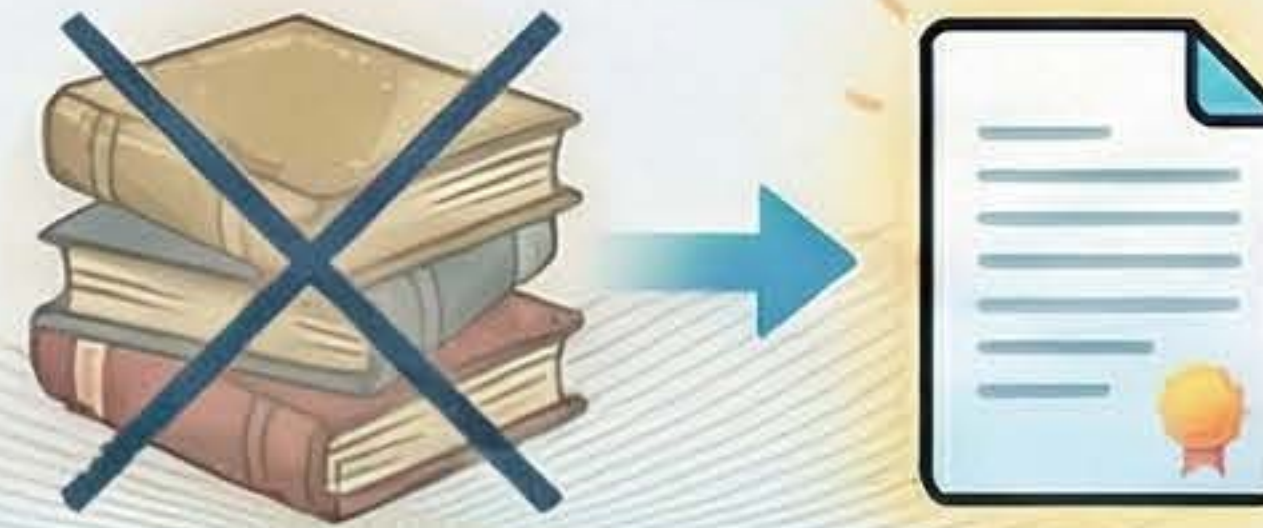


الأساس التشريعي والتاريخي



**صدر بموجب قرار وزير الاستثمار
رقم 110 لسنة 2015**

يمثل هذا القرار الإطار القانوني الذي
استند إليه تطبيق المعيار في مصر.



إحلال للمعايير القديمة
ألغى هذا القرار 39 معيارًا محاسبيًا وإطارًا
عامًا سابقًا كان صادرًا بالقرار الوزاري
رقم 243 لسنة 2006.



تاريخ بدء العمل بالمعيار:
1 يناير 2016
أصبح المعيار إلزامي التطبيق على الشركات
المصرية اعتبارًا من هذا التاريخ.

دليل معيار المحاسبة المصري رقم (43): الترتيبات المشتركة

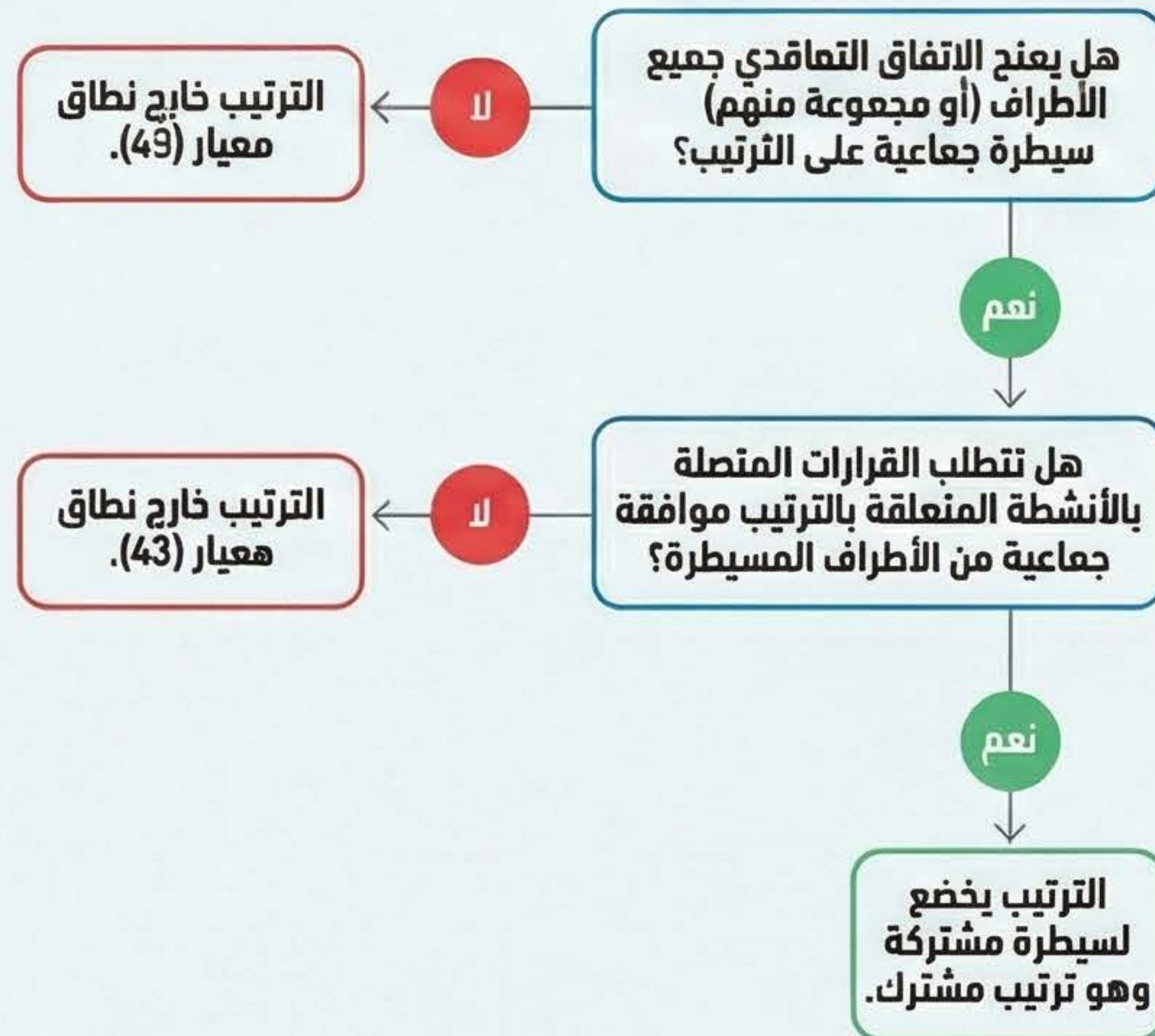


1. تعريف الترتيب المشترك وتحديد السيطرة

ما هو الترتيب المشترك؟
هو ترتيب يكون فيه طرفين أو أكثر سيطرة مشتركة، ويتميز بوجود اتفاق تعاقدى ملزم يمنح هذه السيطرة.

السيطرة المشتركة تعني "الموافقة بالإجماع"
هي الشراكة في السيطرة بموجب اتفاق تعاقدى، ولتنق فقط عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة موافقة جماعية من الأطراف العسيرة.

هل توجد سيطرة مشتركة؟



2. تصنيف الترتيبات المشتركة

التصنيف يعتمد على حقوق والتزامات الأطراف يجب على المنشأة تقييم ما إذا كان لديها حقوق في أصول الترتيب والتزامات بسداد ديوله (عملية مشتركة)، أم لديها حقوق في صافي أصول الترتيب (مشروع مشترك).



عوامل التقييم الرئيسية



3. المعالجة المحاسبية

العملية المشتركة (Joint Operation)



يعترف المشغل المشترك في قواله المالية مباشرة بحصته في الأصول والتزامات والإيرادات والمصروفات.

ماذا يتم الاعتراف به؟

- أصوله (بما في ذلك نصيبه في الأصول المشتركة)
- التزاماته (بما في ذلك نصيبه في الالتزامات المشتركة)
- إيراداته من بيع حصته في الناتج
- مصرفاته (بما في ذلك نصيبه في المصروفات المشتركة)

المشروع المشترك (Joint Venture)



يعترف صاحب الحصة بنصيبه في المشروع المشترك كاستثمار ويتم معالجته محاسبياً باستخدام "طريقة حقوق الملكية".

ما هي طريقة حقوق الملكية؟

يتم إثبات الاستثمار مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم تعديل قيمته لاحقاً للاعتراف بنصيب صاحب الحصة في أرباح أو خسائر المشروع المشترك بعد تاريخ الافتناء وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 18.

الدليل المرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (44): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

إلزام المنشأة بتقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثير تلك الحصص على وضعها المالي وتدفقاتها النقدية.



الحصص في الشركات التابعة

فهم تكوين المجموعة

الإفصاح عن معلومات تمكن المستخدمين من فهم المنشآت المكونة للمجموعة وحقوق الملكية غير المسيطرة.

الإفصاحات الخاصة بالشركات التابعة ذات الأهمية النسبية



اسم ومكان العمل الرئيسي



نسبة حقوق الملكية وحقوق التصويت غير المسيطرة



ملخص المعلومات المالية

القيود الهامة والمخاطر

الإفصاح عن القيود الهامة (قانونية، تعاقدية) على قدرة الوصول إلى أصول المجموعة، وطبيعة المخاطر المصاحبة في المنشآت ذات الهيكل الخاص المجموعة.



آثار التغيرات في الملكية

- جدول يوضح أثر التغيرات في حصة ملكية الشركة الأم التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة
- الإفصاح عن الربح أو الخسارة عند فقدان السيطرة



الحصص في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة

تقييم طبيعة الحصص وتأثيرها المالي

معلومات تساعد المستخدمين على تقييم الطيرمات المالية للحصص في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة.

الإفصاح عن الحصص ذات الأهمية النسبية



مشروع مشترك

الاسم، طبيعة العلاقة والأنشطة، نسبة الملكية، ومعلومات مالية ملخصة (أصول، التزامات، إيرادات، أرباح).



شركة شقيقة

الاسم، طبيعة العلاقة والأنشطة، نسبة الملكية، ومعلومات مالية ملخصة (أصول، التزامات، إيرادات، أرباح).

الإفصاح عن القيود والالتزامات

أي قيود جوهرية على قدرة هذه الكيانات على تحويل الأموال، بالإضافة إلى الالتزامات المحتملة والفعلية المتعلقة بالحصص في المشروعات المشتركة.



الحصص غير الهامة بشكل منفرد معلومات مالية مجمعة عن حصص المنشأة في المشروعات المشتركة والشركات الشقيقة غير الهامة.



الحصص في المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة

فهم طبيعة الحصص والمخاطر المرتبطة بها

الإفصاح عن معلومات تمكن المستخدمين من فهم طبيعة ومدى الحصص وتقييم المخاطر المرتبطة بها.

طبيعة الحصص

معلومات كمية ونوعية تشمل طبيعة وغرض وحجم الأنشطة وكيفية تمويلها.



طبيعة المخاطر



القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المعترف بها



الحد الأقصى للتعرض للخسارة

الدعم المالي المقدم

نوع وقيمة الدعم (تعاقدي أو غير تعاقدي)، أسباب تقديمه، وأي نية لتقديم دعم مستقبلي.



قياس القيمة العادلة: دليل مرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥)

HRP

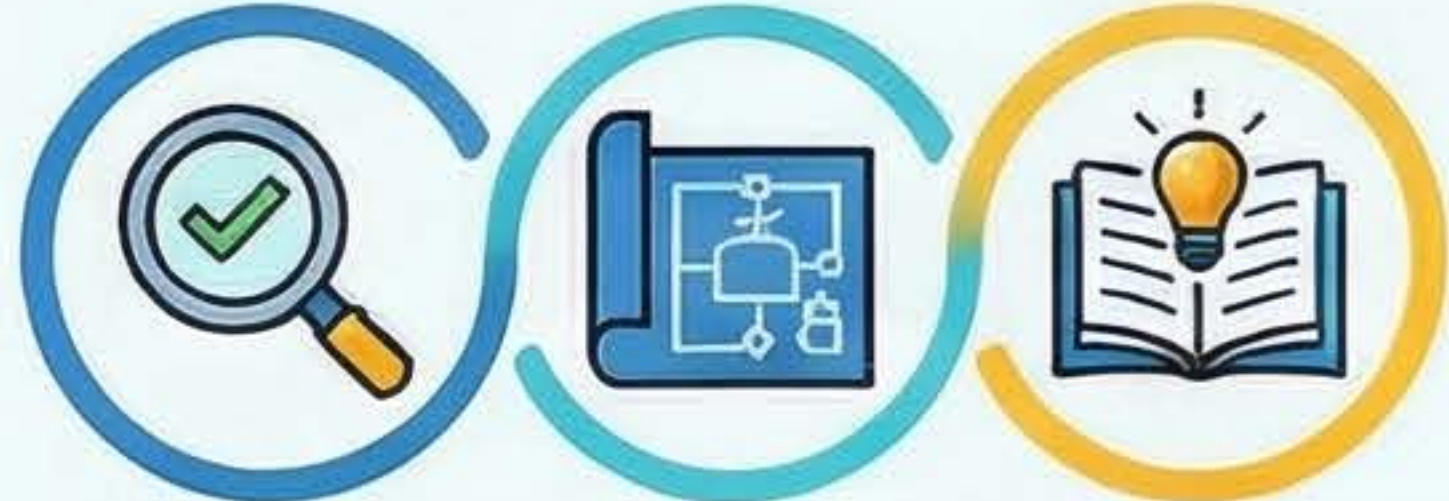
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

سعر الخروج من السوق في تاريخ القياس

التوافق مع المعايير الدولية: يقابل IFRS 13.

تاريخ التطبيق: أول يناير ٢٠١٦ (قياس رقم ١١ لسنة ٢٠١٥)

أهداف المعيار



التعريف

الإطار
الموحد

الإفصاح

يهدف المعيار إلى تعريف القيمة العادلة، ووضع إطار عمل واحد لقياسها، وتحديد الإفصاحات المطلوبة لضمان الشفافية.



المنشأة

سعر الخروج (Exit Price)

السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق

السوق

المفاهيم الأساسية للقياس

المعاملة المنظمة

يفترض القياس أن المعاملة تتم في السوق الأساسي للأصل أو الالتزام (أو السوق الأكثر نفعًا في غيابه) في ظل ظروف السوق الحالية.



المشاركون في السوق

يتم القياس باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند التسعير، بافتراض أنهم يتصرفون بما يحقق مصلحتهم الاقتصادية.



التطبيق على الأصول غير المالية

يأخذ القياس في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال "أفضل وأحسن استخدام" للأصل.



التسلسل الهرمي للقيمة العادلة



المستوى ٣: هي مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام تُستخدم في حالة عدم توفر مدخلات ملحوظة، وتعتمد على أفضل المعلومات المتاحة بما في ذلك بيانات المنشأة.

المستوى ٢: هي مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة في المستوى الأول، وتكون ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر (مثل أسعار الفائدة أو الأسعار المعلنة لأصول مماثلة).

المستوى ١: هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مطابقة يمكن للمنشأة الوصول إليها.

أساليب التقييم الثلاثة



التقييم

منهج السوق

يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى الناتجة عن معاملات السوق التي تضمن أو التزامات مطابقة أو قابلة للمقارنة.

منهج التكلفة

يعكس المبلغ المطلوب حاليًا لاستبدال الطاقة الإنتاجية للأصل (ما يسمى "تكلفة الاستبدال الحالية").

منهج الدخل

يقوم بتحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية أو الدخل) إلى مبلغ حالي واحد مخصوم.

الحسابية والتحويلات:
تقديم تحليل الحسابية للمستوى الثالث ومعلومات عن أي تحويلات بين المستويات.

الأساليب والمدخلات:
وصف أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة، خاصة للمستوى الثاني والثالث.

مستوى التسلسل الهرمي:
تحديد المستوى الذي يقع فيه قياس القيمة العادلة.

معييار المحاسبة المصري رقم 46: دليل موجز



الأساس القانوني: قرار وزاري

تم إضافة المعيار رقم (46) بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 53 لسنة 2016.



الهدف الرئيسي: إدارة المرحلة الانتقالية

كان الهدف هو إصدار أحكام لتنظيم الفترة الانتقالية عند تطبيق تغييرات معايير المحاسبة لعام 2015.

تاريخ السريان

أصبح المعيار ساريًا وبدأ العمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره الرسمي.



الوضع الحالي: غير فعال

يُعتبر المعيار غير فعال حاليًا بسبب استقرار تطبيق المعايير المحاسبية المعدلة.



سبب الإبقاء عليه: مرجع للمستقبل

تم الاحتفاظ بالمعيار لأغراض الإطلاع والمرجعية التاريخية حتى يتم إصدار تعديلات مستقبلية.



المصدر: مقتبس من منشورات مدونة محمود حموده، المسلسل رقم (46).



دليل معيار المحاسبة المصري رقم 47: الأدوات المالية

تلخيص المبادئ الأساسية لتبويب وقياس واضمحلال الأدوات المالية وفقاً لـ IFRS 9 (سار من 1 يناير 2020)



نظرة عامة على المعيار

يقابل معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9، وأصبح تطبيقه إلزامياً للقرارات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

الهدف الأساسي للمعيار، وضع مبادئ لعرض معلومات مالية ومفيدة لتقدير مبالغ وتوقيت وعدم ناكذ التدفقات النقدية المستقبلية.



تبويب وقياس الأصول المالية

الخطوة الأولى: اختبار نموذج الأعمال
تقييم كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية لتحقيق هدف أعمال معين.

الخطوة الثانية: اختبار خصائص التدفقات النقدية (SPPI)

يتم تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل العالي تمثل "فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم".

فئات التبويب الثلاث

التكلفة المستهلكة



نموذج الأعمال: الاحتفاظ لتحويل التدفقات النقدية
SPPI: نعم

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (FVOCI) التخر



نموذج الأعمال: الاحتفاظ لتحويل والبيع
SPPI: نعم

القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)



نموذج الأعمال: نماذج أعمال أخرى أو لا يستوفي شرط SPPI
لا: SPPI

نموذج الاضمحلال الجديد: الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

مدخل استشرافي (Forward-Looking) الاعتراف بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة، بدلاً من انتظار وقوع خسارة فعلية.



تبويب وقياس الالتزامات المالية

القاعدة العامة: التكلفة المستهلكة

معظم الالتزامات المالية تُقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاستثناءات الرئيسية: القيمة العادلة

تُقاس بعض الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (مثل المشتقات، التزامات المتاجرة).

استبعاد الأصول المالية من الدفاتر

الخطوة 1: هل انقضت الحقوق في التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل؟

الخطوة 2: تحويل المخاطر والمنافع هل حولت المنشأة معظم المخاطر والمنافع؟ (نعم = استبعاد، لا = استعارة)

الخطوة 3: تحويل السيطرة إذا لم يتم تحويل/الاحتفاظ بالمخاطر، هل احتفظت بالسيطرة؟ (لا = استبعاد، نعم = استعارة بقدر بنقدر التدخل المستمر)

نتيجة اختبار السيطرة: إذا لم تحتفظ المنشأة بالسيطرة، يتم استبعاد الأصل. إذا احتفظت بالسيطرة، يستمر الاعتراف بالأصل بقدر التدخل المستمر فيه.

معياري المحاسبة المصري رقم ٤٨: دليلك المبسط للإيراد من العقود مع العملاء



الهدف الأساسي: يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد بصورة تعكس انتقال السلع أو الخدمات إلى العملاء بمبلغ يمثل المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه.



نموذج الخمس خطوات للاعتراف بالإيراد



الخطوة ٥: الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزامات الأداء يتم الاعتراف بالإيراد عند نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة للعميل، إما "على مدار زمني" أو "عند نقطة من الزمن".



الخطوة ٤: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء يتم توزيع السعر الإجمالي على كل التزام أداء بناءً على سعر البيع النسبي المستقل لكل سلعة أو خدمة متميزة في العقد.



الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن تستحقه. يجب الأخذ في الاعتبار المقابل المتغير، وجود مكون تمويني هام، المقابل غير النقدي، والمقابل واجب السداد للعميل.



الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد يجب تحديد كل تعهد بقل سلعة أو خدمة "متميزة بذاتها" إلى العميل، السلعة أو الخدمة تكون متميزة إذا كان يمكن العميل الاستفادة بها بسفرها أو مع موارد أخرى متاحة.



الخطوة ١: تحديد العقد مع العميل يجب استيفاء خمسة ضوابط، أهمها موافقة أطراف العقد، وتحديد حقوق كل طرف وشروط السداد، وأن يكون للعقد مضمون تجاري، ومن المرجح تحصيل المقابل.

دراسة حالة: متى تكون أمازون أصيلاً ومتى تكون وكيلًا؟

تقوم شركة أمازون بتسهيل بيع منتجات التجار غير موقعها الإلكتروني بطريقتين مختلفتين، مما يغير دورها المحاسبي، يوضح التحليل التالي كيف يتغير دور أمازون بناءً على سيطرتها على المنتجات.

أمازون كـ "وكيل"	أمازون كـ "أصيل"
تحده التاجر. يقوم التاجر بشحن المنتج مباشرة للعميل. لا يمكن لأمازون إعادة توجيه المنتج لعميل آخر. لا تتحمل أمازون مخاطر (المرتجعات للتاجر). أمازون لا تتحكم في السلعة قبل نقلها للعميل. تعتبر بالعمولة فقط (مثال: ١٥% من قيمة البيع).	تحده أمازون. تقوم أمازون بشحن المنتج من ملتحاها. يمكن لأمازون إعادة توجيه المنتج لعميل آخر. تتحمل أمازون مخاطر المنتج (المرتجعات لأمازون). أمازون لا تتحكم في السلعة قبل نقلها للعميل. تعتبر بالإيراد قيمة البيع كإيراد.

حكم هام: هل أنت أصيل أم وكيل؟

الإجابة "بنعم" تعني أن المنشأة أصيل، والإجابة "بلا" تعني أنها وكيل.

مؤشرات السيطرة (لتحديد دور الأصيل): هناك ٣ مؤشرات رئيسية تساعد في تحديد من يسيطر على السلعة أو الخدمة.



الأصيل (Principal)

هو الطرف الذي يسيطر على السلعة أو الخدمة قبل نقلها إلى العميل، يمرر بالإيراد ياجعالي المقابل، سب انعطر بالإيراد ياجعالي المقابل.



١. مخاطر المخزون:

المنشأة تتحمل مخاطر المخزون قبل نقله للعميل أو بعده (في حالة وجود حق إرجاع)، مثل مسؤوليتها عن التلف أو قبول المرتجعات.



الوكيل (Agent)

هو الطرف الذي يرتب للوفير السلعة أو الخدمة من قبل طرف آخر دون السيطرة عليها، يعترف بالإيراد بمبلغ العمولة أو الأتايب فقط.

تاريخ السريان

تاريخ التطبيق الإلزامي: يجب على المنشآت تطبيق هذا المعيار على القترات العالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. التطبيق المبكر: يسمح بالتطبيق المبكر للمعيار بشرط الإفصاح عن ذلك.



دليلك المصور لمعيار المحاسبة المصري رقم 49: عقود التأجير

إعفاءات من الاعتراف للمستأجر

يمكن للمستأجر اختيار عدم تطبيق متطلبات الاعتراف الكاملة على عقود التأجير قصيرة الأجل 12 شهراً أو أقل، وعقود تأجير الأصول منخفضة القيمة.



تاريخ السريان

يجب تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.



الهدف الرئيسي للمعيار

ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات مالية تميز بصدق عن معاملات التأجير مما يساعد مستخدمي الفوائيم المالية على تقييم أثرها.



ما هو عقد التأجير؟

هو عقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية معينة في مقابل مبلغ مالي.



المعالجة المحاسبية للمستأجر



الاعتراف: نموذج محاسبي واحد

يجب على المستأجر الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" والتزام عقد التأجير في قائمة المركز المالي لجميع عقود التأجير (باستثناء الإعفاءات).



القياس الأولي للتأجير

يُقاس بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة، مضمومة باستخدام معدل القائدة الضعفي في العقد أو معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر.



القياس الأولي لأصل حق الانتفاع

يُقاس بالتكلفة، والتي تشمل: مبلغ التزام الإيجار + التكاليف العارشة الأولية + دفعات الإيجار المدفوعة مقدماً + أي ذوائف مسئلة + التكاليف المقدرة للإزالة والإعادة.

القياس اللاحق

ينم استهلاك أصل حق الانتفاع، ويتم زيادة التزام الإيجار بالقائدة وتخفيضه بالمقوعات المسددة.



العرض في القوائم العالية

قائمة المركز المالي: يعرض أصل حق الانتفاع والتزام عقد التأجير بشكل منفصل. قائمة التدفق: يعرض مصيروف استهلاك الأصل ومصروف القائدة على الالتزام بشكل منفصل.



هل العقد عقد تأجير؟ (خطوات التحديد)

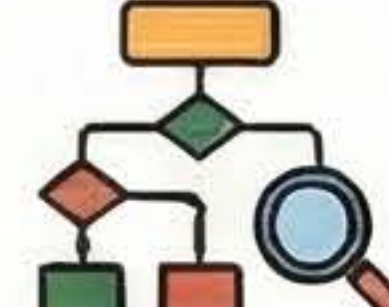


حالات خاصة: البيع وإعادة الاستئجار

إذا كان التحويل عملية بيع البائع (المستأجر):
يقيس المسأجر: يقيس أصل حق الانتفاع كوزء من القيمة الدفعية السابقة للأصل، ويعترف فقط بالربح أو الخسارة المتعلقة بالحقوق المحولة للمشتري.



تقييم ما إذا كان التحويل عملية بيع يجب على الملاءة تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 48 ام 48 (الإيراد) لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يعثل عملية بيع.



المشتري (المؤجر): يحاسب المشتري (المؤجر): لا يعترف بالأصل والأصل ويعترف وأصل عقد التأجير وفقاً لمعطيات محاسبة المؤجر.



إذا لم يكن التحويل عملية بيع البائع (المستأجر):
يستمر في الأصل بالأصل المحول الحول ويعترف بالالتزام مالي يساوي متحصلات الحول.



إذا لم يكن التحويل عملية بيع البائع (المستأجر): يستمر في الاعتراف بالأصل المحول ويعترف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل، لا يعترف بالأصل متحصلات التحويل.



المعالجة المحاسبية للمؤجر



الخطوة الأولى: تصنيف العقد يجب على المؤجر تصنيف كل عقد تأجير إما كتأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي.

تأجير تمويلي مقابل تأجير تشغيلي



محاسبة التأجير التمويلي يعترف المؤجر في قائمة مركزه العالي بهائج مستحقة التحصيل بعبلغ مساو لصادي الاستئجار في عقد التأجير، ويعترف بدخل التمويل على مدى مدة العقد.



محاسبة التأجير التشغيلي يستمر المؤجر في الاعتراف بالأصل محل العقد في قائمة مركزه العالي ويقوم بإهلاكه، يعترف بدخل الإيجار على أساس القسط الثابت أو أساس منظم آخر.

معييار المحاسبة المصري رقم 50: كل ما تريد معرفته عن عقود التأمين



نظرة عامة على المعيار

● معيار المحاسبة المصري رقم (50)

معيار جديد متخصص في المعالجة المحاسبية لعقود التأمين التي تصدرها المنشآت.

● المعيار الدولي المقابل هو IFRS 17

يستند المعيار المصري إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم 17، مما يعزز التوافق مع المعايير العالمية.



الإطار التشريعي



● صدر بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023

تم إصدار المعيار رسميًا كجزء من تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية.

توقيتات التطبيق

● يُسمح بالتطبيق المبكر

يمكن للمنشآت أن تختار تطبيق المعيار قبل الموعد الإلزامي، ولكن بشرط الإفصاح عن هذا القرار.

● التطبيق الإلزامي يبدأ في 1 يوليو 2024

يجب على جميع المنشآت تطبيق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في هذا التاريخ أو بعده.



دليل معيار المحاسبة المصري رقم (51): معالجة آثار الانخفاض الحاد في القوة الشرائية للنقود

المشكلة: التضخم الحاد يجعل القوائم المالية مضللة



تفقد النقود قوتها الشرائية بمعدل يجعل مقارنة المبالغ من تواريخ مختلفة، حتى خلال نفس الفترة، أمرًا غير دقيق.

الهدف: توفير معلومات مالية أكثر فائدة وموثوقية



يهدف المعيار إلى التعبير عن جميع بنود القوائم المالية بوحدة قياس حالية في نهاية فترة التقرير.

الفوائد الرئيسية لتطبيق المعيار



ويجعل القوائم قابلة مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة.



يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات أفضل



يوفر معلومات قابلة للمقارنة

على من يطبق هذا المعيار؟



أي منشأة (منفردة، مستقلة، أو مجموعة) تكون عملة القيد الخاصة بها هي عملة اقتصاد يعاني من انخفاض حاد في القوة الشرائية.

الخطوة الأولى: اختيار مؤشر الأسعار العام



هو مؤشر يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة للنقود، وليس التغيرات في أسعار عناصر فردية محددة.

تحديد المؤشر المناسب: يجب أن يقيس المؤشر التغيرات في الأسعار على نطاق واسع وأن يعكس التغيرات الاقتصادية المؤثرة على العملة.



التحقق من المصادر: يجب التأكد من أن مصدر بيانات المؤشر موثوق به ومعترف به.



التحديث الدوري والاستخدام الموحد: يجب تحديث المؤشر بانتظام وتطبيقه تديب بانتظام وتطبيقه بشكل منسق من قبل جميع المنشآت التي تقدم تقاريرها بنفس العملة.



تعديل قائمة المركز المالي: يجب الإفصاح العييم النثرائية، مؤشر الشهنية في تاريخ الأسعار وحدة القياس السعار الفترة الحالية.



يجب إعادة تقييم جميع بنثر أي، يجب الإفصاح عن خلال وحدة التصفين الأسعار في تاريخ إمنداة النقب، أو مي خلال، مشية الفترة المالية.



الخطوة الثانية: تعديل القوائم المالية

تعديل قائمة المركز المالي

البنود النقدية (لا يتم تعديلها)



النقود والبنود التي سيتم تحصيلها أو دفعها تفداً: تظهر بالفعل بوحدة القياس الحالية.

البنود غير النقدية (يتم تعديلها)



المقاسة بالتكلفة (الأصول الثابتة، المخزون، الشهرة): يتم تعديلها بتطبيق مؤشر الأسعار العام من تاريخ الاقتناء حتى تاريخ التقرير.

معادلة تعديل البنود غير النقدية

القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × (مؤشر التقرير ÷ مؤشر الأسعار في تاريخ الاقتناء)

البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة: لا يتم تعديلها لأنها مفاسة بالفعل بقيمتها الحالية في نهاية الفترة.

تعديل حقوق الملكية

في بداية أول فترة تطبيق، يتم تعديل جميع مخونات حقوق الملكية (باستثناء الأرباح المرحلة ومأئض إعادة التقييم) بتطبيق مؤشر الأسعار العام من تواريخ نشأتها.

تعديل قائمة الدخل الشامل

يجب إعادة تقييم جميع بنود الإيرادات والمصروفات من خلال تطبيق التغير في مؤشر الأسعار العام من تاريخ تسجيلها لأول مرة حتى نهاية الفترة المالية.

الربح أو الخسارة من صافي المركز النقدي

ينتج عن الاحتفاظ بأصول نقدية أكثر من الالتزامات النقدية خسارة في القوة الشرائية، والعكس صحيح. يجب إدراج هذا الربح أو الخسارة بشكل منفصل في قائمة الدخل.



الخطوة الثالثة: الإفصاحات المطلوبة

✓ الإفصاح عن حقيقة التعديل: يجب الإفصاح عن أن القوائم المالية وأرقام المقارنة قد تم تعديلها لنعبر عن وحدة القياس الحالية في تاريخ المركز المالي.

✓ الإفصاح عن المؤشر المستخدم: يجب ذكر طبيعة المؤشر المستخدم: يجب ذكر طبيعة ومستوى مؤشر الأسعار المستخدم في تاريخ المركز العالي وحركته خلال الفترات الحالية والسابقة.

✓ عرض الربح أو الخسارة النقدية: يجب إدراج الربح أو الخسارة الناتجة عن صافي المركز النقدي بشكل منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

✓ الإفصاح عن التقديرات الهامة: يجب الإفصاح عن أي تقديرات وأحكام شخصية هامة تم اتخاذها عند تطبيق المعيار.

ماذا يحدث عند توقف التضخم الحاد؟

التوقف عن تطبيق المعيار: عندما تتوقف العملة عن المعاناة من انخفاض حاد في القوة الشرائية، تقوم المنشأة بوقف إعداد القوائم المالية المعدلة وفقاً لهذا المعيار.



استخدام القيم المعدلة كأساس جديد: تعتبر العباغ المعبر عنها بوحدة القياس الحالية في نهاية آخر فترة تم التعديل فيها بمثابة الأساس للقيم الدفترية (التكلفة التاريخية الجديدة) في القوائم المالية اللاحقة.



فك شجرة امتيازات الخدمة العامة: دليلك المحاسبي

ما هي ترتيبات امتياز الخدمة العامة؟

عقد بين جهة مانحة (عادةً حكومية) ومشغل (قطاع خاص). يقوم المشغل بموجب العقد بنشيد أو تطوير البنية التحتية، ثم تشغيلها وصيانتها لفترة محددة.

الخدمة تُقدم للعامة نيابة عن الهيئة الحكومية. الهدف الأساسي هو تقديم خدمة عامة، والمشغل يعمل كوكيل للجهة المانحة في تقديم هذه الخدمة.

السمات المشتركة لهذه الترتيبات: يحدد العقد الأسعار، وينظم تعديلاتها، ويلزم المشغل بتسليم البنية التحتية للجهة المانحة في نهاية فترة العقد.

تطريين المحاسبة عي المنحاسبة الخدمي الإيراد؟

نطاق التطبيق: متى ينطبق هذا التفسير؟

ينطبق التفسير عند وجود سيطرة من المانح (الجهة الحكومية). تتحقق السيطرة بشرطين: أن يتحكم المانح في الخدمات (لمن، وبأي سعر)، وأن يتحكم في أي حصة متبقية هامة في البنية التحتية بنهاية العقد.

لا تُثبت البنية التحتية كأصل ثابت للمشغل. المشغل لا يمتلك البنية التحتية، بل يمتلك فقط حق الوصول إليها لتقديم الخدمة وفقاً لشروط العقد المحددة.

المحاسبة عن المقابل: كيف يُثبت الإيراد؟

أصل مالي

المقابل الذي يحصل عليه المشغل يأخذ أحد شكلين رئيسيين. يمكن أن يكون المقابل إما "أصل مالي" أو "أصل غير"، وتختلف المعالجة المحاسبية لكل منهما بشكل جوهري.

أصل غير ملموس

حق تحصيل رسوم من مستخدمي الخدمة. يحدث هذا عندما يكون المقابل هو الحق في تحصيل الأموال مباشرة من الجمهور (مثل رسوم عبور الطريق). وبالتالي يتحمل المشغل مخاطر الخلل في الطلب.

يمكن أن يكون المقابل مزيجاً من الاثنين. إذا كان المشغل يحصل على جزء من مستحقته كمدفوعات مضمونة وجزء آخر من خلال تحصيل الرسوم، فيجب المحاسبة عن كل جزء بشكل منفصل.

معالجات محاسبية هامة أخرى

****تكاليف الاقتراض:** تُرسم فقط في حالة "الأصل غير الملموس". إذا كان المقابل أصلاً مالياً، يتم إثبات تكاليف الاقتراض كمصروف عند تكبدها. أما إذا كان أصلاً غير ملموس، فتتم رسميتها خلال مرحلة التشييد.

تكاليف الاقتراض: تثبت كمصروف عند تكبدها.

تكاليف الاقتراض: تتم رسميتها خلال مرحلة التشييد.

تاريخ السريان: يطبق هذا التفسير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. يجب على المنشآت تطبيق هذا التفسير بأثر رجعي مع وجود بعض القواعد الانتقالية لتسهيل التطبيق لأول مرة.



دليل المحاسبة عن ترتيبات امتياز الخدمات العامة:

تفسير مصري رقم (١) لسنة ٢٠١٩

شراكة بين العام والخاص لتطوير البنية التحتية

الفاق تعاقدى تقوم بموجبه جهة حكومية (المانح) بعنح شركة من القطاع الخاص (المشغل) امتيازاً لتشيد وتشغيل وصيانة أصول خدمة عامة لفترة محددة.

تاريخ السريان

رطبق هذا التفسير على القلرات السلوية التي ليجا في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

نطاق التطبيق: متى يُطبق هذا التفسير؟



الشرط الأول: السيطرة على الخدمة
يتحكم المانح أو ينظم الخدمات التي يجب على المشغل تقديمها، ولمن، وبأي سعر.



الشرط الثاني: السيطرة على الأصل المتبقي
يتحكم المانح في أي حصة منبفية هامة في البنية التحتية في نهاية مدة الترتيب امثل الملكية أو حق الانتفاها.

المقابل يكون إما أصلاً مالياً أو أصلاً غير ملموس.
طبيعة المقابل الذي يحصل عليه المشغل تحدد المعالجة المحاسبية اللاحقة.



السيطرة النهائية تبقى في يد المانح (الحكومة)
يتحكم المانح في الخدمات المقدمة وأسعارها، ويستعيد الأصل في نهاية فترة الامتياز، غالباً دون مقابل إضافي.

المعالجة المحاسبية الأساسية من وجهة نظر المشغل

نعوذجا المقابل: أصل مالي أم أصل غير ملموس؟

الأصل المالي
(Financial Asset)



مثال على الأصل المالي

مثال: الحكومة تضمن دفع مبلغ سنوي ثابت للمشغل لتشغيل مستشفى، بغض النظر عن عدد المرضى.

الأصل غير ملموس
(Intangible Asset)



مثال على الأصل غير ملموس

مثال: يحصل المشغل على إيراداته من خلال تحصيل رسوم هبور من السيارات التي تستخدم جسراً قام ببنائه.

اللعوذج المختلف

قد يتم الدفع للمشغل جزئياً بمبالغ مضعون أصل مالي وجزئياً من خلال رسوم المستخدمين أصل غير ملموس.

المشغل يقدم خدمات تشيد وتطوير

يقوم المشغل بالمحاسبة عن إيرادات خدمات التشيد أو التحسين وفقاً لمعيار الإيرادات المصري رقم (٤٨).

المشغل لا يسجل البنية التحتية كأصل ثابت لديه

نظراً لأن المشغل لا يتحكم في البنية التحتية، فلا يجوز له إثباتها كعقارات وآلات ومعدات ضمن أصوله.

التزامات إعادة الأصل لحالته

إذا كان المشغل منزقاً بهيانة أو إعادة البنية التمنية إلى مستوى محدد من الصلاحية، فببب إثبات هذه الالتزامات وقياسها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨).

خدمات التشغيل

المحاسبة عن إيرادات خدمات التشغيل تتم وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

تكاليف الاقتراض

تُعامل كمصروف عند تكيدها، إلا في حالة الأصل غير ملموس، حيث يتم رسملتها خلال مرطة التشيد.

نقاط محاسبية هامة أخرى

دليل معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

نطاق التطبيق: من هي المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

ينطبق على:

المنشآت التي تصدر قوائم قوائم مالية ذات أغراض عامة لتلبية احتياجات مستخدمين خارجيين (مستثمرين، دائنين)

لا ينطبق على:

المنشآت المقيدة بالبورصة
المنشآت الخاضعة لقانون القطاع العام
الأنشطة المالية المتخصصة (بنوك، تأمين)

100
مليون جنيه مصري

الحدود المالية للاستثناء:
لا يطبق المعيار على المنشآت التي يزيد رأس مالها المستثمر أو دخلها السنوي عن 100 مليون جنيه مصري

المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات المالية

القابلية للمقارنة
تمكن من مقارنة الأداء عبر الزمن ومع منشآت أخرى

الملاءمة
مؤثرة في القرارات الاقتصادية وتساعد في تقييم الأحداث

القابلية للفهم
واضحة للمستخدمين ذوي المعرفة المعقولة بالأعمال والأنشطة



المصدقية
خالبة من الأخطاء الهامة والتحيز، تعبر بصدق عن الواقع

الجوهر قبل الشكل
يجب المحاسبة عن المعاملات طبقاً لحقيقتها الاقتصادية وجوهرها وليس لمجرد شكلها القانوني

مكونات القوائم المالية الكاملة

قائمة المركز المالي
أصول والتزامات وحقوق ملكية في تاريخ محدد

قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل
الأداء المالي خلال فترة مالية محددة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة

قائمة التدفقات النقدية
توفر معلومات عن التغيرات في النقدية وما في حكمها، مبنية حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية

الإيضاحات المتممة
مأنح السجلات المحاسبية ومعلومات تفصيلية أخرى

أبرز نقاط التبسيط عن المعايير الكاملة

كيف يُحسب رأس المال المستثمر؟

(الأصول طويلة الأجل ± صافي صافي رأس المال العامل)

(مجموع صافي الأصول - الالتزامات المتداولة)

(إجمالي حقوق المساهمين + الالتزامات طويلة الأجل)

الأدوات المالية

الأساسية تُقاس بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة، الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تكاليف البحوث والتطوير

يُعترف بها يعترف بها كمصروفات عند تحملها مباشرة بدلاً من رسميتها

الشهرة والأصول غير الملموسة

استهلاك دائم على مدار العمر الإنتاجي المقدر، أو 10 سنوات عند عدم القدرة على تقديره

موضوعات مستبعدة

لا يتناول المعيار موضوعات معقدة مثل "نصيب السهم في الأرباح" و"التقارير القطاعية" و"القوائم المالية الدورية"

أهم نقاط الخروج عن المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



تكاليف الاقتراض
يسمح برسملة تكاليف الاقتراض عند توافر شروطها، بدلاً من تحميلها كمصروفات (كالمعيار الدولي)

التأجيل التمويلي
المؤجر يحتفظ بالأصل ويقوم بإملاكه، المستأمر يحل المدفوعات كمصروفات (متماشياً مع القانون المصري رقم 95 لسنة 1995)

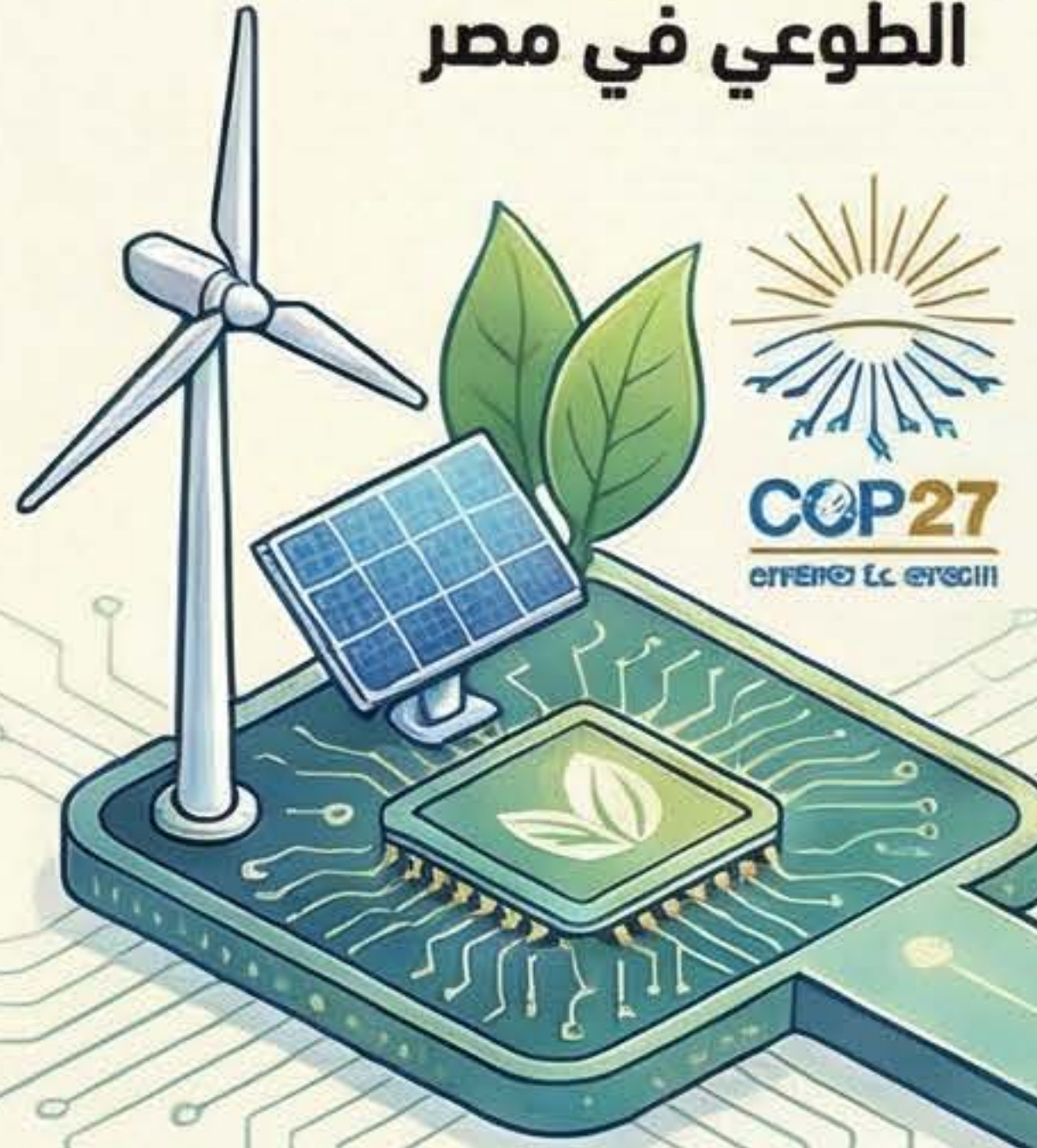
توزيعات أرباح العاملين ومجلس لدرج: ثبتت توزيع للربح ولا تُحسب كمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو انفسائر (تطبيقاً للمتطلبات القالوتية)

دليلك المحاسبي لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية:

فهم تفسير معايير المحاسبة المصرية الجديد

أصدرت مصر تفسيرا محاسبيا جديدا لتنظيم كيفية تسجيل شهادات خفض الانبعاثات الكربونية في القوائم المالية، ويبدأ تطبيقه في يهدف هذا الدليل إلى تبسيط وفهم هذه المعايير الجديدة.

نظرة عامة: سوق الكربون الطوعي في مصر



الأطراف الرئيسية في منظومة شهادات الكربون



المعالجة المحاسبية: الحالات الأربع الرئيسية

التصنيف يعتمد على الغرض

يحدد تصنيف الشهادة كإصل من ملموس (معياري 23) أو أداة مالية (معياري 47) بناءً على الغرض من ميازتها: الاستخدام الداخلي أم المتجارة.

إصدار لصالح مطور (مالك للمشروع)



أ) الاستخدام الداخلي (تعويض)
القياس الأولي: التكلفة الفعلية
القياس اللاحق: نموذج التكلفة
التكلفة (إماتة للمعدل)

إصدار لصالح مطور (غير مالك)



أداة مالية (معياري 47)
القياس الأولي: التكلفة الفعلية
القياس اللاحق: القيمة العادلة
من خلال الدخل الشامل أو الأرباح والخسائر

شراء لغرض الاستخدام الداخلي



الاستخدام الداخلي (تعويض)
القياس الأولي: تكلفة الاقتناء
القياس اللاحق: نموذج التكلفة
(إعلان/الضعف)

شراء لغرض المتجارة



أداة مالية (معياري 47)
القياس الأولي: تكلفة الاقتناء الشاملة
القياس اللاحق: القيمة العادلة
من خلال الدخل الشامل أو الأرباح والخسائر

دورة حياة شهادة الكربون

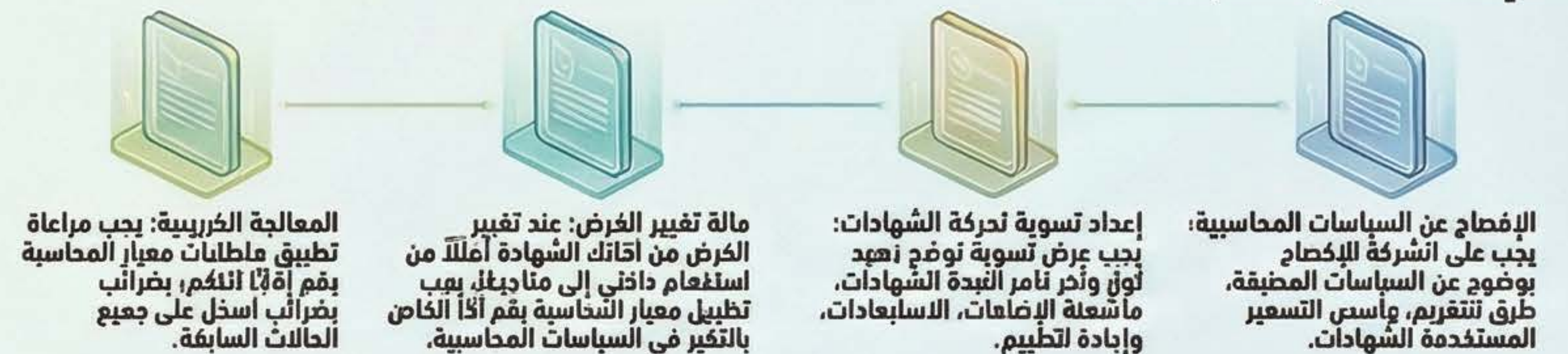
- إطلاق أول سوق طوعي للكربون في إفريقيا: تم الإصدار منه في فونم المناخ (SUP27) بشهر السيل عام 2022، كمنصة للشعور من قيمة البيئة للمالية والبوصة المصرية ووزارة البيئة.
- ما هي شهادة خفض الانبعاثات الكربونية؟ هي أداة مالية قابلة للتداول، تمثل من شواهد لها ملها هنا واحد من هكافي ثاني أكسيد الكربون الذي تم خفضه من الانبعاثات.
- تاريخ التطبيق الإلزامي: يبدأ تطبيق التفسير المحاسبي الجديد في أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر بشركة الإفصاح.

3. الإعدام
عند استخدام الشهادة الشهادة العويض الانبعاثات، يحدد المستخدم لانبعاثات للسجل للسجل بإعدامها تعلق إعادة استخدامها أو لدونها.

2. التحاول
يكون نقل ملكية الشهادات بين العنوين والتجار والمستخدمين اللواتين غير الأسواق الطوعية.

1. النشأة
يقوم مطور المشروع بتسجيل المشروع والتحقق منه غير جهة معتمدة ثم يتم إصدار الشهادات نصلعة في سجل الكربون.

الإفصاحات ومتطلبات هامة



الالتزامات وحقوق الملكية

هي عمليات الأيض أو صلي أو سوحدروملا صحتفة بها
المتنطق لوال فابة، أو فإمان لي لليعنبة العايعالية أو كيوها،
وليسن الاستخدام في إتاح أو نوره السأح أو انفعات.

المصرفوات

هي التغير في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات دائجة أو نفس في الأصول أو نقتل الازامات، مما يؤدي إلى نقص في حقوق الملكية بخلاف تلك المتعلقة بكتوريات على الاملاك.

الاعتراف (Decognition)

هو إدراج البث في المياضية أو قالة الدنل إلا كال البله الا ظلفة أو قبحه يعقن صباصة بمحاولة. وعن المخاصم ان تنققق المخاصم الاقتصادية المسترلهة المتفظة به إلى العنلفة أو ملها.

الدخل الشامل الإجمالي
هو التغير في حقوق الملكية خلال فترة ما
نتيجة المعاملات والأحداث الأخرى. بخلاف
التغيرات الناتجة عن المعاملات مع
الملاك بصفتهم ملاك.

القيمة العادلة



التكلفة التاريخية

في مخطط التندبة أو ما في مقصود
تحتوي أو القيمة العادلة تحتل
تقوم التزعم الإسهول من الأطر
في تاريخ ديارات أو إلتقاء.

القيمة الدفترية
هي القيمة التي يتكرر بها الأصل في محاسبة بدء قصص في مجموع إقالات
والمحطال متعاقب به

القيمة الاستردادية
هي القيمة الأبلي بين القيمة العادية
الأصل مخصصاً عنها للتأخر البع
بين فرغه له لحافاضة.

الالتزام (Liability)
هو تعود عالي على المنشأة
نشأت من اسات سابقة،
مفوت، ان يشعل هويته
مخا عليها فهو اب تتضمن
منازع المسادية.

الالتزام المالي
هو أي الالتزام يقرره تقيدياً
تصلح فائدة فيه، فعل مالي
تشر تلتزمه أفي، أو
تلتزمه أصول أو الزادان
الطارة هو متلانة أفي
تخبره بيقط أو تكون في
مير جاع المتلانة.

المخصص
هو التزكم تو لوقت أو قيمة
في عدة.

للاتزام المحتفل
هو التزام صلتل ينحاً من
لنات ينحجة وسجن الابد
بوت فط رفقو او سم
اقوو ددت صلتفني كن
نؤن لا ينضع المعبارة
للمشاة.

تحقوق العاكية
في قيمة الأصول الفارقة في
الصفحة بعد قسم جميع
للإمالة

إتقان عرض القوائم المالية

دليل شامل لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٩



منشورات مدونة
محمود حموده

الأساس: الهدف والنطاق



الهدف

(فقرة ١)

شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للمنشأة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى.



النطاق

(فقرة ٢)

يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

المكونات الكاملة للقوائم المالية (فقرة ١٠)



١. قائمة المركز المالي في نهاية الفترة.



٢. قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) عن الفترة.



٣. قائمة الدخل الشامل عن الفترة.



٤. قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن الفترة.



٥. قائمة التدفقات النقدية عن الفترة.



٦. الإيضاحات المتممة، بما تشمله من ملخص بأهم السياسات المحاسبية وأية معلومات إيضاحية أخرى.



٧. قائمة مركز مالي مقارنة لبداية أول فترة سابقة (عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بتعديل بأثر رجعي أو إعادة تبويب).

الخصائص العامة: الركائز الأساسية للعرض



العرض العادل والالتزام بالمعايير (فقرة ١٥)

على القوائم المالية أن تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

من المفترض أن يتحقق العرض العادل بتطبيق معايير المحاسبة المصرية مع الإفصاح الإضافي كلما كان ذلك ضروريًا.



الاستمرارية (فقرة ٢٥)

على المنشأة أن تعد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية.

ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة أو التوقف عن مزاولة النشاط أو لم يعد لديها بديل واقعي سوى أن تقوم بذلك.

الخصائص العامة: آليات التطبيق



أساس الاستحقاق المحاسبي (فقرة ٢٧)

على المنشأة إعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي (عدا فيما نخص معلومات التدفقات النقدية).



الأهمية النسبية والتجميع (فقرة ٢٩)

على المنشأة عرض كل مجموعة من البنود المتماثلة ذات الأهمية النسبية بصورة منفصلة. وتعرض بشكل منفصل البنود غير المتماثلة في طبيعتها أو وظيفتها ما لم تكن غير ذات أهمية نسبية.



ثبات العرض (فقرة ٤٥)

على المنشأة أن تحافظ على أسلوب عرض وتبويب بنود القوائم المالية من فترة مالية إلى أخرى.

الغوص في التفاصيل: قائمة المركز المالي

الحد الأدنى من البنود المطلوب عرضها (فقرة ٥٤)

الأصول

(أ) أصول ثابتة

(ب) استثمارات عقارية

(ج) أصول غير ملموسة

(د) أصول مالية

(هـ) استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

(ز) مخزون

(ح) عملاء ومديونيات أخرى

(ط) نقدية وما في حكمها

(ي) إجمالي الأصول المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع

الالتزامات وحقوق الملكية

(ك) موردون ومديونيات أخرى

(ل) مخصصات

(م) التزامات مالية

(ن) التزامات وأصول ضريبية حالية

(س) التزامات وأصول ضريبية مؤجلة

(ع) الحقوق غير المسيطرة

(ف) رأس المال المصدر والاحتياطات التي تخص ملاك الشركة الأم

التمييز الحاسم: المتداول مقابل غير المتداول



الأصل المتداول (فقرة ٦٦)

- يُصنف الأصل كمتداول إذا توافر فيه أحد الشروط التالية:
- تتوقع أن تسترد قيمته أو تبيعه خلال دورة التشغيل المعتادة.
 - تحتفظ به في المقام الأول لغرض الاتجار.
 - تتوقع أن تسترد قيمته خلال ١٢ شهراً من تاريخ نهاية الفترة.
 - يكون الأصل نقدياً أو ما في حكمها (ما لم يكن هناك قيود على استخدامه).



الالتزام المتداول (فقرة ٦٩)

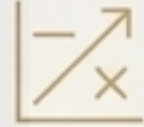
- يُصنف الالتزام كمتداول إذا توافر فيه أحد الشروط التالية:
- تتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة.
 - تحتفظ به في المقام الأول بغرض المتاجرة.
 - يكون الالتزام مستحق التسوية خلال ١٢ شهراً من تاريخ نهاية الفترة.
 - لا تتمتع المنشأة بالحق غير المشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة ١٢ شهراً على الأقل.

قياس الأداء: قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل

هيكل قائمة الدخل الشامل: الربح، الخسارة، والدخل الشامل الآخر

الجزء الأول: قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) (فقرة ٨١)

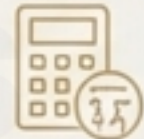
تعرض كافة بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة.
أمثلة: الإيرادات، تكاليف التمويل، حصة في أرباح الشركات الشقيقة، مصروف الضريبة.



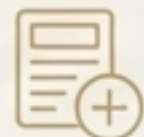
ربح أو خسارة الفترة

الجزء الثاني: الدخل الشامل الآخر (OCI) (فقرة ٨٢)

- يعرض بنود الدخل والمصروف التي لا يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل. يتم تبويبها إلى مجموعتين:
- بنود لن يتم إعادة تبويبها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر (مثل إعادة قياس نظم المزايا المحددة).
 - بنود سوف يتم إعادة تبويبها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر (مثل فروق ترجمة العملات الأجنبية).



إجمالي الدخل الشامل للفترة (مجموع الجزأين)



خيار حاسم: تحليل المصروفات حسب طبيعتها أم وظيفتها؟ (فقرة ٩٩)

طريقة طبيعة المصروف

يتم تجميع المصروفات وفقاً لطبيعتها (مثل الإهلاك، مزايا العاملين) ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المنشأة.

ميزة: بسيطة في التطبيق.

- التغير في مخزون الإنتاج التام
- تكلفة مزايا العاملين
- مصروف إهلاك واستهلاك

طريقة وظيفة المصروف (أو 'تكلفة المبيعات')

يتم تبويب المصروفات حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات، أو تكاليف التوزيع، أو المصروفات الإدارية.

ميزة: قد توفر معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين.

- تكلفة الحصول على الإيراد / تكلفة المبيعات
- مصروفات بيع وتوزيع
- مصروفات إدارية وعمومية

استكمال الصورة: القوائم الأخرى والإيضاحات



قائمة التغيرات في حقوق الملكية (فقرة ١٠٦)

الغرض: تعرض تسوية بين الرصيد الدفترى في بداية ونهاية الفترة لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، وتفصح بصورة منفصلة عن التغيرات الناتجة تنجاً عن الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر، والمعاملات مع المالك.



قائمة التدفقات النقدية (فقرة ١١١)

الغرض: توفر لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها وتحديد احتياجات المنشأة لاستخدام تلك التدفقات النقدية. (تخضع لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤).



الإيضاحات المتممة (فقرة ١١٢)

الغرض: تقدم معلومات إضافية لم تعرض في صلب القوائم المالية ولكنها لازمة لفهم أي منها.

الإيضاحات المتممة: القصة وراء الأرقام



1. عرض معلومات عن أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة المطبقة.



2. الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة المصرية ولم تعرض في مكان آخر في القوائم المالية.



3. تقديم معلومات إضافية لم تعرض في مكان آخر في القوائم المالية، إلا أنها ذات صلة ولازمة لفهم أي من هذه القوائم.

**”على المنشأة ربط كل بند في قوائم المركز المالي والدخل...
بالمعلومات المرتبطة بذلك البند في الإيضاحات.“**

إفصاحات جوهرية: الأحكام والتقديرات غير المؤكدة



الأحكام الفنية الهامة (فقرة ١٢٢)

المطلوب: الإفصاح عن الأحكام الفنية التي اتخذتها الإدارة (بخلاف تلك التي تنطوي على تقديرات) ولها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية.

الهدف: فهم كيف طبقت الإدارة السياسات المحاسبية في المواقف المعقدة.



مصادر التقديرات غير المؤكدة (فقرة ١٢٥)

المطلوب: الإفصاح عن معلومات بشأن الافتراضات التي تستخدمها الإدارة وتتعلق بالمستقبل، والتي تتسم بمخاطر جوهرية قد يترتب عليها تسويات ذات أهمية نسبية على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال العام المالي التالي.

الهدف: فهم الافتراضات الرئيسية التي قد تتغير وتؤثر بشكل كبير على الأرقام.

المبادئ الأساسية لعرض قوائم مالية احترافية

١. مجموعة كاملة

تقديم جميع المكونات السبعة المطلوبة.

٢. خصائص عامة

الالتزام بمبادئ الاستمرارية، الاستحقاق، الأهمية النسبية، وثبات العرض.

الهدف النهائي: العرض العادل والقابلية للمقارنة

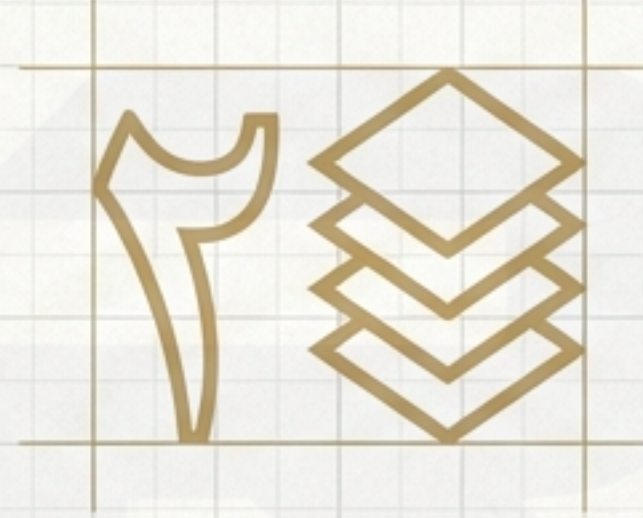
توفير معلومات عن المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

٣. هيكل ومحتوى

تصنيف واضح (متداول/غير متداول) وعرض للحد الأدنى من البنود.

٤. إفصاحات شفافة

شرح السياسات والأحكام والتقديرات الهامة في الإفصاحات.



إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (2): المخزون

الدليل التفصيلي للتقييم، القياس، والإفصاح طبقاً لأحدث التعديلات

HATEN REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

استناداً إلى قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015

القاعدة الذهبية لتقييم المخزون



يُقاس المخزون على أساس **التكلفة أو صافي**
أو صافي القيمة البيعية، أيهما أقل.

ما هو المخزون الذي ينطبق عليه هذا المعيار؟

يُعرّف المخزون بأنه أصل للمنشأة يندرج تحت أي من الفئات التالية:



مواد ومهمات

أصول في شكل مواد خام أو مهمات سيتم استخدامها في العملية الإنتاجية أو في تقديم الخدمات.



قيد الإنتاج

أصول في مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع.



بغرض البيع

أصول محتفظ بها بغرض البيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة.

فهم أدوات القياس: صافي القيمة البيعية مقابل القيمة العادلة

القيمة العادلة (Fair Value)

تعتمد على السوق

هو السعر الذي يتم استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.



صافي القيمة البيعية (Net Realizable Value - NRV)

خاصة بالمنشأة

هو السعر التقديري للبيع في سياق النشاط العادي، هسي مطروحاً منه التكاليف التقديرية للإتمام وأي تكاليف أخرى لازمة لإتمام عملية البيع.


$$[\text{Sale Price}] - [\text{Completion Costs}] - [\text{Selling Costs}] = \text{NRV}$$


الركن الأول: تحديد 'التكلفة' بدقة

ما الذي تشمله تكلفة المخزون؟

“ تتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء، وتكاليف التشكيل، والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة. ”



تكاليف الشراء

+



تكاليف التشكيل

+



تكاليف أخرى

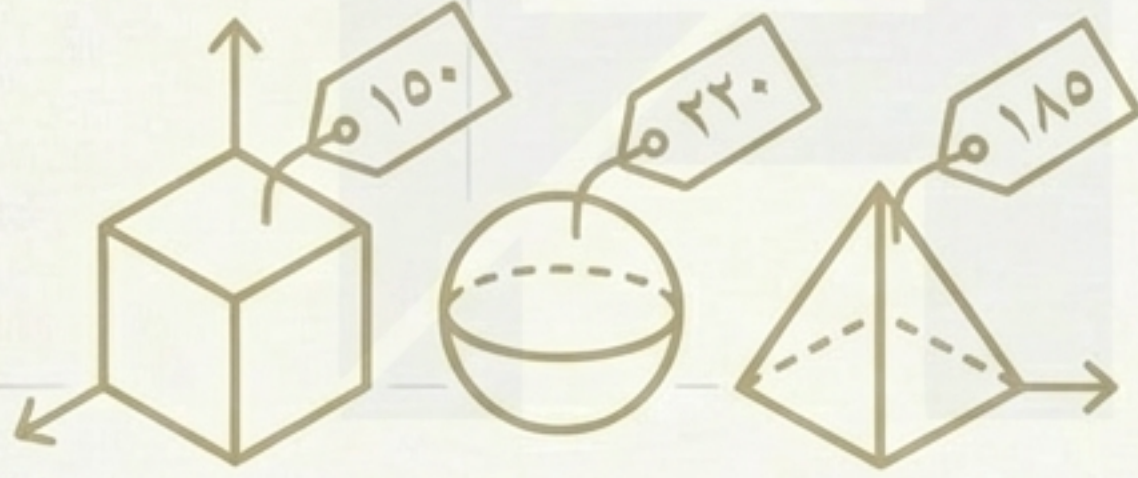
=



التكلفة الإجمالية للمخزون

كيف يتم حساب تكلفة المخزون؟

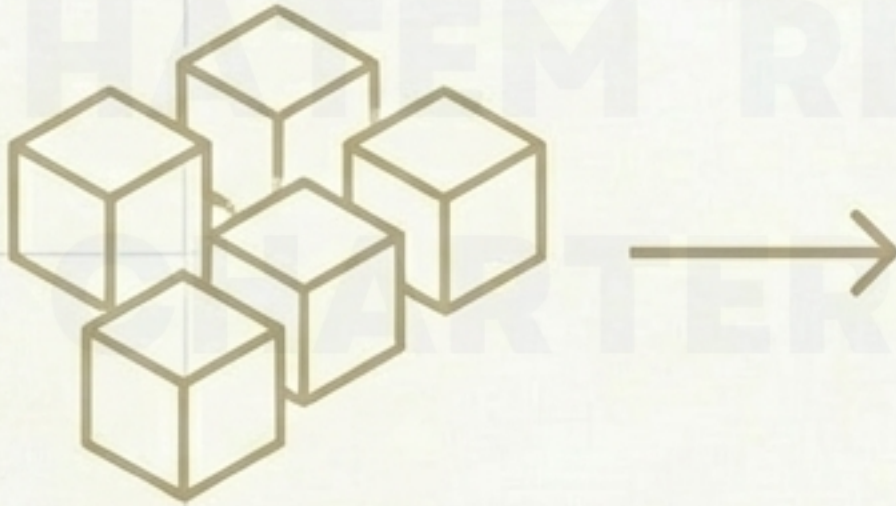
المعيار يحدد منهجين أساسيين بناءً على طبيعة المخزون



للمخزون المحدد بذاته (For Specific, Non-Interchangeable Items)

طريقة التمييز المحدد للتكلفة (Specific Identification Method)

تُستخدم هذه الطريقة لبنود المخزون التي لا تحل محل بعضها البعض، والخدمات والبضائع التي يتم إنتاجها وربطها بمشروعات معينة. يتم تحميل كل بند بتكاليفه الخاصة.



للمخزون المتجانس (For Interchangeable Items)

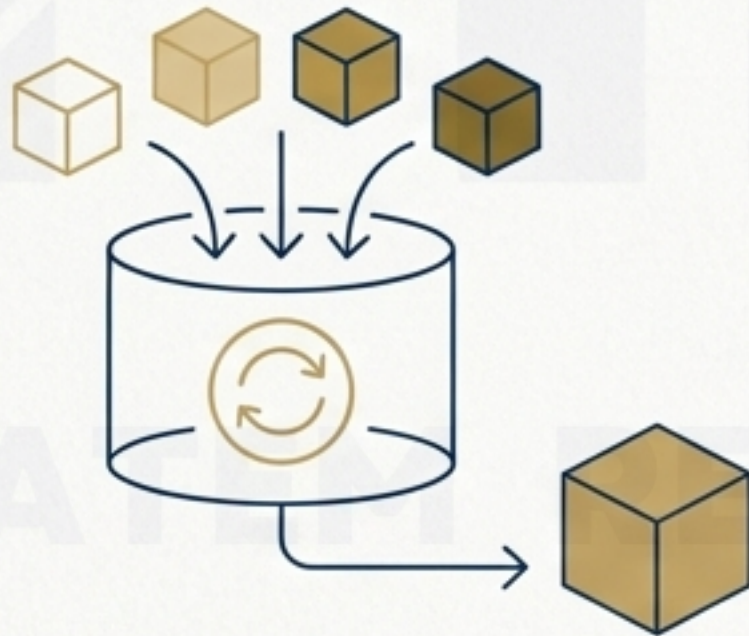
بالنسبة لباقي بنود المخزون، يسمح المعيار باستخدام إحدى الطريقتين التاليتين.

- طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO)
- طريقة المتوسط المرجح (Weighted-Average)

طرق حساب التكلفة للمخزون المتجانس

طريقة المتوسط المرجح (Weighted-Average)

يتم تحديد تكلفة البند على أساس متوسط تكلفة البنود المتشابهة في بداية الفترة وتكلفة البنود التي تم شراؤها خلال الفترة.



طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO)

تفترض أن أول البنود التي تم شراؤها هي أول البنود التي يتم بيعها.



مبدأ الثبات (Consistency Principle)

يجب على المنشأة استخدام نفس طريقة حساب التكلفة لكل أنواع المخزون التي لها نفس الطبيعة والاستخدامات. يمكن تبرير استخدام طرق مختلفة للمخزون ذي الطبيعة أو الاستخدام المختلف.

الركن الثاني: الإفصاح والشفافية



عرض المعلومات بشكل صحيح لا يقل أهمية عن حسابها بشكل صحيح.
يجب على المنشأة أن تفصح في قوائمها المالية عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمخزون.

قائمة الإفصاحات المطلوبة (1 من 2)

(أ) **السياسات المحاسبية:** الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون، بما في ذلك طريقة حساب التكلفة المستخدمة.



(ب) **القيمة الدفترية الإجمالية والمبوبة:** الإفصاح عن القيمة الدفترية الإجمالية للمخزون، والقيمة الدفترية لكل مجموعة مبوبة بما يتناسب مع طبيعة النشاط.



(ج) **المخزون المقاس بالقيمة العادلة:** الإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون المدرج بالقيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف البيع.



(د) **المخزون كمصرف:** الإفصاح عن قيمة المخزون التي تم تحميلها كمصرف خلال الفترة.



قائمة الإفصاحات المطلوبة (2 من 2)

(هـ) قيمة التخفيض: الإفصاح عن قيمة أي تخفيض في قيمة المخزون تم الاعتراف به كمصروف.



(و) قيمة رد التخفيض: الإفصاح عن قيمة أي رد لتخفيض سابق تم معالجته كتخفيض في مصروف المخزون.



(ز) أسباب الرد: الإفصاح عن الظروف أو الأحداث التي أدت إلى رد التخفيض.



(ح) المخزون المرهون: الإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون المرهون كضمان للالتزامات.



المخطط الكامل لمعيار المخزون (EAS 2)



القاعدة الذهبية: التكلفة أو صافي القيمة البيعية، أيهما أقل

التكلفة

مكونات التكلفة (شراء، تشكيل، أخرى)

طرق الحساب (تمييز محدد، FIFO، متوسط مرجح)

صافي القيمة البيعية

$$\text{Icon of a price tag with a downward arrow} - \text{Icon of gears} - \text{Icon of a truck} = \text{NRV}$$

الإفصاح والشفافية



من التقييم الدقيق إلى العرض الشفاف: جوهر إدارة المخزون.



المعيار المحاسبي المصري رقم (30): المخطط الهندسي للتقارير المالية الدورية

دليل إرشادي لتطبيق متطلبات القوائم المالية الدورية بإتقان

الإشارة إلى المعيار الدولي المقابل: IAS 34

أسس التقارير الدورية: توفير معلومات جوهريّة في الوقت المناسب

الهدف هو بناء صورة مالية موثوقة وشفافة في منتصف العام، مما يمكن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة.



التعريفات الأساسية

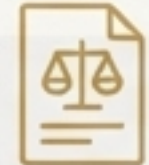
- الفترة الدورية: هي فترة إعداد تقارير مالية أقل من سنة مالية كاملة.
- التقرير المالي الدوري: قوائم مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من القوائم المالية للفترة الدورية.

الإطار التنظيمي

- المعيار: معيار المحاسبة المصري رقم (30).
- تاريخ السريان: يسري اعتباراً من أول يناير 2016، مع التعديلات اللاحقة.

المكونات الأساسية للتقرير المالي الدوري المختصر

وفقاً للمعيار، يجب أن يتضمن التقرير المالي الدوري المختصر -كحد أدنى- المكونات التالية:

أ) قائمة مركز مالي مختصرة 

ب) قائمة دخل مختصرة 

ج) قائمة دخل شامل مختصرة 

د) قائمة مختصرة توضح التغيرات في حقوق الملكية 

هـ) قائمة التدفقات النقدية المختصرة 

و) أهم الإيضاحات المتممة 

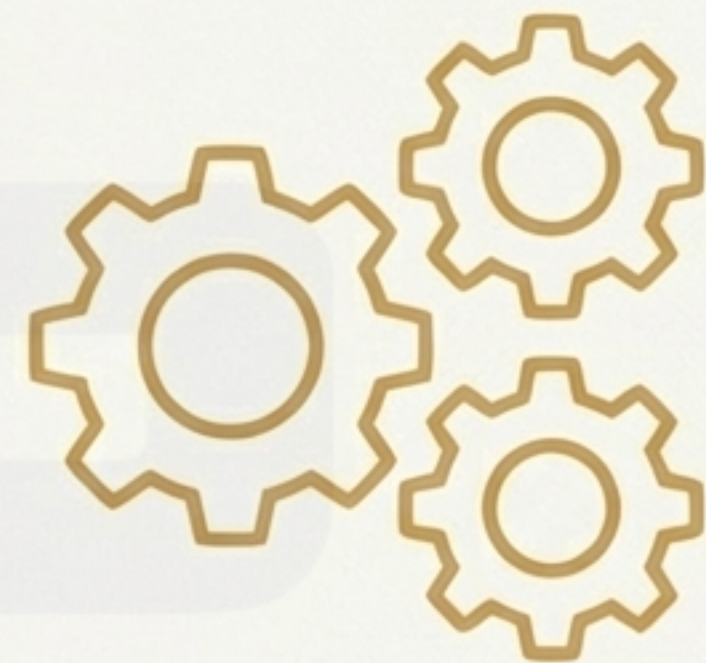
يجب عرض نصيب السهم الأساسي والمخفض في قائمة الدخل سواء للقوائم الكاملة أو المختصرة.

تحديد الفترات الزمنية للمقارنة: ضمان السياق والاتساق

يجب أن تتضمن التقارير الدورية بيانات مقارنة للفترات السابقة كما يلي:

البيان المالي	الفترة الحالية	الفترة المقارنة
قائمة المركز المالي	في تاريخ نهاية الفترة الدورية الحالية	في تاريخ نهاية السنة المالية السابقة مباشرة
قائمة الدخل والدخل الشامل	الفترة الدورية الحالية وسنوية متراكمة (YTD)	الفترات الدورية المقابلة من السنة السابقة
قائمة التغير في حقوق الملكية	سنوية متراكمة من بداية السنة (YTD)	الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة
قائمة التدفقات النقدية	سنوية متراكمة من بداية السنة (YTD)	الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة

مبدأ القياس الأول: الاتساق مع القوائم القوائم السنوية هو الأساس



يجب أن تكون أسس القياس المتبعة للقوائم المالية الدورية على أساس بداية السنة حتى تاريخه (Year-to-Date).

1. يجب على المنشأة تطبيق نفس السياسات المحاسبية المطبقة في قوائمها المالية السنوية.
2. دورية التقارير (ربع سنوية أو نصف سنوية) يجب ألا تؤثر على القياس السنوي الإجمالي.
3. الهدف هو ضمان أن كل فترة دورية تمثل جزءاً لا يتجزأ من السنة المالية الكاملة.

قواعد الاعتراف بالإيرادات والتكاليف: لا تعديل أو تأجيل غير مبرر

الإيرادات الموسمية أو العرضية



لا يتم تأجيل أو تعجيل الإيرادات التي تحصل بصفة موسمية أو دورية أو عرضية خلال السنة المالية... إذا كان كان التأجيل أو التعجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية للمنشأة.

مثال: يتم الاعتراف بإيرادات بيع المحاصيل الزراعية الموسمية بالكامل في الربع الذي تحدث فيه، وليس توزيعها على مدار العام.

التكاليف المتغيرة



يتم تعجيل أو تأجيل التكاليف المتكبدة والمتقلبة... فقط إذا كان من المناسب تعجيل أو تأجيل هذا النوع من التكلفة في نهاية السنة المالية.



الأهمية النسبية والتقديرات: الدقة في سياق الفترة الدورية



الأهمية النسبية (Materiality)

يتعين تقدير الأهمية النسبية للبند على أساس البيانات المالية للفترة المالية الدورية.

← قد يكون البند غير هام على أساس سنوي، ولكنه هام ومؤثر بالنسبة لنتائج فترة ربع سنوية ويتطلب إفصاحاً.



دور التقديرات (Role of Estimates)

إعداد القوائم المالية الدورية بصفة عامة يتطلب استخداماً للتقديرات بصورة أكبر من القوائم المالية السنوية.

← لضمان التوقيت المناسب، قد تعتمد بعض القياسات (مثل مخصصات نهاية الخدمة أو ضرائب الدخل) على تقديرات يتم تحديثها لاحقاً.

الإفصاحات المطلوبة (1/2): شرح الأسس والأحداث المؤثرة

يجب على المنشأة الإفصاح عن البيانات التالية -كحد أدنى- إذا كانت هامة ولم يفصح عنها في مكان آخر:

(أ) بيان بأن السياسات المحاسبية المتبعة هي نفسها المطبقة في آخر قوائم سنوية، أو شرح طبيعة وتأثير أي تغيير.



(ب) تعليق توضيحي حول موسمية أو دورية عمليات الفترة.



(ج) طبيعة ومبلغ البنود غير العادية التي تؤثر على الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، صافي الربح، أو التدفقات النقدية.



(د) طبيعة ومبلغ التغييرات الهامة في التقديرات المحاسبية المتعلقة بفترات سابقة.



الإفصاحات المطلوبة (2/2): أنشطة الشركة وتغيرات الهيكل

(هـ) إصدار أو إعادة شراء أو سداد مديونيات وأدوات حقوق الملكية.



(و) التوزيعات الإجمالية أو للسهم الواحد.



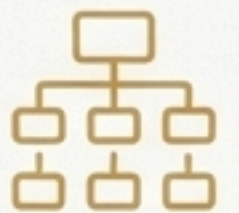
(ز) إيرادات ونتائج أعمال القطاعات (فقط إذا كان معيار 41 يتطلب الإفصاح عنها في القوائم السنوية).



(ح) الأحداث الهامة التالية لتاريخ الفترة الدورية.



(ط) تأثير التغيرات في هيكل المنشأة (تجميع أعمال، استحواذ، إعادة هيكلة، توقف نشاط).



سيناريو خاص: التغيير الجوهرى في التقديرات خلال العام

الوضع: تم إثبات مبلغ بناءً على تقدير محاسبي في فترة دورية مبكرة.

التطور: تغير هذا التقدير تغيراً جوهرياً في فترة دورية لاحقة من نفس السنة.

الشرط: لم يتم نشر قوائم مالية مستقلة عن تلك الفترة الدورية الأخيرة.

المتطلب: يتعين الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغيير في التقديرات وذلك بالإيضاحات للقوائم المالية السنوية للمنشأة.



اللمسات النهائية: كيفية تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية



يجب إظهار التغييرات في السياسات المحاسبية (بخلاف التي يحددها معيار جديد) من خلال الخطوات التالية:

Step 1: الأثر الرجعي (Retrospective Application)

(أ) إعادة عرض القوائم المالية للفترة الدورية السابقة للسنة المالية الحالية.
إعادة عرض أرقام المقارنة للفترة الدورية القابلة للمقارنة لأي سنوات مالية سابقة.

إذا تعذر تحديد
التأثير المجمع؟
(If impractical?)

Step 2: الأثر المستقبلي المعدل (Modified Prospective Application)

(ب) تعديل القوائم المالية للفترة الدورية السابقة والحالية لتطبيق السياسة الجديدة
بأثر لاحق من أقرب تاريخ ممكن.

ختم الجودة: لا تنازل عن الالتزام الكامل بالمعايير



”لا يمكن وصف القوائم المالية الدورية للمنشأة على أنها متفقة مع معايير المحاسبة المصرية إلا إذا كانت متفقة مع كل متطلبات معايير المحاسبة المصرية.“

الإشارة إلى الالتزام بالمعيار تتطلب تطبيقاً كاملاً وصحياً لجميع مبادئه ومتطلباته.

المخطط المكتمل: مبادئ أساسية لتقرير دوري موثوق

التقرير المالي الدوري ليس مجرد مجموعة أرقام، بل هو بناء منظم يعكس الأداء المالي للمنشأة بوضوح واتساق.

أساس القياس (Basis of Measurement)

الالتزام بأساس بداية السنة
حتى تاريخه (YTD).

الاتساق (Consistency)

تطبيق نفس السياسات
المحاسبية
للقوائم السنوية.

الإفصاح الكامل (Full Disclosure)

الكشف عن جميع المعلومات
التي تساعد على فهم الفترة.

إتقان هذه المبادئ يضمن أن تقاريرك الدورية ليست مجرد متطلب، بل أداة استراتيجية قوية.

إِتْقَان قائمة التدفقات النقدية

دليل تفصيلي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤) المعدّل وتحديثات ٢٠١٩

الأجندة: من الأساسيات إلى أهم التعديلات

الرؤية الأساسية: تحديثات ٢٠١٩ لمعيار رقم (٤) تركز بشكل أساسي على إيضاحات الأنشطة التمويلية (فقرة ٤٤-أ) والمعاملة الخاصة بالمنشآت الاستثمارية (فقرات ٤٠-أ و ٤٢-أ).



1. الهدف والأساسيات:
لماذا قائمة التدفقات
النقدية وما هي لغتها؟



2. أركان القائمة الثلاثة:
التشغيل، الاستثمار،
والتمويل.



3. تحليل تعديلات ٢٠١٩:
نظرة عميقة على ما
تغير ولماذا.



4. التطبيق العملي: نماذج
وجداول إيضاحية من
ملاحق المعيار.

الهدف: توفير أساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية

"إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات المنشأة لتوظيف هذه التدفقات النقدية."



تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة.



تقييم هيكلها المالي (بما في ذلك درجة السيولة والملاءة المالية)



تحسين إمكانية مقارنة الأداء التشغيلي بين المنشآت المختلفة، لأنها تستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات.

المصطلحات الأساسية: لغة التدفقات النقدية



النقدية (Cash)

نقدية بالصندوق وودائع تحت الطلب.



ما في حكم النقدية (Cash Equivalents)

استثمارات قصيرة الأجل، عالية السيولة، يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون خطر تعرضها لتغير في القيمة ضئيلاً.

****عادةً ما يكون تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء.**



التدفقات النقدية (Cash Flows)

تدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة.

الركن الأول: أنشطة التشغيل - شريان أعمال المنشأة



يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناتج من أنشطة التشغيل مؤشراً رئيسياً على مدى قدرة عمليات المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية.

- ✓ المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات.
- ✓ المدفوعات النقدية للموردين عن قيمة بضائع وخدمات.
- ✓ المدفوعات النقدية إلى العاملين ونيابة عنهم.
- ✓ المدفوعات أو الاستردادات النقدية لضرائب الدخل (ما لم ترتبط بأنشطة تمويلية أو استثمارية).

يمكن عرضها باستخدام: الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة (فقرة ١٨).

الركن الثاني: أنشطة الاستثمار - بناء أصول المستقبل

تمثل المدى الذي تم فيه الإنفاق للحصول على أصول تهدف إلى توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.



- ✓ المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة.
- ✓ المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة.
- ✓ المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين في منشآت أخرى.
- ✓ السلف والقروض النقدية الممنوحة للغير (بخلاف تلك الممنوحة من مؤسسة مالية).

الركن الثالث: أنشطة التمويل - تأمين هيكل رأس المال



يساعد الإفصاح المستقل عن هذه التدفقات في التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس مال المنشأة من التدفقات النقدية المستقبلية.

- + المتحصلات النقدية من إصدار أسهم أو أدوات حقوق ملكية أخرى.
- + المتحصلات النقدية من إصدار سندات وقروض وأوراق تجارية.
- السداد النقدي للمبالغ المقرضة.
- المدفوعات النقدية للمالدين لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.
- المدفوعات النقدية التي يقوم بها المستأجر لتخفيض الالتزام المتعلق بتأجير تمويلي.

تركيز خاص: أهم تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩

1

إيضاحات جديدة للأنشطة التمويلية (الفقرة ٤٤-أ)

إلزام المنشأة بتقديم تسوية توضح التغيرات في الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية.
(The most significant change).



2

معاملة خاصة للمنشآت الاستثمارية (الفقرات ٤٠-أ، ٤٢-أ، ٤٢-ب)

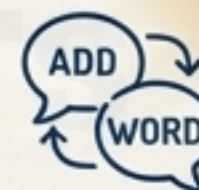
توضيح استثناءات تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالشركات التابعة التي تحتفظ بها منشأة استثمارية وتقاس بالقيمة العادلة.



3

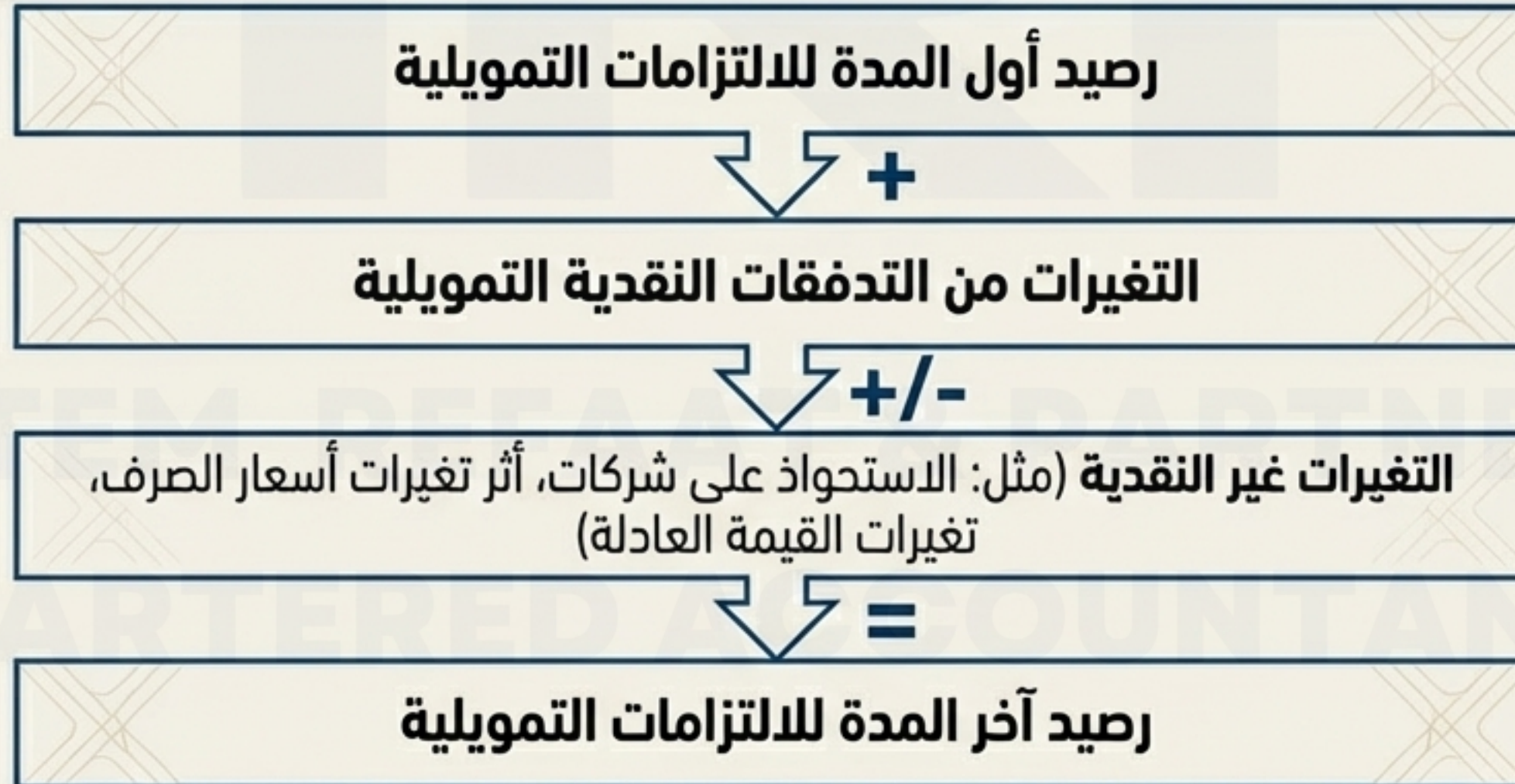
تحديث المصطلحات

استبدال مصطلحات مثل "موارد" بـ "أصول" و"إيراد" بـ "دخل" للمطابقة مع المعايير الدولية والإطار العام.



الشفافية أولاً: تسوية الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية

” يجب على المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كل من التغيرات الناشئة من تدفقات زية أو تغيرات غير نقدية.



قدم المعيار نموذجاً توضيحياً لهذه التسوية في الملحق (ج).

حالة خاصة: المنشآت الاستثمارية والشركات التابعة

يوفر المعيار استثناءً للمنشآت الاستثمارية (كما هي معرفة في معيار 42) بخصوص تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالشركات التابعة التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الاستثناء	الحالة العامة	
لا ينطبق هذا التبويب إذا كانت الشركة التابعة محتفظاً بها من قبل منشأة استثمارية وتقاس بالقيمة العادلة. (فقرة ٤٠-أ)	التدفقات النقدية تبوب كـ أنشطة استثمارية.	الحصول على السيطرة أو فقدانها على شركة شركة تابعة
لا ينطبق هذا التبويب إذا كانت الشركة التابعة محتفظاً بها من قبل منشأة استثمارية. (فقرة ٤٢-أ)	التدفقات النقدية تبوب كـ أنشطة تمويلية.	التغير في حصص الملكية (دون فقد السيطرة)

تعديلات أخرى وتواريخ السريان

توزيعات الأرباح

توضيح أن تبويب الفوائد وتوزيعات الأرباح يجب أن يتم بطريقة متسقة من فترة لأخرى (كأنشطة تشغيل أو تشغيل أو استثمار أو تمويل).



توحيد المصطلحات

استبدال "موارد" بـ "أصول" و "إيراد" بـ "دخل" لضمان الاتساق مع الإطار الدولي (IAS 7) والإطار العام لمعايير المحاسبة المصرية.



الفقرات الخاصة بالمنشآت الاستثمارية لاستثمارية (٤٠، ٤٢، ٤٢ب)

١ يناير ٢٠٢٠

المعيار المعدل (بشكل عام)

١ يناير ٢٠١٩

ملاحظة: يُسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢).

تطبيق عملي: قائمة التدفقات النقدية لمنشأة غير مالية (الملحق أ)

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		أنشطة التشغيل	يبدأ بصافي الربح قبل الضرائب ثم يتم تسويته بالبنود غير النقدية.	
3350	صافي الربح قبل الضرائب:			
	تسويات:			
450	الإهلاك:			
40	خسارة العملة الأجنبية:			
(500)	إيراد استثمار:			
400	مصرف الفوائد:			
	(التغير في بنود رأس المال العامل...)			
1380	صافي النقدية من أنشطة التشغيل: 1380			
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		أنشطة الاستثمار	يُعرض كبنود منفصل ضمن الأنشطة الاستثمارية.	
(550)	اقتناء الشركة التابعة (س): (550)			
(350)	شراء أصول ثابتة:			
20	متحصلات من بيع معدات:			
200	فوائد محصلة:			
200	توزيعات أرباح محصلة:			
(480)	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار: (480)			
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		أنشطة التمويل		
250	متحصلات من إصدار أسهم رأس المال:			
250	متحصلات من اقتراض طويل الأجل:			
(90)	مدفوعات عن التزامات تأجير تمويلي:			
(1200)	توزيعات أرباح مدفوعة:			
(790)	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل: (790)			
110	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها:			
120	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة:			
230	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة:			

منظور مختلف: قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة مالية (الملحق ب)

بالنسبة للمؤسسات المالية، فإن بنوداً مثل الفوائد والعمولات المحصلة والمدفوعة، والسلف والقروض الممنوحة للعملاء، تبوب عادةً كـ **أنشطة تشغيلية** لأنها تتعلق بالنشاط الرئيسي المولد للإيراد لتلك المنشأة.

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
28447	فوائد وعمولات محصلة:
(23463)	فوائد مدفوعة:
237	متحصلات من مديونيات سبق إعدامها:
(997)	مدفوعات نقدية للموظفين والموردين:
	(النقص) في أصول التشغيل:
(288)	قروض ممنوحة للعملاء:
	(other items) ...
3340	صافي النقدية من أنشطة التشغيل

هذه البنود تعتبر 'تشغيلية' للمؤسسات المالية.

خلاصة القول: أهم ما يجب تذكره

الأساسيات ثابتة: هيكل القائمة (تشغيل، استثمار، تمويل) والمبادئ الأساسية لم تتغير. ما زالت قائمة التدفقات النقدية هي أداة تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية.



الشفافية هي الأهم: الإيضاح الجديد لتسوية الالتزامات التمويلية (فقرة ٤٤-أ) هو التغيير الإجرائي الأكثر تأثيراً ويتطلب تحليلاً مفصلاً للتغيرات النقدية وغير النقدية.



انتبه للحالات الخاصة: المنشآت الاستثمارية لها معاملة محاسبية مميزة واستثناءات محددة فيما يتعلق بالشركات التابعة. يجب فهم هذه الفروق فهم هذه الفروق وتطبيقها بدقة.



نموذج تطبيقي: جدول تسوية الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية (الملحق ج)

٢٠١٨	تغيرات غير نقدية			تدفقات نقدية	٢٠١٧
	تغيرات القيمة العادلة	تغيرات أسعار الصرف	الاستحواذ على شركة تابعة		
22,000	(1,000)	-	-	21,000	قروض طويلة الأجل
10,000	(500)	-	-	9,700	قروض قصيرة الأجل
4,000	(800)	300	-	3,500	التزامات الإيجار
(675)	150	-	(25)	(550)	أصول محتفظ بها لتغطية القروض طويلة الأجل
35,325	(2,150)	200	(25)	33,650	إجمالي الالتزامات من الأنشطة التمويلية

هذا الجدول، المطلوب بموجب الفقرة ٤٤-أ، يربط بين قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، موفراً شفافية كاملة حول حركة الالتزامات التمويلية.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (5)

السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات، والأخطاء



عرض وتوضيح لأهم مبادئ الحفاظ على سلامة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

لماذا يعتبر معيار المحاسبية رقم (5) أساسياً لسلامة التقارير التقارير المالية؟

يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والمحاسبة عن التغييرات فيها، وكذلك التغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح أخطاء الفترات الفترات السابقة. الهدف النهائي هو تعزيز أهمية وموثوقية القوائم المالية للمنشأة، وقابليتها للمقارنة مع قوائم مالية لفترات سابقة ومع قوائم مالية لمنشآت أخرى.



الركيزة الأولى: السياسات المحاسبية

أساس إعداد
القوائم المالية.



الركيزة الثانية: التقديرات المحاسبية

عنصر الحكم
المهني والتطلع
للمستقبل.



الركيزة الثالثة: أخطاء الفترات السابقة

آلية التصحيح
والحفاظ على
الموثوقية.

المصطلحات الأساسية: التمييز بين السياسات، التقديرات، والأخطاء



السياسات المحاسبية (Accounting Policies)

هي المبادئ والأسس والاتفاقات والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها في إعداد وعرض القوائم المالية. (فقرة 5)



التغير في التقدير المحاسبي (Change in Accounting Estimate)

هو تعديل في القيمة الدفترية لأصل أو التزام، أو في مبلغ الاستهلاك الدوري لأصل. ينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة. المنعة. التغير في التقديرات ينشأ من معلومات جديدة أو تطورات جديدة وبالتالي لا يعد تصحيحاً لأخطاء. (فقرة 5)



أخطاء الفترات السابقة (Prior Period Errors)

هي إغفال أو تحريف في القوائم المالية المالية للمنشأة عن فترة أو أكثر سابقة، نتيجة عدم القدرة على استخدام أو سوء استخدام معلومات موثوق بها كانت متاحة عند اعتماد إصدار القوائم المالية للفترة لتلك الفترات، وكان من المتوقع الحصول عليها وأخذها في الاعتبار. (فقرة 5)



كيف تختار المنشأة سياساتها المحاسبية وتطبقها؟

مصادر الحكم المهني

عند تطبيق حكمها، يجب على الإدارة الرجوع إلى المصادر التالية بالترتيب:

(أ) متطلبات المعايير المصرية التي تتعامل مع موضوعات مماثلة.

(ب) التعريفات وأسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات في إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

(ج) يمكن الرجوع لإصدارات جهات أخرى تضع معايير محاسبية، بشرط ألا تتعارض مع المصادر أعلاه. (فقرة 11، 12)

1. في حالة وجود معيار مصري: يجب على المنشأة تحديد السياسة المحاسبية للمعاملة أو الحدث المحدد من خلال ذلك المعيار. (فقرة 7)

2. في حالة عدم وجود معيار محدد: يجب على الإدارة استخدام حكمها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات تتسم بالآتي:

- ذات صلة (Relevant): لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

- يمكن الاعتماد عليها (Reliable): بمعنى أنها تعبر بأمانة عن المركز المالي والأداء المالي، تعكس الجوهر الاقتصادي، محايدة، تتسم بالحيطة والحذر، ومكتملة. (فقرة 10)



الثبات في التطبيق: متى وكيف يتم تغيير السياسة المحاسبية؟

مبدأ الثبات (The Principle of Consistency)

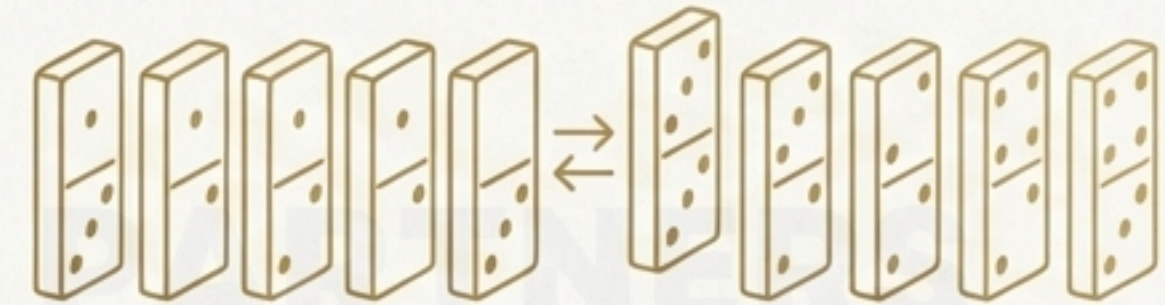
يجب على المنشأة اختيار وتطبيق سياساتها المحاسبية بالثبات على المعاملات والأحداث والحالات الأخرى المتماثلة. (فقرة 13)



شروط التغيير (Conditions for Change)

تقوم المنشأة بتغيير السياسة المحاسبية فقط في حالتين:

1. إذا كان هذا التغيير مطلوباً بموجب معيار محاسبي مصري.
2. إذا كان هذا التغيير يؤدي إلى قوائم مالية تقدم معلومات يعتمد عليها وأكثر صلة. (فقرة 14)



ما لا يعد تغييراً في السياسة المحاسبية

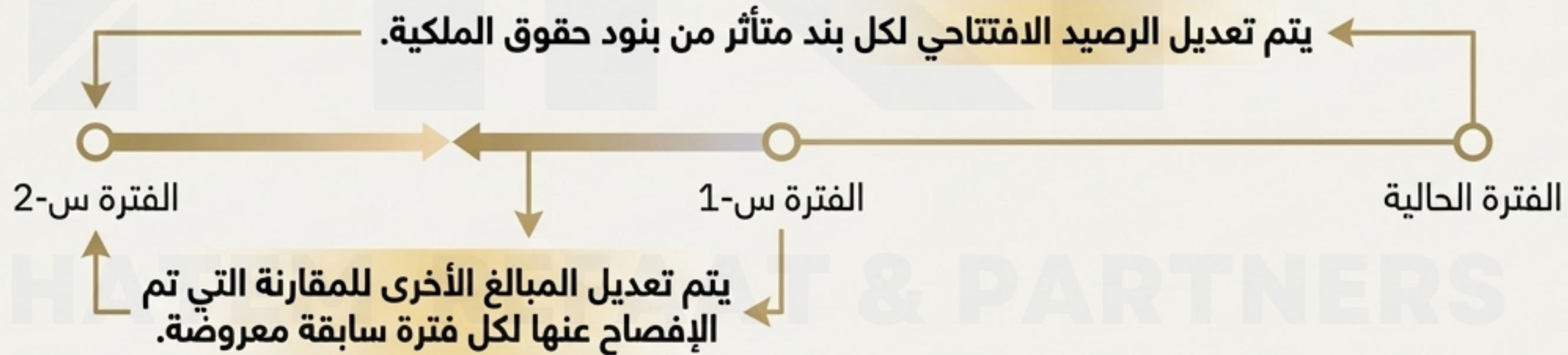
أ) تطبيق سياسة محاسبية على معاملات أو أحداث تختلف في جوهرها عن تلك التي كانت تحدث في الماضي.
ب) تطبيق سياسة محاسبية جديدة لمعاملات أو أحداث لم تحدث من قبل أو كانت لا تتسم بالأهمية النسبية. (فقرة 16)



آلية تطبيق التغيير: التطبيق بأثر رجعي

يتم تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، وهو ما يعني تطبيق السياسة الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف كما كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة دائمة. (مقتبس من فقرة 5 و 19)

**خطوات التطبيق بأثر رجعي



تعذر التطبيق من الناحية العملية (Impracticability):

- يتم تطبيق التغيير بأثر رجعي **إلا إذا تعذر** تحديد الآثار المحددة الخاصة بفترة معينة أو التأثير المتجمع للتغيير. (فقرة 23)
- يعتبر التطبيق غير عملي عندما يتطلب افتراضات عن نية الإدارة في فترة سابقة، أو يتطلب تقديرات هامة يستحيل تمييز المعلومات المتعلقة بها بموضوعية. (مقتبس من فقرة 5)



متطلبات الإفصاح عن تغيير السياسات المحاسبية

التغييرات الإلزامية (تطبيق معيار جديد - فقرة 28)

- اسم المعيار.
- أن التغيير يتم طبقاً للأحكام الانتقالية (إن وجدت).
- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
- وصف للأحكام الانتقالية وتأثيرها المستقبلي (إن وجد).
- قيمة التسوية لكل بند متأثر في القوائم المالية ولنصيب السهم في الأرباح (للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة).
- قيمة التسوية المرتبطة بالفترات التي تسبق الفترات المعروضة.
- الظروف التي أدت إلى تعذر التطبيق بأثر رجعي وكيفية تطبيق التغيير.

التغييرات الاختيارية (فقرة 29)

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
- الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأن تطبيق السياسة الجديدة يقدم معلومات يعتمد عليها وأكثر ملاءمة.
- قيمة التسوية لكل بند متأثر في القوائم المالية ولنصيب السهم في الأرباح (للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة).
- قيمة التسوية التي تخص كل فترة سابقة على الفترات المعروضة.
- الظروف التي أدت إلى تعذر التطبيق بأثر رجعي وكيفية تطبيق التغيير.

ما هو التغير في التقدير المحاسبي؟

التغير في التقدير المحاسبي هو تعديل ينتج عن **معلومات جديدة أو تطورات جديدة** وليس تصحيحاً لخطأ. المحاسبة القائمة على التقديرات هي جزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا تقوض من موثوقيتها. (مقتبس من فقرة 5 و 32)

التغير في التقدير **يختلف** عن التغير في السياسة المحاسبية. إذا كان من الصعب التمييز بينهما، يتم التعامل معه على أنه تغير في التقدير المحاسبي.

أمثلة شائعة

- الديون المشكوك في تحصيلها.
- تقادم المخزون.
- العمر الإنتاجي للأصول القابلة للإهلاك.
- الالتزامات المتعلقة بالضمانات.



الركيزة الثانية: التقديرات المحاسبية - حكمة التقدير

آلية تطبيق التغيير: التطبيق المستقبلي

- يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقدير المحاسبي **بأثر مستقبلي** وذلك بإدراجه في قائمة الأرباح أو الخسائر في:
- (أ) فترة التغيير، إذا كان التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط.
 - (ب) فترة التغيير والفترات المستقبلية، إذا كان التغيير يؤثر عليها جميعاً. (فقرة 36)



إذا كان التغيير في التقدير يؤدي إلى تغييرات في الأصول والالتزامات أو يتعلق ببند من بنود حقوق الملكية، فيجب الاعتراف به بتعديل القيم الدفترية لهذه البنود في فترة التغيير. (فقرة 37)



متطلبات الإفصاح عن التغير في التقديرات

يجب على المنشأة الإفصاح عن **طبيعة وقيمة** التغير في التقدير المحاسبي الذي له تأثير على الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له تأثير على الفترات المستقبلية. (فقرة 39)

- **طبيعة التغير:** [مثال: "تغير في تقدير العمر الإنتاجي للآلات نتيجة تطور تكنولوجيا"]
- **قيمة التأثير على الفترة الحالية:** [مثال: "أدى إلى انخفاض مصروف الإهلاك بمبلغ X جنيه مصري"]
- **قيمة التأثير على الفترات المستقبلية:** يجب الإفصاح عن التأثير المتوقع، إلا إذا تعذر تقدير ذلك التأثير من الناحية العملية.
- **في حالة تعذر التقدير المستقبلي:** إذا لم يتم الإفصاح عن قيمة التأثير على الفترات المستقبلية لتعذر الوصول لذلك التقدير، فيجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة. (فقرة 40)



ما الذي يشكل خطأً في فترة سابقة؟



الأخطاء هي إغفال أو تحريف في القوائم المالية ناتج عن **الفشل في استخدام معلومات موثوقة كانت متاحة** عند إعداد تلك القوائم وكان من الممكن توقع الحصول عليها واستخدامها. (فقرة 5)

الأخطاء **تختلف** جوهرياً عن التغيرات في التقديرات المحاسبية. التقديرات بطبيعتها تقريبية وقد تحتاج إلى مراجعة عند توفر معلومات إضافية، أما الأخطاء فهي **تصحيح لمعلومة كان يجب تسجيلها بشكل صحيح في الماضي.**

أمثلة على الأخطاء

- الأخطاء الحسابية.
- الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية.
- إغفال أو سوء تفسير الحقائق.
- الغش والتدليس.

الركيزة الثالثة: أخطاء الفترات السابقة - آلية التصحيح

آلية التصحيح: إعادة العرض بأثر رجعي

يتم تصحيح أخطاء الفترات السابقة ذات الأهمية النسبية **بأثر رجعي** في أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشافها. الهدف هو عرض القوائم المالية كما لو أن الخطأ لم يحدث أبداً. (فقرة 42)

أ) إعادة عرض مبالغ المقارنة

يتم إعادة عرض مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ.

ب) تعديل الأرصدة الافتتاحية

إذا كان الخطأ قد حدث قبل أبعد فترة سابقة معروضة، يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية **للأصول** والالتزامات وحقوق الملكية عن أبعد فترة سابقة معروضة.



تعذر إعادة العرض (Impracticability of Restatement):

يتم التصحيح بأثر رجعي **إلا إذا تعذر** من الناحية العملية تحديد آثار الخطأ عن فترة محددة أو تحديد الأثر المتراكم للخطأ. (فقرة 43)



الركيزة الثالثة: أخطاء الفترات السابقة - آلية التصحيح

متطلبات الإفصاح عن تصحيح الأخطاء

يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي عند تصحيح خطأ فترة سابقة (فقرة 49):

- طبيعة خطأ الفترة السابقة.
- قيمة التصحيح لكل فترة سابقة معروضة، وذلك لكل بند متأثر في القوائم المالية، ولنصيب السهم الأساسي والمخفض في الأرباح.
- قيمة التصحيح في بداية أبعاد فترة سابقة معروضة.
- إذا تعذر إعادة العرض بأثر رجعي لفترة سابقة معينة، فيجب الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى ذلك، مع بيان كيفية وتوقيت تصحيح الخطأ.



السياسات والتقديرات والأخطاء: مقارنة شاملة

وجه المقارنة	السياسات المحاسبية 	التغيرات في التقديرات 	الأخطاء 
الماهية (Nature)	مبادئ وقواعد وأسس يتم اختيارها وتطبيقها.	تعديل بناءً على معلومات وتطورات جديدة.	إغفال أو تحريف ناتج عن فشل في استخدام معلومات كانت متاحة.
طريقة التطبيق (Application)	بأثر رجعي (Retrospective Application)	بأثر مستقبلي (Prospective Application)	بأثر رجعي (Retrospective Restatement)
التأثير على الفترات السابقة	إعادة عرض أرقام المقارنة وتعديل الأرصدة الافتتاحية.	لا يوجد تأثير على الفترات السابقة.	تصحيح أرقام المقارنة وتعديل الأرصدة الافتتاحية.
الهدف (Objective)	تحسين قابلية المقارنة والموثوقية.	عكس الظروف الحالية والمستقبلية بأفضل شكل.	تصحيح القوائم المالية لتعكس الوضع كما لو أن الخطأ لم يحدث.

ركائز الثقة: دورك في الحفاظ على سلامة القوائم المالية



إن التمييز الدقيق والتطبيق الصحيح لمعايير السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات، وتصحيح الأخطاء ليس مجرد التزام بالمعايير، بل هو حجر الزاوية في بناء قوائم مالية موثوقة، شفافة، وقابلة للمقارنة. إتقان هذه الركائز الثلاث هو أساس الثقة في المعلومات المالية.

معييار المحاسبة المصري رقم 50: عصر جديد لشفافية عقود التأمين

دليل استراتيجي لفهم وتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 17 في مصر



الإشارة إلى صدوره بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023.

لماذا كان التغيير حتميًا؟ قيود المعايير المحاسبية السابقة



شفافية محدودة للأرباح

- الاعتراف بالأرباح مقدماً عند إصدار العقد، بدلاً من الاعتراف بها على مدار فترة تقديم الخدمة.
- صعوبة فهم مصادر الربحية الحقيقية للشركة (هل هي من الاكتتاب أم الاستثمار؟).



قياس غير متسق للالتزامات

- استخدام معلومات تاريخية قد لا تعكس المخاطر الاقتصادية الحالية.
- عدم وجود منهجية موحدة لتقييم التزامات عقود التأمين.



غياب القابلية للمقارنة

- اختلاف السياسات المحاسبية بشكل كبير بين شركات التأمين.
- صعوبة مقارنة أداء الشركات حتى داخل نفس الدولة، فما بالك عالمياً.

تقديم معيار المحاسبة المصري رقم 50: توحيد الرؤية العالمية



يمثل معيار المحاسبة المصري رقم 50، المقابل للمعيار الدولي IFRS 17، تحولاً جذرياً في المحاسبة المحاسبية عن عقود التأمين، ويهدف إلى إرساء لغة مالية عالمية موحدة.

- **المعيار:** معيار المحاسبة المصري رقم 50 - عقود التأمين
- **المقابل الدولي:** IFRS 17 - Insurance Contracts
- **الإصدار:** قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023
- **الهدف الأساسي:** زيادة الشفافية والقابلية للمقارنة في التقارير المالية لشركات التأمين.

ما هي المبادئ الجوهرية التي يركز عليها المعيار الجديد؟



الاعتراف بالربح عند تقديم الخدمة

(Profit Recognition over Service Period)

- يمنع الاعتراف الفوري بالأرباح، ويقدم مفهوم "هامش الخدمة التعاقدية (CSM)" كربح غير مكتسب يتم الاعتراف به على مدى عمر العقد.



الفصل بين نتائج التأمين ونتائج الاستثمار

(Separation of Results)

- يُظهر بوضوح أرباح الشركة الناتجة عن تقديم خدمات التأمين (نتيجة خدمة التأمين) بشكل منفصل منفصل عن عوائد الاستثمار (دخل أو مصروف تمويل التأمين).



القياس بالقيمة الحالية

(Current Value Measurement)

- يعكس الالتزامات بشكل محدث باستخدام كافة المعلومات المتاحة.
- يتضمن تقييمًا صريحًا للمخاطر وتأثير القيمة الزمنية للنقود.

نطاق التطبيق: ما هي العقود التي يغطيها المعيار؟

عقود التأمين الصادرة



لا ينطبق على

- ضمانات المنتجات الصادرة عن المصنعين أو الموزعين (تخضع لمعيار الإيرادات/المخصصات).
- أصول والتزامات أصحاب العمل من خطط منافع الموظفين.
- الأدوات المالية التي تفي بتعريف عقد التأمين ولكنها تعرض الطرف المصدر لمخاطر مالية فقط.



ينطبق على

- عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها المنشأة.
- عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها المنشأة.
- عقود الاستثمار ذات خصائص المشاركة الاختيارية التي تصدرها المنشأة.

نموذج القياس العام: فهم "منهج الوحدات البنائية" (BBA)

Liability for Remaining Coverage = Fulfillment Cash Flows (FCF) + Contractual Service Margin (CSM)



هذا النموذج هو الأساس لتقييم التزامات عقود التأمين بموجب المعيار الجديد.

تفكيك المكون الأول: التدفقات النقدية للإيفاء (FCF)



تعديل المخاطر لغير المخاطر المالية (Risk Adjustment)

يمثل التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل عدم اليقين بشأن توقيت ومبلغ التدفقات النقدية.

يعكس درجة عدم اليقين في تقديرات التدفقات النقدية.



التعديل بالقيمة الزمنية للنقود (Discounting)

يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للوصول إلى قيمتها الحالية.

تعكس أسعار الخصم خصائص التدفقات النقدية للعقد.



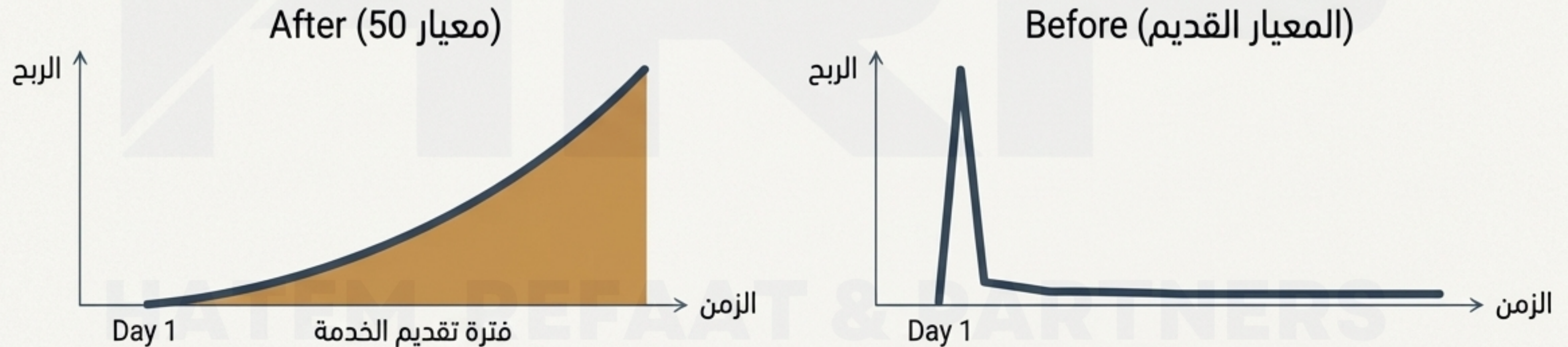
تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (Future Cash Flow Estimates)

تشمل الأقساط والمطالبات والمصاريف المتعلقة بالعقد.

يجب أن تكون التقديرات غير متحيزة وتستخدم كافة المعلومات المتاحة.

جوهر المعيار: هامش الخدمة التعاقدية (CSM)

هامش الخدمة التعاقدية (CSM) يمثل صافي الربح غير المكتسب لمجموعة عقود التأمين، والذي تعترف به المنشأة كإيراد على مدار فترة التغطية.



- يتم قياس CSM عند الاعتراف المبدئي بالعقود.
- لا يمكن أن يكون CSM سالبًا عند الاعتراف المبدئي (أي خسارة يتم الاعتراف بها فورًا في الأرباح والخسائر).
- يتم إطفائه (Amortized) في قائمة الربح أو الخسارة مع مرور الوقت وتقديم الخدمات.

متى نستخدم نماذج القياس المبسطة والبديلة؟

منهج الرسوم المتغيرة (VFA - Variable Fee Approach)



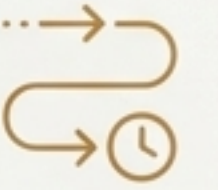
للعقود ذات خصائص المشاركة المباشرة
(على سبيل المثال، بعض عقود التأمين على
الحياة المرتبطة بوحدات استثمارية).

متى؟

كيف؟ تعديل على نموذج القياس العام ليعكس أن التزام
المنشأة تجاه حامل الوثيقة هو صافي أصول
معينة.

الميزة يعكس بشكل أفضل الطبيعة الاقتصادية لهذه
العقود.

منهج توزيع الأقساط (PAA - Premium Allocation Approach)



متى؟ للعقود قصيرة الأجل (عادةً سنة أو أقل).

كيف؟ تبسيط لنموذج القياس العام. يتم قياس الالتزام
الخاص بالتغطية المتبقية بناءً على الأقساط غير
المكتسبة.

الميزة أبسط في التطبيق للعقود غير المعقدة.

كيف سيتغير شكل قائمة الدخل؟

الشكل الجديد بموجب معيار 50

إيرادات خدمات التأمين (Insurance Revenue)
مصرفات خدمات التأمين (Insurance Service Expenses)
نتيجة خدمة التأمين (Insurance Service Result)
دخل أو مصرف تمويل التأمين (Insurance Finance Income or Expenses)
...
صافي الربح

الشكل القديم (تقريبًا)

إجمالي الأقساط المكتتبة
صافي الأقساط المكتسبة
صافي المطالبات المتكبدة
...
صافي الربح

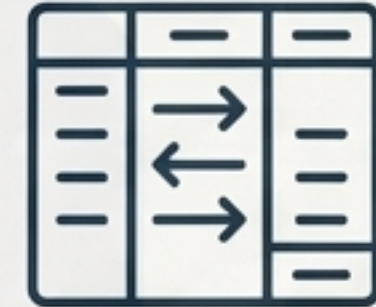


يُظهر الهيكل الجديد بوضوح الربحية من نشاط التأمين الأساسي (نتيجة الخدمة) منفصلة عن نتائج الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

متطلبات الإفصاح الجديدة: نحو شفافية غير مسبوقة

تسويات تفصيلية:

شرح التغيرات في أرصدة التزامات عقود التأمين من فترة لأخرى، بما في ذلك CSM.



الأحكام والتقديرات الهامة:

الإفصاح عن المنهجيات والافتراضات المستخدمة في قياس العقود (مثل معدلات الخصم وتعديل المخاطر).



طبيعة وحجم المخاطر:

تحليل تفصيلي للمحار: تحليل تفصيلي للمخاطر الناشئة عن عقود التأمين (مخاطر التأمين، الائتمان، السيولة، والسوق).



توقيت الاعتراف بال CSM:

جدول يوضح مل: جدول يوضح التوقيت المتوقع للاعتراف بالرصيد المتبقي من هامش الخدمة التعاقدية في المستقبل.



الجدول الزمني للتطبيق: متى يبدأ التنفيذ الإلزامي؟

تاريخ السريان الإلزامي

يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ في **1 يوليو 2024** أو بعد ذلك.

التطبيق المبكر: "يُسمح بالتطبيق المبكر، بشرط أن تفصح المنشأة عن ذلك."

الوقت حان الآن لوضع خطط التنفيذ واختبار الأنظمة والبيانات.

يوليو 2024						
Sun	Mon	Tue	Wed	Thu	Fri	Sat
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	31	

وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023.

كيفية الانتقال: خيارات تطبيق المعيار على العقود القائمة

منهج القيمة العادلة (Fair Value Approach - FVA)



الوصف

تحديد ال CSM في تاريخ التحول على أنه الفرق بين القيمة العادلة للعقد والتدفقات النقدية للإيفاء.



المتطلب

يستخدم عندما يكون كلا المنهجين السابقين غير عمليين.



الحالة

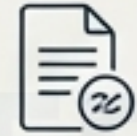
هو الملاذ الأخير للانتقال.

المنهج بأثر رجعي معدل (Modified Retrospective Approach - MRA)



الوصف

استخدام تبسيطات معينة إذا كان التطبيق الكامل غير عملي.



المتطلب

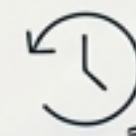
يسمح باستخدام تقديرات معينة لتجنب الحاجة لبيانات تاريخية كاملة.



الحالة

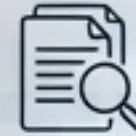
يوفر توازنًا بين الدقة والجدوى العملية.

المنهج بأثر رجعي كامل (Full Retrospective Approach - FRA)



الوصف

التطبيق الكامل للمعيار كما لو كان مطبقًا مطبقًا دائمًا.



المتطلب

يتطلب بيانات تاريخية غنية ومفصلة.



الحالة

هو المنهج الافتراضي، ولكن قد يكون غير عملي في كثير من الحالات.

ما وراء المحاسبة: التحديات والآثار الاستراتيجية



الخلاصة: معيار المحاسبة المصري 50 ليس مجرد تحديث، بل نقلة نوعية



إن الانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم 50 هو أكثر من مجرد تمرين امتثال؛ إنها فرصة استراتيجية لإعادة تعريف طريقة قياس الأداء، والتواصل مع المستثمرين، وبناء ثقة دائمة في السوق.



مقاييس أداء أفضل

معلومات أكثر جودة لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.



قابلية عالمية للمقارنة

تقييم أداء الشركة مقابل نظيراتها محليًا وعالميًا.



شفافية غير مسبوقة

فهم أعمق لمصادر الربح والمخاطر.



الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية

دليل لفهم وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (7)

الإطار الحاكم: ما هو هذا المعيار وما هو هدفه؟

الأساس القانوني والتطبيق

الإصدار

قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.



التعريف بالمعيار

المعيار المصري

معيار المحاسبة المصري رقم (7) - الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية.



المعيار الدولي المقابل

IAS 10 - Events After the Reporting Period.



تاريخ السريان

يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016.



نطاق التطبيق (مقتبس من فقرة 2)

"يطبق هذا المعيار في المحاسبة والإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية."

جوهر القرار: تعديل أم إفصاح؟

يقسم المعيار الأحداث التي تقع بين تاريخ نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار القوائم إلى نوعين رئيسيين، ولكل منهما معالجة محاسبية مختلفة تماماً.



النوع الأول: أحداث تتطلب التعديل

"أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية الفترة المالية." (فقرة 3-أ)



النوع الثاني: أحداث لا تتطلب التعديل

"أحداث تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ نهاية الفترة المالية." (فقرة 3-ب)

النوع الأول: أحداث تتطلب تعديل القوائم المالية



(النص - مقتبس من فقرة 3-أ)

"هي الأحداث التي توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية الفترة المالية."

(التطبيق - مقتبس من فقرة 8) **The Required Action**

"يجب على المنشأة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية التي تستوجب تعديل القوائم"

الفكرة الأساسية هي أن الحدث اللاحق يكشف عن حقيقة كانت موجودة بالفعل في 31 ديسمبر، ولكنه لم يكن معروفاً بشكل كامل.

أمثلة عملية على أحداث تتطلب التعديل



تسوية قضية

تسوية قضية قانونية بعد نهاية العام تؤكد وجود التزام حالي في تاريخ الميزانية. يجب تعديل المخصص.



إفلاس عميل

تلقي معلومات بعد نهاية الفترة تشير إلى اضمحلال قيمة أصل، مثل إفلاس عميل رئيسي يؤكد أن رصيده كان غير قابل للتحصيل.



بيع مخزون

بيع المخزون بعد نهاية الفترة بأسعار أقل من تكلفته، مما يوفر يوفر دليلاً على صافي القيمة القابلة للتحقق في تاريخ الميزانية.

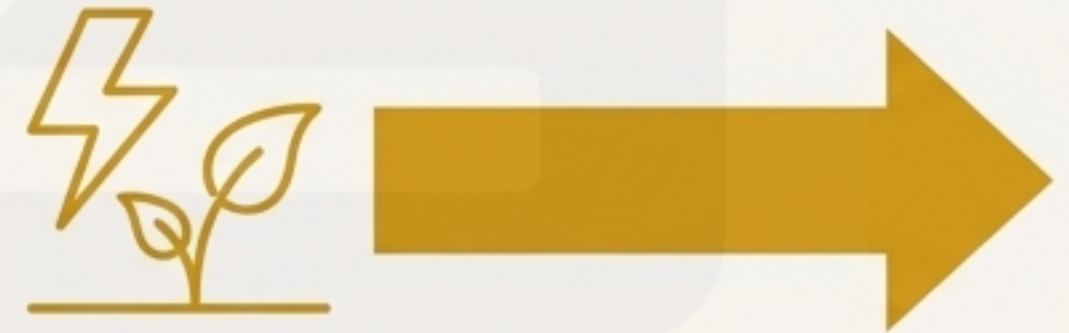


اكتشاف أخطاء

اكتشاف حالات غش أو أخطاء تظهر أن القوائم المالية كانت غير صحيحة.

النوع الثاني: أحداث لا تتطلب تعديل القوائم المالية

تاريخ نهاية الفترة المالية



The Rule (النص - مقتبس من فقرة 3-ب)

"هي الأحداث التي تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ نهاية الفترة المالية."

The Required Action (التطبيق - مقتبس من فقرة 10)

"لا تعدل المنشأة القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية التي لا تتطلب تعديلاً في القوائم المالية."

الفكرة الأساسية هي أن هذا حدث جديد تماماً. الوضع لم يكن موجوداً في 31 ديسمبر، وبالتالي لا يمكن تعديل أرقام الماضي لتعكس مستقبل لم يكن قد حدث بعد.

الإفصاح: متى وكيف؟

(مقتبس من فقرة 21) The Condition

إذا كانت الأحداث جوهرية ويؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات السليمة.

(مقتبس من فقرة 21) Required Disclosures

(أ) طبيعة الحدث

وصف واضح لما حدث.

(ب) تقدير الأثر المالي للحدث، أو ذكر عدم إمكانية تقديره

تحديد التأثير المالي المتوقع بالأرقام، أو الإقرار بأن التقدير المعقول غير ممكن.

الإيضاحات المتممة

طبيعة الحدث

وصف الحدث الجديد

الأثر المالي

1,500,000 ج.م.

أمثلة عملية على أحداث تتطلب الإفصاح فقط



اندماج كبير

الإعلان عن خطة اندماج مع شركة أخرى أو استحواذ على شركة تابعة بعد نهاية الفترة.



تدمير أصول

تدمير مصنع رئيسي للمنشأة بفعل حريق أو فيضان بعد تاريخ الميزانية.



انخفاض استثمارات

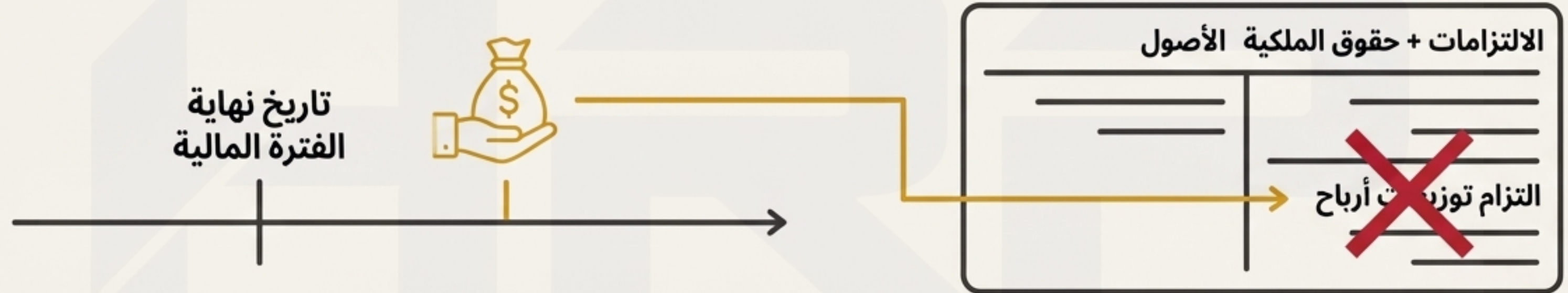
انخفاض كبير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية بين تاريخ نهاية الفترة وتاريخ إصدار القوائم.



تغيرات ضريبية

إعلان تغيرات غير عادية في أسعار الأصول أو معدلات الضرائب بعد نهاية الفترة.

حالة خاصة: توزيعات الأرباح



The Rule (النص - مقتبس من فقرة 12)

إذا أعلنت المنشأة عن توزيعات لحائزي أدوات الملكية بعد الفترة المالية، فإنه لا يجوز للمنشأة أن تدرج هذه التوزيعات كالتزام في تاريخ نهاية الفترة المالية.

The Rationale

الالتزام القانوني بتوزيع الأرباح ينشأ عند *الإعلان* عنه، وليس في نهاية السنة المالية. لذلك، إذا تم الإعلان بعد تاريخ الميزانية، فهو حدث يخص الفترة الجديدة.

Treatment

يتم الإفصاح عنه في الإيضاحات المتممة.



الخطر الأكبر: فرض الاستمرارية (Going Concern)

Foundation of Going Concern

The Rule (النص - مقتبس من فقرة 14)

"لا يجوز للمنشأة أن تعد قوائمها المالية طبقاً لفرض الاستمرارية إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المنشأة أو التوقف عن مزاولة النشاط بعد الفترة المالية، أو لم يكن لديها بديل آخر معقول سوى ذلك."

The Implication

هذا ليس مجرد تعديل أو إفصاح. إنه تغيير جذري في أساس إعداد القوائم المالية بالكامل. يتم التحول من أساس الاستمرارية إلى أساس التصفية.

نقطة النهاية: تاريخ إصدار القوائم المالية

(مقتبس من فقرة 17) The Disclosure Rule

"على المنشأة أن تفصح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت باعتمادها."

Why It Matters

هذا التاريخ يحدد نهاية "فترة الأحداث اللاحقة". أي حدث يقع بعد هذا التاريخ لا يغطيه هذا المعيار.

(مقتبس من فقرة 17) Additional Disclosure

"إذا كان لمالكي المنشأة أو الآخرين الحق في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها، فيجب على المنشأة أن تفصح عن هذه الحقيقة."



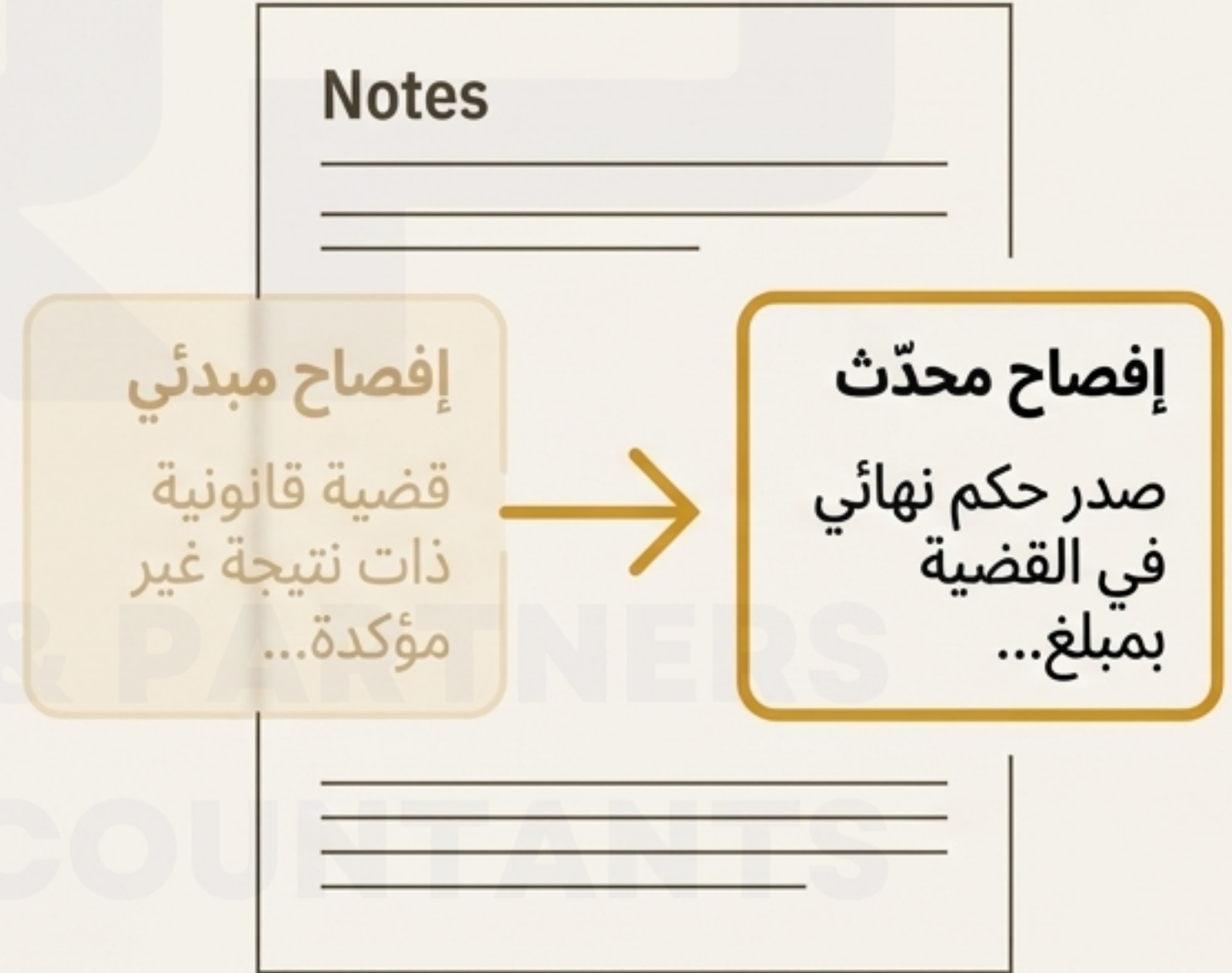
تحديث الإفصاحات في ضوء المعلومات الجديدة

The Rule (النص - مقتبس من فقرة 19)

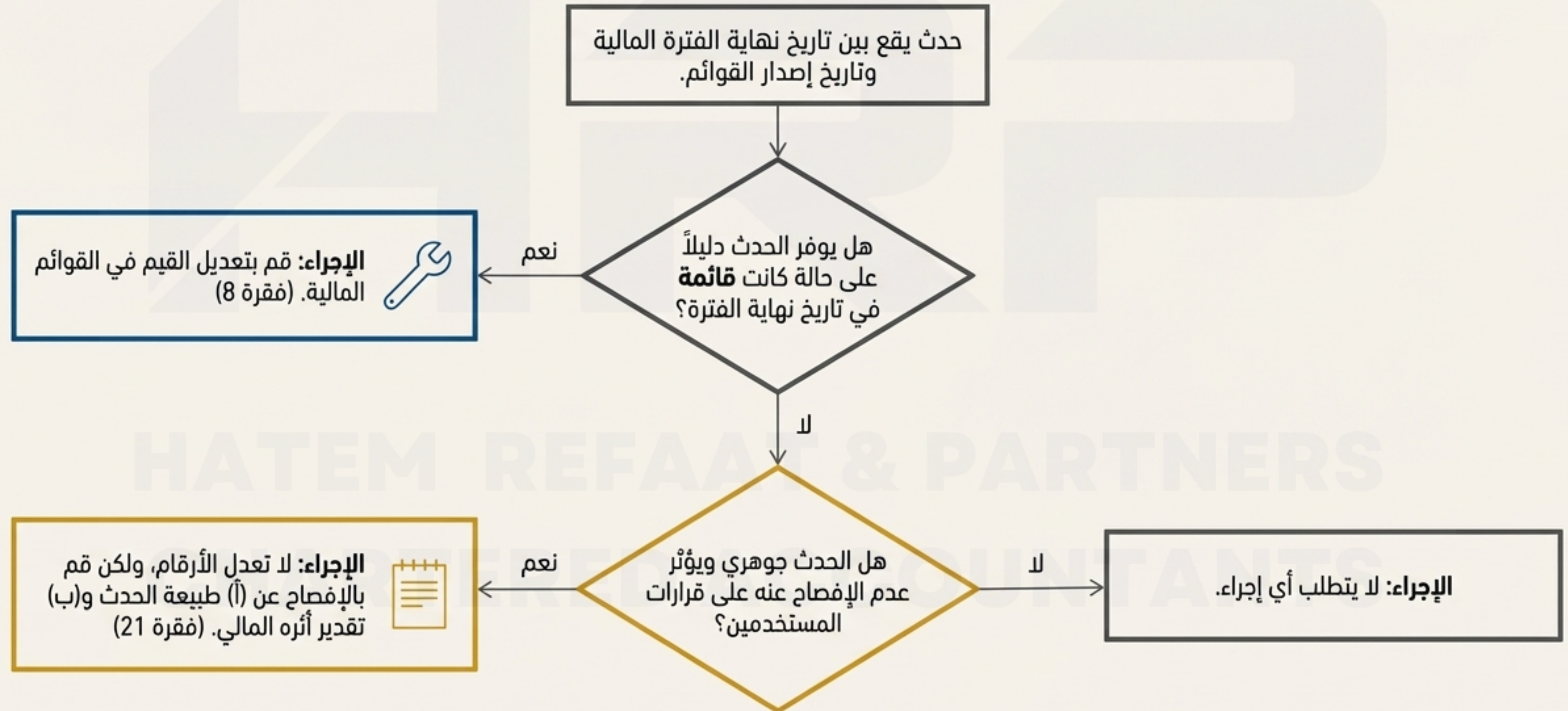
"إذا حصلت المنشأة على معلومات جديدة بعد الفترة المالية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية الفترة المالية، فيجب على المنشأة أن تقوم بتحديث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الحالات في ضوء المعلومات الجديدة."

Practical Example

كان هناك إفصاح عن قضية قانونية ذات نتيجة غير مؤكدة. بعد نهاية الفترة (وقبل إصدار القوائم)، صدر حكم نهائي. يجب تحديث الإفصاح الأصلي ليعكس نتيجة الحكم، حتى لو كان الحدث نفسه الحكم) لا يتطلب تعديل القوائم (لأنه يؤكد (لأنه يؤكد التقدير الأولي للمخصص مثلاً).



ملخص مسار القرار



النقاط الأساسية للتذكر

التمييز هو المفتاح: السؤال الأول والأهم دائماً: هل الحالة كانت قائمة أم نشأت بع تاريخ الميزانية؟ الإجابة تحدد كل شيء.



التعديل للماضي: الأحداث التي تؤكد معلومات عن الماضي تتطلب تعديل الأرقام.



الإفصاح للمستقبل: الأحداث التي تعكس ظروفًا جديدة ومستقبلية تتطلب الإفصاح بالكلمات.



الاستمرارية فوق كل شيء: أي حدث يهدد فرض الاستمرارية يتطلب تغييراً جوهرياً في أساس إعداد القوائم، وليس مجرد تعديل.



تحديثات معيار الأصول الثابتة في مصر

نظرة معمقة على تعديلات 2023 لمعيار المحاسبة المصري رقم (10)

HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

التغيير الأبرز: إتاحة نموذج إعادة التقييم كخيار محاسبي



لأول مرة، أصبح لدى الشركات في مصر خيار تقييم أصولها الثابتة بالقيمة العادلة، إلى جانب نموذج التكلفة المطبق تاريخياً.

السند القانوني: بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023.

تاريخ السريان: تسري هذه التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

ماذا سنغطي في هذا العرض؟

1. التحول الجوهرى: نموذج التكلفة مقابل نموذج إعادة التقييم
2. تعديلات النطاق والتعريفات (النباتات المثمرة)
3. تعديلات القياس عند الاعتراف (تكاليف الاختبار والإيرادات العرضية)
4. تحديثات الإهلاك (حظر الطرق القائمة على الإيراد)
5. تحديثات الاستبعاد من الدفاتر (تحديث الحالات للمعايير)
6. متطلبات الإفصاح والتطبيق الانتقالي
7. الخلاصة والآثار العملية

القياس بعد الاعتراف: خيار استراتيجي جديد للمنشأة



نموذج التكلفة (الوضع القائم)

يُدرج الأصل بتكلفته ناقصاً مجمع الإهلاك وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

هذا هو النموذج التقليدي والمطبق حتى الآن.



نموذج إعادة التقييم (الخيار الجديد - فقرة 29)

يُدرج الأصل بمبلغ معاد تقييمه، وهو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم، ناقصاً أي إهلاك متراكم لاحق وأي خسائر اضمحلال متراكمة لاحقة.

نقطة هامة: يجب تطبيق السياسة المحاسبية المختارة على فئة كاملة من الأصول الثابتة.

تفاصيل تطبيق نموذج إعادة التقييم

(بديل الفقرات 31-42 الملغاة)

الدورية (Frequency)

يجب أن تتم عمليات إعادة التقييم بانتظام كافٍ لضمان عدم اختلاف المبلغ الدفترى للأصل اختلافاً جوهرياً عن قيمته العادلة في تاريخ التقرير المالي.

التقييم (Valuation)

يجب أن يتم التقييم بواسطة خبير تقييم مستقل ومسجل لدى هيئة الرقابة المالية (FRA).

النطاق (Scope)

عند إعادة تقييم أصل ثابت، يجب إعادة تقييم الفئة الكاملة من الأصول الأصول الثابتة التي ينتمي إليها هذا الأصل.

المعالجة المحاسبية لفائض أو عجز إعادة التقييم

في حالة الزيادة
(فائض إعادة تقييم)



يُقيد الفائض مباشرة ضمن حقوق الملكية في حساب "فائض إعادة التقييم" ويُعرض ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (OCI).

في حالة النقص
(عجز إعادة تقييم)



يُحمل النقص مباشرة على قائمة الربح أو الخسارة.

استثناء

ولكن، إذا كان هناك رصيد دائم سابق في "فائض إعادة التقييم" لنفس الأصل، يتم تحميل النقص أولاً على هذا الفائض حتى استنفاده.

تعديلات النطاق والتعريفات: النباتات المثمرة



قبل التعديل (إصدار 2015)

كان المعيار ينطبق على النباتات المثمرة ولكن ليس على المنتج الزراعي الذي ينمو عليها.

بعد التعديل (إصدار 2023 - فقرة 6)

- تم الإبقاء على نفس المبدأ مع **إضافة تعريف واضح** **المحاذلة للنبات المثمر** في المعيار.
- تمت إضافة إرشادات حول محاسبة النباتات المثمرة التي تنشأ المنشأة ذاتياً قبل وصولها لمرحلة النضج والتشغيل (فقرة 22 أ).

القياس المبدئي: تغيير جوهري في معالجة الإيرادات العرضية

قبل التعديل (إصدار 2015)

كانت المتحصلات من بيع أي وحدات تم إنتاجها أثناء اختبار الأصل تُخصم من تكلفة الأصل.

بعد التعديل (إصدار 2023 - إضافة الفقرة 20 أ)

- المتحصلات والتكاليف المتعلقة بالعمليات العرضية (مثل بيع عينات تم إنتاجها أثناء اختبار الأصل) لم تعد جزءاً من تكلفة الأصل.

- يتم الآن الاعتراف بهذه المتحصلات وتكاليفها المرتبطة بها مباشرة في **قائمة الربح أو الخسارة**.



تحديثات الإهلاك: حظر صريح للطرق القائمة على الإيراد

"أضافت التعديلات فقرة جديدة (62 أ) تنص صراحة على أن ***طريقة طريقة الإهلاك التي تستند إلى الإيراد الناتج الناتج عن نشاط يتضمن استخدام الأصل هي طريقة غير مناسبة.**"

لماذا؟

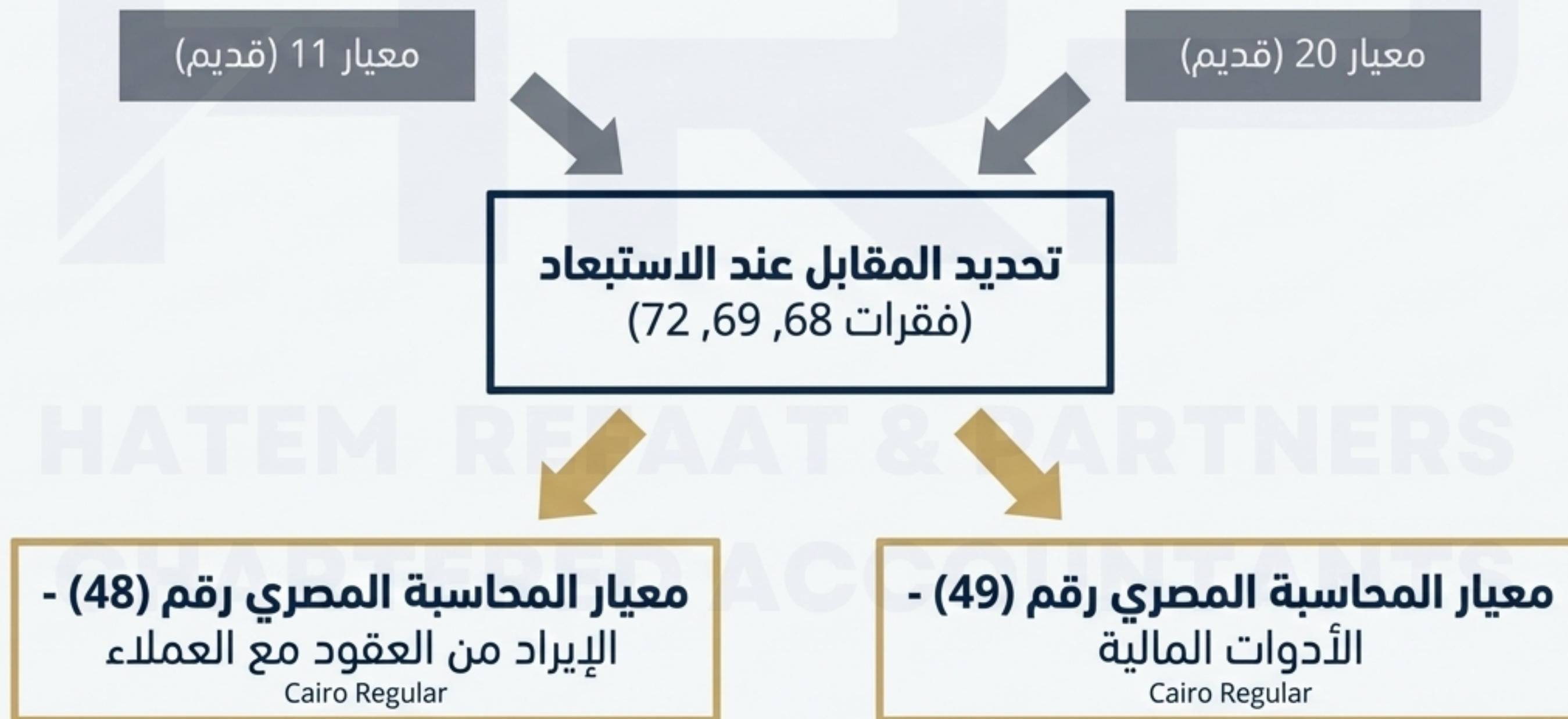
لأن الإيراد يتأثر بعوامل أخرى غير استهلاك الأصل (مثل التضخم، حجم المبيعات، وأسعار البيع)، وبالتالي لا يعكس نمط استهلاك المنافع الاقتصادية للأصل.





الاستبعاد من الدفاتر: تحديث الإحالات للمعايير الأخرى

لتحديد المقابل المستلم عند استبعاد أصل، تم تحديث الإحالات إلى معايير أخرى أكثر حداثة.



الإفصاح والتطبيق الانتقالي: كيف ومتى نبدأ؟



متطلبات الإفصاح الجديدة

إضافة فقرة (74 أ) التي تتطلب الإفصاح عن مبالغ المتحصلات والتكاليف المتعلقة بالبنود العرضية التي تم إثباتها في الربح أو الخسارة (والتي لم تعد تدرج في تكلفة الأصل).



التطبيق الانتقالي (فقرة 80 أ)



- **التاريخ:** يسري التطبيق على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد **1 يناير 2023**.
- **الطريقة:** تُطبق التعديلات الخاصة بنموذج إعادة التقييم **بأثر رجعي**.
- **الأثر المحاسبي:** يتم إثبات الأثر التراكمي للتطبيق في الرصيد الافتتاحي لحساب **فائض إعادة التقييم** ضمن حقوق الملكية.

HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

خلاصة التعديلات وأهم النقاط

مرونة استراتيجية: إتاحة نموذج إعادة التقييم لأول مرة يوفر خياراً ليعكس القيمة الحقيقية للأصول.



توافق دولي: التعديلات تقرب المعيار المصري بشكل كبير من نظيره الدولي (IAS 16)، مما يعزز الثقة والشفافية.

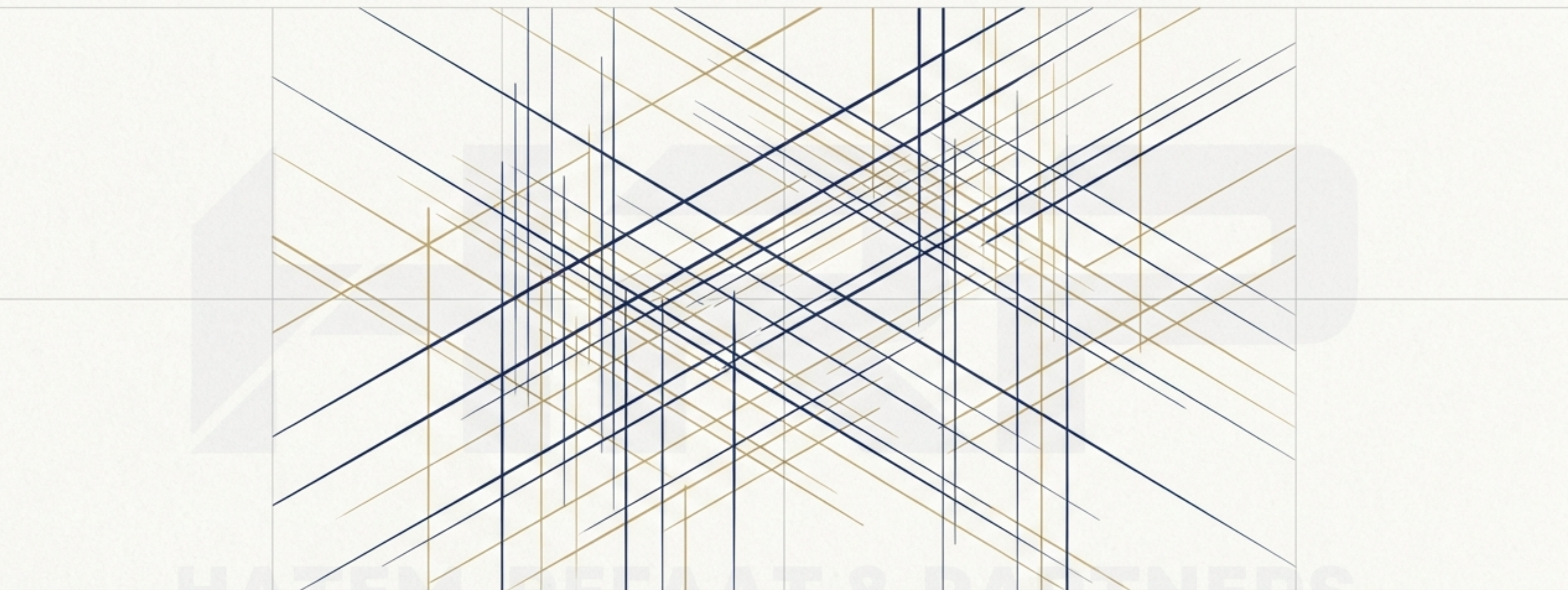


دقة محاسبية: معالجة أكثر دقة لتكاليف الاختبار والإيرادات العرضية، وحظر طرق الإهلاك غير المناسبة.



تطبيق فوري بأثر رجعي: التغييرات سارية وتتطلب تعديل الأرصدة الافتتاحية للمنشآت التي ستختار نموذج إعادة التقييم.





إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (12): دليل شامل للمنح الحكومية

تحليل معمق للاعتراف، القياس، العرض، والإفصاح

تحديد نطاق المعيار: متى وأين يتم تطبيقه؟

يطبق هذا المعيار في المحاسبة والإفصاح عن **المنح الحكومية**، وكذلك وكذلك في الإفصاح عن الأشكال الأخرى **للمساعدات الحكومية**.

الأساس التنظيمي

- **الإصدار:** قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.
- **تاريخ السريان:** يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016.
- **الأهمية:** يحل محل المعايير الصادرة بالقرار الوزاري رقم 243 لسنة 2006.

لغة المنح: تعريفات أساسية لا غنى عنها



الحكومة (Government)

يقصد بها الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية والجهات المماثلة المحلية أو الدولية.



المساعدات الحكومية (Government Assistance)

كل إجراء حكومي يهدف إلى منح مزايا اقتصادية معينة لمنشأة أو مجموعة من المنشآت طبقاً لشروط معينة.

ما لا يعتبر مساعدة حكومية

لا تشمل المزايا التي يتم توفيرها بشكل غير مباشر للتأثير على الظروف التجارية العامة، مثل:

- * توفير البنية الأساسية في المناطق التي يتم تنميتها.
- * فرض قيود تجارية على المنافسين.

من المساعدة إلى المنحة: الفروق الجوهرية



المنح الحكومية (Government Grants)

هي مساعدات حكومية في صورة تحويل موارد لمنشأة في مقابل التزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بأنشطتها، سواء كانت في المستقبل أو تم الوفاء بها في فترة سابقة.

✕ المساعدات التي لا يمكن تحديد قيمة لها.

✕ المعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة.

تعريف ذو صلة: القروض القابلة للتنازل عنها

هي القروض التي يتعهد فيها المقرض بالتنازل عن استردادها تحت ظروف معينة.

تصنيف المنح: هل هي مرتبطة بأصل أم بدخل؟

المنح المرتبطة بأصول
(Grants related to assets)



الشرط الأساسي: هو قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل.

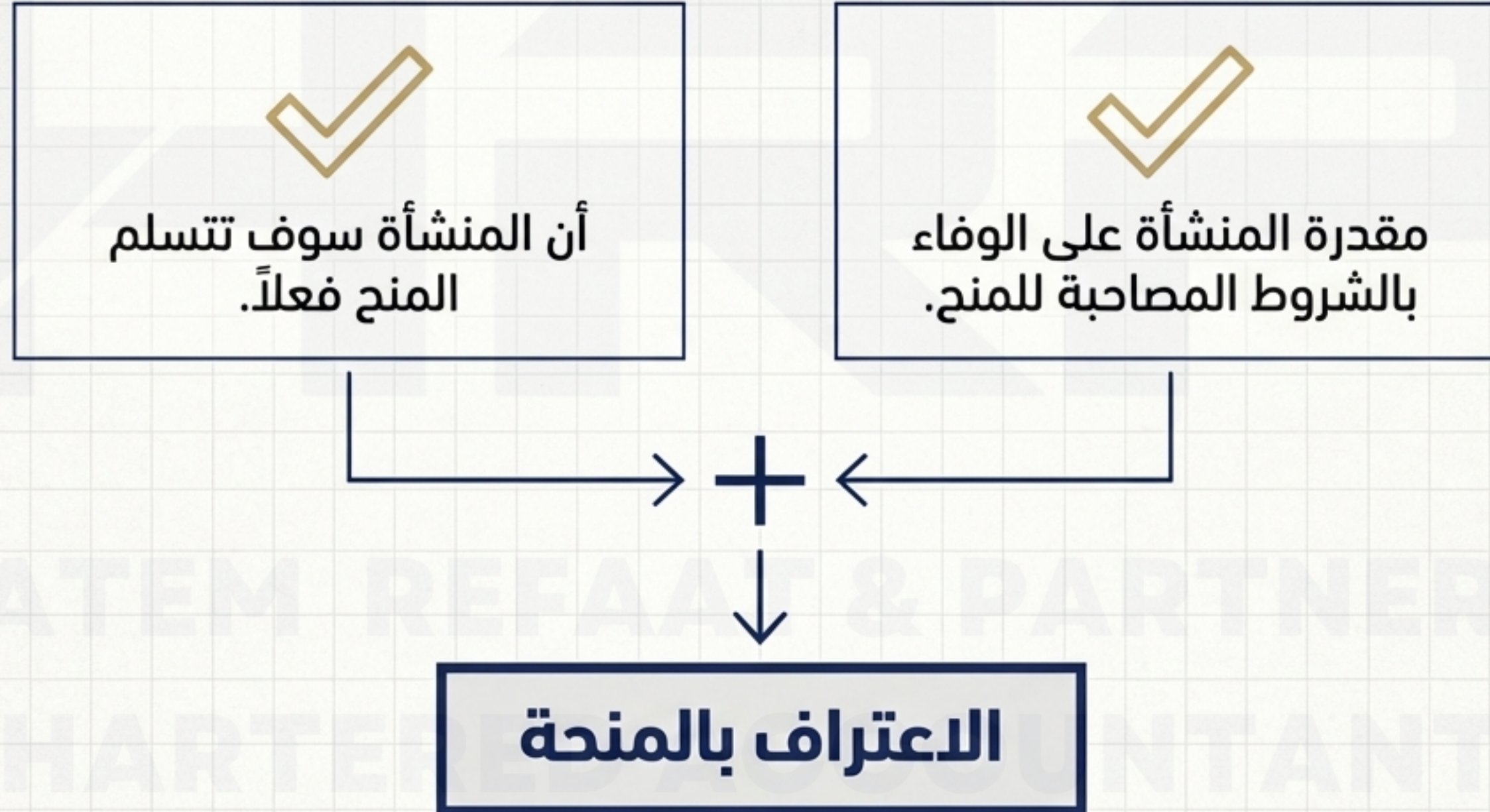
شروط إضافية قد تشمل: تحديد موقع الأصل أو الفترة الزمنية للاحتفاظ به.

المنح المرتبطة بالدخل
(Grants related to income)



التعريف: تشمل كل المنح الحكومية خلاف تلك المرتبطة بالأصول.

بوابة الاعتراف: شرطان أساسيان لتسجيل المنحة



لا يتم إثبات المنح الحكومية، بما في ذلك المنح غير النقدية بالقيمة العادلة، إلا بعد التأكد المناسب من استيفاء الشرطين معاً.

حالة خاصة: الاعتراف الفوري للمنح كإيراد

يتم الاعتراف بالمنحة مباشرة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) في الفترة المالية التي تصبح فيها قابلة للتحويل.

- تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً.
- بمثابة دعم مالي فوري لا تقابله أية نفقات في المستقبل.



عرض المنح المرتبطة بالأصول: خياران في قائمة المركز المالي

وفقاً للفقرة (24)، يتم عرض المنح الحكومية المرتبطة بأصول بإحدى الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى: إثباتها كإيرادات مؤجلة

الأصول	حقوق الملكية والالتزامات
الأصل: 1,000,000	إيرادات منح مؤجلة: 200,000

الطريقة الثانية: خصمها من تكلفة الأصل

الأصول	حقوق الملكية والالتزامات
تكلفة الأصل: 1,000,000 (تخصم) المنحة الحكومية: (200,000) القيمة الدفترية للأصل: 800,000	لا يظهر أثر مباشر

تحليل الخيارين: الأثر على الإهلاك والأرباح

المعيار	طريقة الإيراد المؤجل	طريقة الخصم من التكلفة
قيمة الأصل الدفترية	تُظهر الأصل بتكلفته الإجمالية.	تُظهر الأصل بقيمته الصافية بعد خصم المنحة.
مصرف الإهلاك	يُحسب على التكلفة الإجمالية للأصل (مصرف أعلى).	يُحسب على التكلفة المخفضة للأصل (مصرف أقل).
الاعتراف في الدخل	يتم الاعتراف بالمنحة كإيراد في قائمة الدخل بشكل منتظم على مدار العمر الإنتاجي للأصل.	يتم الاعتراف بالمنحة بشكل غير مباشر من خلال تخفيض مصرف الإهلاك السنوي.
الأثر على صافي الربح	التأثير الصافي على الربح (إيراد المنحة مقابل مصرف الإهلاك الأعلى) يكون متماثلاً لكلا الطريقتين على مدار عمر الأصل.	-

عندما تصبح المنحة واجبة الرد: المعالجة المحاسبية

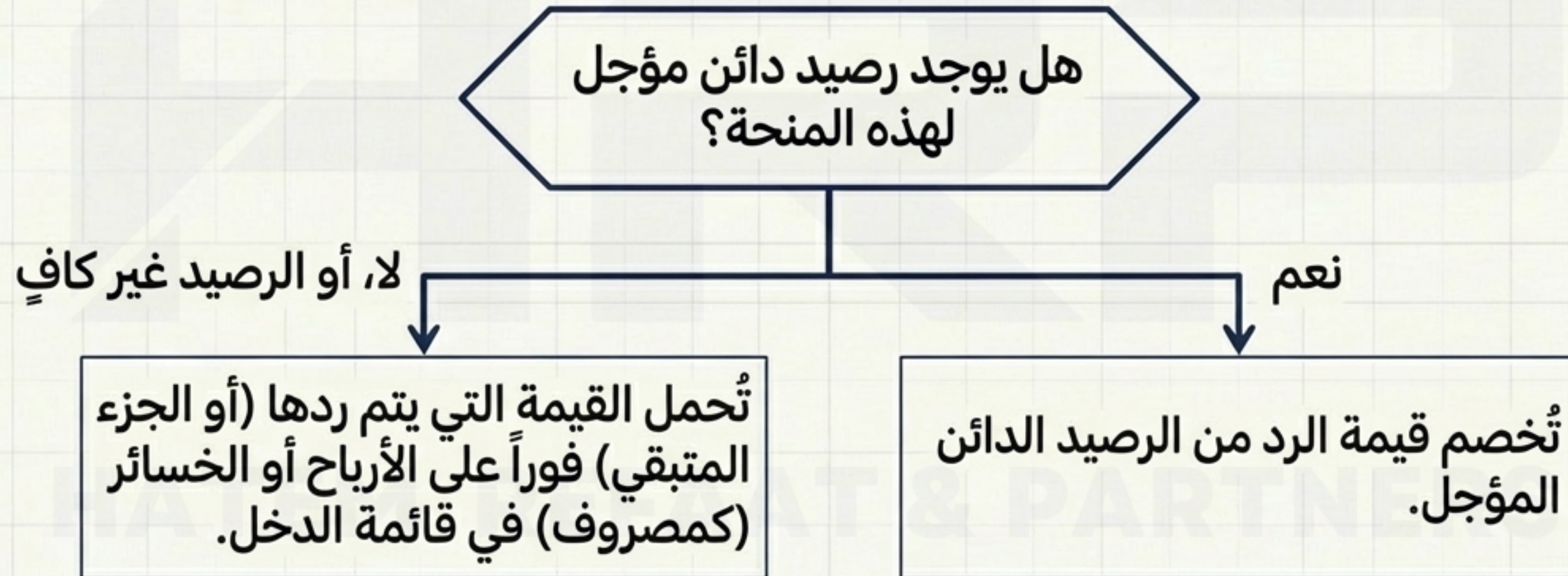


تتم المحاسبة عن المنحة الحكومية التي تصبح واجبة الرد
باعتبارها **تعديلاً للتقديرات المحاسبية**.

(راجع معيار المحاسبة المصري رقم (5) 'السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء').

تختلف المعالجة المحاسبية بشكل جوهري اعتماداً على ما إذا كانت المنحة مرتبطة بالدخل أم بالأصول.

معالجة رد المنح المرتبطة بالدخل



الأولوية: هي عكس رصيد الإيراد المؤجل. إذا لم يكن موجوداً، يتم الاعتراف بالرد كمصروف فوري.

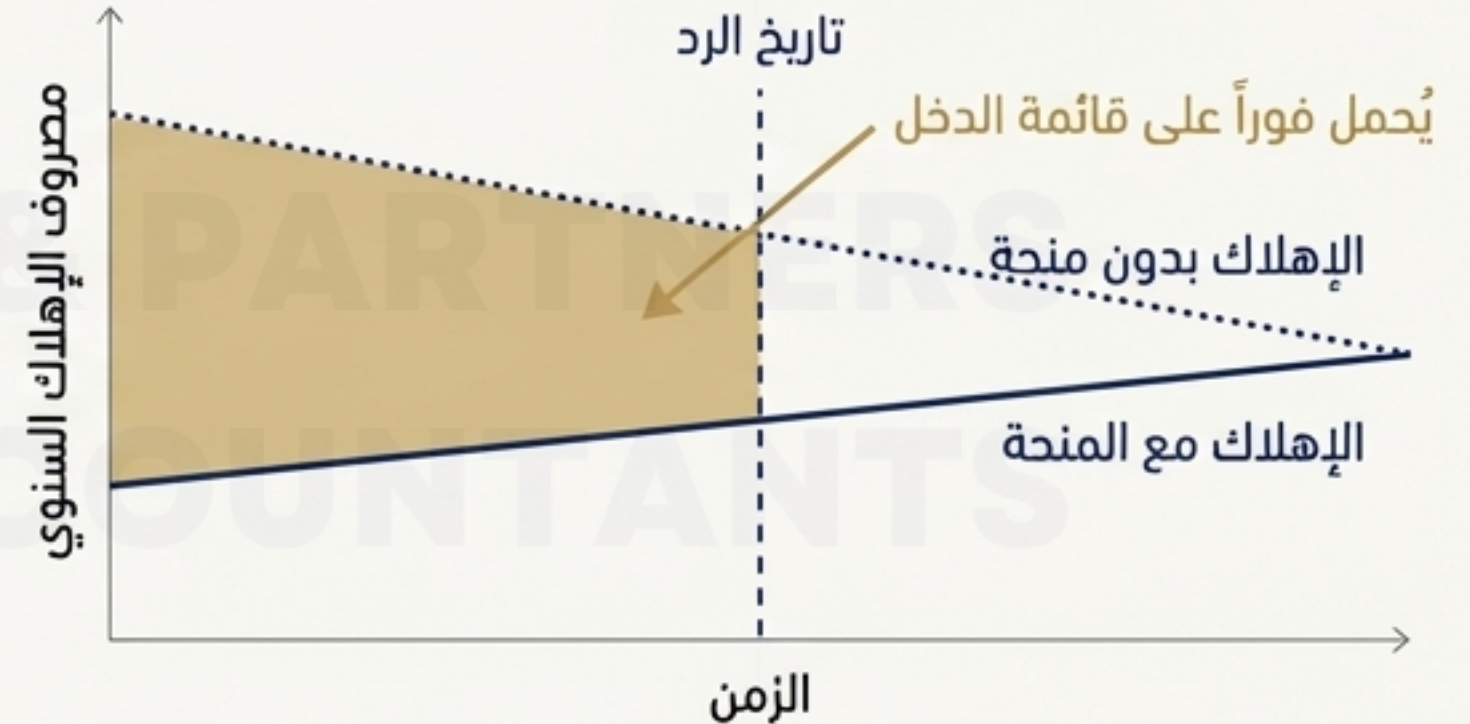
معالجة رد المنح المرتبطة بالأصول

1 الخطوة 1: تعديل القيمة الدفترية للأصل

يتم تسجيل قيمة الرد عن طريق تعديل القيمة الدفترية للأصل، أو تخفيض رصيد الإيراد المؤجل (حسب طريقة العرض الأصلية).

2 الخطوة 2: إثبات الإهلاك الإضافي المتراكم

يتم تحميل الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) فوراً بقيمة مجمع الإهلاك الإضافي الذي كان يجب أن تتحمله المنشأة حتى تاريخ الرد لو لم تكن قد حصلت على تلك المنحة.



الإفصاح هو مفتاح الشفافية: المتطلبات الأساسية

وفقاً للفقرة (39)، يتعين على المنشأة الإفصاح عن الأمور التالية:

(أ) السياسة المحاسبية المتبعة في شأن المنح الحكومية، بما في ذلك طرق عرض هذه المنح في القوائم المالية.



(ب) طبيعة ومقدار كل المنح الحكومية التي تم الاعتراف بها، مع الإشارة إلى أية أشكال أخرى من المساعدات الحكومية استفادت منها المنشأة بطريق مباشر.



(ج) الشروط والالتزامات التي لم تتمكن المنشأة من الوفاء بها وأية ظروف محتملة أخرى بخصوص المساعدات الحكومية التي تم الاعتراف بها.



قائمة مراجعة الإفصاح: هل غطيت كل الجوانب؟

هل وصفت بوضوح سياستك المحاسبية (إيراد مؤجل أم خصم من الأصل)؟

☐

هل أفصحت عن القيمة والطبيعة التفصيلية للمنح التي اعترفت بها هذا العام؟

☐

هل أشرت إلى أي مساعدات حكومية أخرى (غير المنح) استفدت منها بشكل مباشر؟

☐

هل توجد أي شروط مستقبلية لم يتم الوفاء بها بعد؟

☐

هل هناك أي التزامات محتملة (contingencies) متعلقة بالمنح المستلمة؟

☐

خلاصة المعيار (12): المبادئ الأساسية في نقاط



العرض (Presentation)

المنح المرتبطة بالأصول لها خياران: إيراد مؤجل أو خصم من التكلفة.



الاعتراف (Recognition)

لا يتم إلا بعد التأكد المناسب من استيفاء الشروط والاستلام الفعلي.



الإفصاح (Disclosure)

الشفافية في السياسات، والمبالغ، والشروط هي حجر الزاوية للامتثال.



الرد (Repayment)

يُعامل كتغيير في التقدير المحاسبي ويؤثر على الأصول أو الأرباح والخسائر.



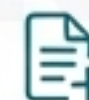
معييار المحاسبة المصري رقم (13) المعدّل: استيعاب التغيرات الجوهرية لعام 2024 وآثار تعديل سعر الصرف

دليل عملي للمديرين الماليين والمحاسبين في مصر

المعييار الجديد: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 636 لسنة 2024



الملحق الاستثنائي: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1711 لسنة 2024 (ملحق هـ)



تاريخ السريان: للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024



التحدي: 6 مارس 2024 وتأثيره العميق على القوائم المالية

6 مارس
2024

أدى قرار البنك المركزي بتحديد **سعر الصرف** وفقًا لآليات السوق إلى انخفاض كبير في قيمة الجنيه المصري، مما نتج عنه خسائر فروق عملة استثنائية للشركات ذات الالتزامات الأجنبية.



ضغط هائل على قائمة الدخل:
انعكاس خسائر فروق العملة بشكل مباشر على نتائج الأعمال.



تآكل حقوق الملكية:
التأثير السلبي على الأرباح المرحلة والمؤشرات المالية الرئيسية.



الحاجة الملحة لحل محاسبي:
ضرورة وجود معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع هذا الحدث الاقتصادي غير الاعتيادي.

الاستجابة التنظيمية: الملحق (هـ) كمعالجة محاسبية خاصة واختيارية

لمواجهة الآثار المترتبة على تعديل سعر الصرف، تم إصدار الملحق (هـ) ليمنح المنشآت خيارات محاسبية استثنائية ومؤقتة.

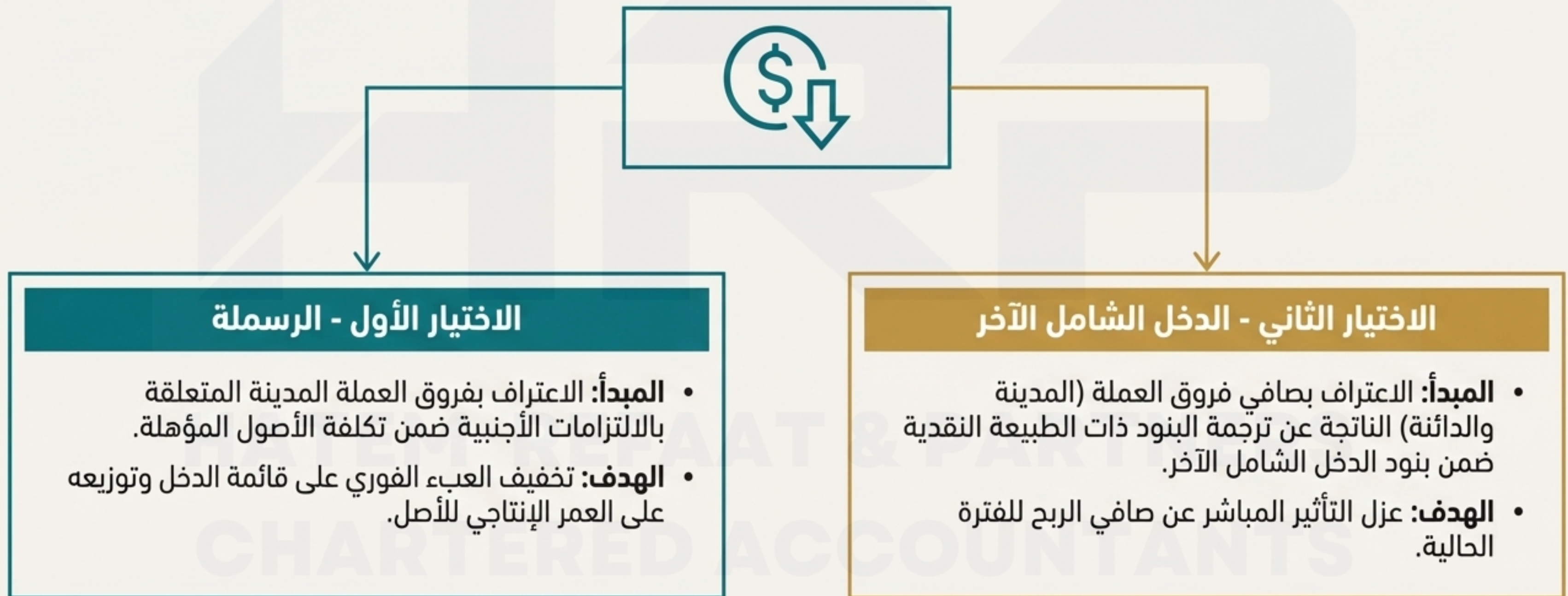


- **"اختيارية"**: المنشأة لها الحق في تطبيق هذه المعالجات أو عدم تطبيقها، أو تطبيق أحدها دون الآخر.
- **"خاصة ومؤقتة"**: هذه المعالجات لا تعد تعديلاً دائماً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقتصر فترة تطبيقها على السنة المالية التي تأثرت بتعديل سعر الصرف في 6 مارس 2024.

الفترة المالية للتطبيق: السنة المالية (أو جزء منها) التي تبدأ قبل 6 مارس 2024 وتنتهي في أو بعد هذا التاريخ.

المنشآت المستهدفة: المنشآت التي عملة القيد لديها هي الجنيه المصري (مع استثناء محدد).

خياران استراتيجيان لإدارة فروق العملة المدينة



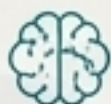
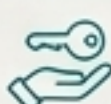
الاختيار الأول بالتفصيل: رسملة فروق العملة على الأصول

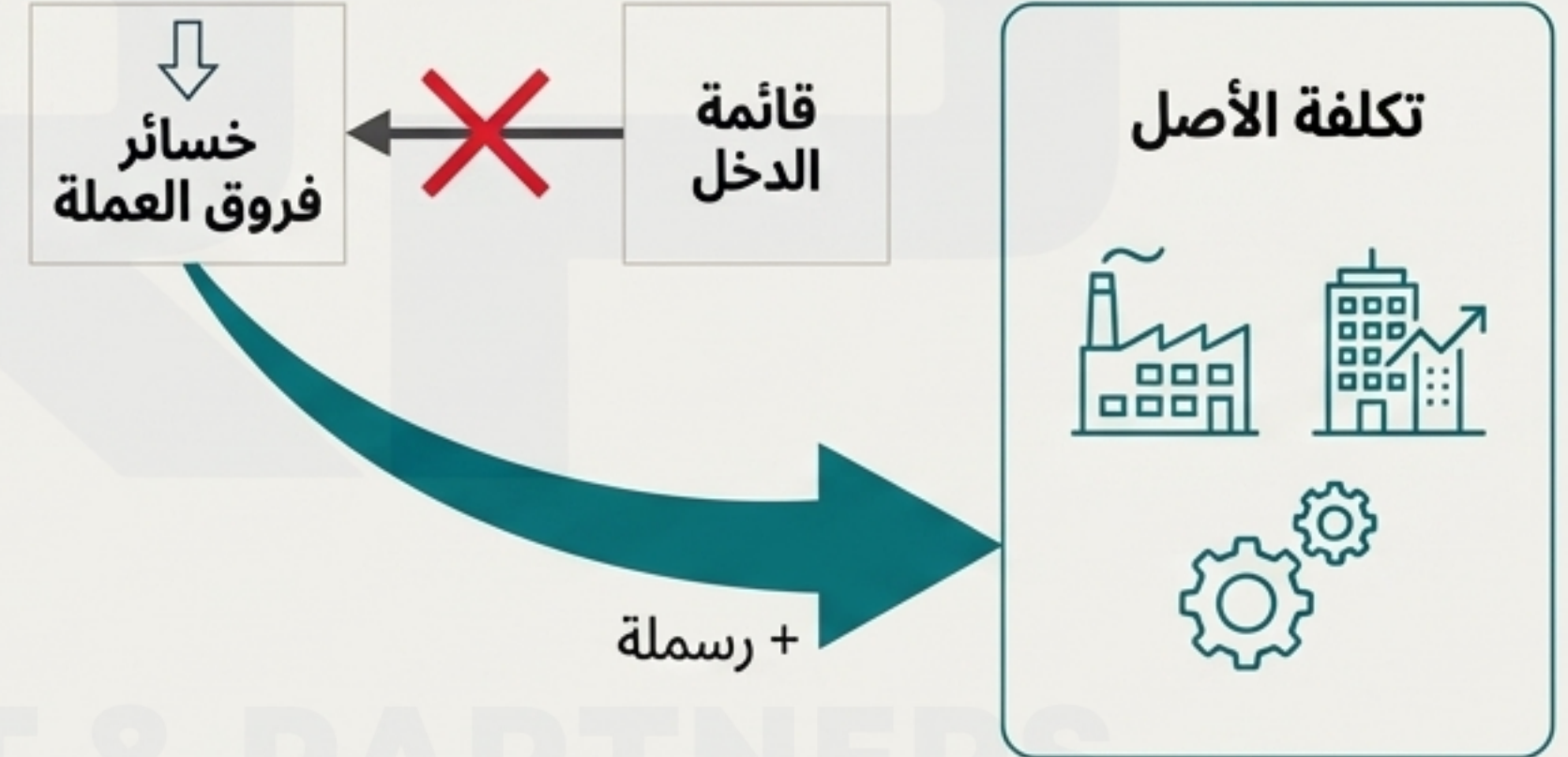
آلية العمل:

يُسمح للمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن التزامات قائمة بالعملة الأجنبية في تاريخ تعديل سعر الصرف، وذلك ضمن تكلفة تكلفة الأصل المرتبط بها.

يشمل: الجزء المسدد من الالتزامات خلال الفترة، بالإضافة إلى فرق ترجمة الرصيد المتبقي من الالتزام في نهاية يوم 6 مارس 2024 (أو تاريخ إقفال القوائم المالية للتطبيق أيهما أسبق).

الأصول المؤهلة (المقتناة قبل 6 مارس 2024):

- أصول ثابتة 
- استثمارات عقارية 
- أصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) 
- أصول تنقيب وتقييم 
- أصول حق انتفاع عن عقود تأجير 



شرط أساسي (وفقاً للفقرة 7 من الملحق):

يجب ألا تزيد التكلفة المعدلة للأصل عن قيمته الاستردادية. يتطلب هذا إجراء تقييم للاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (31).

الاختيار الثاني بالتفصيل: الاعتراف في الدخل الشامل الآخر (OCI)

آلية العمل:

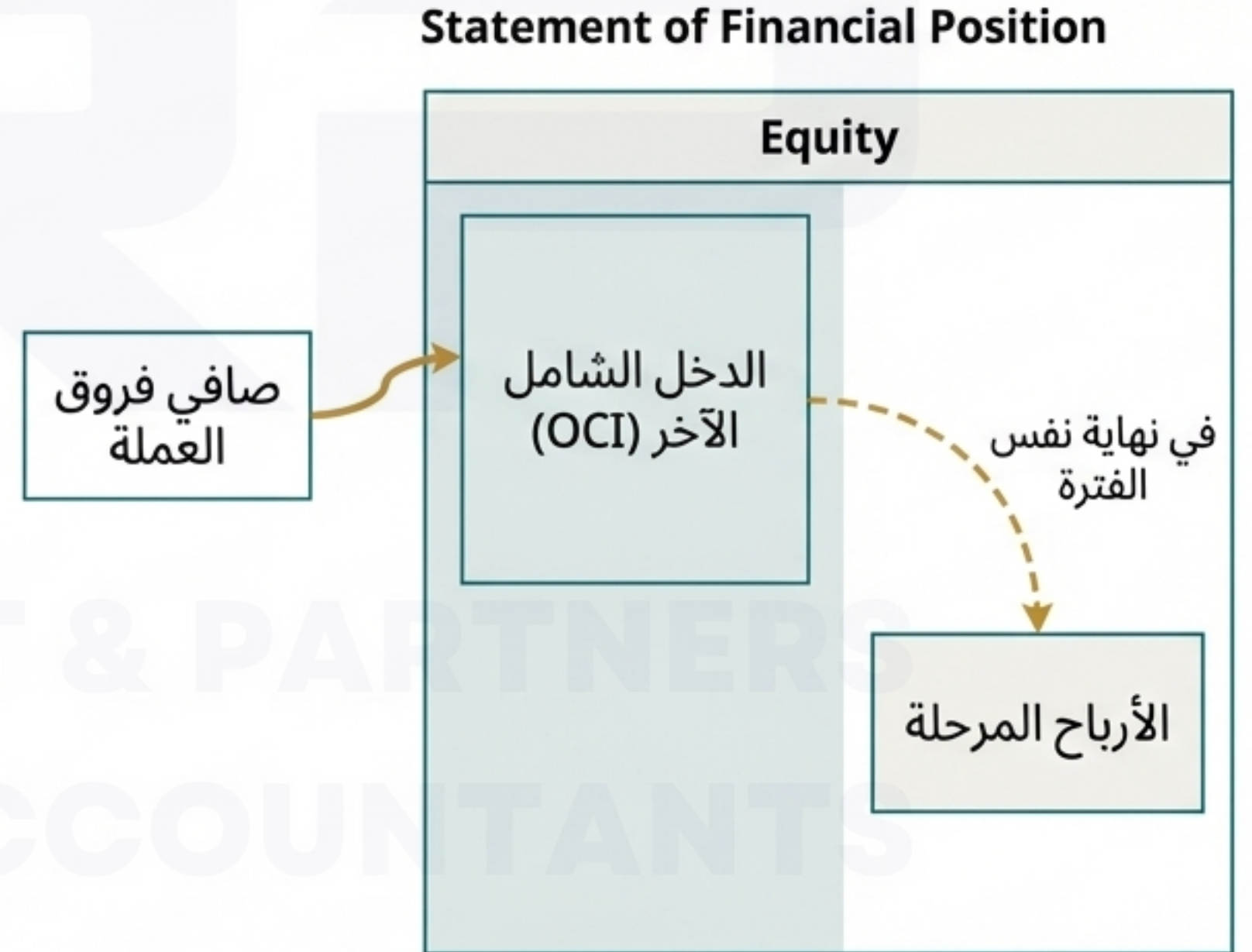
استثناءً من متطلبات الفقرة (28) من المعيار الأساسي، يمكن للمنشأة الاعتراف بصافي فروق العملة (المدينة والدائنة) الناتجة عن ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في 6 مارس 2024 ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

نقطة جوهرية (وفقاً للفقرة 9 من الملحق):

يتم إدراج المبلغ الذي تم عرضه في الدخل الشامل الآخر في 'الأرباح أو الخسائر المرحلة' في نهاية نفس الفترة المالية للتطبيق. هذه المعالجة لا تنشئ احتياطياً دائماً في حقوق الملكية.

نطاق أوسع:

هذا الخيار متاح للمنشآت سواء كانت عملة القيد لديها هي الجنيه المصري أو أي عملة أجنبية أخرى.



ما بعد الملحق (هـ): تحديثات جوهرية في صميم المعيار (13)

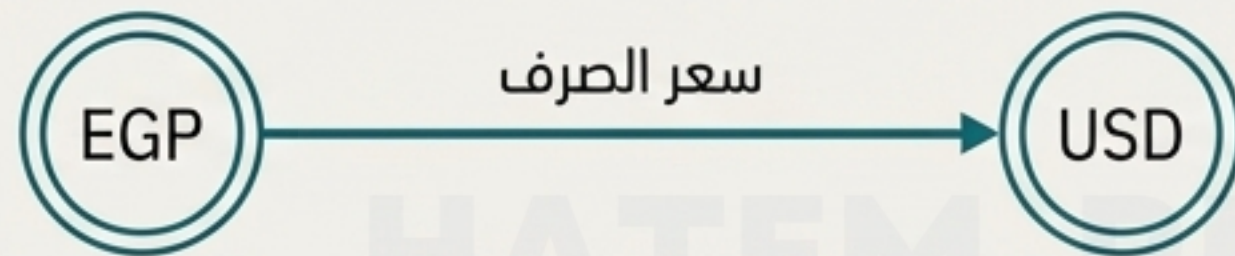
إلى جانب المعالجات الاستثنائية، شهد عام 2024 استبدالاً كاملاً لنسخة المعيار الصادرة عام 2015 بنسخة جديدة ومحدثة، تقدم مفاهيم ومتطلبات جديدة للتطبيق المستقبلي.



المفهوم المحوري الجديد: تقييم 'صعوبة التبادل بين عملتين'

The Old Way (Implicit)

The spot rate was generally assumed to be observable and available.



The New Principle (As per الفقرة 19 و الملحق)

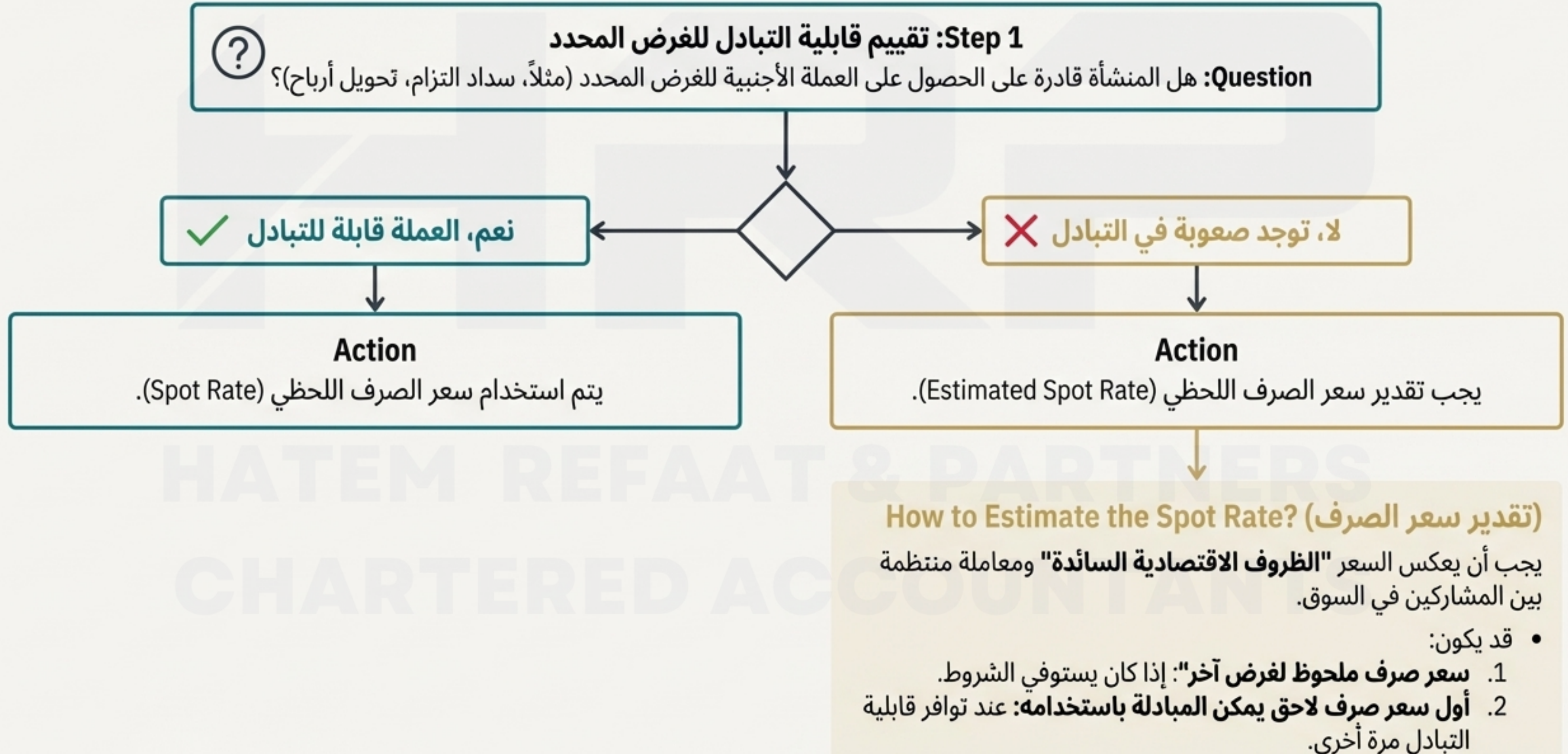
المعيار الجديد يفرض على المنشأة تقييم ما إذا كانت العملة "قابلة للتبادل" بعملة أخرى.

تعريف قابلية التبادل: قدرة المنشأة على تبادل العملة خلال إطار زمني يتضمن تأخيراً إدارياً عادياً، ومن خلال آلية سوق تنشئ حقوقاً والتزامات واجبة التنفيذ.



إذا لم تكن العملة قابلة للتبادل (وجود صعوبة)، لا يمكن استخدام سعر الصرف الرسمي بشكل تلقائي. يجب على المنشأة بسؤال تلقائي يجب على المنشأة **تقدير** سعر الصرف اللحظي.

إطار عمل تحديد سعر الصرف في ظل المبدأ الجديد



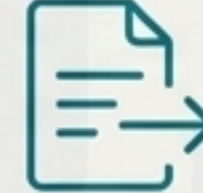
تاريخ السريان والأحكام الانتقالية للمعيار المعدّل

Effective Date



- التطبيق الإلزامي: على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد **1 يناير 2024**.
- التطبيق المبكر: مسموح به بشرط الإفصاح.

Transition Rules (As per الفقرة 59)



- مبدأ أساسي: **لا يجوز** تعديل معلومات المقارنة للفترات السابقة. يتم التطبيق بأثر مستقبلي.

For First-Time Application

الخطوة 1

ترجمة البنود المتأثرة (نقدية وغير نقدية) مقاسة بالقيمة العادلة) في تاريخ التطبيق الأولي (مثلاً، 1 يناير 2024) باستخدام **سعر الصرف اللحظي المقدر**.

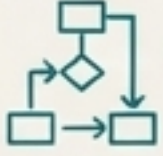


الخطوة 2

الاعتراف بأي تأثير ناتج عن إعادة الترجمة كتعديل على الرصيد الافتتاحي **للأرباح المرحلة**.

متطلبات الإفصاح الجديدة المتعلقة بصعوبة التبادل

Objective: تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم تأثير الافتقار إلى قابلية التبادل على أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

- 1  **الطبيعة والآثار المالية:** وصف القيود على التبادل وتأثيرها المالي.
- 2  **أسعار الصرف المستخدمة:** الإفصاح عن أسعار الصرف اللحظية المقدرة.
- 3  **عملية التقدير:** وصف أسلوب التقدير والمدخلات الرئيسية المستخدمة.
- 4  **المخاطر:** شرح المخاطر التي تتعرض لها المنشأة بسبب عدم قابلية التبادل (مثل مخاطر السيولة أو التشغيل).
- 5  **الأصول والالتزامات المتأثرة:** الإفصاح عن القيمة الدفترية للبنود المتأثرة.

As per الفقرة 57

القرارات الرئيسية على طاولة المدير المالي

Recap: A Two-Part Response to a New Reality



1. الاستجابة العاجلة (الملحق هـ)

خيارات استثنائية ومؤقتة لمعالجة أثر صدمة سعر الصرف في 2024.



2. الإطار المستقبلي (المعيار المعدّل)

قواعد جديدة ودائمة تتطلب تقييماً مستمراً لقابلية التبادل وإفصاحات أكثر عمقاً.

Key Questions for Your Organization

قرار المدى القصير (عام 2024)

هل سنقوم بتطبيق المعالجات الاختيارية في الملحق (هـ)؟ ما هو الخيار الأنسب (الرسملة أم الدخل الشامل) الذي يتماشى مع استراتيجيتنا المالية ويخدم مصالح أصحاب المصلحة؟



تأسيس للمدى الطويل

هل قمنا بتطوير آلية داخلية لتقييم 'صعوبة التبادل' بشكل دوري؟ وهل أنظمتنا المحاسبية والمالية جاهزة لتطبيق متطلبات التقدير والإفصاح الجديدة والإفصاح الجديدة بشكل دقيق ومستمر؟



معييار المحاسبة المصري رقم (14): تكاليف الاقتراض

دليل تفصيلي لرحلة رسملة تكاليف الاقتراض من البداية إلى النهاية

HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

خريطة رحلتنا: مراحل رسملة تكاليف الاقتراض

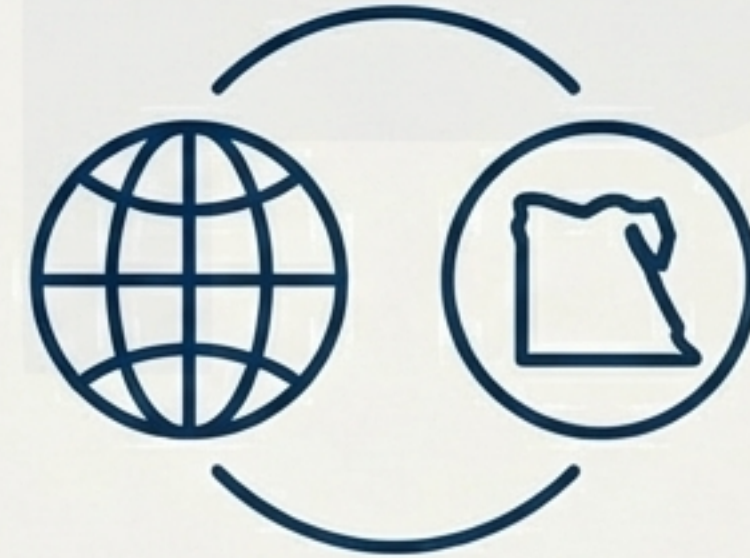


الإطار التنظيمي: أساس معيار المحاسبة المصري رقم (14)



القرار الوزاري

تم إصداره ضمن قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، ويُعمل به اعتباراً من أول يناير 2016.



المقابل الدولي

يقابله معيار المحاسبة الدولي رقم (23) - IAS 23.



المكون الأول: ما هي "تكلفة الاقتراض"؟

تشمل الفوائد على القروض،
السندات، والتزامات الإيجار
التمويلي، بالإضافة إلى أتعاب
ترتيب القروض.

هي الفوائد والتكاليف الأخرى
التي تتكبدها المنشأة نتيجة
اقتراض اقتراض الأموال.

المصدر: معيار المحاسبة المصري رقم (14).



المكون الثاني: ما هو "الأصل المؤهل"؟

هو ذلك الأصل الذي يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.

المصدر: معيار المحاسبة المصري رقم (14).



المجمعات العقارية



محطات توليد الكهرباء



مصانع الإنتاج

المرحلة الأولى من الرحلة: متى تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض؟



الإيقاف

التعليق

البدء

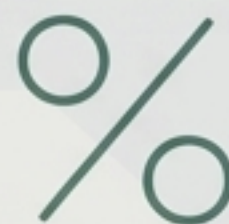
لا تبدأ عملية الرسملة تلقائياً بمجرد الحصول على القرض. يجب أن تتوافر ثلاثة شروط مجتمعة لبدء إضافة تكاليف الاقتراض إلى تكلفة الأصل المؤهل.

الشروط الثلاثة الواجب توافرها لبدء الرسمة



بدء الأنشطة

(ج) أن تكون المنشأة قد قامت بالأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.



تكبد تكاليف الاقتراض

(ب) أن تكون المنشأة قد قامت بتكبد تكاليف اقتراض.



الإنفاق على الأصل

(أ) أن تكون المنشأة قد قامت بتكبد نفقات على الأصل.

محطة للتوقف: متى يجب تعليق الرسملة مؤقتاً؟



قاعدة التعليق (فقرة ٢٠)

على الممنشأة التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات التي تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل المؤهل.

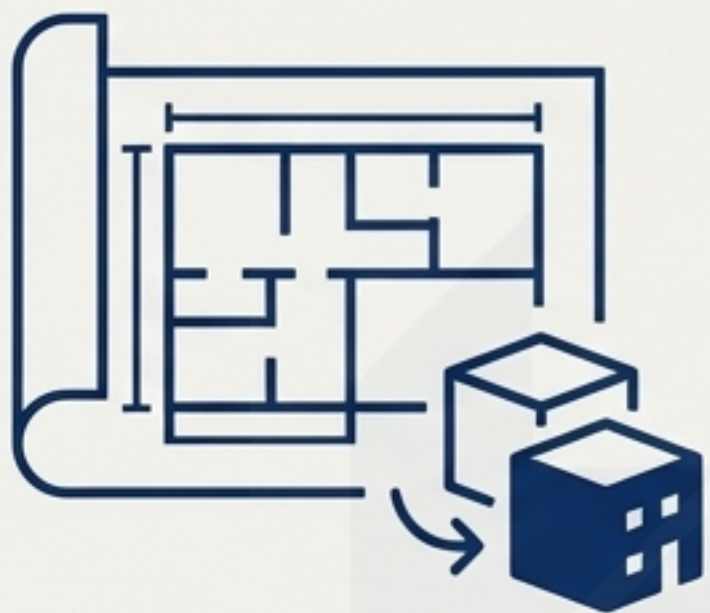
مثال: التوقف عن العمل بسبب عدم توافر التصاريح اللازمة لفترة طويلة أو بسبب توقف أعمال الإنشاء الرئيسية.

الوصول إلى خط النهاية: متى تتوقف الرسملة نهائياً؟



قاعدة الإيقاف (فقرة ٢٢)

على المنشأة التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة
الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام في الأغراض المحددة
له أو لبيعه للغير.



حالة خاصة: ماذا لو تم إنجاز المشروع على أجزاء؟

عندما يتم إنشاء أصل مؤهل على أجزاء، وكل جزء منها قابل للاستخدام بشكل مستقل أثناء استمرار العمل على الأجزاء الأخرى (مثال: مجمع أعمال يتكون من عدة مباني).

المعالجة المحاسبية (فقرة ٢٤)

يتعين التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض على الأجزاء المنتهية، طالما تم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد هذه الأجزاء للاستخدام في الأغراض المحددة أو لبيعها.

رحلة رسملة تكاليف الاقتراض في نظرة واحدة



الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة: خارطة طريق الامتثال لمعيار المحاسبة المصري رقم (15)

دليل عملي لضمان الشفافية الكاملة في قوائمك المالية

استناداً إلى معيار المحاسبة المصري رقم (15) وتعديلاته بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 وقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019.
يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 24.

لماذا يمثل هذا المعيار حجر الزاوية للشفافية؟

الهدف من معيار المحاسبة المصري رقم (15) هو ضمان أن القوائم المالية للمنشأة تتضمن الإفصاحات اللازمة للفت الانتباه إلى احتمالية تأثر مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها بوجود أطراف ذوي علاقة، وبالمعاملات والأرصدة القائمة مع تلك الأطراف.



تحديد العلاقات والمعاملات

تحديد جميع العلاقات والمعاملات والأرصدة القائمة، بما فيها التعهدات، بين المنشأة والأطراف ذوي العلاقة بها.



تحديد ضرورات الإفصاح

فهم الظروف التي يصبح فيها الإفصاح عن هذه البنود إلزامياً.



تحديد شكل الإفصاح

تحديد طبيعة ومحتوى الإفصاحات المطلوبة لهذه البنود.

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المجمعة، المستقلة، والمنفردة.

خارطة طريق الامتثال: رحلتك من التحديد إلى الإفصاح الكامل





الخطوة الأولى: تحديد الأطراف من هو "الطرف ذو العلاقة"؟

الطرف ذو العلاقة هو شخص أو منشأة لها علاقة بالمنشأة التي تعد قوائمها المالية ("المنشأة المصدرة").

الحالة الأولى: الشخص ذو العلاقة



- لديهم سيطرة أو سيطرة مشتركة على المنشأة المصدرة.
 - لديهم نفوذ مؤثر على المنشأة المصدرة.
 - هم من أفراد الإدارة العليا للمنشأة المصدرة أو لشركتها الأم.
- * يُعتبر أفراد العائلة المقربون لهذا الشخص أطرافاً ذوي علاقة أيضاً.

الحالة الثانية: المنشأة ذات العلاقة



- هي عضو في نفس المجموعة (أم، تابعة، شقيقة).
- هي شركة شقيقة أو مشروع مشترك لمنشأة أخرى.
- تسيطر عليها أو تخضع لسيطرة مشتركة من شخص مُعرف في الحالة الأولى.
- يوجد عليها نفوذ مؤثر من شخص مُعرف في الحالة الأولى.

مفاهيم أساسية: أدواتك لتحديد طبيعة العلاقات



السيطرة (Control)

القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة للحصول على منافع من أنشطتها.



النفوذ المؤثر (Significant Influence)

القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، ولكنها لا ترقى إلى درجة السيطرة.



السيطرة المشتركة (Joint Control)

المشاركة بموجب اتفاق تعاقدى للسيطرة على نشاط اقتصادي.



أفراد الإدارة العليا (Key Management Personnel)

الأشخاص الذين يملكون السلطة والمسئولية للتخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المنشأة، بشكل مباشر أو غير مباشر.



أطراف العائلة المقربون (Close Family Members)

يشمل: (أ) الزوج/الزوجة وأطفالهم، (ب) أطفال الزوج/الزوجة، (ج) من هم في كفالة الشخص أو كفالة زوجه/زوجته.

تعريف المعاملات والتعويضات الخاضعة للإفصاح

معاملات الأطراف ذوي العلاقة (Related Party Transactions)

هي تبادل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات بين المنشأة المصدرة وطرف ذي علاقة، **بغض النظر عن وجود ثمن تم تحميله لهذا التبادل.**

التعويضات (Compensation)

هي كافة أنواع المقابل المدفوع أو المقدم بواسطة الشركة (أو نيابة عن الشركة القابضة) مقابل خدمات أدت لها.

1.  مزايا قصيرة الأجل: أجور، مرتبات، تأمينات اجتماعية، إجازات مدفوعة، مكافآت.

2.  مزايا ما بعد التقاعد: معاشات، تأمين على الحياة ورعاية صحية بعد التقاعد.

3.  مزايا أخرى طويلة الأجل: إجازات طويلة الأجل، مكافآت مؤجلة.

4.  مقابل إنهاء الخدمة.

5.  المدفوعات المبنية على أسهم.



الخطوة الثالثة: توثيق الإفصاحات

الإفصاح الإلزامي عن العلاقة الرئيسية: حتى في غياب المعاملات

"يتعين الإفصاح عن العلاقة ما بين الشركة الأم والشركات التابعة بغض النظر عن حدوث تعاملات بينهم." - فقرة 13

☐ اسم الشركة الأم للمنشأة.

☐ إذا كانت الشركة الأم مختلفة عن الطرف المسيطر النهائي، يجب الإفصاح عن اسم الطرف المسيطر النهائي أيضاً.

☐ في حال عدم وجود قوائم مالية منشورة للشركة الأم أو الطرف المسيطر، يجب الإفصاح عن اسم الشركة الأم التالية في الأهمية والتي لها قوائم مالية منشورة.



إفصاح خاص: تعويضات أفراد الإدارة العليا

على المنشأة أن تفصح عن إجمالي التعويضات المدفوعة لأفراد الإدارة العليا (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة).
يجب عرض المبالغ الإجمالية وفقاً للتبويب التالي:

**5. المدفوعات
المبذعات
المبنية على
أسهم**

**4. مقابل إنهاء
الخدمة**

**3. مزايا
العاملين الأخرى
طويلة الأجل**

**2. مزايا ما بعد
التقاعد
(معاشات
العاملين)**

**1. مزايا
العاملين قصيرة
الأجل**



تفاصيل المعاملات: ما الذي يجب الإفصاح عنه بالضبط؟

إذا كانت هناك معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال الفترة، يجب الإفصاح عن طبيعة العلاقة وتفاصيل المعاملات والأرصدة الضرورية لفهم التأثير المحتمل على القوائم المالية.

Minimum Disclosure Checklist (from Paragraph 18)

- ☐ (أ) قيمة المعاملات
- ☐ (ب) الأرصدة القائمة، بما فيها:
 - ☐ شروطها وطبيعتها (بما في ذلك وجود ضمانات من عدمه).
 - ☐ طبيعة المقابل الذي سيتم تقديمه في التسوية.
 - ☐ تفاصيل أي ضمانات تم تقديمها أو الحصول عليها.
- ☐ (ج) المخصصات المكونة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها المتعلقة بالأرصدة القائمة القائمة.
- ☐ (د) المصروف المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة لمواجهة الديون المعدومة أو المشكوك فيها.



الخطوة الرابعة: تصنيف العرض

تنظيم الإفصاحات لضمان الوضوح الكامل

يتم عرض الإفصاحات المطلوبة في الفقرة "18" بشكل منفصل لكل فئة من الفئات التالية:



يمكن تجميع البنود المتشابهة ما لم يكن الإفصاح المنفصل ضرورياً لفهم تأثير المعاملات على القوائم المالية.



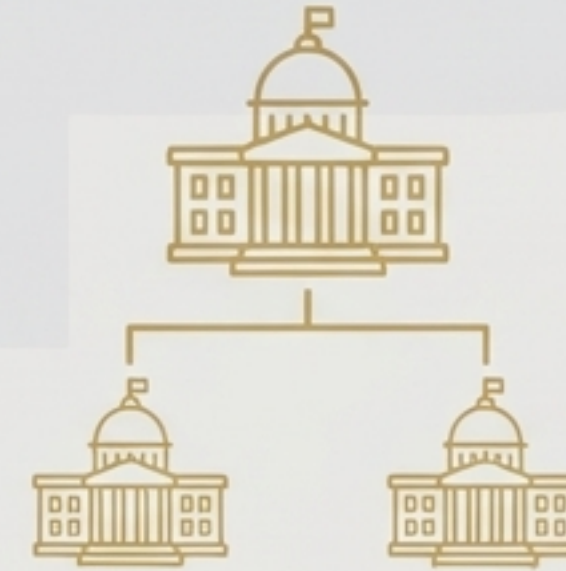
الخطوة الخامسة: الحالات الخاصة

الإعفاءات المتعلقة بالمنشآت ذات العلاقة بالحكومة

تُعفى المنشأة المصدرة للقوائم من متطلبات الإفصاح التفصيلية (الخاصة بفقرة "18") فيما يتعلق بالمعاملات والأرصدة القائمة مع:



حكومة لها سيطرة أو سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على المنشأة المصدرة.



منشأة أخرى تكون ذات علاقة بسبب أن نفس الحكومة لها سيطرة أو سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على كل من المنشأة المصدرة والمنشأة الأخرى.

هذا الإعفاء يخص تفاصيل المعاملات، ولكن لا يلغي ضرورة تحديد طبيعة العلاقة.

قائمة مراجعة الامتثال: دليلك النهائي لمتطلبات معيار (15)

- ☐ **التحديد:** هل قمت بحصر وتحديد جميع الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لتعريفات "السيطرة" و"النفوذ المؤثر" و"الإدارة العليا"؟
- ☐ **العلاقة الأساسية:** هل تم الإفصاح عن اسم الشركة الأم والطرف المسيطر النهائي، حتى في غياب أي معاملات؟
- ☐ **تعويضات الإدارة العليا:** هل تم الإفصاح عن إجمالي تعويضات الإدارة العليا وتصنيفها ضمن الفئات الخمس المطلوبة؟
- ☐ **توثيق المعاملات:** لكل معاملة مع طرف ذي علاقة، هل تم توثيق قيمتها، شروطها، أرصدها، والضمانات المرتبطة بها؟
- ☐ **تصنيف العرض:** هل تم عرض الإفصاحات بشكل منفصل لكل فئة من فئات الأطراف ذوي العلاقة (الأم، التابعة، الشقيقة، إلخ)؟
- ☐ **الحالات الخاصة:** إذا كانت المنشأة ذات علاقة بالحكومة، هل تم تقييم وتطبيق الإعفاءات المتاحة بشكل صحيح؟

معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدّل

القوائم المالية المستقلة

دليل عملي للمحترفين

إصدار ٢٠٢٤

خارطة الطريق: أربعة محاور لإتقان المعيار



١. المقدمة والأساس

الهدف، النطاق،
والتحديثات الرئيسية



٢. جوهر المعيار

خيارات المعالجة
المحاسبية
للاستثمارات



٣. التفاصيل والإفصاح

التعريفات والمتطلبات
الأساسية



٤. التطبيق والتوقيت

تاريخ السريان
والقواعد الانتقالية

لماذا الآن؟ التحديث الجديد بموجب قرار رئيس الوزراء

المصدر: صدر بموجب قرار رئيس الوزراء
رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٢٤.



النشر: نُشر في الجريدة الرسمية - العدد
٩ (مكرر أ) بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤.



المرونة: يُسمح بالتطبيق المبكر، مع
وجوب الإفصاح عن ذلك.



تطبيق إلزامي

يجب على المنشآت تطبيق التعديلات على
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
١ يناير ٢٠٢٤.

الهدف والنطاق: لمن يطبق المعيار ولماذا؟



النطاق

يطبق عندما تختار المنشأة، أو تُلزمها القوانين المحلية، بعرض قوائم مالية مستقلة.

ملاحظة هامة: المعيار لا يحدد أي المنشآت يجب عليها إعداد قوائم مستقلة، بل يحدد **كيفية** إعدادها إذا تم ذلك.



الهدف

شرح متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات في:

- شركات تابعة
- مشروعات مشتركة
- شركات شقيقة

حصراً عند إعداد المنشأة قوائم مالية **مستقلة**.



جواهر المعيار

خيارات المعالجة المحاسبية للاستثمارات

الخيار الأهم: طرق المحاسبة الثلاث عن الاستثمارات (الفقرة ١٠)

عند إعداد القوائم المالية المستقلة، يجب على المنشأة المحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة والمشروعات المشتركة والشقيقة باختيار إحدى الطرق التالية:



بالتكلفة (At Cost)

الطريقة التقليدية للمحاسبة عن الاستثمار.



وفقاً لمعيار ٤٧ (Per EAS 47)

المحاسبة وفقاً لمعيار 'الأدوات المالية'، عادة بالقيمة العادلة.



باستخدام طريقة حقوق الملكية (Using the Equity Method)

**الإضافة الجديدة والأهم، كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).

****نقطة أساسية:** يجب على المنشأة تطبيق نفس المعالجة المحاسبية على كل فئة من فئات الاستثمارات.

الاستثناء الرئيسي: الأصول المحتفظ بها بغرض البيع

القاعدة: إذا تم تبويب استثمار (كان يُعالج بالتكلفة أو بحقوق الملكية) كـ "أصل محتفظ به بغرض البيع أو التوزيع".

الإجراء: يجب المحاسبة عنه وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة به المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

توضيح: الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بالفعل وفقاً لمعيار (٤٧) لن يتغير قياسها في تلك الحالة.

هل تم تبويب الاستثمار كـ
"محتفظ به بغرض البيع"؟

نعم

يطبق معيار المحاسبة
المصري رقم (٣٢)

لا

يستمر تطبيق السياسة
المختارة من معيار -
(١٧) (تكلفة، حقوق
ملكية، معيار ٤٧)

تعريفات أساسية: ما الفرق بين القوائم المجمعة والمستقلة؟ (الفقرة ٤)



القوائم المالية المستقلة

قوائم معروضة بمعرفة منشأة (أم أو مستثمر)
يتم فيها المحاسبة عن الاستثمارات بإحدى
الطرق الثلاث: **التكلفة**، أو معيار ٤٧، أو طريقة
أو طريقة حقوق الملكية.



القوائم المالية المجمعة

قوائم مالية لمجموعة تعرض فيها أصول
 والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات
 وتدفقات نقدية للشركة الأم وشركاتها التابعة
 كما لو كانت **كيان اقتصادي واحد**.



التفاصيل والإفصاح

المتطلبات الأساسية للعرض والشفافية

متطلبات الإفصاح (١ من ٢): للشركة الأم المعفاة من إعداد القوائم المجمعة (الفقرة ١٦)

عندما تختار شركة أم عدم إعداد قوائم مجمعة (وفقاً لشروط الإعفاء في معيار ٤٢) وتكتفي بإصدار قوائم مستقلة، يجب أن تفصح عما يلي:

- ✓ حقيقة أن هذه القوائم هي قوائم مالية مستقلة وأن المنشأة استخدمت شروط الإعفاء.
- ✓ اسم المنشأة التي أصدرت قوائم مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام وعنوان الحصول عليها.
- ✓ بيان بالاستثمارات الهامة (التابعة، المشتركة، الشقيقة) يتضمن:
 - اسم الشركة المستثمر فيها.
 - دولة التأسيس أو محل الإقامة.
 - نسبة حصة الملكية وحقوق التصويت (إذا اختلفت).

متطلبات الإفصاح (٢ من ٢): لباقي المنشآت التي تعد قوائم مستقلة (الفقرة ١٧)

عند إعداد قوائم مالية مستقلة من قبل شركة أم غير مشمولة في الفقرة ١٦، أو من قبل مستثمر لديه سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر، يجب الإفصاح عما يلي:

- ✓ حقيقة أن القوائم هي قوائم مالية مستقلة.
- ✓ تحديد القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير ٤٢، ٤٣، أو ١٨ التي ترتبط بها.
- ✓ بيان بالاستثمارات الهامة (التابعة، المشتركة، الشقيقة) يتضمن:
 - اسم الشركة المستثمر فيها.
 - دولة التأسيس أو محل الإقامة.
 - نسبة حصة الملكية وحقوق التصويت (إذا اختلفت).
- ✓ بيان بالطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات المذكورة.

التطبيق والتوقيت

تاريخ السريان والقواعد الانتقالية

تاريخ السريان وقواعد التحول (الفقرة ١٨ و ١٩)

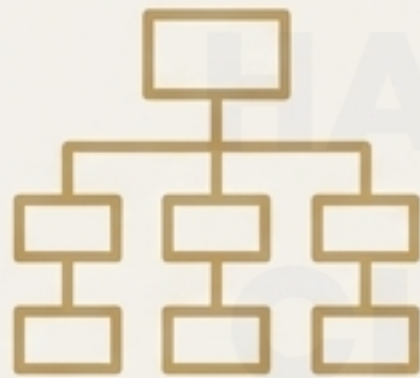


معالجات خاصة: المنشآت الاستثمارية وإعادة الهيكلة



المنشأة الاستثمارية

إذا كانت الشركة الأم مطالبة (وفقاً لمعيار ٤٢) بقياس استثمارها في شركة تابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فيجب عليها المحاسبة عن هذا الاستثمار بنفس الطريقة في قوائمها المالية المستقلة.



إعادة هيكلة المجموعة

عندما تؤسس شركة **أم جديدة** وتسيطر على الشركة الأم الأصلية بشروط معينة، فإن الشركة الأم الجديدة تقيس تكلفة استثمارها في الأم الأصلية بالقيمة الدفترية لنصيبها في بنود حقوق الملكية للشركة الأم الأصلية بتاريخ إعادة الهيكلة.

خلاصة النقاط الأساسية



١. تطبيق إلزامي

المعيار المعدل إلزامي للتطبيق على الفترات التي تبدأ في أو بعد **١ يناير ٢٠٢٤**.



٢. خيار استراتيجي جديد

إضافة '**طريقة حقوق الملكية**' كخيار أساسي للمحاسبة عن الاستثمارات في القوائم المستقلة.



٣. ثبات التطبيق

يجب تطبيق نفس السياسة المحاسبية (تكلفة، معيار ٤٧، أو حقوق ملكية) على كل **فئة** من فئات الاستثمار.

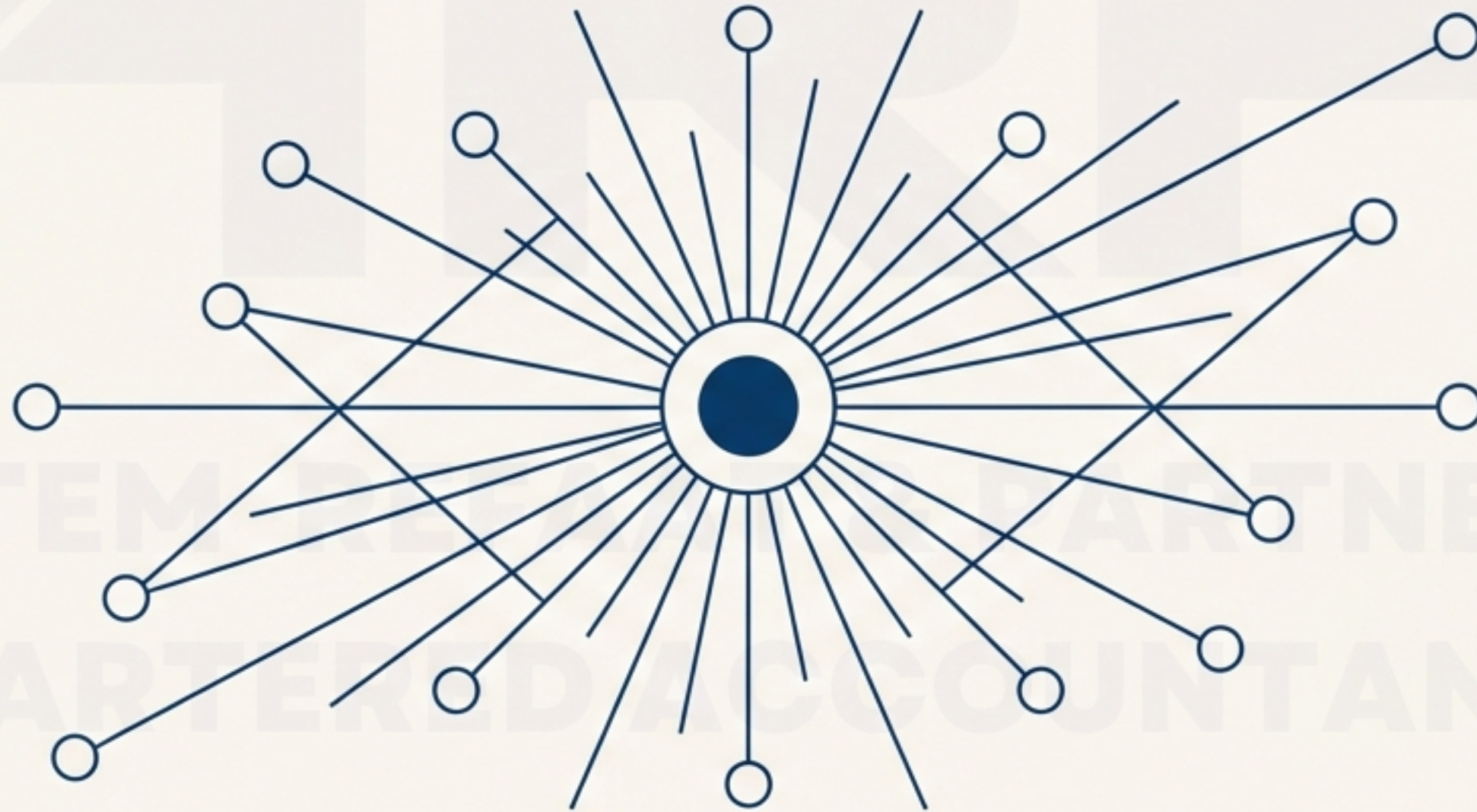


٤. تطبيق بأثر رجعي

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي، مع معالجة الأثر في **الأرباح المرحلة** عند بداية أقرب فترة معروضة.

معييار المحاسبة المصري رقم (18): الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة

دليل لفهم وتطبيق طريقة حقوق الملكية



يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 28

الهدف الأساسي للمعيار رقم (18)

يهدف هذا المعيار إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

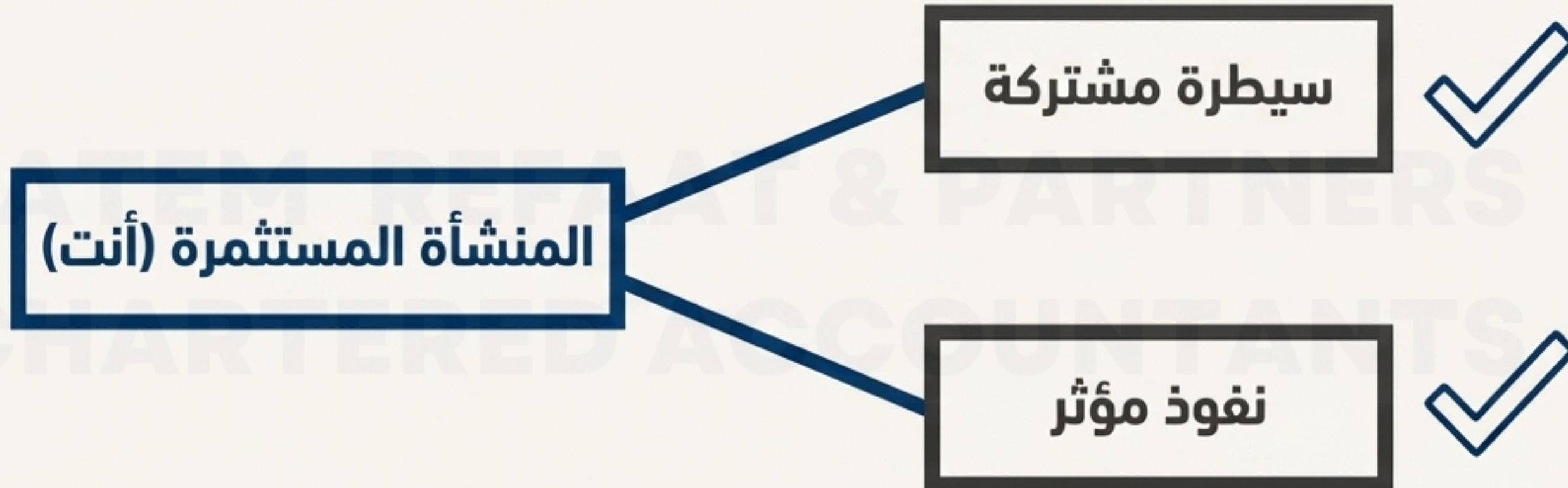
1. **شرح المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة.**

2. **تحديد متطلبات تطبيق "طريقة حقوق الملكية" عند المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة.**



من يجب عليه تطبيق هذا المعيار؟

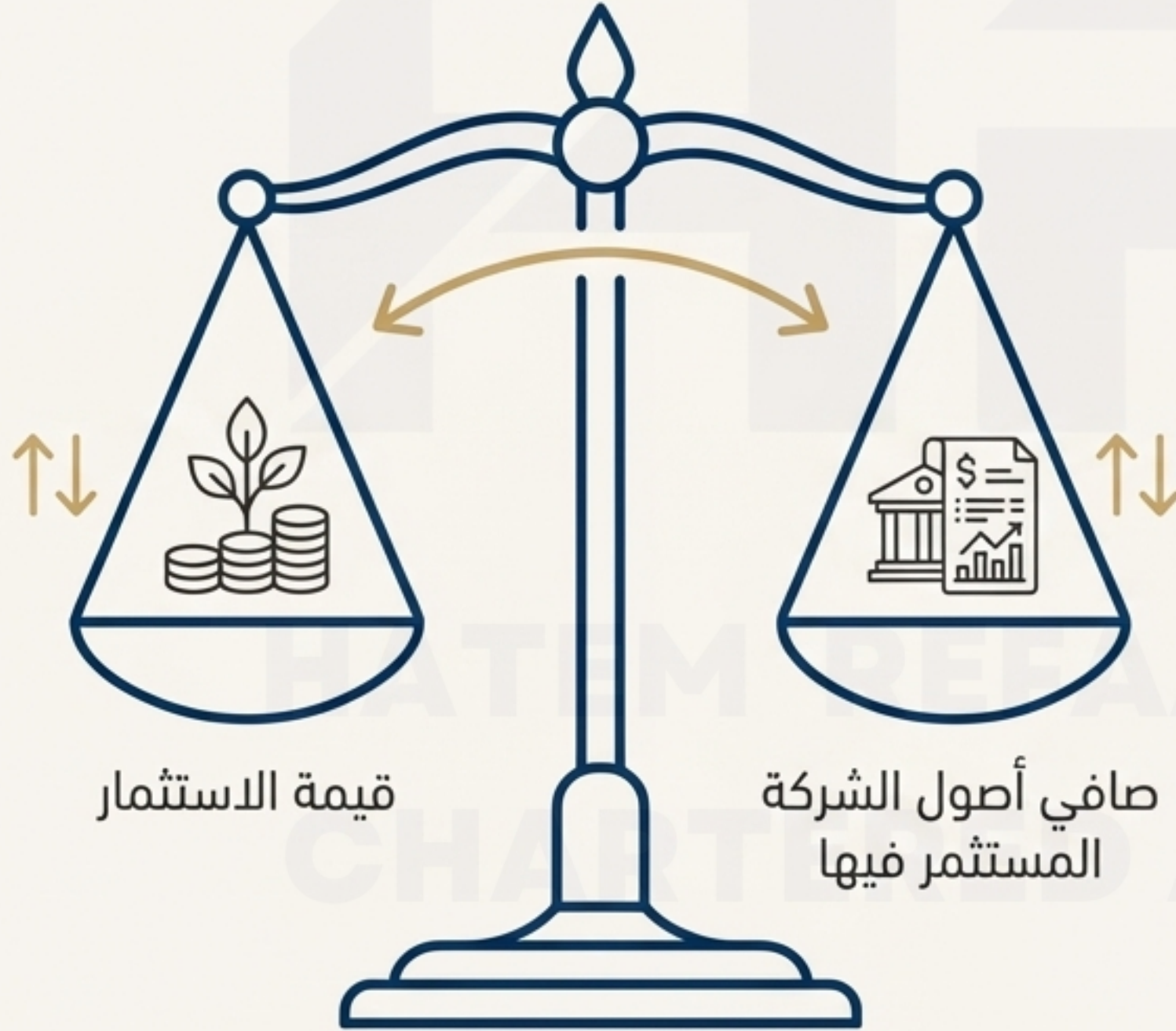
"يتعين تطبيق هذا المعيار من قبل جميع المنشآت التي يكون لها **سيطرة مشتركة** أو **نفوذ مؤثر** على المنشأة المستثمر فيها."



الآلية المحاسبية الأساسية: نظرة عامة على طريقة حقوق الملكية

يتم المحاسبة عن الاستثمار ككيان ديناميكي يعكس أداء الشركة المستثمر فيها، وليس كأصل ثابت.

بموجب هذه الطريقة، يتم تسجيل الاستثمار مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم تعديل قيمته ليعكس نصيب المستثمر في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها.



المفاهيم الأساسية:

تفكيك المصطلحات الرئيسية للمعيار



حجر الزاوية الأول: مفهوم النفوذ المؤثر

هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها ولكنها لا ترقى إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

نفوذ مؤثر



سيطرة كاملة

استثمار سلبي
(لا يوجد دور)

الفكرة الجوهرية: مشاركة فعالة في صنع القرار، وليس تحكم كامل.

نتيجة النفوذ المؤثر: الشركة الشقيقة

الشركة الشقيقة هي: منشأة تخضع لنفوذ مؤثر من قبل المستثمر.



شركة شقيقة

أساس الشراكة: الترتيب المشترك والسيطرة المشتركة

السيطرة المشتركة (Joint Control)

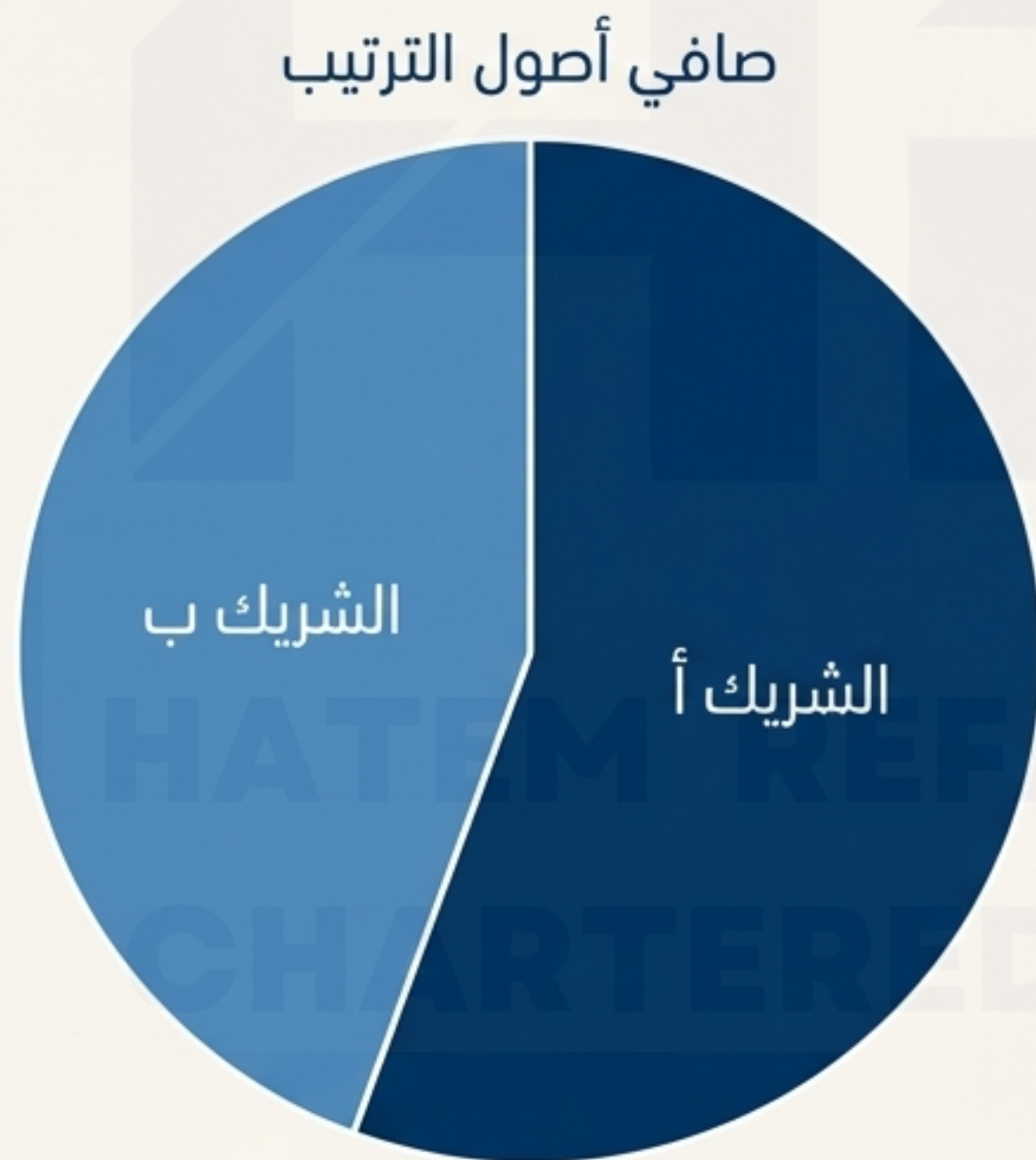
هي اتفاق تعاقدى بالاشتراك في السيطرة، وتوجد فقط عندما تتطلب القرارات موافقة بالإجماع من الأطراف المشتركة في السيطرة.

الترتيب المشترك (Joint Arrangement)

هو ترتيب يمارس عليه طرفان أو أكثر سيطرة مشتركة.



تحديد الكيان: المشروع المشترك والشريك فيه



المشروع المشترك (Joint Venture)

هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف الذين يمارسون سيطرة مشتركة حقوق في "صافي أصول" ذلك الترتيب.

الشريك في مشروع مشترك (Joint Venturer)

هو طرف في مشروع مشترك يكون له سيطرة مشتركة على هذا المشروع المشترك.

التطبيق العملي: التعريف الكامل لطريقة حقوق الملكية



- **الاعتراف الأولي:** يتم الاعتراف بالاستثمار بالتكلفة.

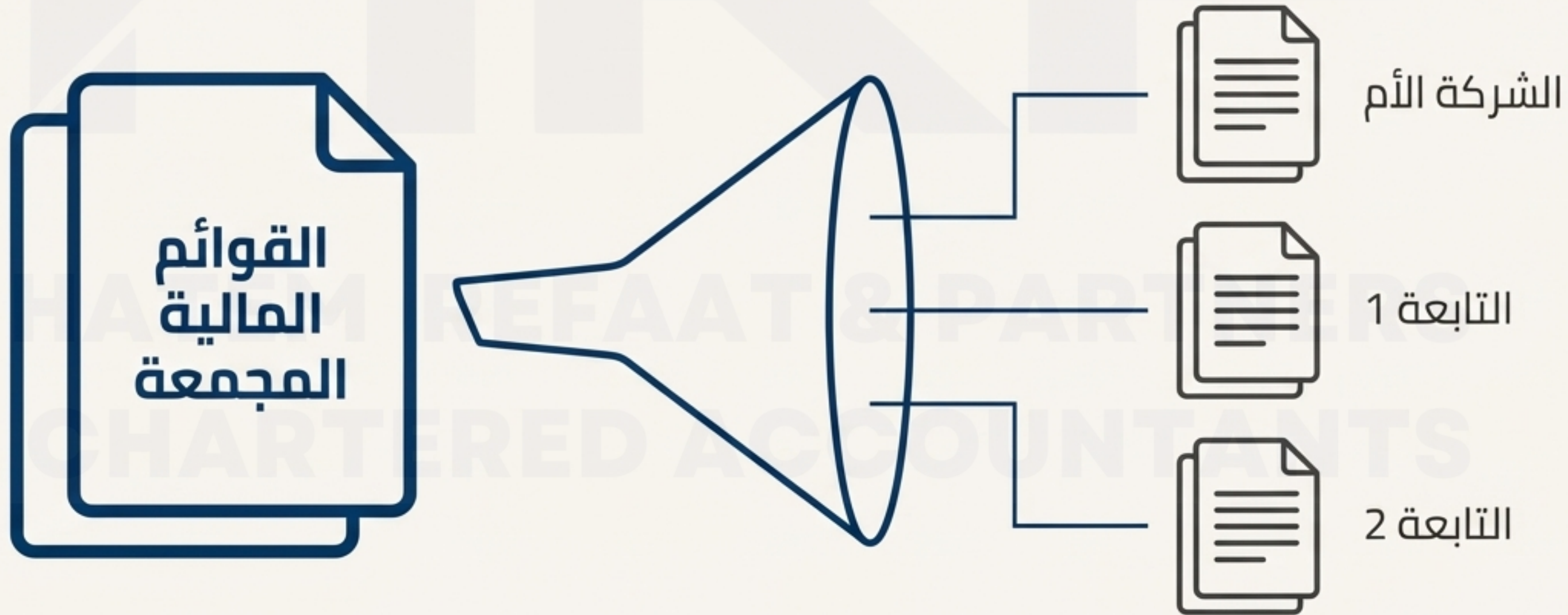
- **التعديل اللاحق:** يتم تعديل القيمة بناءً على التغير في نصيب المستثمر في صافي أصول المنشأة المستثمر فيها بعد الاقتناء.

- **الأرباح والخسائر:** تتضمن أرباح وخسائر المستثمر نصيبه في أرباح أو خسائر المنشأة المستثمر فيها.

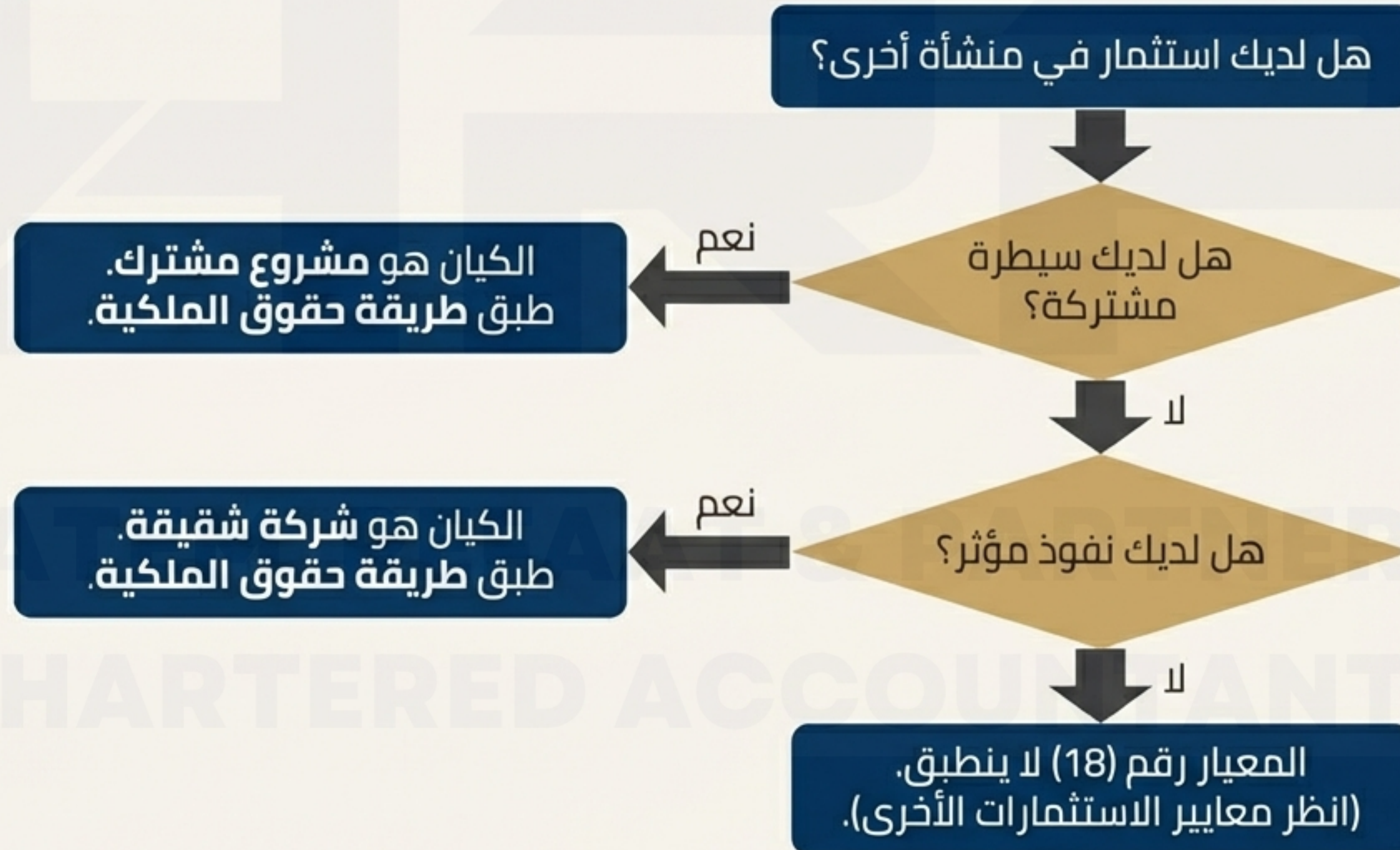
- **الدخل الشامل الآخر:** يتضمن الدخل الشامل الآخر للمستثمر نصيبه في الدخل الشامل الآخر للمنشأة المستثمر فيها.

السياق الأوسع: القوائم المالية المجمعة

هي القوائم المالية لمجموعة، تُعرض فيها الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية للشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت لكيان اقتصادي واحد.



مسار القرار المحاسبي بموجب المعيار رقم (18)



الإطار التنظيمي وتاريخ السريان



المعيار الأساسي: قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.



التعديلات الأخيرة: قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 (بتعديل الفقرة 36 وإضافة الفقرة 36أ).



تاريخ السريان:

- اعتباراً من أول يناير 2016 للمعيار الأساسي.
- من تاريخ سريان قرار 69 للفقرات المعدلة.



الخلاصة: المحاسبة عن جوهر العلاقة الاستثمارية

معييار المحاسبة المصري رقم (18) يوفر إطارًا دقيقًا لإظهار الجوهر الاقتصادي للاستثمارات التي لا تصل إلى حد السيطرة الكاملة. إنه يضمن أن القوائم المالية تعكس بصدق حقيقة العلاقات الاستثمارية القائمة على النفوذ المؤثر والمشروعات المشتركة.



فك شفرة معيار المحاسبة المصري رقم ٢١

دليل معماري للتقرير عن نظم مزايا التقاعد

HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 26 | نافذ من ١ يناير ٢٠١٦

الأساس التنظيمي: لماذا يهم معيار المحاسبة المصري رقم ٢١؟



الإصدار الرسمي (Official Issuance): تم إصداره ضمن قرار وزير الاستثمار رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، ليحل محل المعايير السابقة.



النطاق (Scope): يحدد متطلبات المحاسبة والتقرير المالي لصناديق ونظم مزايا التقاعد.



الهدف (Objective): توفير معلومات شفافة وموثوقة حول الوضع المالي وأداء نظم المزايا للمشاركين وأصحاب المصلحة الآخرين.

إحلال وتحديث

**المعايير السابقة: القرار
الوزاري ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦**

**المعيار الحالي: القرار
الوزاري ١١ لسنة ٢٠١٥**

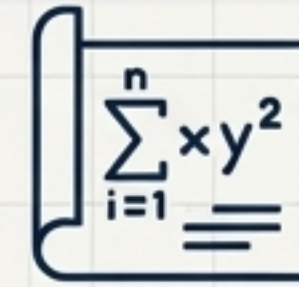
نقطة الانطلاق: تحديد نوع النظام

نظم الاشتراك المحدد (Defined Contribution Plans)



يلتزم صاحب العمل بمساهمات محددة في الصندوق.
تعتمد مزايا الموظف على المساهمات وعوائد الاستثمار.
المخاطر الاستثمارية تقع على عاتق الموظف.

نظم المزايا المحددة (Defined Benefit Plans)



يلتزم صاحب العمل بتوفير مستوى محدد من المزايا عند التقاعد.
يتم تحديد المزايا عادةً بناءً على صيغة (مثل صيغة (مثل سنوات الخدمة والراتب).
المخاطر الاستثمارية تقع على عاتق صاحب العمل.

المسار الأول: متطلبات نظم الاشتراك المحدد

Rule in Focus: Paragraph 13

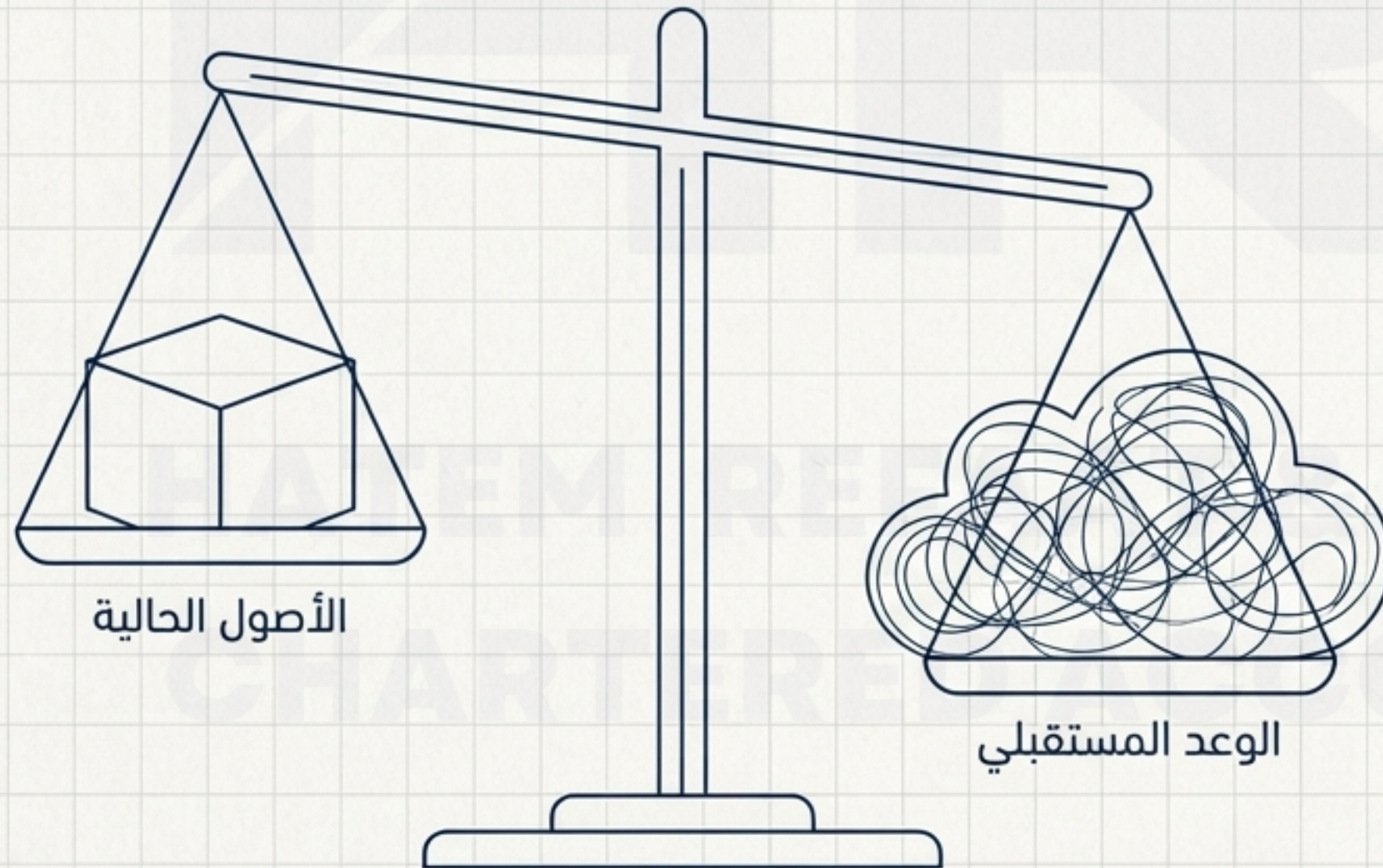
"ينبغي أن تتضمن القوائم المالية لنظام الاشتراك المحدد قائمة صافي الأصول المتاحة للمزايا بالإضافة إلى شرح لسياسة التمويل."

1. قائمة صافي الأصول
المتاحة للمزايا

2. شرح لسياسة التمويل

المسار الثاني: تحديات نظم المزايا المحددة

على عكس نظم الاشتراك المحدد، يتطلب هذا النوع قياس التزام مستقبلي غير مؤكد.



**المفهوم الأساسي: القيمة الحالية
الحالية الاكتوارية للمزايا المتعهد
بها**

هي القيمة الحالية للمدفوعات
المتوقعة التي سيقدمها النظام
للموظفين الحاليين والسابقين مقابل
خدماتهم حتى تاريخه.

هيكلان للتقرير: الاختيار وفقًا للفقرة ١٧

الخيار (أ) - القائمة المتكاملة

الوصف: عرض صافي الأصول والالتزامات الاكتوارية في قائمة مالية واحدة.

النتيجة: يظهر مباشرة الفائض أو العجز في النظام.

الخيار (ب) - القائمة مع الإفصاح

الوصف: عرض قائمة صافي الأصول فقط، مع إرفاق معلومات الالتزامات الاكتوارية في الإيضاحات أو تقرير اكتواري.

النتيجة: يوفر مرونة أكبر في العرض.

تفصيل الخيار (أ): معادلة الفائض أو العجز

[صافي الأصول المتاحة للمزايا]

—

[القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا
التقاعد المتعهد بها]

=

[الفائض أو العجز]

قاعدة تحت المجهر

يجب الفصل بين المزايا المكتسبة
والمزايا غير المكتسبة ضمن
القيمة الحالية الاكتوارية.

Source: Paragraph 17(a)

تفصيل الخيار (ب): قوة الإفصاح

القائمة الأساسية (The Core Statement)

قائمة توضح صافي الأصول المتاحة للمزايا.

يُصاحبها أحد الخيارين التاليين

إيضاح بالقوائم المالية (Note to the Financial Statements)

يفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا المتعهد بها
(مع الفصل بين المكتسبة وغير المكتسبة).

تقرير اكتواري مرفق (Accompanying Actuarial Report)

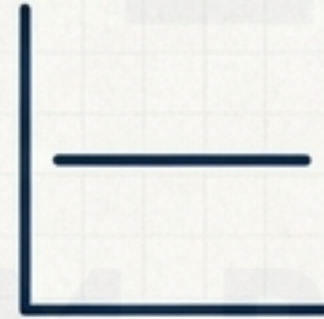
تتم الإشارة إلى وجود هذه المعلومة في تقرير اكتواري
مرفق بالقوائم المالية.

حجر الزاوية الاكتواري: أسس التقييم

المبدأ الأساسي (من الفقرة ١٨):

يجب أن تستند القيمة الحالية للاكتوارية إلى المزايا المتعهد بها عن الخدمات المؤداة حتى تاريخه.

الخيار المنهجي (يجب الإفصاح عنه)



استخدام مستويات الأجور الحالية



استخدام المستويات المتوقعة للأجور

قاعدة تحت المجهر 🔍

يجب الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه.

إدارة التعقيد الاكتواري

السيناريو الأول: عدم تطابق التواريخ (Mismatched Dates)

القاعدة: إذا لم يتم إعداد تقييم اكتواري في تاريخ القوائم المالية، يجب استخدام أحدث تقييم متاح كأساس.

متطلب الإفصاح: يجب الإفصاح عن تاريخ هذا التقييم المستخدم.

Source: Paragraph 17

السيناريو الثاني: تغير الافتراضات (Changing Assumptions)

القاعدة: يجب الإفصاح عن أثر أي تغيرات جوهرية في الافتراضات الاكتوارية.

الشرط: إذا كان لتلك التغيرات تأثير بالغ على القيمة الحالية الاكتوارية.

Source: Paragraph 18

مبدأ موحد: تقييم أصول النظام



The Universal Rule: Paragraph 32

>"يجب أن يتم قياس استثمارات نظام مزايا التقاعد بالقيمة العادلة."

● ● هذا المبدأ يسري على كل من نظم الاشتراك المحدد ونظم المزايا المحددة.

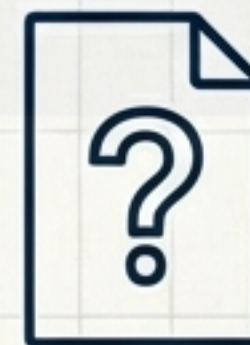
تحديد القيمة العادلة: القاعدة والاستثناء

القاعدة: للأوراق المالية القابلة للتداول



تكون القيمة العادلة هي القيمة السوقية.

الاستثناء: عندما يكون التقدير غير ممكن



للاستثمارات التي لا يمكن تقدير قيمتها
العادلة بشكل موثوق.

Required Disclosure

> "يجب الإفصاح عن سبب عدم استخدام قيمة عادلة."

Source: Paragraph 32

المخطط الكامل: مقارنة شاملة

نظم الاشتراك المحدد (Defined Contribution)

- القائمة الأساسية: قائمة صافي الأصول المتاحة للمزايا
- الإفصاح الرئيسي: شرح سياسة التمويل
- التعقيد: بسيط ومباشر

نظم المزايا المحددة (Defined Benefit)

- القائمة الأساسية: قائمة صافي الأصول
- الإفصاح الرئيسي: القيمة الحالية الاكتوارية - إما في القائمة (خيار أ) أو بالإفصاح (خيار ب) (خيار ب)
- التعقيد: معقد، يعتمد على التقييم الاكتواري

مبادئ المعمارية لتطبيق المعيار

1. حدد الهيكل أولاً

(Identify the Structure First)

هل النظام اشتراك محدد أم مزايا محددة؟ هذا يحدد مسار التقرير بالكامل.



2. اختر طريقة العرض للمزايا المحددة

(Choose Your Presentation for DB)

قرر بين القائمة المتكاملة (أ) أو القائمة مع الإفصاح (ب) بناءً على الوضوح والمرونة.



3. القيمة العادلة هي الأساس

(Fair Value is the Foundation)

قم بتقييم جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة، وأفصح عن الأسباب عند عدم التمكن من ذلك.



4. الشفافية في الافتراضات

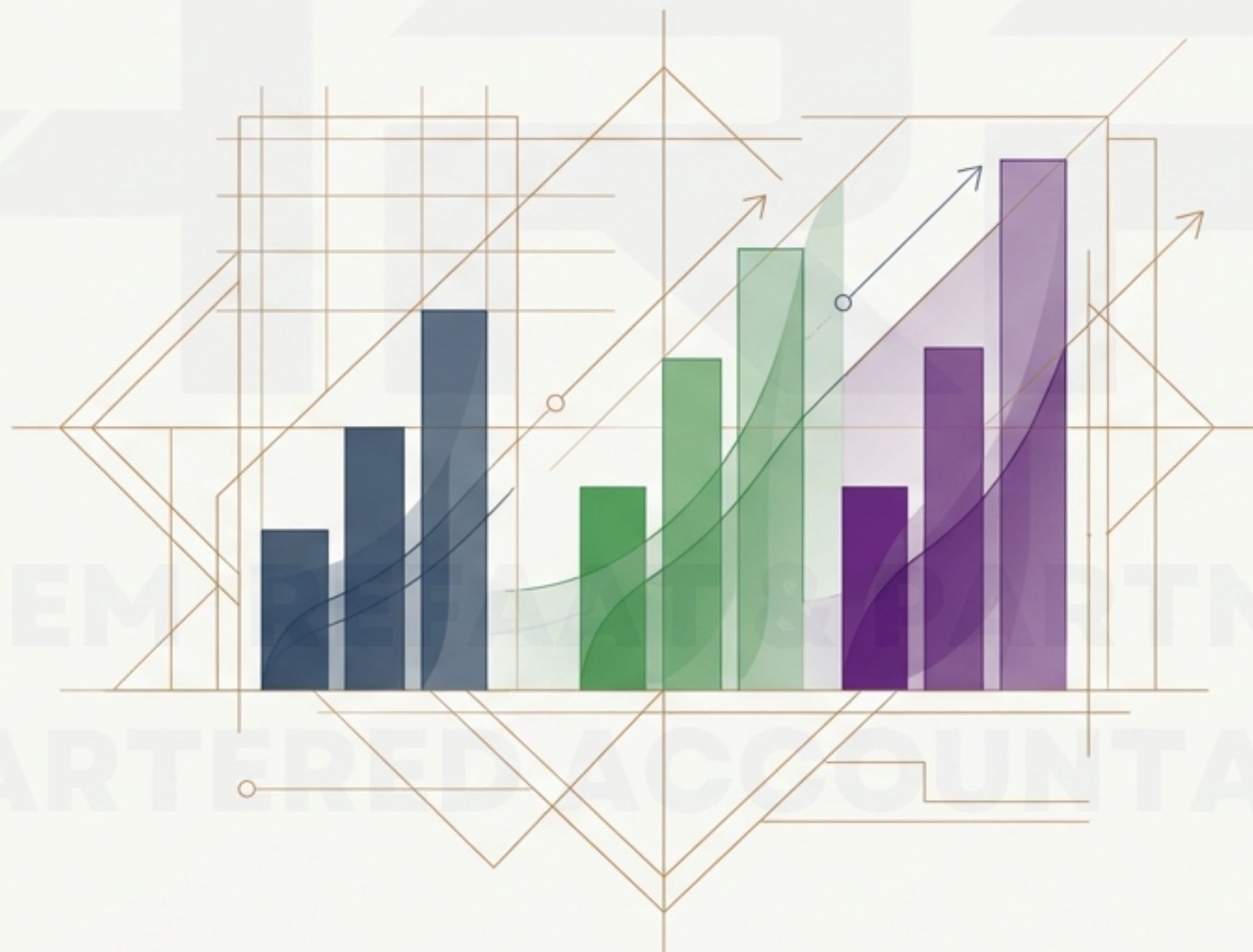
(Transparency in Assumptions)

أفصح بوضوح عن أسس التقييم الاكتواري وأثر أي تغييرات جوهرية عليها.



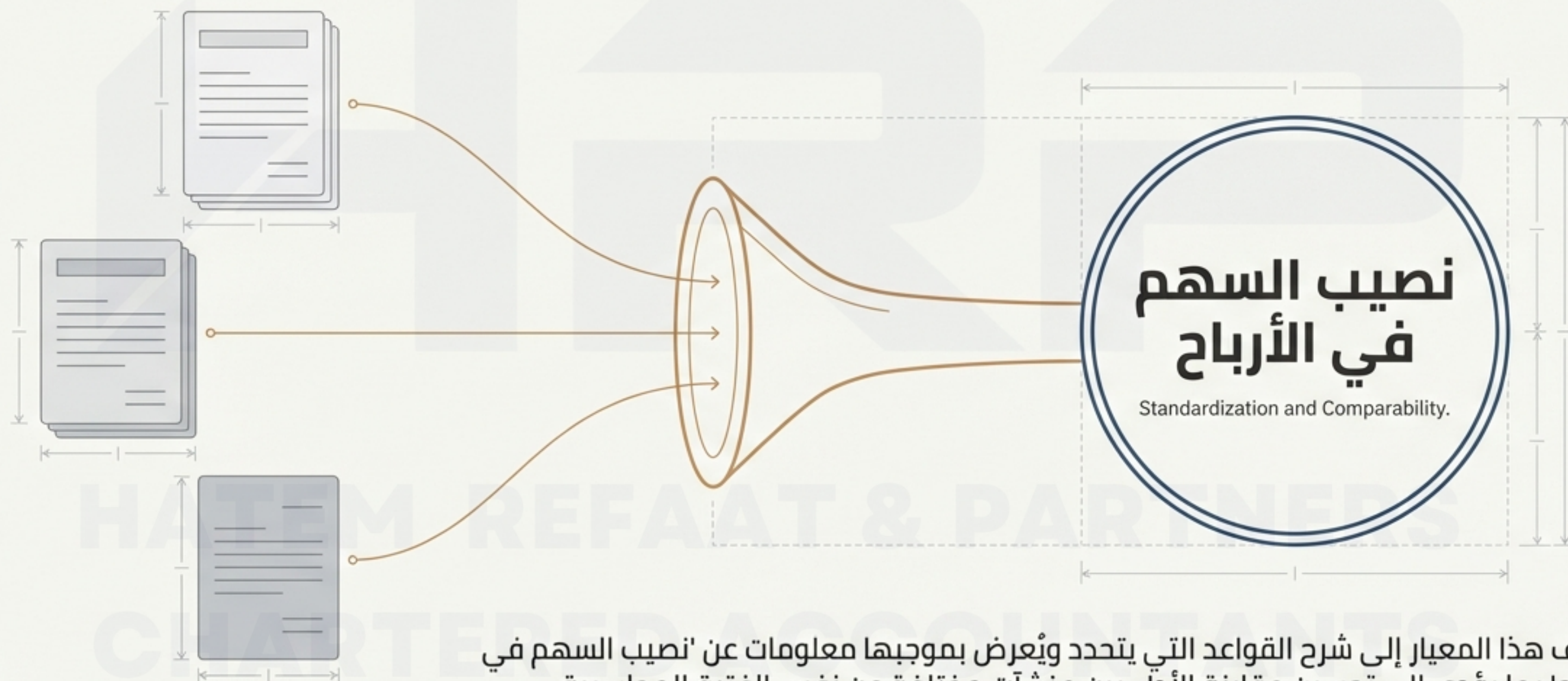
معييار المحاسبة المصري رقم (22): قصة نصيب السهم في الأرباح

دليل تفصيلي للمحترفين



يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 33

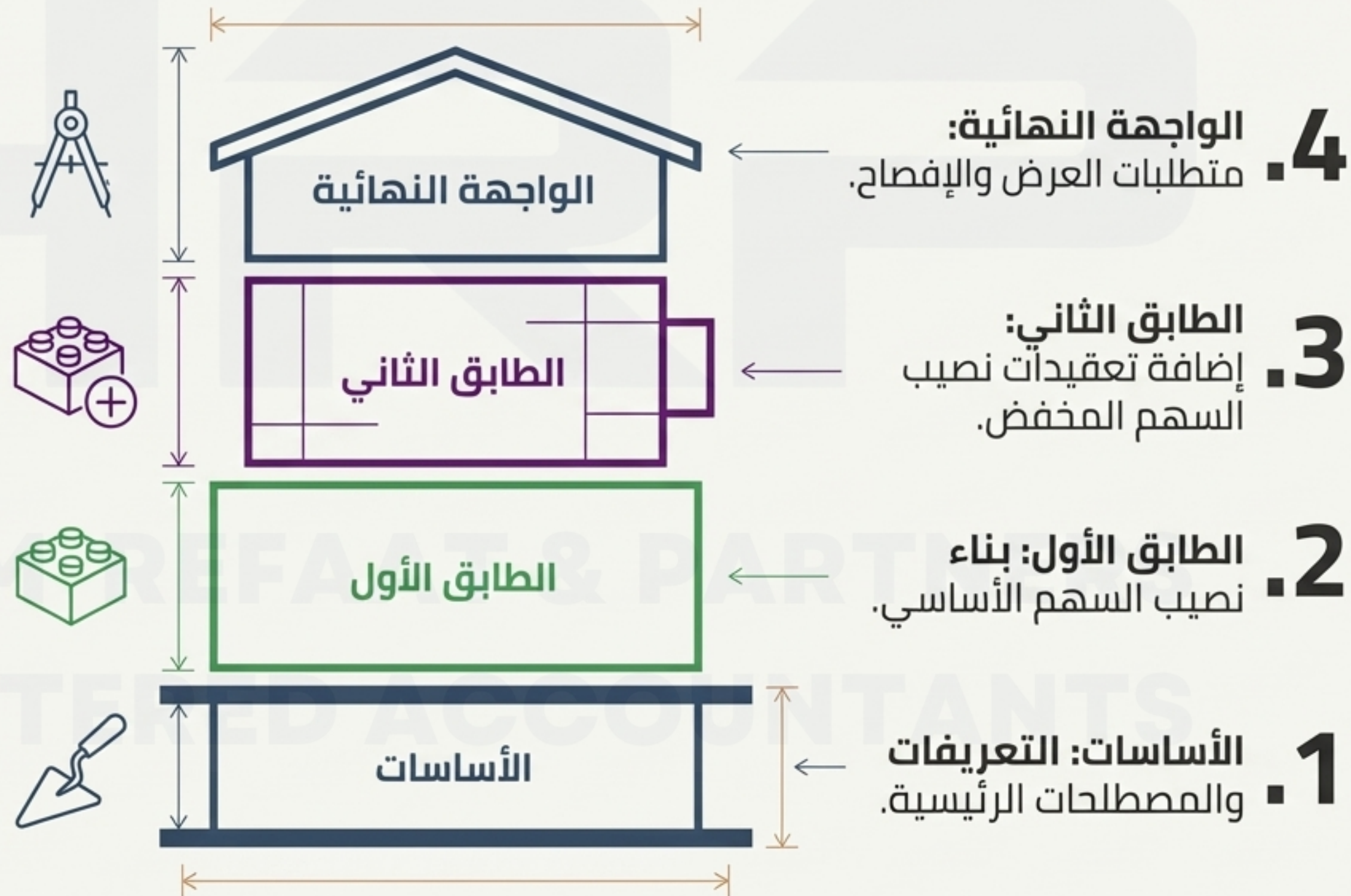
لماذا "نصيب السهم" هو أحد المؤشرات المالية؟



يهدف هذا المعيار إلى شرح القواعد التي يتحدد ويُعرض بموجبها معلومات عن 'نصيب السهم في الأرباح' بما يؤدي إلى تحسين مقارنة الأداء بين منشآت مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة.

(مقتبس من الفقرة 1)

رحلتنا في بناء المعرفة: أجندة العرض



لغة المعيار: المصطلحات الأساسية



السهم العادي

أداة ملكية تعد حقوقها تاليةً لحقوق كافة فئات أدوات الملكية الأخرى.



السهم العادي المحتمل

أداة مالية أو عقد آخر قد يمنح الحق لحامله في امتلاك أسهم عادية.



التخفيض (الأثر العادي للتخفيض)

النقص في نصيب السهم في الأرباح أو الزيادة في نصيب السهم من الخسارة.



الأثر المضاد للتخفيض

الزيادة في نصيب السهم في الأرباح أو النقص في نصيب السهم من الخسارة.
(ملاحظة هامة: يتم تجاهل هذا الأثر).

الطابق الأول: نصيب السهم الأساسي (المعادلة البسيطة)

$$\text{نصيب السهم الأساسي} = \frac{\text{صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة لمالك الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة}}$$

الهدف هو تقديم مؤشر لقياس حصة كل سهم عادي في أداء المنشأة خلال الفترة.

(مقتبس من الفقرة 11)





تشرح نصيب السهم الأساسي: تعديل البسط (الأرباح)

نبدأ بـ: الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم.

يُطرح منها:

- توزيعات أرباح الأسهم الممتازة (بعد خصم الأثر الضريبي).
- الفروق الناتجة عن تسوية الأسهم الممتازة.
- الآثار المماثلة الأخرى للأسهم الممتازة.

=

البسط المعدل.

البسط (الأرباح أو الخسائر المعدلة)

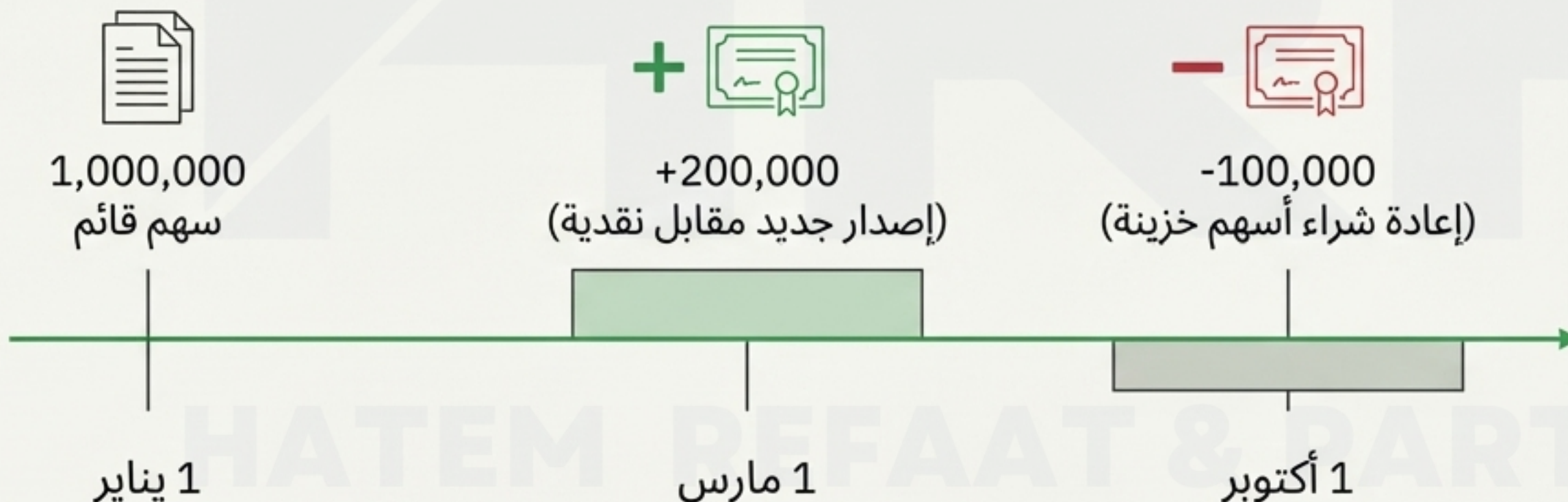
%

المقام (المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية)

= نصيب السهم الأساسي



توزيع نصيب السهم الأساسي: فهم المقام (المتوسط المرجح للأسهم)



حساب المتوسط المرجح:

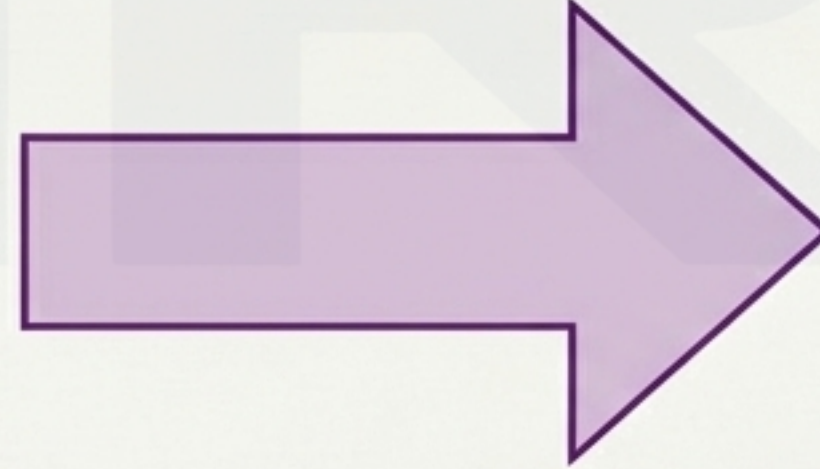
$$\begin{aligned} & \left(1,000,000 \times \frac{2}{12} \right) \\ & + \left(1,200,000 \times \frac{7}{12} \right) \\ & + \left(1,100,000 \times \frac{3}{12} \right) \\ & = 1,141,667 \end{aligned}$$

“يعكس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة احتمالية أن يتغير مبلغ رأس مال المساهمين خلال الفترة.”

IBM Plex Sans Arabic Regular

(مقتبس من الفقرة 20)

الطابق الثاني: نصيب السهم المخفض (سيناريو "ماذا لو؟")



يقدم مؤشراً لقياس نصيب كل سهم عادي في أداء المنشأة ولكنه يأخذ في اعتباره تأثير كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض". إنه يوضح التأثير الأسوأ على نصيب السهم إذا تم تحويل جميع الأسهم المحتملة.

IBM Plex Sans Arabic Regular

(مقتبس من الفقرة 32)

تحديد الأدوات المحتملة المؤدية للتخفيض



الخيارات والحقوق

أدوات مالية تعطى الحق لحاملها
في شراء أسهم عادية.



الأدوات القابلة للتحويل

مثل الالتزامات المالية أو الأسهم
الممتازة القابلة للتحويل
إلى أسهم عادية.



الأسهم المشروطة القابلة للإصدار

أسهم يتم إصدارها عند تحقق
شروط ناتجة عن ترتيبات
تعاقدية.

آلية الحساب: قاعدة "الرقم الحاكم"

"تستخدم المنشأة 'الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة' المنسوبة للمنشأة الأم 'كرقم حاكم' لتحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة هي أسهم مؤدية للتخفيض أو مضادة للتخفيض." (مقتبس من الفقرة 42)

الرقم الحاكم

ابدأ بـ "الربح من العمليات المستمرة"

نعم (مؤدية للتخفيض)

اختبر كل أداة محتملة:
هل تحويلها يقلل من
"الرقم الحاكم"؟

لا (مضادة للتخفيض)

✓ قم بتضمينها في حساب
نصيب السهم المخفض لجميع
مكونات الربح.

✗ تجاهلها تمامًا في الحساب.

(وفقًا للفقرة 43)

التطبيق (1): طريقة "أسهم الخزينة" للخيارات والحقوق



Step 1: المتحصلات

ممارسة 100 خيار بسعر 15 جم.
تحصل الشركة على 1500 جم.



Step 2: إعادة الشراء

تستخدم الشركة 1500 جم لإعادة
شراء الأسهم بمتوسط سعر
السوق 20 جم.
تشتري الشركة 75 سهمًا.



Step 3: الأثر الصافي

التأثير الصافي على المقام هو
100 سهم (تم إصداره) - 75 سهمًا
(تم شراؤه) =
+25 سهمًا مؤديًا للتخفيض

(مستند إلى الفقرة 45)

التطبيق (2): طريقة "كما لو تم التحويل" للسندات والأسهم الممتازة



تأثير البسط

- تُضاف الفائدة المعترف بها خلال الفترة المتعلقة بالأداة (بعد الضريبة).
- تُضاف أي توزيعات أو بنود أخرى تم خصمها سابقاً.

(مستند إلى الفقرة 33)



تأثير المقام

- يُضاف المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي كانت ستصدر عند التحويل.

(مستند إلى الفقرة 36)

الواجهة النهائية: العرض في قائمة الدخل

على المنشأة أن تعرض في قائمة الدخل "النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح" لكل من "الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة" و "الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى مالك الأسهم العادية للمنشأة الأم" عن الفترة. (مقتبس من الفقرة 66).

يجب عرض هذه الأرقام بنفس القدر من الأهمية لجميع الفترات المعروضة.

...
الربح من العمليات المستمرة X,XXX,XXX
العمليات غير المستمرة (XXX,XXX)
صافي الربح X,XXX,XXX

نصيب السهم في الأرباح من العمليات المستمرة:
الأساسي X.XX
المخفض X.XX
نصيب السهم في الأرباح من صافي الربح:
الأساسي X.XX
المخفض X.XX

الواجهة النهائية: متطلبات الإفصاح الرئيسية

✓ تسوية المبالغ المستخدمة **كيسط** في حساب نصيب السهم الأساسي والمخفض وربطها بأرباح المنشأة.

✓ تسوية **المقامات** المستخدمة في حساب نصيب السهم الأساسي والمخفض وإظهار العلاقة بينهما.

✓ الإفصاح عن الأدوات (مثل الأسهم المشروطة) التي قد تخفض نصيب السهم في المستقبل ولكنها كانت **مضادة للتخفيض** في الفترة الحالية.

✓ شرح المعاملات الهامة على الأسهم العادية أو المحتملة التي حدثت **بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية**.

(ملخص من الفقرة 70)

النقاط الأساسية في دقيقة واحدة

نصيب السهم الأساسي

- الغرض: يقيس أداء الشركة الفعلي.
- الأساس: يعتمد على الأسهم العادية القائمة حالياً.



نصيب السهم المخفض

- الغرض: يقيس أسوأ سيناريو محتمل للأداء.
- الأساس: يأخذ في الاعتبار جميع الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض.



الفهم الدقيق لنصيب السهم في الأرباح هو مفتاح التقييم المالي السليم وتحسين مقارنات الأداء.

فك شجرة الأصول غير الملموسة

دليل شامل لمعيار المحاسبة المصري رقم (23)
وتعديلاته لعام 2023

القيمة الحقيقية اليوم تكمن فيما لا نراه.

القيمة في الاقتصاد الحديث لم تعد تقتصر على المصانع والمعدات، بل أصبحت كامنة في العلامات التجارية، البيانات، البرمجيات، والملكية الفكرية التي تقود نمو الشركات.

يقدم هذا العرض تحليلاً شاملاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (23) الخاص بالأصول غير الملموسة.

المعيار يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 38.

تعديل جوهري لعام 2023

صدر قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023، الذي أدخل 'نموذج إعادة التقييم' كخيار للقياس اللاحق. يطبق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.



الأصول الملموسة

الأصول غير الملموسة

التعريف والاعتراف: متى يصبح المفهوم أصلاً؟

للإعتراف بأصل غير ملموس، يجب أن يستوفي ثلاثة شروط أساسية.



المنافع الاقتصادية المستقبلية (Future Economic Benefits)

يجب أن يتدفق للمنشأة منافع اقتصادية مستقبلية محتملة من الأصل، مثل الإيرادات من بيع المنتجات أو الخدمات، أو توفير في التكاليف، أو منافع أخرى.



السيطرة (Control)

تسيطر المنشأة على الأصل إذا كانت لديها القدرة على الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من الأصل والقدرة على تقييد وصول الآخرين إلى تلك المنافع.



القابلية للتحديد (Identifiability)

يكون الأصل قابلاً للتحديد إذا كان:
(أ) قابلاً للانفصال، أي يمكن فصله أو تقسيمه عن المنشأة وبيعه أو نقله أو ترخيصه أو تأجيره أو مبادلته.
أو (ب) ينشأ عن حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى.

مسارات التكوين: أصول مشتراة مقابل أصول مولدة داخلياً



الأصول المولدة داخلياً (Internally Generated Assets)

التحدي الأكبر يكمن في التمييز بين مرحلتي
'البحث' و 'التطوير'.



الأصول المشتراة (Purchased Assets)

الاقتناء المنفرد.

الاقتناء كجزء من تجميع الأعمال.

الاستحواذ عن طريق منحة حكومية.

تبادل الأصول.



قاعدة مطلقة: لا يتم الاعتراف بالشهرة
المولدة داخلياً كأصل على الإطلاق.
(فقرة 48)

القاعدة العامة: يسهل الاعتراف بها وقياس
تكلفتها بشكل موثوق.

مرحلة البحث مقابل مرحلة التطوير: متى تبدأ الرسملة؟



القياس الأولي: كل شيء يبدأ بالتكلفة.

يُقاس الأصل غير الملموس المقتنى بشكل منفرد مبدئياً بتكلفته.

مكونات التكلفة (فقرة 27)

ما لا يعتبر من التكلفة (فقرة 29 و 67)



القياس اللاحق: الاختيار الاستراتيجي بين نموذجين للمعالجة

بعد الاعتراف الأولي، يجب على المنشأة اختيار أحد النموذجين كسياسة محاسبية وتطبيقه على فئة كاملة من الأصول غير الملموسة.

السمة	نموذج التكلفة (Cost Model)	نموذج إعادة التقييم (Revaluation Model) تعديل 2023 الجديد
أساس القياس	التكلفة ناقصاً مجمع الإهلاك وأي خسائر اضمحلال متراكمة.	القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي إهلاك لاحق متراكم وأي خسائر اضمحلال لاحقة متراكمة.
المتطلب الرئيسي	النموذج الافتراضي.	يتطلب وجود سوق نشط يمكن الرجوع إليه.
أثر زيادة القيمة	لا يؤثر على القوائم المالية.	يُعترف بها في الدخل الشامل الآخر (OCI) وتُضاف إلى حقوق الملكية تحت بند "فائض إعادة التقييم".
أثر انخفاض القيمة	يُعترف بخسارة اضمحلال في قائمة الأرباح والخسائر (P&L).	تخفيض أولاً فائض إعادة التقييم في OCI لنفس الأصل، وأي مبلغ و مبلغ زائد يُعترف به كمصروف في P&L.

تركيز خاص: كل ما يجب معرفته عن نموذج إعادة التقييم

أضاف تعديل 2023 خيار إعادة التقييم، ولكنه يخضع لشروط صارمة.



شروط السوق النشط غير قابل للتفاوض (فقرة 78)

يُعرف السوق النشط بأنه سوق تتوافر فيه كل الشروط التالية: (أ) البنود المتداولة متجانسة، (ب) يمكن إيجاد مشترين وبائعين راغبين في أي وقت، (ج) الأسعار متاحة للجمهور. (ملاحظة: وجود سوق نشط للأصول غير الملموسة أمر غير شائع).



التطبيق على فئة كاملة

إذا تم اختيار نموذج إعادة التقييم لأصل ما، فيجب تطبيقه على جميع الأصول الأخرى في نفس الفئة.



التكرار والانتظام (فقرة 79)

يجب إجراء عمليات إعادة التقييم بانتظام كافٍ لضمان عدم اختلاف القيمة الدفترية للأصل اختلافاً جوهرياً عن قيمته العادلة في نهاية الفترة المالية.



قيود التطبيق

لا يمكن استخدامه للأصول التي لم يتم الاعتراف بها كأصل في البداية.

العمر الإنتاجي: هل للأصل نهاية محددة أم لا؟

تقييم العمر الإنتاجي للأصل يحدد ما إذا كان سيتم إهلاكه أم لا.



عمر إنتاجي غير محدد (Indefinite Useful Life)

- لا يتم إهلاكها (فقرة 107).
- يجب اختبارها سنوياً للتأكد من عدم وجود **اضمحلال** في قيمتها، أو عند وجود مؤشر على الاضمحلال.
- يجب مراجعة تقييم "العمر غير المحدد" في كل فترة مالية للتأكد من أن الافتراض لا يزال صالحاً. إذا تغير التقييم إلى "محدد"، يتم تطبيق المعالجة المحاسبية للأصول ذات العمر المحدد.



عمر إنتاجي محدد (Finite Useful Life)

- يتم إهلاكها بشكل منتظم على مدار عمرها الإنتاجي.
- يجب أن تعكس طريقة الإهلاك النمط الذي يُتوقع أن تُستهلك به المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل.
- تتم مراجعة فترة الإهلاك وطريقته في نهاية كل سنة مالية على الأقل.
- يُفترض أن تكون القيمة المتبقية صفراً ما لم يكن هناك التزام من طرف ثالث بشرائها أو وجود سوق نشط لها (فقرة 100).

الاضمحلال: عندما تتجاوز القيمة الدفترية القيمة الاستردادية

يُعتبر الأصل مضمحلاً إذا كانت قيمته الدفترية (Carrying Amount) أكبر من قيمته الاستردادية (Recoverable Amount). يتم الاعتراف بالفرق كخسارة اضمحلال.

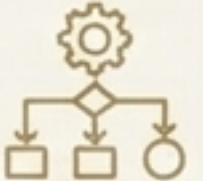
القيمة الاستردادية
Recoverable Amount

القيمة الأعلى بين

القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع



القيمة قيد الاستخدام



متى يتم الاختبار؟

للأصول ذات العمر الإنتاجي غير المحدد: سنوياً على الأقل، وبغض النظر عن وجود مؤشر للاضمحلال.



للأصول ذات العمر الإنتاجي المحدد: فقط عند وجود مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال.



تتم معالجة خسائر الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول".

إنهاء الاعتراف والإفصاح: اكتمال رحلة الأصل

إنهاء الاعتراف (فقرة 112)

يتم إنهاء الاعتراف بالأصل غير الملموس:

- عند التصرف فيه (بالبيع مثلاً).
 - عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التصرف فيه.
- يُعترف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن إنهاء الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر.

الإفصاح (فقرات 118-128)

يجب على المنشأة الإفصاح عن، لكل فئة من الأصول غير الملموسة:

- ما إذا كانت الأعمار الإنتاجية محددة أم غير محددة.
- الأعمار الإنتاجية أو معدلات الإهلاك المستخدمة.
- طرق الإهلاك المستخدمة.
- إجمالي القيمة الدفترية ومجمع الإهلاك في بداية ونهاية الفترة.
- تسوية للقيمة الدفترية بين بداية ونهاية الفترة (توضح الإضافات، الاضمحلال، الإهلاك، إلخ).

للأصول المعاد تقييمها: تاريخ سريان إعادة التقييم، القيمة الدفترية، وحركة فائض إعادة التقييم.

- إجمالي نفقات البحث والتطوير المعترف بها كمصروف خلال الفترة.

دراسة حالة 1: برنامج حاسب آلي مولد داخلياً

- أنفقت شركة مبلغ 2 مليون جنيه على أنشطة 'البحث' لاستكشاف جدوى منصة برمجية جديدة.
- بعد إثبات الجدوى الفنية، أنفقت الشركة 5 ملايين جنيه على أنشطة "التطوير" (البرمجة والتصميم والاختبار)، وقد استوفت جميع شروط الرسملة الستة.
- العمر الإنتاجي المقدّر للبرنامج هو 5 سنوات.



[مرحلة 1: البحث]

مبلغ 2 مليون جنيه: يُعترف به كمصروف فوراً في قائمة الأرباح والخسائر.

[مرحلة 2: التطوير]

مبلغ 5 ملايين جنيه: يتم رسملته كأصل غير ملموس في الميزانية العمومية.

[مرحلة 3: الاستخدام]

القياس اللاحق: يتم إهلاك الأصل (الـ 5 ملايين جنيه) على مدار عمره الإنتاجي (5 سنوات) بمجرد أن يصبح البرنامج جاهزاً للاستخدام، بمعدل مليون جنيه سنوياً (بافتراض طريقة القسط الثابت).

دراسة حالة 2: علامة تجارية مشتراة بعمر غير محدد



السيناريو

- استحوذت شركة على علامة تجارية معروفة مقابل 50 مليون جنيه كجزء من عملية تجميع أعمال.
- بناءً على تحليل السوق وقوة العلامة التجارية، خلصت الإدارة إلى أنه من المتوقع أن تساهم العلامة في توليد تدفقات نقدية للمنشأة إلى أجل غير مسمى.

المعالجة المحاسبية

الاعتراف الأولي	يتم الاعتراف بالعلامة التجارية كأصل غير ملموس بقيمتها العادلة البالغة 50 مليون جنيه.
العمر الإنتاجي	يتم تقييمه على أنه 'غير محدد'.
القياس اللاحق	• لا يتم إهلاك الأصل. • يجب إجراء اختبار الاضمحلال على الأصل سنوياً (أو عند وجود مؤشر). • يجب مراجعة تقييم 'العمر غير المحدد' في نهاية كل فترة مالية للتأكد من استمرارية صلاحيته.

الملخص التنفيذي: نقاطك الرئيسية للتطبيق

الاعتراف (Recognize)
لا تعترف بأصل إلا إذا كان قابلاً للتحديد، وتسيطر عليه المنشأة، ويحقق منافع مستقبلية.



التمييز (Distinguish)
فرق بدقة بين نفقات البحث (دائماً مصروف) ونفقات التطوير (ترسّم فقط إذا استوفيت الشروط الستة).



الاختيار (Choose)
اختر استراتيجياً بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم (إذا توفر سوق نشط) للقياس اللاحق.



التقييم (Assess)
قيّم العمر الإنتاجي بعناية (محدد أم غير محدد)، فهذا يحدد سياسة الإهلاك واختبار الاضمحلال.



الإفصاح (Disclose)
قدم إفصاحات شاملة وشفافة، خاصة عند استخدام نموذج إعادة التقييم، لتقديم صورة كاملة عن رحلة الأصل.



رحلة الأصل غير الملموس: من فكرة إلى قيمة



فهم معيار المحاسبة المصري رقم (23) لا يقتصر على تطبيق القواعد، بل هو القدرة على سرد القصة المالية للأصول التي تشكل القيمة الحقيقية في اقتصاد اليوم. إن إتقان رحلة الأصل غير الملموس، من ميلاده إلى نهايته، هو مفتاح إعداد تقارير مالية دقيقة وذات رؤية.

محمود حموده

[Link to blog/website]



@mahmoudhamouda_link



@mahmoud_twitter



@mahmoud_youtube

ما وراء الأرقام: فك شفرة ضرائب الدخل

العنوان الفرعي

دليل إرشادي للمعيار المحاسبي المصري رقم (24)

يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 12

وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 وتعديلات قرار وزيرة
الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019.

إعداد: مدونة محمود حموده



عالمان، لغتان: أصل المشكلة



الربح الضريبي (الخسارة الضريبية)

هو ربح (خسارة) الفترة المحدد طبقاً للتشريع والقواعد التي تضعها الإدارة الضريبية والذي على أساسه تسدد (تسترد) ضرائب الدخل. (من الفقرة 5)

الهدف: تحديد الوعاء الضريبي لتحقيق إيرادات الدولة.

الأساس: قوانين وتشريعات ضريبية محددة.



الربح المحاسبي

"هو ربح أو خسارة الفترة قبل خصم عبء الضرائب." (من الفقرة 5)

الهدف: قياس الأداء المالي لعرضه على المستثمرين وأصحاب المصلحة.

الأساس: مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (مثل أساس الاستحقاق ومبدأ المقابلة).

وجود هذين النظامين المختلفين يخلق فجوة يجب معالجتها محاسبياً.

الحل في الميزانية: المبدأ الموحد للمعيار

«المعيار لا يركز على تسوية الاختلافات في قائمة الدخل بشكل مباشر، بل ينظر إلى قائمة المركز المالي لتحديد التبعات الضريبية المستقبلية التي ستنشأ عند استرداد قيمة الأصول وتسوية الالتزامات بقيمتها الدفترية الحالية.»



أدوات التحليل: المصطلحات الأساسية



القيمة الدفترية (Carrying Amount):
قيمة الأصل أو الالتزام كما تظهر في قائمة المركز المالي.



الأساس الضريبي (Tax Base):
هو القيمة المحددة للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية.



الفروق المؤقتة (Temporary Differences):
هي الفروق بين القيمة الدفترية لأصل أو التزام في قائمة المركز المالي والأساس الضريبي لهذه الأصول أو الالتزامات.

القيمة الدفترية

—

الأساس الضريبي

=

الفرق المؤقت

فك شجرة الفروق: من الفرق المؤقت إلى الأصل والالتزام

فروق مؤقتة قابلة للخصم (Deductible Temporary Differences)

هي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها خصومات
تخفض مقدار الربح الضريبي في الفترات المستقبلية.
(من الفقرة 5)



أصل ضريبي مؤجل
(Deferred Tax Asset)



فروق مؤقتة خاضعة للضريبة (Taxable Temporary Differences)

هي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها أرباح خاضعة
للضريبة في الفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو
تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام. (من الفقرة 5)



التزام ضريبي مؤجل
(Deferred Tax Liability)





قاعدة الاعتراف (1): متى نسجل الالتزام الضريبي المؤجل؟

القاعدة العامة (General Rule):

القاعدة: (من الفقرة 15) يتم الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة.



الاستثناءات (Exceptions):

فيما عدا الالتزام الناشئ عن:

- (أ) الاعتراف الأولي بالشهرة.
- (ب) الاعتراف الأولي بأصل أو التزام في عملية:
 - (1) ليست تجميع أعمال.
 - (2) وفي تاريخها، لا تؤثر على كل من الربح والربح (الخسارة) الضريبي.



حالة خاصة (Special Case Note):

تخضع الفروق المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والفروع لقواعد خاصة (راجع الفقرة 39).



قاعدة الاعتراف (2): متى نسجل الأصل الضريبي المؤجل؟



القاعدة العامة (General Rule):

القاعدة: (من الفقرة 24) يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل لكل الفروق المؤقتة القابلة للخصم، إلى المدى الذي يتوقع فيه أن يكون الربح الضريبي كافياً لمقابلة الفرق المؤقت القابل للخصم.

شرط الاحتمالية (The Probability Test):

المعيار يضع شرطاً أساسياً: يجب أن يكون من **المرجح (probable)** توفر أرباح ضريبية مستقبلية يمكن استخدام الأصل مقابلها.



الاستثناءات (Exceptions):

لا يتم الاعتراف بالأصل الناشئ عن الاعتراف الأولي بأصل أو التزام في عملية ليست تجميع أعمال، ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الضريبي. (من الفقرة 24)



حالات خاصة: الخسائر والالتزامات الضريبية غير المستخدمة



المبدأ (Principle):

(من الفقرة 34) يترتب على الخسائر الضريبية المرحلة والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم نشأة أصل ضريبي مؤجل.

شرط الاعتراف (Recognition Condition):

يتم الاعتراف بهذا الأصل فقط إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً لمقابلة تلك الخسائر المرحلة والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم.

رسالة رئيسية (Key Message): الخسائر الماضية لا تخلق أصلاً تلقائياً؛ الأرباح المستقبلية المتوقعة هي التي تفعل ذلك.

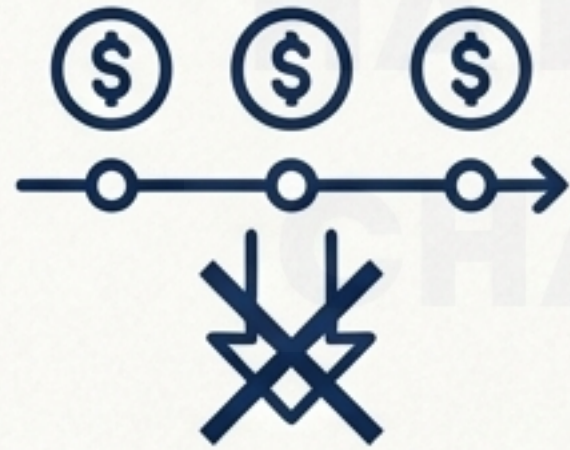
القياس: كيف نحدد قيمة الأصول والالتزامات المؤجلة؟



المبدأ الأول: أسعار الضرائب

(من الفقرة 46) تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية والمؤجلة باستخدام أسعار الضرائب السارية (أو التي تم إقرارها بشكل جوهري) في تاريخ نهاية الفترة المالية.

التوضيح: يجب استخدام الأسعار المتوقع تطبيقها عند عكس الفرق المؤقت.



المبدأ الثاني: عدم الخصم

(من الفقرة 53) **لا يتم خصم** الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إلى قيمتها الحالية.

التوضيح: يتم تسجيلها بقيمتها الاسمية المتوقعة.

العرض في قائمة المركز المالي: قواعد المقاصة

**العرض العام (General Presentation):

عادة ما يتم تصنيف الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة كبنود غير متداولة.

**مقاصة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة (Offsetting DTA and DTL):

(من الفقرة 74) تقوم المنشأة بإجراء مقاصة بين الأصل الضريبي المؤجل المؤجل والالتزام الضريبي المؤجل فقط إذا:

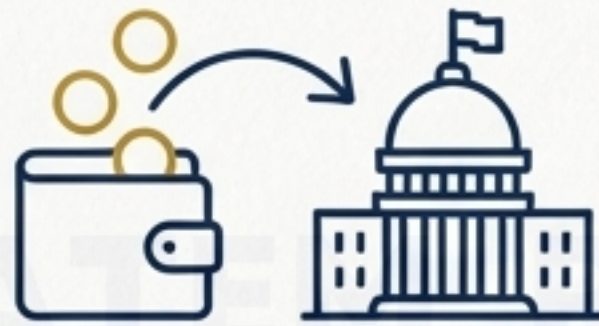
- (أ) كان للمنشأة حق قانوني لإجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية *الجارية*.
- (ب) وكانت الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة تتصل بضرائب دخل مفروضة بواسطة نفس الإدارة الضريبية على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة.



تشريح عبء الضريبة في قائمة الدخل

"عبء الضريبة" الذي يظهر في قائمة الدخل ليس فقط الضريبة المسددة عن الفترة الحالية.

عبء (دخل) الضريبة = الضريبة الجارية +/- التغير في الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة



الضريبة الجارية (Current Tax)

قيمة الضرائب المستحقة السداد (الاسترداد)
المرتبطة بصافي الربح (الخسارة) الضريبي للفترة.
(من الفقرة 5)

(يمثل التدفق النقدي الفعلي)



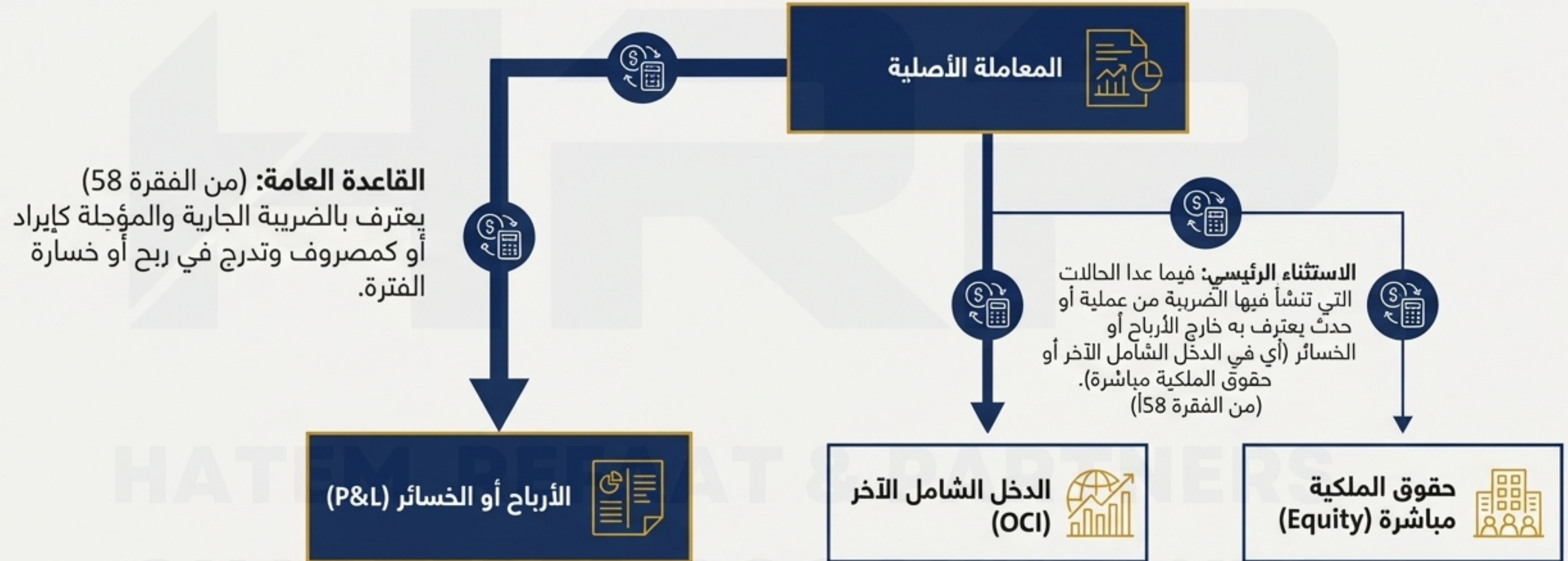
الضريبة المؤجلة (Deferred Tax)

(التغير في أرصدة DTA/DTL)

(يمثل التغير غير النقدي في الالتزامات/المنافع المستقبلية)

(يمثل التغير غير النقدي في الالتزامات/المنافع المستقبلية)

أين يتم الاعتراف بعبء الضريبة؟ القاعدة: اتبع المعاملة الأصلية



المبدأ التطبيقي: (من الفقرة 61أ) إذا تم الاعتراف بالبند الأصلي في OCI أو Equity، يتم الاعتراف بالأثر الضريبي المتعلق به في نفس القائمة.

القصة في الإيضاحات (1): الإفصاحات الرئيسية

المتطلبات الرئيسية من الفقرة 81: "يجب على المنشأة الإفصاح بشكل منفصل عما يلي:"



- (أ) المكونات الرئيسية لعبء (دخل) الضريبة.

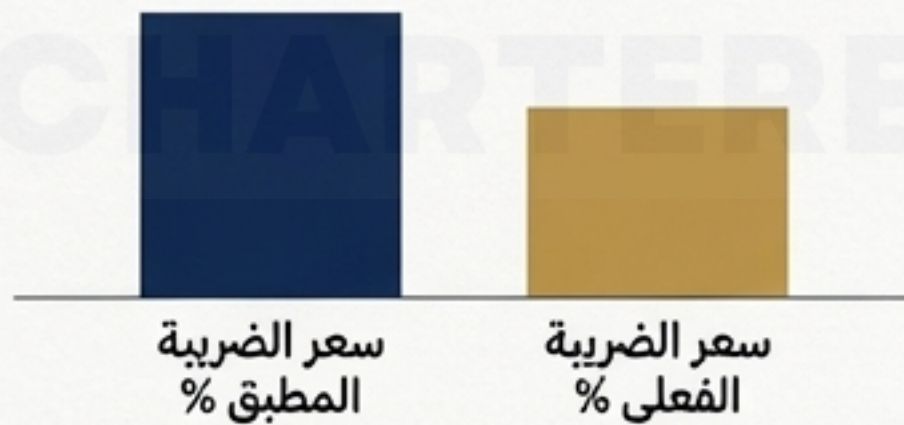
مثال: مصروف الضريبة الجارية، التعديلات المسجلة في الفترة للضرائب الجارية للفترة السابقة، مصروف الضريبة المؤجلة...



- (أ ب) مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة بكل بند من بنود الدخل الشامل الأخرى.

- (ج) إيضاح للعلاقة بين عبء الضريبة والربح المحاسبي، وذلك عبر أحد الشكلين:

(2) تسوية رقمية بين متوسط سعر الضريبة الفعلي وسعر الضريبة المطبق.



(1) تسوية رقمية بين عبء الضريبة وحاصل ضرب الربح المحاسبي في سعر الضريبة المطبق.





القصة في الإيضاحات (2): تفاصيل الأرصدة المؤجلة

متطلبات إضافية من الفقرة 81:

- (ز) بالنسبة لكل نوع من الفروق المؤقتة والخسائر الضريبية المرحلة:

- (1) قيمة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المعترف بها في قائمة المركز المالي.
- (2) قيمة دخل أو عبء الضريبة المؤجل المعترف به في قائمة الدخل.

نوع الفرق	قيمة مالية المركز المالي	أرصدة الدخل
—	—	—
—	—	—
—	—	—



- (هـ) قيمة الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخسائر الضريبية غير المستخدمة التي **لم يتم الاعتراف** بأصل ضريبي مؤجل عنها في قائمة المركز المالي، مع إيضاح مدة سريانها قبل أن تتقادم.

- (و) القيمة الكلية للفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة والفروع والشقيقة التي **لم يعترف** بالتزامات ضريبية مؤجلة عنها.



المبادئ الأساسية في نقاط

1



نهج الميزانية هو الأساس

المحاسبة عن ضرائب الدخل تدور حول الفروق بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات وأساسها الضريبي.

2



نظرة مستقبلية

الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ليست مجرد أرقام تسوية، بل هي تمثل منافع أو التزامات ضريبية ضريبية حقيقية في المستقبل.

3



الإفصاح هو مفتاح الشفافية

فهم عبء الضريبة الحقيقي للمنشأة لا يكتمل إلا من خلال الإفصاحات التفصيلية، خاصة تسوية سعر الضريبة ومكونات الأرصدة المؤجلة.



معييار المحاسبة المصري رقم (25) المعدل: عرض الأدوات المالية

دليل شامل لمبادئ التبويب والعرض والتقاص

- **يقابله:** معيار المحاسبة الدولي رقم 32 (IAS 32).
- **صدر بموجب:** قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019.
- **تاريخ السريان:** يسري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.
- **التطبيق المبكر:** مسموح به بشرط تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 في نفس التوقيت.



ما هو الهدف الأساسي للمعيار؟

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ واضحة لعرض الأدوات المالية لضمان اتساق وموثوقية القوائم المالية.



التبويب الدقيق:

التمييز بين الأدوات المالية كالتزامات مالية أو كأدوات حقوق ملكية من وجهة نظر المٌصدر.



العرض المتسق:

تحديد كيفية عرض الفوائد وتوزيعات الأرباح والمكاسب والخسائر المتعلقة بالأداة.



التقاص المنضبط:

تحديد الظروف التي يجب فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.

"تعتبر مبادئ هذا المعيار مكملة لمبادئ الاعتراف والقياس الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (47) ومبادئ الإفصاح الواردة في معيار (40). (فقرة 3)

على ماذا ينطبق المعيار؟ (وما هي الاستثناءات؟)

يطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية لجميع المنشآت، مع وجود استثناءات محددة لمعالجات خاصة.

ضمن النطاق (Included)

- ✓ جميع الأدوات المالية (الأساسية والمشتقة).
- ✓ عقود شراء أو بيع البنود غير المالية التي يمكن تسويتها بال صافي نقدًا أو بأداة مالية أخرى (تعتبر كأدوات مالية).
- ✓ المشتقات المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة.

خارج النطاق (Key Exclusions)

- ✗ حصص الملكية في الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة (تخضع لمعايير 17, 18, 42).
- ✗ حقوق والتزامات صاحب العمل بموجب نظم مزايا العاملين (تخضع لمعيار 38).
- ✗ عقود التأمين (تخضع لمعيار 37)، باستثناء المشتقات الضمنية ومكونات الاستثمار المنفصلة.
- ✗ المعاملات المتعلقة بالمدفوعات المبنية على أسهم (تخضع لمعيار 39) مع استثناءات محددة.

لغة المعيار: تعريفات أساسية

فهم هذه المصطلحات هو حجر الزاوية لتطبيق المعيار بشكل صحيح. (فقرة 11)

1. الأصل المالي

- نقدية.
- أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.
- حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر، أو لمبادلة أدوات مالية بشروط يحتمل أن تكون في صالح المنشأة.

2. الالتزام المالي

الالتزام تعاقدى لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر، أو لمبادلة أدوات مالية بشروط يحتمل أن تكون في غير صالح المنشأة.

3. أداة حقوق الملكية

عقد يثبت حقاً في صافي أصول منشأة بعد خصم جميع التزاماتها.

الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لمنشأة والالتزام المالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

المبدأ الجوهرى: التزام أم حقوق ملكية؟

يعتبر **جوهر الأداة المالية**، وليس شكلها القانوني، هو العامل المتحكم في تبويبها. (فقرة 18)

تكون الأداة 'أداة حقوق ملكية' **فقط** عند استيفاء الشرطين التاليين معًا: (فقرة 16)

1 الشرط الأول: غياب الالتزام التعاقدى

الأداة لا تتضمن التزامًا تعاقديًا لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر.

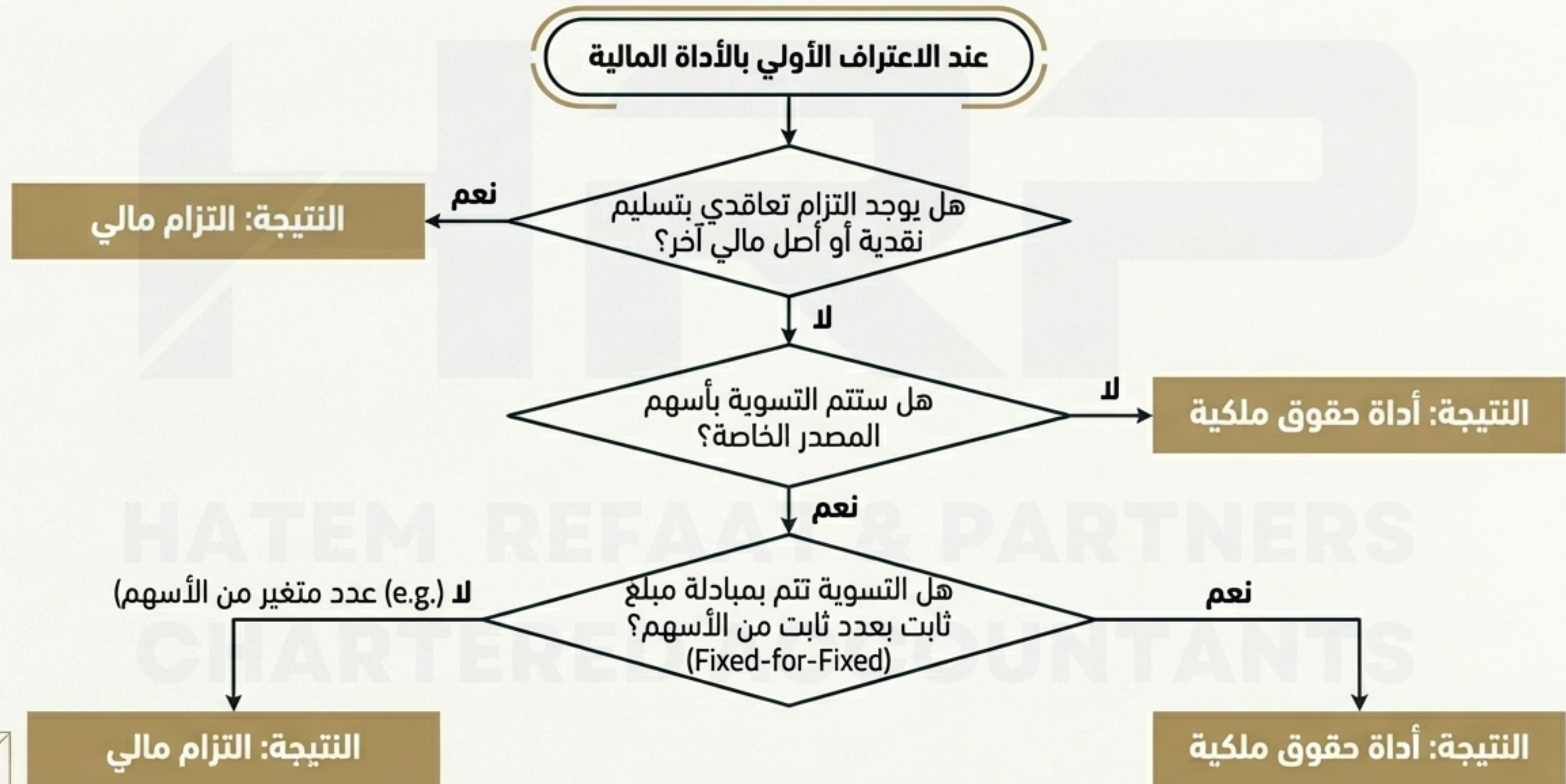
2 الشرط الثانى: التسوية بأدوات حقوق ملكية خاصة

إذا كان سيتم تسوية الأداة بأسهم المصدر الخاصة، فيجب أن تكون التسوية عبر:

- **غير مشتقة:** تسليم عدد ثابت من الأسهم.
- **مشتقة:** مبادلة مبلغ ثابت من النقدية أو أصل مالي آخر بعدد ثابت من أسهم المصدر (مبدأ 'ثابت مقابل ثابت').

إذا لم يتم استيفاء كلا الشرطين، يتم تبويب الأداة كالتزام مالي.

مسار القرار: تطبيق اختبار التبويب



هذا المسار يوضح القاعدة العامة، مع وجود استثناءات محددة سيتم مناقشتها.

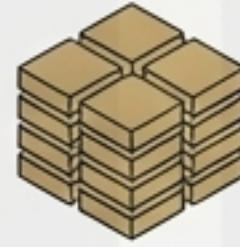
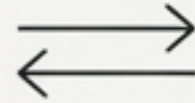
تفصيل مبدأ "ثابت مقابل ثابت"

العقد لا يعتبر أداة حقوق ملكية لمجرد أنه قد يؤدي إلى تسليم أسهم المنشأة.
العامل الحاسم هو **ثبات** المقابل و **ثبات** عدد الأسهم. (فقرة 21-22)

أداة حقوق ملكية (Equity Instrument)



10,000 جنيه مصري

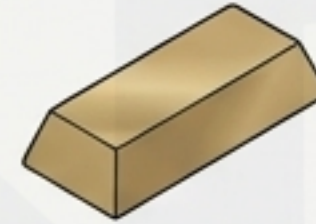


1,000 سهم عادي

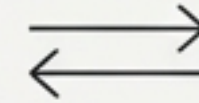
المثال: خيار أسهم يمنح حامله الحق في شراء 1,000 سهم عادي مقابل 10,000 جنيه مصري.

التحليل: عدد الأسهم **ثابت**. المقابل النقدي **ثابت**.
ينطبق مبدأ "ثابت مقابل ثابت".

التزام مالي (Financial Liability)



100 أوقية من الذهب



أسهم متغيرة

المثال: عقد يلزم المنشأة بتسليم عدد من أسهمها بقيمة تعادل 100 أوقية من الذهب.

التحليل: قيمة المقابل (الذهب) متغيرة، مما يعني أن عدد الأسهم الذي سيتم تسليمه **متغير** لتحقيق تلك القيمة.
لا ينطبق المبدأ.

استخدام أسهم المنشأة كوسيلة لتسوية التزام بقيمة متغيرة يجعل الأداة التزاماً مالياً.

حالات خاصة تتحدى القاعدة العامة

الأدوات المحملة بحق إعادة البيع (Puttable Instruments)

القاعدة العامة: تعتبر التزاماً مالياً لأنها تلزم المصدر بإعادة الشراء مقابل نقدية. (فقرة 16)

الاستثناء: يمكن تبويبها كأداة حقوق ملكية ***فقط*** إذا استوفت جميع الشروط الصارمة، ومنها:

- « تعطي حاملها الحق في حصة تناسبية من صافي الأصول عند التصفية.
- « تنتمي إلى فئة الأدوات التي تكمل كل النوعيات الأخرى (الأقل أولوية).
- « تشابه جميع الأدوات في فئتها تماماً.

مخصصات التسوية الطارئة (Contingent Settlement Provisions)

القاعدة: تعتبر الأداة التزاماً مالياً إذا كان شرط التسوية (بتسليم نقدية) يعتمد على حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد وخارج عن سيطرة المصدر والحامل. (فقرة 25)

أمثلة:

- التغير في مؤشر بورصة الأوراق المالية.
- التغير في إيرادات المصدر المستقبلية أو أرباحه.

التعامل مع التعقيد: الأدوات المالية المركبة

أداة مالية من غير المشتقات تتضمن مكونين: **مكون التزام** و **مكون حقوق ملكية**. (فقرة 28)



يجب على مصدر الأداة تقييم شروطها لتبويب تلك المكونات بصورة منفصلة كالتزامات مالية أو أدوات حقوق ملكية. (فقرة 28)

آلية الفصل المحاسبي للأدوات المركبة

يتم توزيع الرصيد الدفترى للأداة المركبة بين مكوئي الالتزام وحقوق الملكية عند الاعتراف الأولي. (فقرة 31)



ملاحظة هامة: لا ينشأ عن الاعتراف الأولي بمكونات الأداة بصورة منفصلة أي مكسب أو خسارة. (فقرة 31)

أسهم الخزينة: المحاسبة عن حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة

القاعدة (فقرة 33):

إذا قامت المنشأة بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها (أسهم الخزينة)، فيتم خصم تلك الأدوات من حقوق الملكية.

تداعيات رئيسية:

- لا يتم الاعتراف بها كأصل مالي بغض النظر عن سبب إعادة الاقتناء.
- لا يجوز الاعتراف بأي مكسب أو خسارة في قائمة الأرباح والخسائر ناتجة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أسهم الخزينة.
- العرض: يتم الإفصاح عنها بصورة منفصلة إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات المرفقة. (فقرة 34)



أثر التبويب على قائمة الدخل وحقوق الملكية

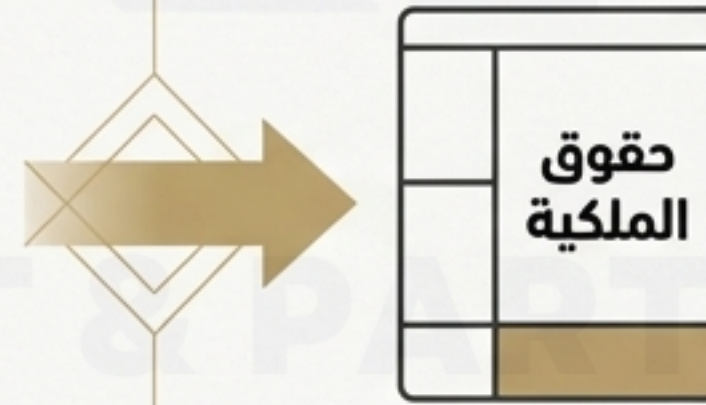
يحدد تبويب الأداة المالية كالالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية ما إذا كان سيتم الاعتراف بالفوائد وتوزيعات الأرباح بالفوائد وتوزيعات الأرباح والمكاسب والخسائر المتعلقة بها **كإيراد** أو مصروف. (فقرة 35-36)

إذا تم التبويب كـ "التزام مالي"



الفوائد والمكاسب والخسائر:
يتم الاعتراف بها كمصروف أو
كمصروف أو إيراد في **قائمة**
قائمة الأرباح والخسائر.
مثال: الفوائد على السندات.

إذا تم التبويب كـ "أداة حقوق ملكية"



توزيعات الأرباح: يتم
خصمها مباشرة من **حقوق**
حقوق الملكية.
تكاليف المعاملات: يتم
خصمها من حقوق الملكية.
مثال: توزيعات الأرباح على
الأسهم العادية.

التبويب الأولي هو الذي يوجه المعالجة المحاسبية اللاحقة لجميع المدفوعات المتعلقة بالأداة.
التبويب الأولي هو الذي يوجه المعالجة المحاسبية اللاحقة لجميع المدفوعات المتعلقة بالأداة.

متى يُسمح بإجراء مقاصة بين أصل والتزام مالي؟

إجراء المقاصة وعرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي مسموح به فقط عند استيفاء شرطين **معًا**. (فقرة 42)

1

الحق القانوني القابل للنفاذ (Legally Enforceable Right)

تمتلك المنشأة **حاليًا** حقًا قانونيًا قابلاً للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها. هذا الحق يجب ألا يكون معلقًا على حدث مستقبلي.



2

نية التسوية (Intention to Settle)

لدى المنشأة النية **إما** لإجراء التسوية على أساس صافي، **أو** لتحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد (بشكل متزامن).



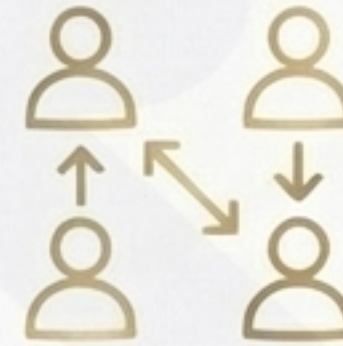
وجود اتفاقية تصفية رئيسية (Master Netting Arrangement) لا يعتبر أساسًا كافيًا لإجراء المقاصة ما لم يتوافر الشرطان. (فقرة 50)

المقاصة: حالات لا ينطبق عليها الشرط

بصفة عامة، يعتبر إجراء المقاصة غير ملائم عندما تكون الأدوات منفصلة في جوهرها، حتى لو كانت مرتبطة اقتصاديًا.
(فقرة 49)



الأداة الاصطناعية (Synthetic Instrument):
استخدام عدة أدوات مالية لمحاكاة خصائص أداة واحدة.



نفس المخاطر، أطراف مختلفة:
أصول والتزامات مالية معرضة لنفس المخاطر الرئيسية ولكنها تتضمن أطرافًا مقابلة مختلفة.



أصول كضمانات: تقديم أصول مالية كضمانات لالتزامات مالية غير قابلة للاسترداد.



صندوق استهلاك الدين (Sinking Fund):
تجنب أصول مالية في صندوق منفصل للوفاء بالتزام، دون أن يقبل يباين تلك تتدو أن يقبل الدائن تلك الأصول لتسوية الالتزام.

التطبيق وتاريخ السريان

التطبيق الإلزامي:

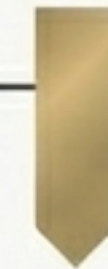
يطبق المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد **1 يناير 2020**. (فقرة 96)

التطبيق بأثر رجعي:

يتم تطبيق متطلبات هذا المعيار بأثر رجعي. (فقرة 97)

- **ماذا يعني ذلك؟:** يتطلب إعادة عرض أرصدة الفترات السابقة كما لو كان المعيار مطبقاً دائماً، مما يؤثر على الأرصدة الافتتاحية لحقوق الملكية.

1 يناير 2020



يضمن التطبيق الدقيق لمعيار المحاسبة المصري رقم (25) أن يعكس العرض في قائمة المركز المالي الجوهر الاقتصادي الحقيقي للأدوات المالية للمنشأة، مما يعزز الشفافية والموثوقية للمستخدمين.



إتقان محاسبة التغطية

دليل تفصيلي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦):
الأدوات المالية - الاعتراف والقياس

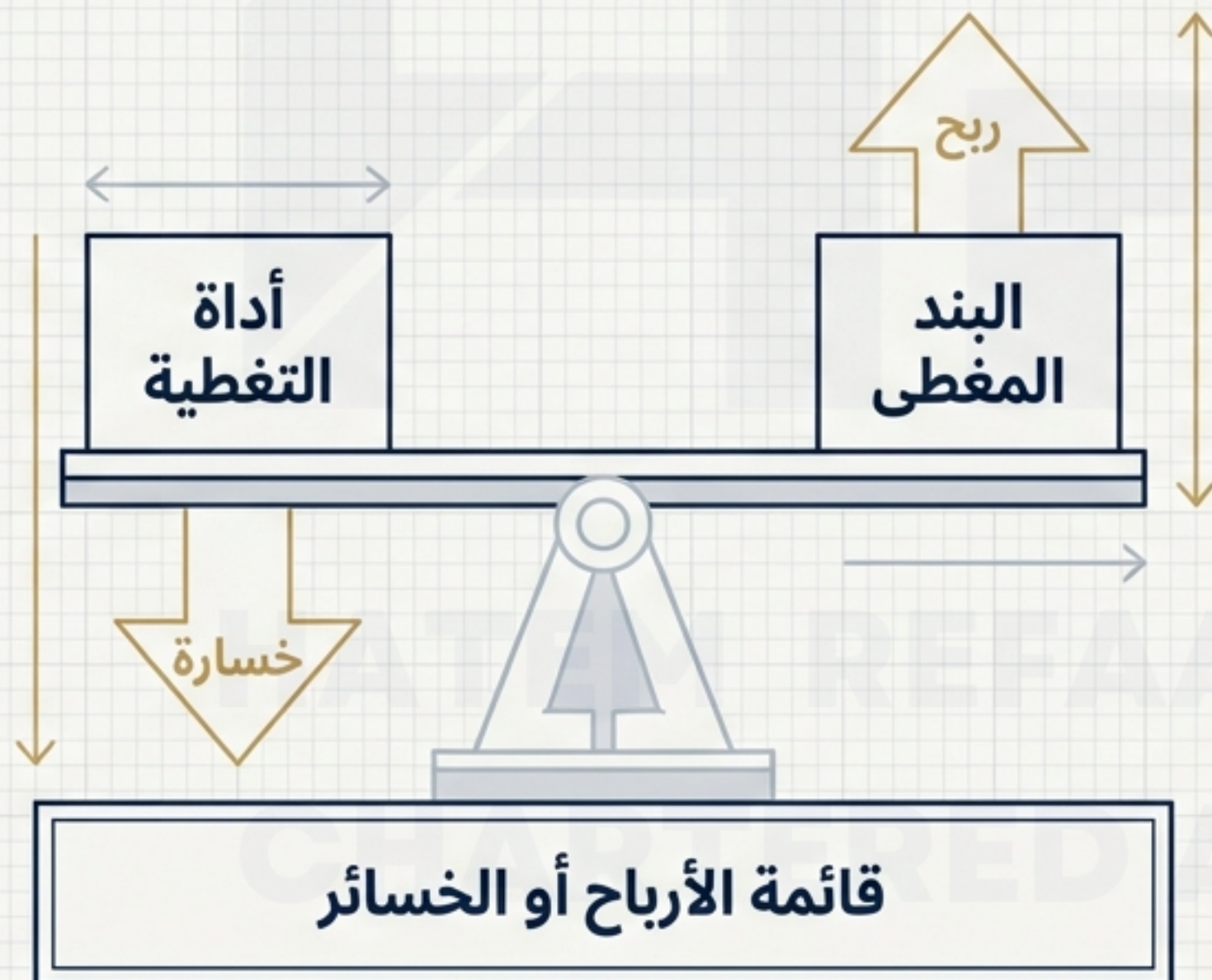
استناداً إلى قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.
يسري تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

الهدف والأساس: لماذا نستخدم محاسبة التغطية؟

يهدف معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) إلى وضع أسس واضحة لمحاسبة التغطية. يسمح المعيار للمنشآت بالاعتراف بأثر المقاصة على الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة لأداة التغطية والبند المغطى.

• **الهدف الأساسي (فقرة ١):** توفير إطار منهجي لتطبيق محاسبة التغطية في حالات محددة.

• **جوهر المحاسبة (فقرة ٨٥):** الاعتراف المتزامن لأثر التغيرات المتقابلة في أداة التغطية والبند المغطى ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، مما يقلل من التقلبات المحاسبية.



لغة المعيار: تعريفات أساسية لمحاسبة التغطية (فقرة ٩)



أداة التغطية (Hedging Instrument)
أداة مالية مشتقة مخصصة (أو أصل/التزام مالي غير مشتق في حالات محددة) من المتوقع أن تعوض قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في البند المغطى.



البند المغطى (Hedged Item)
أصل، التزام، ارتباط مؤكد، معاملة متوقعة بدرجة عالية، أو صافي استثمار في أنشطة أجنبية يعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.



فعالية التغطية (Hedge Effectiveness)
مدى إلغاء أو تعويض أثر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى من خلال التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التغطية.



المعاملات ذات الصلة
الارتباط المؤكد (Firm Commitment):
اتفاق ملزم لتبادل موارد محددة بسعر وتاريخ مستقبلي محدد.
المعاملات المتوقعة (Forecast Transaction):
معاملات مستقبلية غير مؤكدة بارتباط ولكن يتوقع حدوثها.

حجر الأساس الأول: أدوات التغطية المؤهلة (فقرات ٧٢ - ٧٧)

لا يمكن استخدام أي أداة مالية كأداة تغطية. يحدد المعيار شروطاً دقيقة للأدوات المؤهلة.

1. **الأدوات المشتقة:** هي الأداة الأساسية للتغطية، باستثناء بعض الخيارات المكتوبة (فقرة ٧٢، ملحق أ فقرة ٩٤ أ).

2. **الأدوات غير المشتقة:** لا يجوز تخصيص أصل مالي أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية إلا لتغطية مخاطر العملات الأجنبية فقط (فقرة ٧٢).

3. **الأطراف الخارجية:** يجب أن تكون الأداة مع طرف من خارج المنشأة التي يتم التقرير عنها (فقرة ٧٣).

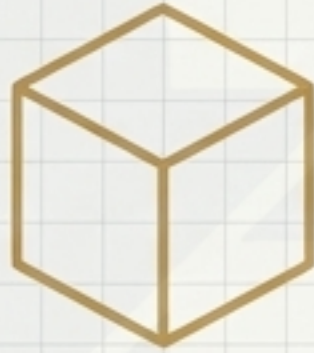
4. **التخصيص الجزئي:** يمكن تخصيص نسبة من أداة التغطية (مثلاً ٥٠٪ من قيمتها الاسمية) ولكن لا يجوز تخصيص نسبة من الفترة الزمنية التي تظل فيها الأداة قائمة (فقرة ٧٥).

5. **تغطية مخاطر متعددة:** يجوز تخصيص أداة واحدة لتغطية أكثر من نوع من المخاطر بشرط إمكانية تحديد المخاطر وإثبات الفعالية لكل نوع بوضوح (فقرة ٧٦).

****ملاحظة مدقق الحسابات*:** لا تعتبر أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة أصولاً أو التزامات مالية لها، وبالتالي لا يمكن تخصيصها كأدوات تغطية. (ملحق أ فقرة ٩٧ أ)

حجر الأساس الثاني: البنود المغطاة المؤهلة (فقرات ٧٨ - ٨٤)

يمكن أن يكون البند المغطى أصلاً أو التزاماً معترفاً به، ارتباطاً مؤكداً، معاملة متوقعة، أو صافي استثمار في نشاط أجنبي.



بند منفرد



مجموعة بنود

البنود المنفردة أو المجموعات: يمكن أن يكون البند المغطى بنداً منفرداً أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو الارتباطات أو المعاملات المتوقعة ذات سمات مخاطر مشابهة (فقرة ٧٨).



الأطراف الخارجية: يجب أن تكون البنود المغطاة مرتبطة بأطراف خارج المنشأة (فقرة ٨٠).



استثناء: يمكن أن يكون خطر العملة الأجنبية لبند بين أطراف المجموعة (مثل رصيد مستحق بين شركتين تابعتين) بنداً مغطى في القوائم المجمعة إذا نتج عنه خطر تعرض لمكاسب أو خسائر سعر الصرف لا يتم استبعادها بالكامل عند التجميع (فقرة ٨٠).

البنود غير المالية: تُغطى لمخاطر العملات الأجنبية، أو لجميع المخاطر مجتمعة لصعوبة فصل المخاطر الأخرى (فقرة ٨٢).



تغطية صافي المراكز: مقارنة أداة تغطية مع صافي مركز (مثل صافي الأصول والالتزامات ذات الفائدة الثابتة) لا يؤهل لاستخدام محاسبة التغطية. يجب تغطية بند محدد أو مجموعة محددة (فقرة ٨٤).



شروط التأهل: المعايير الخمسة الإلزامية لمحاسبة التغطية

تكون علاقة التغطية مؤهلة لمحاسبة التغطية فقط عندما تتوافر **كُلّ** الشروط التالية مجتمعة (فقرة ٨٨).

- 1 التوثيق الرسمي (Formal Documentation):**
وجود توثيق رسمي معتمد لاستراتيجية إدارة المخاطر يحدد أداة التغطية، البند المغطى، طبيعة الخطر، وكيفية قياس الفعالية.
- 2 الفعالية العالية المتوقعة (High Expected Effectiveness):**
من المتوقع أن تكون التغطية فعالة بدرجة كبيرة في تحقيق مقاصد للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تعزى إلى الخطر المغطى.
- 3 اليقين في التدفقات النقدية (Certainty of Cash Flows):**
(خاص بتغطية التدفقات النقدية) يجب أن تكون المعاملة المتوقعة متوقعة بصورة كبيرة وأن تمثل تعرضاً لتقلبات في التدفقات النقدية تؤثر على الأرباح أو الخسائر.
- 4 القابلية للقياس الموثوق (Reliable Measurability):**
يمكن قياس فعالية التغطية بدرجة يعتمد عليها (القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى وأداة التغطية).
- 5 التقييم المستمر (Ongoing Assessment):**
يتم تقييم التغطية بصفة مستمرة وثبوت فعاليتها العالية على مدار فترات إعداد التقارير المالية.
(الفعالية الفعلية ضمن نطاق ٨٠٪ - ١٢٥٪).

الهيكل الثلاثة لمحاسبة التغطية (فقرة ٨٦)

النوع	تغطية القيمة العادلة (Fair Value Hedge)	تغطية التدفقات النقدية (Cash Flow Hedge)	تغطية صافي الاستثمار (Net Investment Hedge)
الأيقونة			
الخطر المغطى	خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو ارتباط مؤكد غير معترف به.	خطر التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأصل أو التزام أو معاملة متوقعة.	خطر التعرض لتقلبات الناتجة عن العملة الأجنبية في صافي الاستثمار في كيان أجنبي.
التأثير الرئيسي	يؤثر على الأرباح أو الخسائر.	يؤثر على الأرباح أو الخسائر.	يؤثر على الأرباح أو الخسائر المجمعة.

الهيكل الأول: تغطية القيمة العادلة (فقرات ٨٩ - ٩٠)

الهدف: حماية قائمة الأرباح أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة لبند معين.

آلية المحاسبة:

- **أداة التغطية:** يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة ضمن **الأرباح أو الخسائر**.

- **البند المغطى:** يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المغطى بقيمة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الخطر المغطى، ويتم الاعتراف بها أيضاً ضمن **الأرباح أو الخسائر**.

النتيجة:

- يتم مقابلة (مقاصة) الأرباح والخسائر من أداة التغطية والبند المغطى في قائمة الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة، مما يحقق استقراراً في الأرباح المعلنة.



الهيكل الثاني: تغطية التدفقات النقدية (فقرات ٩٥ - ٩٦)

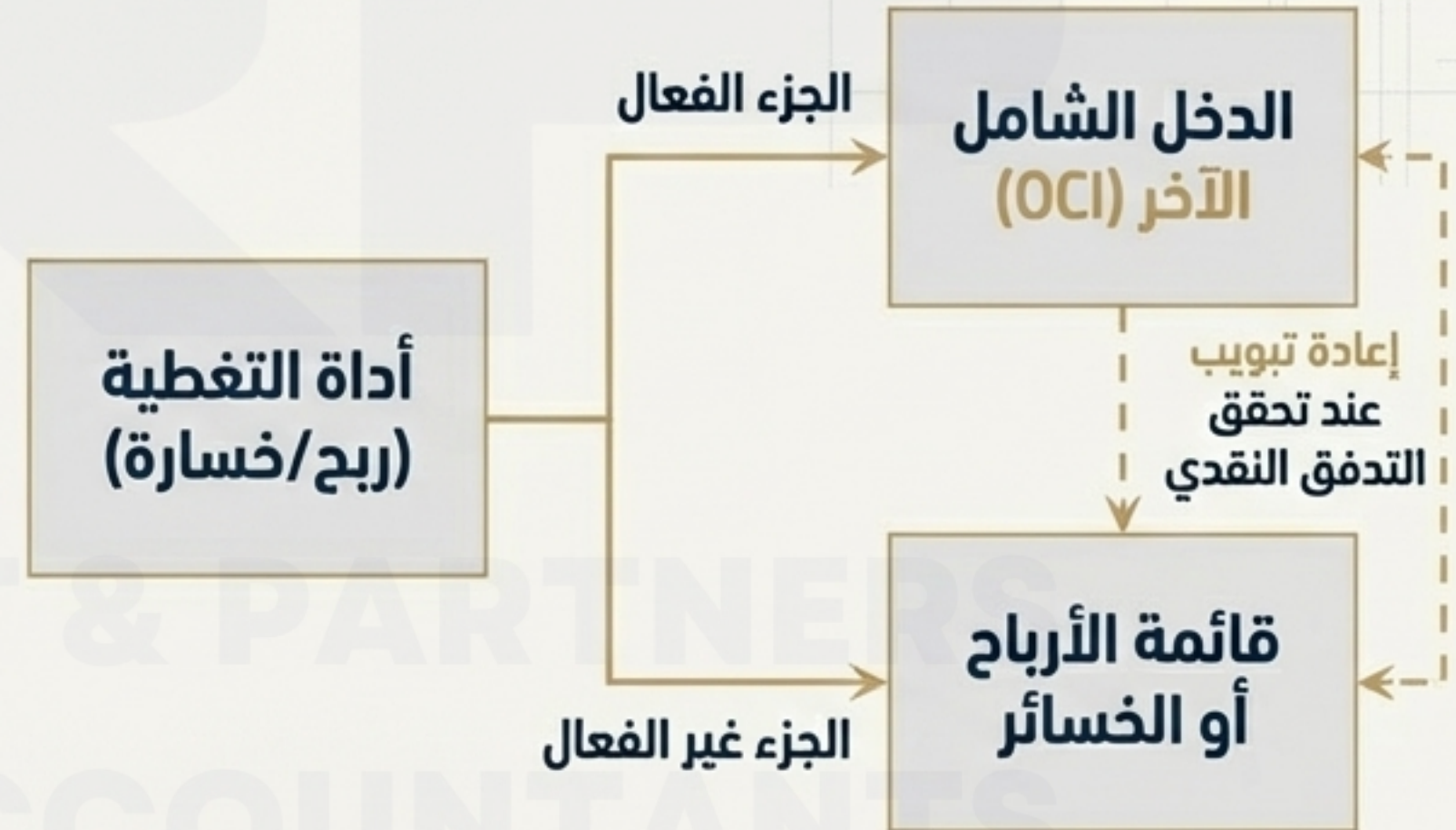
الهدف: حماية قائمة الأرباح أو الخسائر من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

آلية المحاسبة:

- **الجزء الفعال (Effective Portion):** يتم الاعتراف بالجزء الفعال من المكسب أو الخسارة الناتج عن أداة التغطية ضمن **الدخل الشامل الآخر (OCI)** بشكل مؤقت.
- **الجزء غير الفعال (Ineffective Portion):** يتم الاعتراف بالجزء غير الفعال من المكسب أو الخسارة الناتج عن أداة التغطية مباشرة ضمن **الأرباح أو الخسائر**.

إعادة التبويب:

- عندما تؤثر المعاملة المتوقعة المغطاة على الأرباح أو الخسائر (مثلاً، عند حدوث المبيعات المتوقعة)، يتم إعادة تبويب المبالغ المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر (فقرات ٩٧-١٠٠).



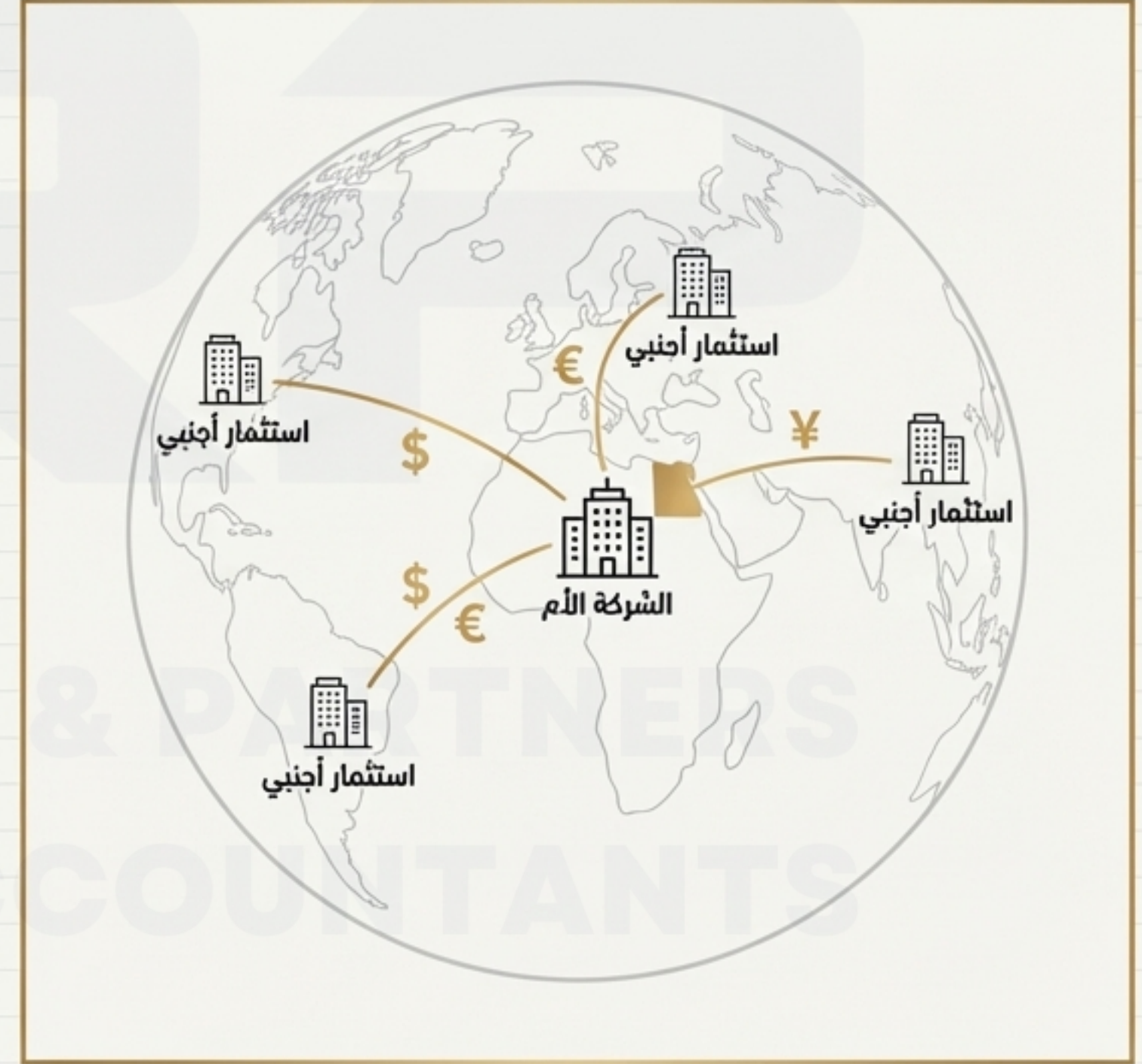
الهيكل الثالث: تغطية صافي الاستثمار في نشاط أجنبي (فقرة ١٠٢)

الهدف:

تغطية خطر العملة الأجنبية المرتبط بصافي استثمار المنشأة في كيان أجنبي (شركة تابعة، زميلة، مشروع مشترك، أو فرع).

آلية المحاسبة:

- تتم المحاسبة عن عمليات تغطية صافي الاستثمار بطريقة مشابهة لتغطيات خطر التدفقات النقدية.
- الجزء الفعال: يُعترف به مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر (OCI).
- الجزء غير الفعال: يُعترف به ضمن الأرباح أو الخسائر.
- عند التصرف في النشاط الأجنبي: يتم إعادة تبويب المكسب أو الخسارة المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر كتسوية إعادة تبويب.



إيقاف محاسبة التغطية: متى وكيف؟ (فقرات ٩١ و ١٠١)

يجب على المنشأة التوقف عن تطبيق محاسبة التغطية بأثر مستقبلي في أي من الحالات التالية:

1. **انتهاء أداة التغطية:** إذا انقضت أداة التغطية أو تم بيعها، فسخها، أو ممارسة الحق المرتبط بها.



ملاحظة: إحلال أو مبادلة أداة بأخرى لا يعتبر انتهاءً إذا كان جزءاً من الاستراتيجية الموثقة.

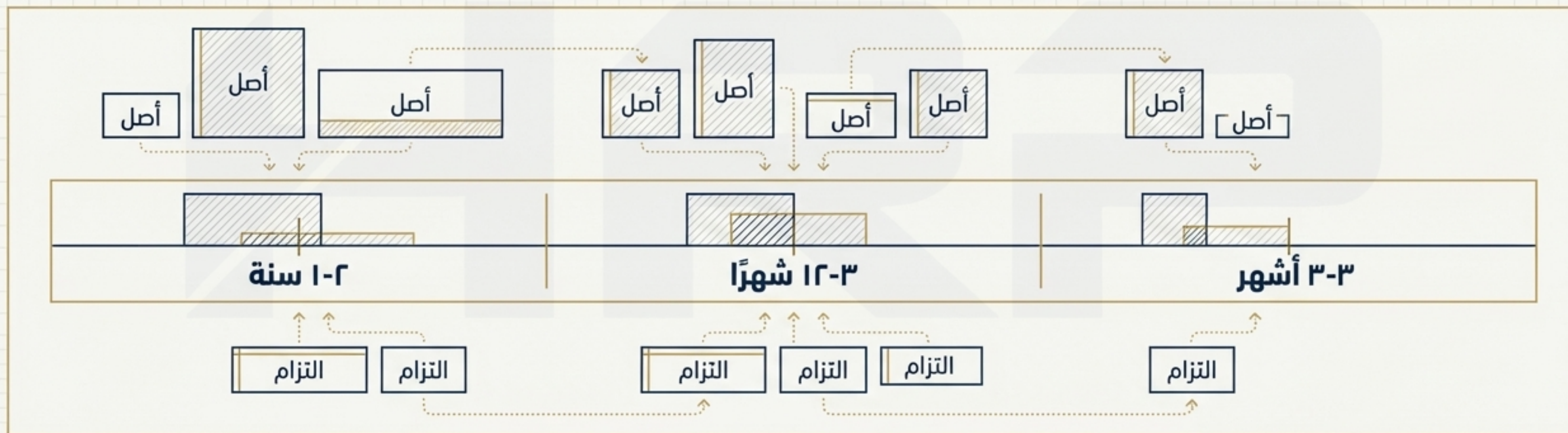
2. **فشل شروط التأهل:** إذا لم تعد التغطية مستوفية لضوابط الفعالية وغيرها من الشروط الواردة في الفقرة (٨٨).

3. **إلغاء التخصيص:** إذا قامت المنشأة بإلغاء تخصيص العلاقة (سحب التعيين).

4. **(خاص بتغطية التدفقات النقدية):** إذا لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة. في هذه الحالة، يتم فوراً إعادة تبويب أي مكسب أو خسارة متراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

حالة خاصة: محاسبة تغطية القيمة العادلة لمحفظة من مخاطر سعر الفائدة (ملحق أ، فقرة ١١٤ أ٢)

يسمح المعيار بنهج خاص لتغطية صافي التعرض لمخاطر سعر الفائدة في محفظة من الأصول أو الالتزامات المالية.



الخطوات الرئيسية للنهج:

- (أ) تحديد المحفظة:** تحديد محفظة البنود التي ترغب المنشأة في تغطية مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بها.
- (ب) التحليل الزمني: تحليل المحفظة وتقسيمها إلى فترات زمنية لإعادة التسعير بناءً على النواحي المتوقعة (وليس التعاقدية).**
- (ج) تحديد المبلغ المغطى:** بناءً على التحليل، تحدد المنشأة المبلغ من الأصول أو الالتزامات الذي ترغب في تغطيته في كل فترة زمنية.
- (ز) قياس التغير: قياس التغير في القيمة العادلة للبند المغطى الذي يُعزى للخطر المغطى والاعتراف به في الأرباح أو الخسائر.**
- (ح) قياس أداة التغطية:** قياس القيمة العادلة لأداة التغطية والاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.
- (ط) الاعتراف بعدم الفعالية:** يتم الاعتراف بالفرق بين (ز) و (ح) كعدم فعالية.

من التوقع إلى الواقع: المحاسبة بعد تحقق تغطية التدفقات النقدية (فقرات ٩٧ - ٩٨)

عندما تنتج تغطية معاملة متوقعة (Cash Flow Hedge) عن الاعتراف بأصل أو التزام.

يتم إعادة تبويب المكاسب أو الخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر (OCI) وفقاً لطبيعة البند الناتج:

إذا كان الأصل/الالتزام الناتج مالياً (فقرة ٩٧):



تُعاد تبويب المبالغ من OCI إلى **الأرباح أو الخسائر** في نفس الفترة التي يؤثر فيها الأصل أو الالتزام على الأرباح أو الخسائر (مثل فترة الاعتراف بإيرادات أو مصروف الفائدة).

إذا كان الأصل/الالتزام الناتج غير مالي (فقرة ٩٨):



لدى المنشأة خيار سياسة محاسبية بين:

- (أ) إعادة تبويب المبالغ من OCI إلى **الأرباح أو الخسائر** في نفس الفترة التي يؤثر فيها الأصل أو الالتزام على الأرباح أو الخسائر (مثل فترة الاعتراف بمصروف الإهلاك أو تكلفة المبيعات).

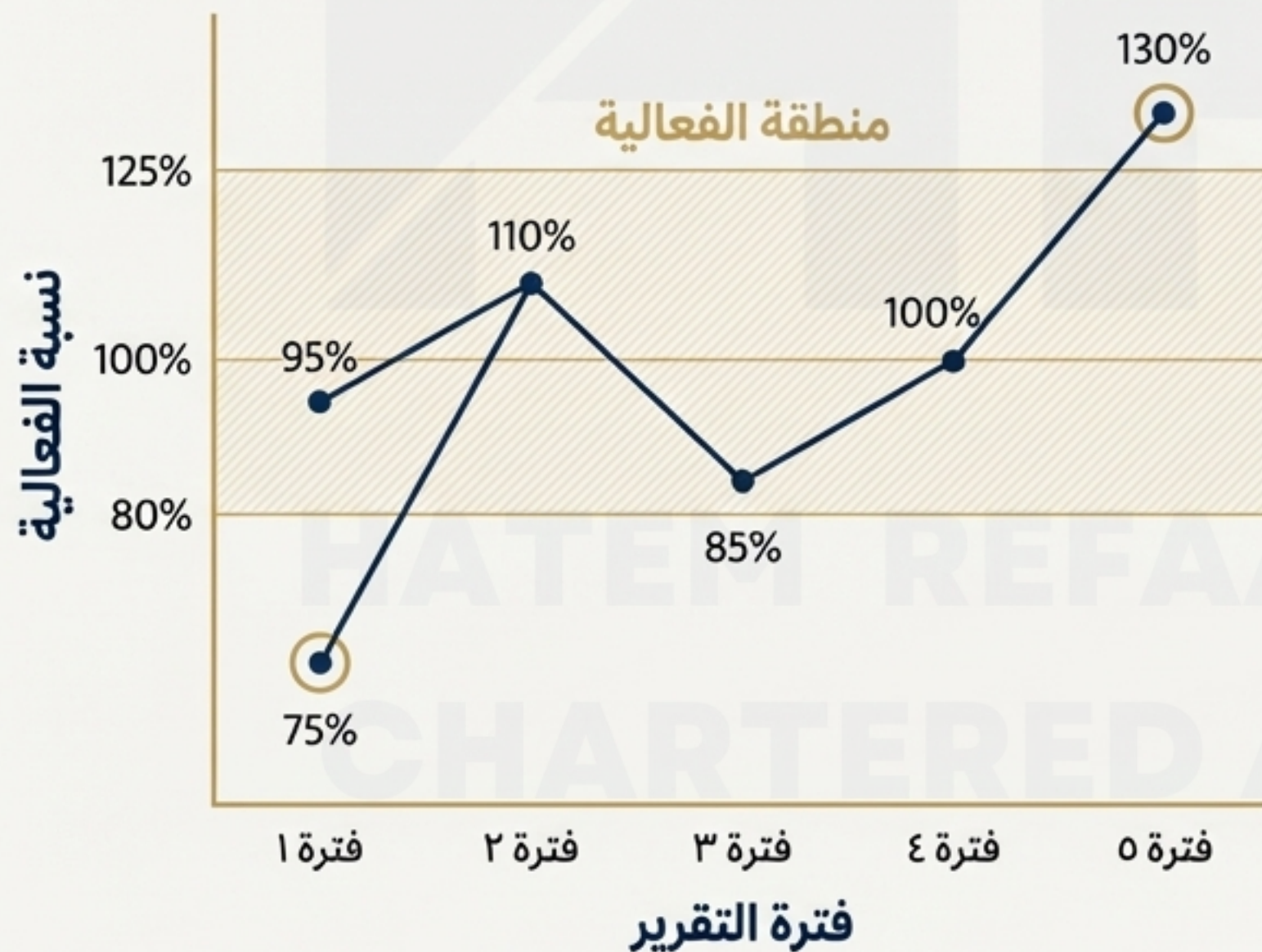
- (ب) استبعاد المبالغ من OCI وإدراجها مباشرة ضمن **التكلفة الأولية أو الرصيد الدفترى** للأصل أو الالتزام (Basis Adjustment).

ملاحظة مدقق الحسابات: يجب على المنشأة تبني إحدى المعالجتين في الفقرة (٩٨) كسياسة محاسبية وتطبيقها بثبات. (فقرة ٩٩).

قياس الفعالية: من النظرية إلى التطبيق (ملحق أ، فقرات ١٠٥ أت - ١٠٨ أت)

تعتبر التغطية ذات فعالية عالية فقط عندما تقع النتائج الفعلية ضمن نطاق محدد، وعادةً ما يكون بين ٨٠٪ و ١٢٥٪. (فقرة ١٠٥ أت ب).

طرق تقييم الفعالية:



- **التوقعات المبدئية والتقييم المستمر:** يجب أن يُتوقع من التغطية أن تكون فعالة عند بدايتها، ويجب إثبات فعاليتها الفعلية بشكل مستمر.



- **تطابق الشروط الرئيسية (Critical Terms Matching):** تكون الفعالية عالية جداً إذا كانت الشروط الرئيسية لأداة التغطية والبند المغطى متطابقة، مثل: المبلغ الأصلي أو الافتراضي، توقيت التدفقات النقدية، أساس قياس أسعار الفائدة أو السلع.



- **التحليل الإحصائي (Statistical Analysis):** في حالة عدم تطابق الشروط (مثلاً، تغطية سعر البن البرازيلي باستخدام عقد أجل للبن الكولومبي)، يمكن استخدام تحليل الانحدار (Regression Analysis) لتحديد العلاقة الإحصائية ونسبة التغطية المثلى لتعظيم الفعالية المتوقعة (فقرة ١٠٠ أت).



من المبدأ إلى التطبيق: خارطة طريق محاسبة التغطية

إن التطبيق الناجح لمحاسبة التغطية بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) هو رحلة منهجية تبدأ بالاستراتيجية وتنتهي وتنتهي بالاعتراف المحاسبي الدقيق.



1

الاستراتيجية والتوثيق (Strategy & Documentation):
ابدأ بهدف واضح لإدارة المخاطر وقم بتوثيقه رسمياً (فقرة ٨٨ أ).



2

التحديد الدقيق (Precise Designation):
اختر أدوات تغطية وبنود مغطاة مؤهلة تتوافق مع شروط المعيار (فقرات ٧٢ و ٧٨).



3

اختيار الهيكل المناسب (Choosing the Right Architecture):
حدد نوع التغطية (قيمة عادلة، تدفقات نقدية، صافي استثمار) الذي يتناسب مع الخطر الذي تتم إدارته (فقرة ٨٦).



4

القياس والإثبات المستمر (Ongoing Measurement & Proof):
قم بقياس وإثبات الفعالية العالية بشكل مستمر لضمان استمرارية التأهل (فقرة ٨٨ هـ).

الخلاصة النهائية: محاسبة التغطية ليست مجرد أسلوب فني، بل هي انعكاس مباشر لاستراتيجية المنشأة في إدارة المخاطر المالية في قوائمها المالية.

رحلة الامتثال: إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (28)

دليل تفصيلي للمخصصات، الالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة

HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

يقابله معيار المحاسبة الدولي (IAS 37) | يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016 بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.

مدونة
محمود حموده

السؤال الجوهرى: متى يتحوّل الخطر المحتمل إلى التزام مُعترف به؟

يواجه كل كيان اقتصادي مواقف غير مؤكدة - دعاوى قضائية، خطط إعادة هيكلة، ضمانات المنتجات. يوفر معيار المحاسبة المصري رقم (28) خارطة طريق واضحة لتحويل هذا الغموض إلى معالجة محاسبية دقيقة ومتوافقة.



المخصص

الالتزام غير محدد التوقيت أو المقدار.



الالتزام

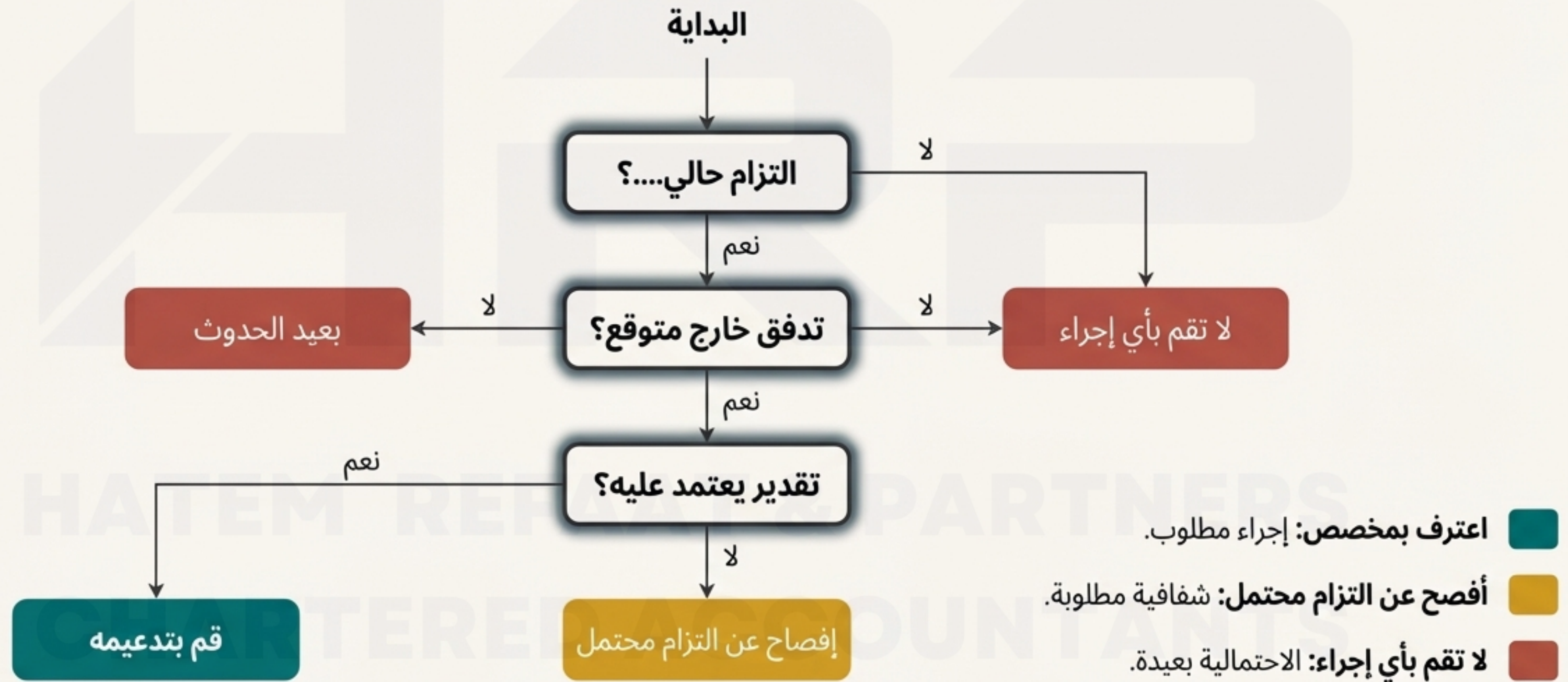
الالتزام حال على المنشأة ناتج عن أحداث ماضية، يتطلب تسويته تدفقات خارجة لموارد تتضمن منافع اقتصادية.



الالتزام المحتمل

الالتزام قد ينشأ اعتمادًا على وقوع أحداث مستقبلية غير مؤكدة.

مسار القرار: من الشك إلى اليقين المحاسبي



هذا المخطط ليس مجرد رسم بياني، بل هو العمود الفقري لعملية اتخاذ القرار. سنقوم بتفصيل كل خطوة في هذا المسار.

البوابة الأولى: هل يوجد التزام حالي ناتج عن حدث مُلزم؟



الالتزام حالي ناتج عن حدث إلزامي؟

”الاعتراف يبدأ بوجود التزام لا يمكن
تجنبه.”

الحدث الملزم هو الحدث الذي يخلق التزامًا
اللتزامًا قانونيًا أو حكميًا، ولا يترك للمنشأة أي
أي بديل واقعي سوى تسوية هذا الالتزام.

الالتزام القانوني

ينشأ من عقد، تشريع، أو
أو أي حكم قانوني آخر.

الالتزام الحكمي (Constructive)

ينشأ من ممارسات المنشأة
التي أوجدت توقعًا لدى
أطراف أخرى بأنها
ستقبل بمسؤوليات
بمسؤوليات معينة (مثال:
سياسة معلنة لرد المبالغ
للعلماء).

نعم

لا

« الالتزام المحتمل

البوابة الثانية: هل من المحتمل حدوث تدفق خارج للموارد؟



تدفق خارج العين خارج متوقع؟

”بعد إثبات وجود الالتزام، يجب تقييم
احتمالية حدوث تدفقات خارجة
لتسويته.“



محتمل (Probable)

فرصة حدوثه أكبر من عدم
حدوثه (> 50 %).

» إلى البوابة الثالثة



ممکن (Possible)

فرصة حدوثه أقل من محتمل
ولكنها ليست بعيدة.

» إفصح عن التزام
محتمل



بعيد (Remote)

فرصة حدوثه ضئيلة جدًا.

» لا تقم بأي إجراء

البوابة الثالثة: هل يمكن الوصول لتقدير يعتمد عليه؟

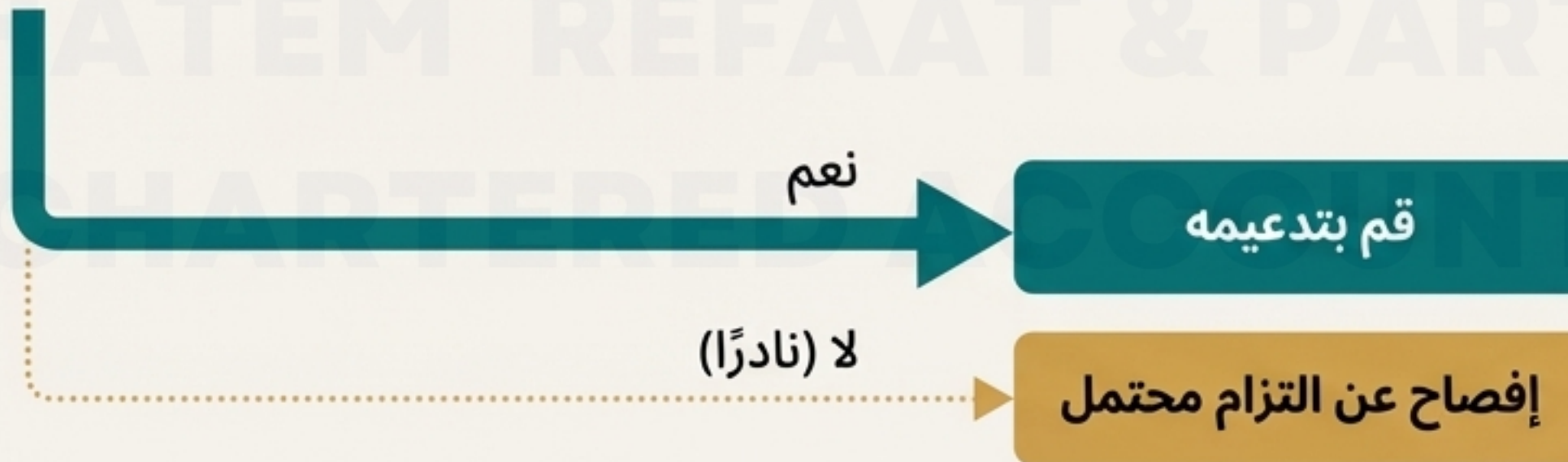


تقدير يعتمد عليه؟

"القدرة على القياس هي الخطوة الأخيرة للاعتراف. يتطلب المعيار 'أفضل تقدير' للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام."

في حالات نادرة جدًا (كما يوضح المخطط: "لا (نادرًا)"), إذا لم يكن من الممكن إجراء تقدير موثوق، يتم التعامل مع **البند كالتزام محتمل** ويتم الإفصاح عنه فقط.

Key Consideration
يتضمن أفضل تقدير الحكم المهني، الخبرة في معاملات مماثلة، وفي بعض الحالات، تقارير من خبراء مستقلين.



حصيلة المسار: ثلاث نتائج واضحة



الاعتراف لتغييرات الاحداث
مخصص التزام، الالتزام بين
المسؤولية وتنامي واجتتم، واتغير
تشخص مع الإقصات واحتمل.

الاعتراف بمخصص
(قم بتدعيمه)



الإفصاح عن التزام محتمل



لا يتم اتخاذ أي إجراء

قياس المخصص: تحويل التقدير إلى قيمة دفترية

أفضل تقدير

يجب أن تعكس المخصصات أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في نهاية الفترة المالية.

القيمة الحالية

عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود جوهريًا، يجب قياس مبلغ المخصص بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتسويته (باستخدام معدل خصم مناسب).

المراجعة المستمرة

يجب فحص المخصصات في تاريخ كل فترة مالية وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي. إذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج للمنافع، فيتم رد المخصص.



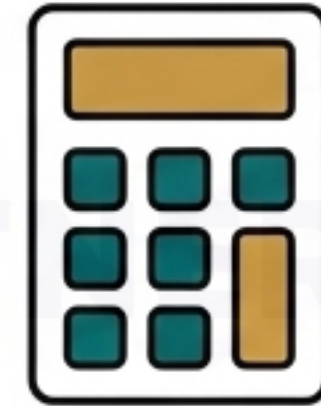
بيانات تاريخية



رأي الخبراء



أحداث مستقبلية



أفضل تقدير

تطبيق خاص: مخصصات إعادة الهيكلة

لا ينشأ الالتزام الحكومي المتعلق بإعادة الهيكلة إلا عند استيفاء شرطين أساسيين معًا:

الشرط الأول: الخطة المعتمدة

وجود خطة تفصيلية معتمدة تحدد على الأقل:

1. النشاط المعني. 
2. الأماكن الرئيسية المتأثرة. 
3. العدد التقديري والوظائف للعاملين الذين سيتم تعويضهم. 
4. التكاليف التي سيتم تحملها. 
5. التوقيت الذي سيتم فيه تطبيق الخطة. 

+

الشرط الثاني: التوقع المشروع

إعطاء توقع لدى الجهات المتأثرة بأن المنشأة ستقوم بتنفيذ الخطة (إما بالبدء الفعلي في تنفيذها أو إعلان مكوناتها الرئيسية).

تطبيق خاص: العقود المحملة بخسائر (Onerous Contracts)

”إذا كان لدى منشأة عقد محمل بخسارة، فيعترف بالالتزام الحالي في ظل ذلك العقد ويتم قياسه كمخصص.“

ما هو العقد المحمل بخسارة؟

هو عقد تكون فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزامات بموجب العقد تتجاوز المنافع الاقتصادية المتوقعة الحصول عليها منه.

مثال

عقد لتوريد بضائع بسعر ثابت أصبح الآن أقل من تكلفة إنتاجها، ولا يمكن إلغاء العقد دون دفع غرامات باهظة. يجب تكوين مخصص بالخسارة الحتمية.



من الاعتراف إلى الإبلاغ: قوة الإفصاح

الاعتراف بالمخصص هو نصف القصة. النصف الآخر هو توصيل طبيعة هذه الالتزامات وحجمها وتوقيتها لأصحاب المصلحة. يوفر الإفصاح الشفاف رؤية واضحة للمخاطر والتقديرات المستقبلية المستقبلية التي تواجه المنشأة.



يهدف الإفصاح إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة وتوقيت ومبلغ المخصصات والالتزامات المحتملة.

قائمة التحقق من الإفصاح (1): تحليل حركة المخصصات

لكل نوع من أنواع المخصصات، يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

[] القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة.

[] المخصصات الإضافية التي تم تكوينها خلال الفترة.

[] المبالغ المستخدمة (المحملة على المخصص) خلال الفترة.

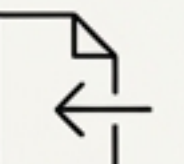
[] المبالغ غير المستخدمة والتي تم ردها خلال الفترة.

[] الزيادة في القيمة الحالية (الناشئة عن مرور الوقت وأثر التغير في معدل الخصم).

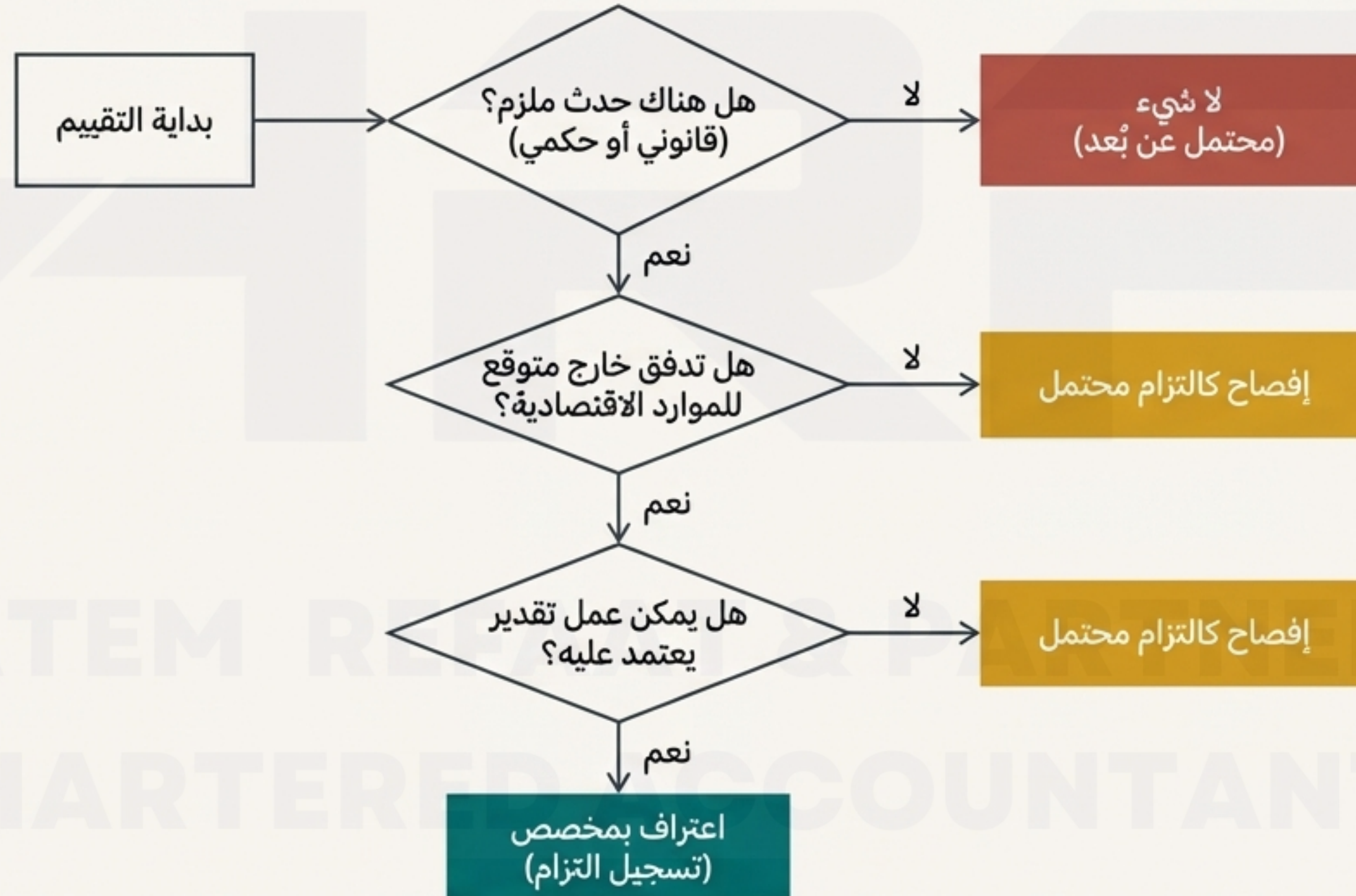
لا يوجد إلزام بالإفصاح عن المعلومات المقارنة.

قائمة التحقق من الإفصاح (2): الإيضاحات السرديّة

استكمالاً لمتطلبات الإفصاح لكل نوع من أنواع المخصصات:

- ☐ شرح مختصر عن طبيعة الالتزام والوقت المتوقع لأية تدفقات خارجة. 
- ☐ إشارة إلى حالات عدم التأكد من المبلغ أو التوقيت لتلك التدفقات. 
- ☐ الافتراضات الأساسية التي تم افتراضها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية (عندما يكون ذلك ضرورياً). 
- ☐ قيمة أية استردادات متوقعة، وقيمة الأصل الذي تم الاعتراف به بالفعل لتلك الاستردادات. 

مسار القرار المكتمل: دليلك الدائم للامتحان



باتباع هذا المسار المنطقي، يتحول تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (28) من تحدٍ معقد إلى عملية منهجية عملية منهجية ومنظمة، تضمن الدقة والامتثال والشفافية.

فك شفرة معيار المحاسبة المصري رقم ٢٩

الدليل التطبيقي الشامل لتجميع الأعمال

HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

الإطار التنظيمي: الأساس القانوني والمواءمة الدولية

نظرة عامة على معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) بشأن
تجميع الأعمال.

يُقابل هذا المعيار معيار التقرير المالي الدولي IFRS 3،
مما يضمن التوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

الأساس التشريعي المصري:

- قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥: بشأن إقرار وتعديل بعض معايير المحاسبة المصرية.
- قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩: بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية (إضافة فقرة ١٢).



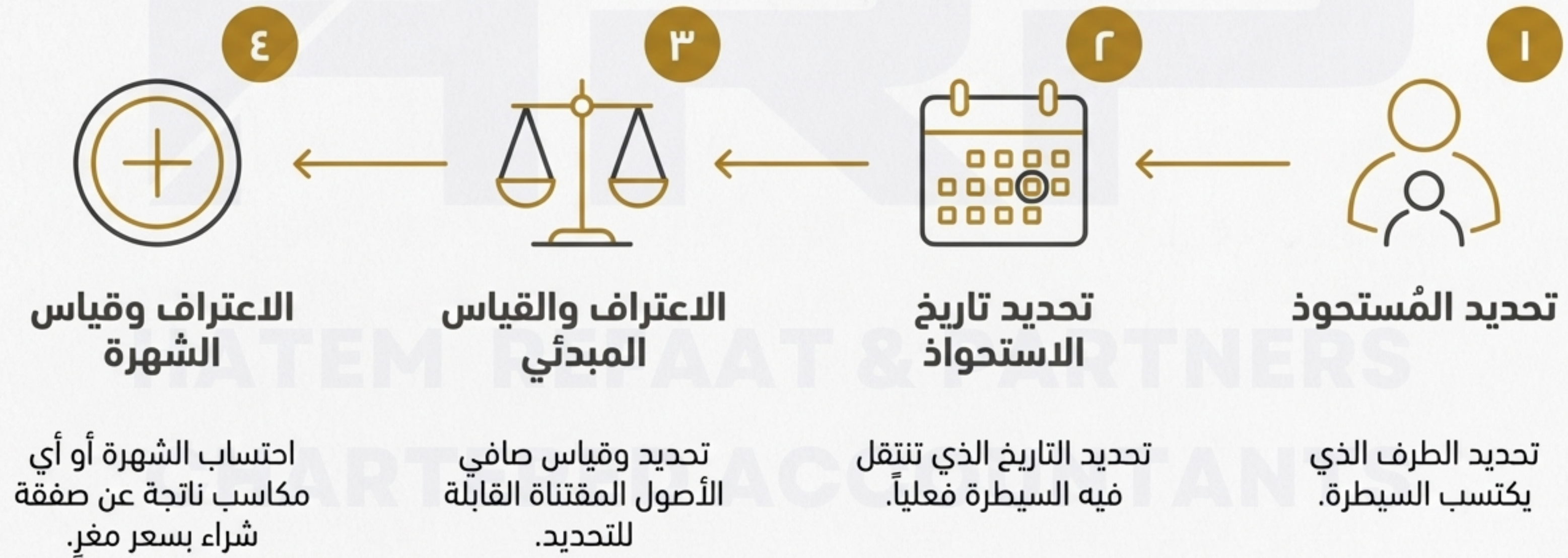
المبدأ الجوهرى: طريقة الاستحواذ هي الأساس الوحيد

يجب المحاسبة عن جميع عمليات تجميع الأعمال بتطبيق طريقة الاستحواذ (Acquisition Method) دون استثناء.



يُلغى هذا المعيار أي طرق محاسبية سابقة ويوحد المعالجة لضمان القابلية للمقارنة والشفافية.

خارطة الطريق: أربع خطوات أساسية لتطبيق طريقة الاستحواذ



وضع حجر الأساس: تحديد المُستحوذ وتاريخ الاستحواذ



الخطوة ٢: تحديد تاريخ الاستحواذ

Definition: هو التاريخ الذي يكتسب فيه المُستحوذ السيطرة، وهو عادةً تاريخ إتمام الصفقة.

Importance: هذا التاريخ هو نقطة الارتكاز لقياس جميع الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة.



الخطوة ١: تحديد المُستحوذ

Definition: المُستحوذ هو المنشأة التي تكتسب السيطرة على المنشأة المُستحوذ عليها.

Key Indicator: يتم تحديد السيطرة عادةً بناءً على القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للحصول على منافع.

الخطوة ٣: جوهر المعيار - مبادئ الاعتراف والقياس

بعد تحديد الأصول والالتزامات, كيف نقوم بإثباتها وقياسها في الدفاتر؟

الخطوة ٣

مبدأ القياس (The Measurement Principle)

يحدد كيفية تحديد القيمة النقدية
لهذه الأصول والالتزامات في تاريخ
الاستحواذ.

مبدأ الاعتراف (The Recognition Principle)

يحدد الشروط التي يجب بموجبها
إدراج الأصول المقتناة والالتزامات
المستحوذ عليها في القوائم المالية
القوائم المالية للمُستحوذ.



مبدأ الاعتراف: القاعدة العامة

القاعدة: يعترف المُستحوذ، بتاريخ الاستحواذ، بشكل منفصل عن الشهرة، بـ "الأصول المقتناة القابلة للتحديد" و "الالتزامات المستحوذ عليها".

* **شرط الاعتراف:** يجب أن تفي البنود بتعريفات الأصول والالتزامات في الإطار المفاهيمي للمعايير المصرية في تاريخ الاستحواذ.

* يتم الاعتراف بها حتى لو لم تكن مُعترفاً بها سابقاً في دفاتر المنشأة المُستحوذ عليها (مثال: علامة تجارية تم تطويرها داخلياً).



استثناءات من مبدأ الاعتراف

ينص المعيار على استثناءات محددة من القاعدة العامة للاعتراف. في هذه الحالات، يتم تطبيق متطلبات معيار آخر.

- **الالتزامات المحتملة (Contingent Liabilities) :** يتم الاعتراف بها إذا كانت التزاماً حالياً ينشأ عن أحداث سابقة ويمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق، حتى لو لم يكن تدفق الموارد محتملاً.
- **الأصول المصنفة كـ "محتفظ بها للبيع" :** يتم المحاسبة عنها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢).

مبدأ القياس: القاعدة العامة



القاعدة: يقوم المُستحوذ بقياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات المستحوذ عليها بـ **قيمتها العادلة (Fair Value)** في تاريخ الاستحواذ.

What is Fair Value?

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

استثناءات من مبدأ القياس



على الرغم من أن مبدأ القيمة العادلة هو القاعدة، إلا أن المعيار يفرض معالجات قياس مختلفة لبعض البنود المحددة.

- **ضريبة الدخل المؤجلة (Deferred Income Taxes):** تُقاس وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤).
- **منافع الموظفين (Employee Benefits):** تُقاس وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٨).
- **أصول التعويضات (Indemnification Assets):** تُقاس على نفس أساس البند الذي يتم التعويض عنه.
- **الحقوق المعاد امتلاكها (Reacquired Rights):** تُقاس على أساس المدة التعاقدية المتبقية للعقد المرتبط بها.

الخطوة ٤: الاعتراف بالشهرة وقياسها

الشهرة هي أصل يمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن أصول أخرى مقتناة في عملية تجميع أعمال أعمال لا يمكن تحديدها وقياسها بشكل فردي.

$$\begin{array}{c} \boxed{\begin{array}{c} \text{[المقابل]} \\ \text{[المحول]} \end{array}} + \boxed{\begin{array}{c} \text{[حصص]} \\ \text{[الأقلية]} \end{array}} + \boxed{\begin{array}{c} \text{[القيمة العادلة]} \\ \text{للحصة} \\ \text{المملوكة} \\ \text{سابقاً} \end{array}} - \boxed{\begin{array}{c} \text{[صافي القيمة]} \\ \text{العادلة} \\ \text{للأصول} \\ \text{والالتزامات} \end{array}} = \text{الشهرة} \end{array}$$

- **Special Case***: إذا كانت النتيجة سلبية، يتم الاعتراف بها كمكاسب من صفقة شراء بسعر مغرٍ (Gain on a Bargain Purchase) في قائمة الدخل.

ملخص تطبيقي: قائمة المراجعة الأساسية لتجميع الأعمال

- ☐ **تأكيد الصفقة:** هل تُمثِّل الصفقة "تجميع أعمال" وفقاً لتعريف المعيار؟
- ☐ **تحديد الأطراف:** من هو المُستحوذ؟
- ☐ **تحديد التوقيت:** ما هو تاريخ الاستحواذ الدقيق؟
- ☐ **حصر صافي الأصول:** قم بإعداد قائمة كاملة بالأصول المقتناة والالتزامات المستحوذ عليها.
- ☐ **التقييم:** قم بقياس جميع البنود بالقيمة العادلة، مع تطبيق الاستثناءات الخاصة بالقياس عند اللزوم.
- ☐ **التحقق:** هل تم تطبيق استثناءات الاعتراف بشكل صحيح (خاصة للالتزامات المحتملة)؟
- ☐ **النتيجة النهائية:** احسب الشهرة أو مكاسب الشراء بسعر مغرٍ.

المرجعية التشريعية وتواريخ السريان



الإطار القانوني المُنظم لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩)

تاريخ السريان

- **تاريخ السريان العام:** يُعمل بالمعيار اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦.
- **تاريخ سريان التعديلات:** تسري الفقرات المعدلة بموجب القرار ٦٩ من تاريخ العمل به.
- **القرار الأساسي:** قرار وزير الاستثمار رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.
- **التعديل:** قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.

رحلة اضمحلال قيمة الأصول: دليل عملي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١)

فهم وتطبيق إطار ضمان القيمة الحقيقية للأصول



المبدأ الجوهرى: لماذا يمثل الاضمحلال أهمية قصوى؟

الهدف الأساسي للمعيار هو "ضمان أن أصول
المنشأة قد تم إثباتها بقيم لا تتجاوز قيمتها
الاستردادية" (مقتبس من الفقرة ١).

بعبارة أخرى، يمنع المعيار الإفراط في تقييم الأصول في
الميزانية العمومية.

عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته الاقتصادية
الحقيقية (المتوقع استردادها من خلال الاستخدام أو
البيع)، يجب على المنشأة الاعتراف بخسارة.



نطاق المعيار: على أي أصول تنطبق هذه الرحلة؟

يطبق هذا المعيار على معظم الأصول، ولكنه يستثني بشكل صريح الأصول التي تغطيها معايير أخرى متخصصة.

ينطبق على:

الأصول الثابتة



الأصول غير الملموسة



الشهرة



الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة



لا ينطبق على - أبرز الاستثناءات:

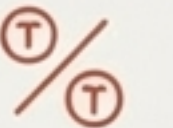
المخزون (م.م.م. ٢)



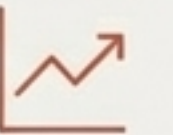
الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء (م.م.م. ٨)



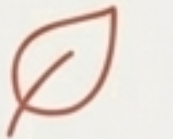
الأصول الضريبية المؤجلة (م.م.م. ٢٤)



الأصول المالية ضمن نطاق (م.م.م. ٢٦)



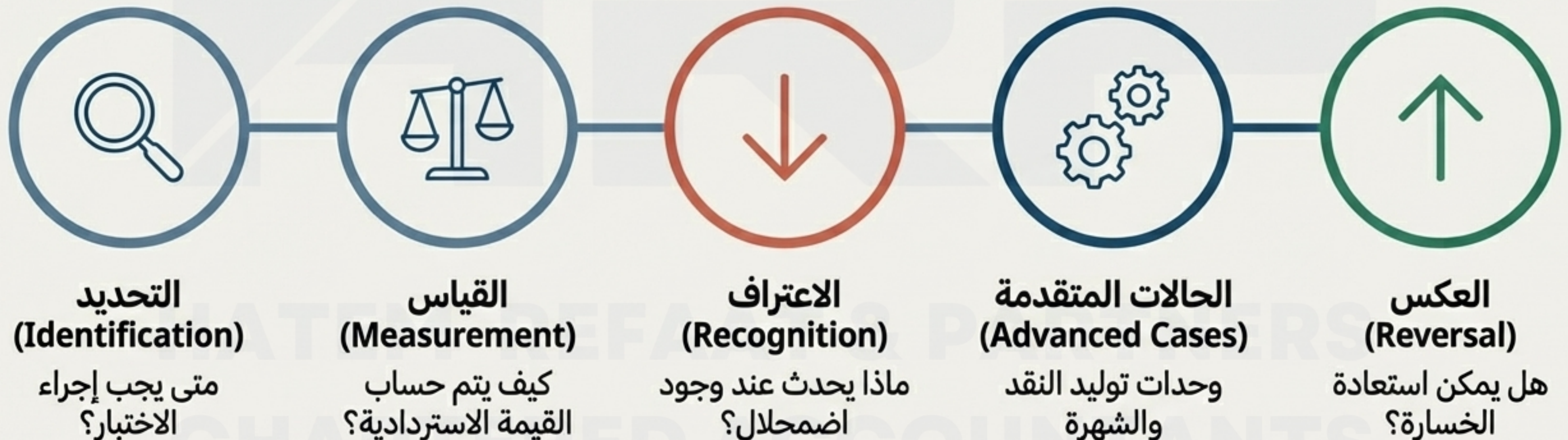
الأصول البيولوجية المقاسة بالقيمة العادلة (م.م.م. ٣٥)



الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع (م.م.م. ٣٢)



خريطة رحلة الاضمحلال: نظرة عامة على العملية



هذه الخريطة سترشدنا خلال الشرائح القادمة، مع إبراز كل مرحلة.

المرحلة الأولى: متى يجب إجراء اختبار الاضمحلال؟ (المُحفّزات)

هناك حالتان رئيسيتان تستدعيان إجراء الاختبار.



الاختبار السنوي الإلزامي

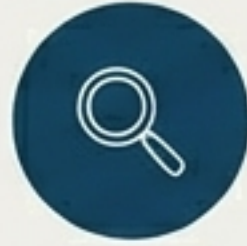
بغض النظر عن وجود مؤشرات، يجب إجراء الاختبار سنوياً لهذه الأصول (وفقاً للفقرة ١٠).

- الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد.
- الأصول غير الملموسة غير المتاحة للاستخدام بعد.
- الشهرة المقتناة في جميع الأعمال.



الاختبار عند وجود مؤشرات

في نهاية كل فترة مالية، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كان هناك 'أي مؤشر' على احتمال حدوث اضمحلال (وفقاً للفقرة ٩). إذا وجد، يجب تقدير القيمة الاستردادية.



التحديد
(Identification)



القياس



الاعتراف



العكس



الحالات
المتقدمة



فك شفرة المؤشرات: إشارات داخلية وخارجية

تتطلب الفقرة ١٢ من المنشأة أن تأخذ في الاعتبار - كحد أدنى - المؤشرات التالية.



مؤشرات من مصادر خارجية

- انخفاض ملموس في القيمة السوقية للأصل.
- تغيرات سلبية كبيرة (تكنولوجية، اقتصادية، قانونية) في بيئة عمل المنشأة.
- زيادة في أسعار الفائدة في السوق، مما يؤثر على سعر الخصم المستخدم.
- تجاوز القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة قيمتها الرأسمالية السوقية.



مؤشرات من مصادر داخلية

- وجود دليل على تقادم أو تلف مادي في الأصل.
- تغيرات سلبية في كيفية استخدام الأصل (مثل خطط لتخريده أو بيعه مبكراً).
- دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ مما هو متوقع.



المرحلة الثانية: كيف نقيس الاضمحلال؟ المعادلة الأساسية

المبدأ الأساسي لمقارنة القيم لتحديد وجود خسارة اضمحلال.

القيمة الدفترية (Book Value)

المبلغ الذي يتم الاعتراف به للأصل بعد خصم أي مجمع للإهلاك أو خسائر الاضمحلال.



القيمة الاستردادية (Recoverable Amount)

هي القيمة الأكبر بين قيمتين: صافي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، والقيمة الاستخدامية.

يحدث الاضمحلال عندما تكون القيمة الدفترية > القيمة الاستردادية.



مساران لتحديد القيمة الاستردادية

القيمة الاستردادية هي الأعلى بين هذين المبلغين.

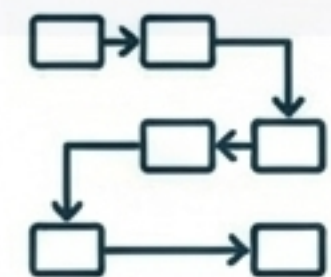
MAX



صافي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع

"ماذا يمكنك أن تحصل عليه إذا بعت الأصل اليوم؟"

السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق، مطروحاً منه التكاليف الإضافية التي تتعلق مباشرة بالتخلص من الأصل (مثل الرسوم القانونية، تكاليف النقل). (مستوحى من تعريفات الفقرة ٦ و ٢٨).



القيمة الاستخدامية

"ما هي القيمة التي سيولدها الأصل في المستقبل؟"

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها من الاستخدام المستمر للأصل والتصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي. (مستوحى من تعريف الفقرة ٦).

إذا تجاوز أي من هذين المبلغين القيمة الدفترية، فلا يوجد اضمحلال، وليس من الضروري حساب المبلغ الآخر. (مستوحى من الفقرة ١٩).



نظرة عن قرب: تقدير القيمة الاستخدامية

حساب القيمة الاستخدامية يتطلب تقديرات دقيقة للمستقبل. وفقاً للفقرة ٣٣، يجب على المنشأة:



تقدير التدفقات النقدية المستقبلية

- يجب أن تستند إلى افتراضات "معقولة ومؤيدة" وأفضل تقديرات الإدارة.
- تبنى على أحدث الموازنات والتوقعات (عادةً لفترة لا تتجاوز ٥ سنوات).
- يجب أن تكون للأصل في "حالته الراهنة" (لا تشمل التحسينات المستقبلية أو إعادة الهيكلة غير الملزم بها). (الفقرة ٤٤).



تحديد سعر الخصم المناسب

- يجب أن يكون سعراً "قبل الضريبة".
- يعكس التقييمات الحالية للسوق للقيمة الزمنية للنقود.
- يعكس المخاطر المحددة المرتبطة بالأصل والتي لم يتم تعديل التدفقات النقدية بشأنها. (الفقرة ٥٥).



حساب القيمة الحالية

يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الخصم للوصول إلى القيمة الاستخدامية.

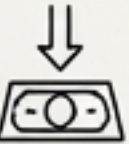


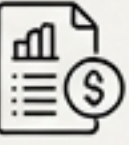
المرحلة الثالثة: الاعتراف بخسارة الاضمحلال

عندما تتجاوز القيمة الدفترية القيمة الاستردادية، يجب اتخاذ الإجراءات التالية.

خسارة الاضمحلال = القيمة الدفترية - القيمة الاستردادية

الإجراءات الرئيسية

١. **تخفيض القيمة الدفترية:** يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لتصل إلى قيمته الاستردادية. (الفقرة ٥٩). 

٢. **الاعتراف بالخسارة:** "يجب الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الحال في الأرباح أو الخسائر" (الفقرة ٦٠). 

٣. **تعديل الإهلاك المستقبلي:** يجب تسوية مبلغ الإهلاك (أو الاستهلاك) في الفترات المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية المعدلة للأصل على مدار عمره الإنتاجي المتبقي. (الفقرة ٦٣). 



الحالات
المتقدمة

العكس

الاعتراف

القياس

التحديد

المرحلة الرابعة: ماذا لو كان الأصل لا يعمل بمفرده؟

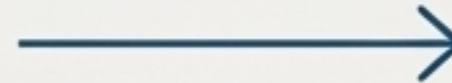
بعض الأصول لا تولد تدفقات نقدية داخلية بشكل مستقل. (مثال: خط سكة حديد خاص بمنجم). من المستحيل تحديد 'القيمة الاستخدامية' لمثل هذا الأصل بمفرده. (مستوحى من الفقرة ٦٧).



نقدم وحدة توليد النقد (Cash-Generating Unit) (CGU):



أصل منفرد



وحدة توليد النقد (CGU)

"هي أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول أو مجموعات الأصول الأخرى." (الفقرة ٦).



إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة الاستردادية لأصل منفرد، يجب على المنشأة تحديد القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. (الفقرة ٦٦).





الحالات المتقدمة



العكس



الاعتراف



القياس



التحديد



حالة متقدمة: اختبار اضمحلال الشهرة

المبدأ الأساسي



الشهرة لا تولد تدفقات نقدية بشكل مستقل.
لأغراض اختبار اضمحلال، يجب توزيعها على وحدات توليد النقد (أو مجموعات الوحدات) التي يتوقع أن أن تستفيد من عملية التجميع. (الفقرة ٨٠).

عملية الاختبار



١. يتم إجراء اختبار اضمحلال على وحدة توليد النقد بشكل سنوي.
٢. تتم مقارنة القيمة الدفترية للوحدة (متضمنة الشهرة) مع قيمتها الاستردادية. (الفقرة ٩٠).

توزيع خسارة اضمحلال

خسارة اضمحلال الوحدة



أولاً: تُخصم من الشهرة حتى تصل إلى الصفر



ثانياً: الباقي يُوزع على الأصول الأخرى بالتناسب

(وفقاً للفقرة ١٠٤)

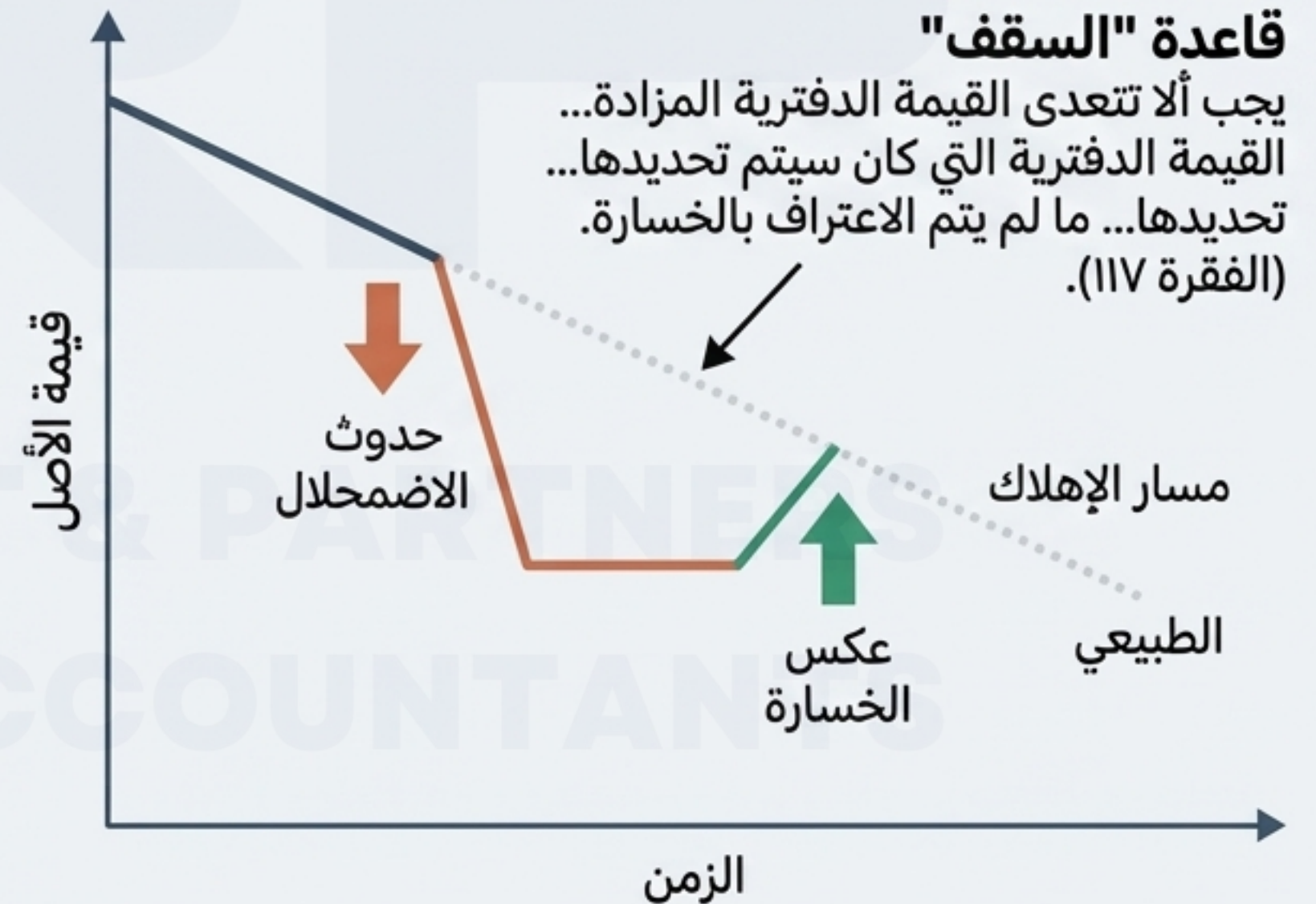


المرحلة الخامسة: هل يمكن عكس خسارة الاضمحلال؟

التقييم السنوي:

في نهاية كل فترة مالية، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت هناك دلالة على أن خسارة اضمحلال معترف بها في سنوات سابقة "لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت". (الفقرة ١١٠).

1. إذا وجدت دلالة (مثل زيادة كبيرة في القيمة السوقية)، يجب إعادة تقدير القيمة الاستردادية.
2. إذا كانت القيمة الاستردادية الجديدة أكبر من القيمة الدفترية، يتم عكس الخسارة.
3. يُثبت عكس الخسارة في الأرباح أو الخسائر. (الفقرة ١١٩).



قاعدة الشهرة التي لا يمكن كسرها

لا ينبغي عكس الخسارة
الناجمة عن اضمحلال قيمة
الشهرة في فترة لاحقة.



أي زيادة لاحقة في القيمة الاستردادية للشهرة بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال، من المرجح أن تكون زيادة في الشهرة المكتسبة داخلياً، والتي يحظر المعيار الاعتراف بها. (مستوحى من الفقرة ١٢٥).

الإفصاحات الرئيسية والدروس المستفادة

الشفافية هي مفتاح تطبيق المعيار بشكل فعال.

متطلبات الإفصاح الرئيسية

- يجب على المنشأة الإفصاح عن (وفقاً للفقرات ١٢٦ و ١٣٠):
 - قيمة خسائر الاضمحلال المعترف بها أو المعكوسة خلال الفترة.
 - بنود قائمة الدخل التي تأثرت بهذه الخسائر أو عكسها.
 - بالنسبة للخسائر الجوهرية:
 - الأحداث والظروف التي أدت إلى الاضمحلال أو عكسه.
 - القيمة الاستردادية وما إذا كانت هي القيمة العادلة أم القيمة الاستخدامية.
 - الافتراضات الأساسية المستخدمة في تقدير القيمة الاستردادية.

تطبيق معيار اضمحلال الأصول ليس مجرد تمرين امتثال. إنه إطار حاسم يضمن أن اليزانية الميزانية العمومية تعكس الواقع الاقتصادي، وتحمي قيمة قيمة أصحاب المصالح، وتعزز الثقة في التقارير المالية.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم 32

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة

دليل عملي للمحاسبين والمراجعين

يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 5

الهدف الأساسي: لماذا يهم هذا المعيار؟

يهدف المعيار إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من
تقييم الآثار المالية الناتجة عن:

- العمليات غير المستمرة.
- الاستبعادات التي تجرى على الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارية التخلص منها).

الشفافية هي جوهر المعيار، مما يتيح للمستثمرين
والمحللين فهم أثر قرارات التخلص من الأصول.



الأساس التشريعي والتاريخي للمعيار

تواريخ السريان

يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016.

تسري الفقرة المضافة بموجب قرار 69 من تاريخ صدوره.

القرارات المنظمة

قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015: بشأن إحلال 39 معيار محاسبي.

قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019: بإضافة فقرة 5 (د).

الخطوة الأولى: التبويب - السؤال الجوهرى



متى يتم تبويب الأصل
كـ "محتفظ به لغرض البيع"؟

عندما يكون من المتوقع أن يتم استرداد قيمته الدفترية، **بشكل أساسي**، من
صفقة بيع وليس من الاستمرار في استخدامه.

الخطوة الثانية: القياس - قاعدة التقييم الحاسمة

تقيس المنشأة الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجاري التخلص منها) المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس:



↓ أيهما أقل

ملاحظة هامة: ماذا يحدث للإهلاك؟

بمجرد تبويب الأصل كـ "محتفظ به لغرض البيع"،
يتوقف حساب الإهلاك لهذا الأصل.



تاريخ التبويب

المنطق المحاسبي: لم يعد الأصل يُستخدم في توليد الإيرادات بشكل مستمر، بل أصبحت قيمته مرتبطة بصفقة بيع متوقعة، مما يجعل استمرار إهلاكه غير ملائم.

الخطوة الثالثة: العرض - كيف يظهر الأصل في القوائم المالية؟

يجب عرض الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع بشكل منفصل في قائمة المركز المالي. يتم عرضها ضمن الأصول المتداولة.

قائمة المركز المالي	
الأصول	
الأصول المتداولة	
النقدية وما في حكمها	
العملاء	
المخزون	
أصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع	

خلاصة المعيار: الأركان الثلاثة لمعيار المحاسبة المصري رقم 32

العرض (Presentation)



يعرض بشكل منفصل ضمن الأصول المتداولة.

القياس (Measurement)



القيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع، أيهما أقل.

التبويب (Classification)



استرداد القيمة من البيع وليس الاستخدام.

إتقان هذه الأركان الثلاثة هو مفتاح التطبيق الصحيح للمعيار.

تطور معايير المحاسبة المصرية: تحليل تعديلات معيار الاستثمار العقاري رقم 34

تقديم نموذج إعادة التقييم: خطوة نحو التوافق مع الممارسات الدولية





التغيير الجوهرى: ما الجديد في معيار الاستثمار العقارى؟

بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023،
أصبح بإمكان المنشآت لأول مرة اختيار قياس استثماراتها
العقارية باستخدام **نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة)**،
كبديل لنموذج التكلفة المطبق سابقاً.



يمثل هذا التعديل تحولاً هاماً في السياسات المحاسبية
المتاحة للشركات في مصر.



الأساس التشريعي وتاريخ السريان



المرجع الرسمي

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883
لسنة 2023 بشأن تعديل بعض
أحكام معايير المحاسبة المصرية.



التطبيق

تطبق هذه التعديلات على الفترات
التي تبدأ في أو بعد **1 يناير 2023**.

تم نشر التعديلات في الجريدة الرسمية - العدد 9 مكرر (ف) في 6 مارس 2023.

لماذا الآن؟ جسر الفجوة مع المعايير الدولية

معييار المحاسبة الدولي
رقم 40 (IAS 40)

خيار بين نموذج التكلفة
ونموذج القيمة العادلة

معييار المحاسبة المصري
رقم 34 (قبل التعديل)

نموذج التكلفة فقط

التعديل الجديد

يهدف التعديل إلى تحقيق التوافق مع معيار المحاسبة الدولي IAS 40، مما يعزز قابلية القوائم المالية للشركات المصرية للمقارنة على الصعيد العالمي.

الفوائد المترتبة على تبني نموذج القيمة العادلة



تحسين قابلية المقارنة

يسهل مقارنة أداء الشركة مع نظيراتها على المستوى الدولي التي تطبق معايير IFRS.



تعزيز الشفافية

يزيد من شفافية المركز المالي للشركة من خلال إظهار القيمة السوقية الحالية لمحفظتها العقارية.



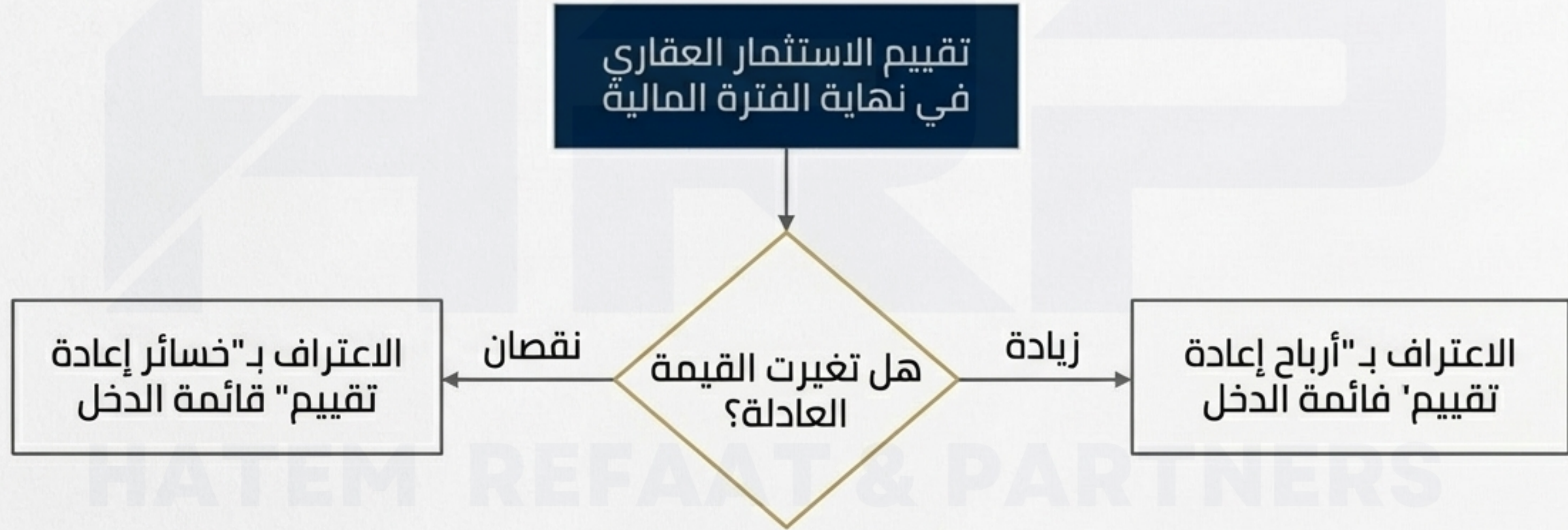
معلومات أكثر ملاءمة

يعكس تقييم الاستثمارات العقارية بقيمتها العادلة الوضع الاقتصادي الحقيقي للأصول، مما يوفر لصناع القرار والمستثمرين رؤية أعمق وأكثر حداثة.

نموذجا القياس: نظرة مقارنة

وجه المقارنة	نموذج التكلفة (Cost Model)	نموذج إعادة التقييم (Revaluation Model)
القياس اللاحق	التكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال.	القيمة العادلة في تاريخ الميزانية.
الإهلاك	يتم إهلاك الأصل على مدار عمره الإنتاجي.	لا يتم احتساب إهلاك.
التغيرات في القيمة	لا يتم الاعتراف بأي زيادة في القيمة. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فقط.	يتم الاعتراف بالتغيرات (أرباح أو خسائر) في قائمة الدخل للفترة.
التأثير على قائمة الدخل	مصرف إهلاك سنوي.	تقلبات في الأرباح نتيجة التغير في القيمة العادلة.

آلية عمل نموذج إعادة التقييم



على عكس نموذج إعادة التقييم للأصول الثابتة (معياري 10)، يتم إثبات كافة التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار العقاري مباشرة في قائمة الدخل، وليس ضمن حقوق الملكية (فائض إعادة التقييم).

ليس مجرد خيار، بل سياسة محاسبية متكاملة

التطبيق الموحد (Uniform Application)

يجب على المنشأة تطبيق السياسة المختارة (إما التكلفة أو إعادة التقييم) على كافة استثمارات العقارية.



صعوبة التغيير (Difficulty of Change)

يعتبر التغيير من نموذج إعادة التقييم إلى نموذج التكلفة غير مسموح به إلا في حالات نادرة جداً، حيث إنه لا يؤدي إلى عرض أكثر ملاءمة.



متطلبات الإفصاح (Disclosure Requirements)

يتطلب نموذج إعادة التقييم إفصاحات إضافية ومفصلة حول كيفية تحديد القيمة العادلة والافتراضات المستخدمة.



اعتبارات استراتيجية للإدارة قبل اتخاذ القرار

تقلب الأرباح (Profit Volatility)

ما مدى استعدادنا للتعامل مع التقلبات المحتملة في صافي الربح نتيجة للتغيرات في سوق العقارات؟

الخبرة والكفاءة (Expertise & Competence)

هل لدى الفريق المالي الخبرة الكافية لتحديد القيمة العادلة بشكل دوري وموثوق؟ هل سنحتاج إلى مقيمين خارجيين؟

توقعات المستثمرين (Investor Expectations)

كيف سيستقبل المحللون والمستثمرون هذا التغيير؟ هل سيفهمون التأثير على أرباحنا؟

التأثير الضريبي (Tax Impact)

كيف ستؤثر أرباح إعادة التقييم غير المحققة على الالتزامات الضريبية للشركة؟

التأثير المباشر على النسب والمؤشرات المالية

المؤشر المالي	التأثير المحتمل لنموذج إعادة التقييم
نسب الربحية (e.g., ROA, ROE)	قد تزداد تقلبًا بشكل كبير. زيادة قيمة الأصول قد تخفض العائد على الأصول (ROA) إذا لم تزد الأرباح بنفس النسبة.
ربحية السهم (EPS)	تتأثر مباشرة بأرباح أو خسائر إعادة التقييم المدرجة في قائمة الدخل.
نسب المديونية (e.g., Debt-to-Equity)	زيادة القيمة العادلة للأصول تزيد من حقوق الملكية، مما قد يؤدي إلى تحسين (خفض) نسب المديونية.
القيمة الدفترية للسهم	ترتفع مع ارتفاع القيمة العادلة للاستثمارات العقارية.

خارطة طريق للتنفيذ: الخطوات التالية

1 تقييم المحفظة العقارية (Portfolio Assessment)

تحليل وتصنيف كافة العقارات لتحديد ما يندرج تحت تعريف "الاستثمار العقاري".

1

2 تحليل السياسة المحاسبية (Policy Analysis)

إجراء دراسة مفصلة لمقارنة أثر النموذجين على القوائم المالية والنسب الرئيسية.

2

3 إشراك الخبراء (Engage Experts)

التواصل مع مقيمين عقاريين معتمدين لتحديد القيمة العادلة بشكل احترافي ومستقل.

3

4 التدريب والتوعية (Training & Awareness)

تدريب الفريق المالي ومجلس الإدارة على متطلبات وأثار النموذج الجديد.

4

5 تحديث الأنظمة (Update Systems)

التأكد من قدرة الأنظمة المحاسبية على معالجة قياسات القيمة العادلة والإفصاحات المطلوبة.

5

الرسائل الرئيسية

3 2 1

3. تأثير شامل (Comprehensive Impact)

الاختيار بين النموذجين له آثار عميقة لا تقتصر على المحاسبة فقط، بل تمتد لتشمل تقييم الأداء، والنسب المالية، المالية، وتوقعات المستثمرين.

2. توافق دولي (International Alignment)

التعديل يضع معيار المحاسبة المصري رقم 34 في مصاف الممارسات الدولية (IAS 40)، مما يعزز الثقة والشفافية.

1. خيار استراتيجي جديد (A New Strategic Option)

لم يعد قياس الاستثمار العقاري مقتصرًا على التكلفة التاريخية؛ نموذج القيمة العادلة من الآن متاح ويتطلب قراراً استراتيجياً.

معييار المحاسبة المصري رقم 35: الزراعة

دليل شامل لفهم وتطبيق تعديلات 2023

HATEM REFAAT
CHARTER

لماذا معيار خاص بالزراعة؟

فهم خصوصية النشاط الزراعي.

نطاق المعيار وتعريفاته الأساسية:

تحديد ما يغطيه المعيار وما لا يغطيه.

جوهر المعيار: الاعتراف والقياس:

استيعاب المبدأ الأساسي للقيمة العادلة.

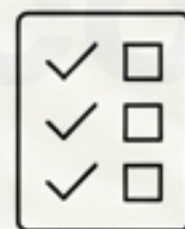
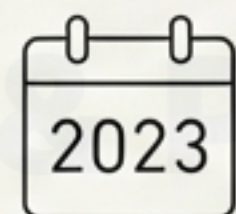
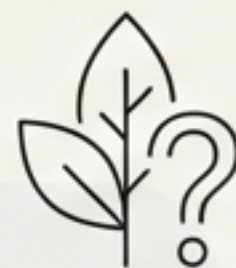
تحديثات 2023: التغيير الأهم:

التركيز على التعديلات الإلزامية الجديدة.

خلاصة التطبيق العملي:

خطوات وإفصاحات أساسية.

رحلتنا في المعيار



خصوصية النشاط الزراعي تقتضي معالجة محاسبية فريدة



التحول البيولوجي هو العملية التي تديرها المنشأة وتتضمن النمو، أو الانحلال، أو الإنتاج، أو التكاثر، والتي تسبب تغيرات نوعية أو كمية في الأصل البيولوجي (حيوان أو نبات حي).

المعيار يعالج التحديات المحاسبية الفريدة الناتجة عن إدارة التحول البيولوجي للأصول الحية.

نطاق التطبيق: ماذا يغطي المعيار؟

خارج النطاق

- الأراضي المتعلقة بالنشاط الزراعي (تخضع لمعيار 10 - الأصول الثابتة).



- الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي (تخضع لمعيار 23 - الأصول غير الملموسة).



- المنتجات بعد الحصاد (تخضع لمعيار 2 - المخزون).



داخل النطاق

- الأصول البيولوجية (مثل: الماشية، الأشجار المثمرة).



- المنتجات الزراعية عند نقطة الحصاد فقط (مثل: الصوف، الفاكهة المقطوفة).



- المنح الحكومية المتعلقة بالأصول البيولوجية.



المصطلحات الأساسية للمعيار



الأصل البيولوجي (Biological Asset)

التعريف: "حيوان أو نبات حي."

أمثلة: أغنام، أشجار غابات، محاصيل زراعية كالقمح والذرة.



المنتج الزراعي (Agricultural Produce)

التعريف: "المنتج الذي يتم حصاده من الأصول البيولوجية للمنشأة."

أمثلة: صوف، ألبان، فاكهة، قطن.



الحصاد (Harvest)

التعريف: "فصل المنتج عن الأصل البيولوجي أو إيقاف العمليات الحيوية للأصل البيولوجي."

أمثلة: قطف الثمار، ذبح الماشية، قطع الأشجار.

جواهر المعيار: القياس بالقيمة العادلة

عند الاعتراف الأولي
وفي نهاية كل فترة
بالقيمة العادلة ناقصاً
البيع، إلا في حالة عدم
قياس القيمة العادلة
بشكل موثوق.



”يتم قياس الأصول
البيولوجية عند الاعتراف
الأولي وفي نهاية مالية
العادلة ناقصاً تكاليف
البيع، إلا في قياس
مالاتييف.”

معالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن قياس القيمة العادلة

الربح أو الخسارة الناشئ عند الاعتراف
الاعتراف الأولي بأصل بيولوجي بالقيمة
العادلة ناقصاً تكاليف البيع.

التغير في القيمة العادلة ناقصاً
تكاليف البيع لأصل بيولوجي.

يتم إدراجه في قائمة الأرباح والخسائر
للفترة المحاسبية التي ينشأ فيها.

نقطة تحول: تعديلات 2023 الإلزامية

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023

منشور بالجريدة الرسمية - العدد 9 مكرر (ج) في 6 مارس 2023.



تاريخ التطبيق الإلزامي
للفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023

أبرز ملامح التعديلات الجديدة وما تعنيه لك

تهدف التعديلات إلى زيادة الوضوح والمواءمة مع الممارسات الدولية، وتتطلب من المحاسبين التركيز على المجالات التالية:

تحديد دقيق للقيمة العادلة

التركيز على تقنيات التقييم وتحديد المدخلات عند غياب سوق نشط.



متطلبات إفصاح إضافية

الحاجة إلى شفافية أكبر حول الافتراضات والتقديرات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة.



توضيحات حول المنح الحكومية

معالجة أكثر تفصيلاً للمنح غير المشروطة والمشروطة المتعلقة بالأصول البيولوجية.



مواءمة مع المعيار الدولي (IAS 41)

ضمان تطابق الممارسات المحاسبية المصرية مع أحدث إصدارات المعيار الدولي لتعزيز قابلية المقارنة.



مثال تطبيقي: قياس ماشية

تمتلك مزرعة في 31 ديسمبر 2023 قطيعاً مكوناً من 100 بقرة حلوب. لا يوجد سوق نشط للأبقار في هذه المنطقة. ولكن يوجد سوق نشط في منطقة مجاورة.

البيان (Description)	القيمة (Value)	ملاحظات (Notes)
سعر السوق للبقرة الواحدة في السوق النشط	15,000 جنيه مصري	السعر المحدد في السوق المجاورة
تكاليف النقل للسوق النشط (للبقرة)	(500) جنيه مصري	تكاليف ضرورية للوصول إلى السوق
عمولات السماسرة (للبقرة)	(200) جنيه مصري	تكاليف بيع مباشرة
القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع (للبقرة)	14,300 جنيه مصري	(200 - 500 - 15,000)
القيمة الإجمالية للقطيع (100 بقرة)	1,430,000 جنيه مصري	(14,300 * 100)

يتم إثبات القطيع في القوائم المالية بقيمة 1,430,000 جنيه مصري.

الإفصاحات المطلوبة: رواية القصة بالأرقام

- ✓ **وصف عام:** وصف لطبيعة أنشطة المنشأة المتعلقة بكل مجموعة من الأصول البيولوجية.
- ✓ **تسوية القيمة الدفترية:** عرض تسوية للتغيرات في القيمة الدفترية للأصول البيولوجية بين بداية ونهاية الفترة، مع إظهار الزيادة الناتجة عن المشتريات، والنقص الناتج عن المبيعات والحصاد، والتغير في القيمة العادلة.
- ✓ **افتراضات القيمة العادلة:** الإفصاح عن الأساليب والافتراضات الهامة المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل مجموعة من المنتجات الزراعية عند نقطة الانقطة الحصاد ولكل مجموعة من الأصول البيولوجية.
- ✓ **المنح الحكومية:** الإفصاح عن طبيعة ومدى المنح الحكومية المعترف بها والشروط غير المستوفاة.

الخلاصة: أهم ما يجب تذكره



1 القيمة العادلة هي أساس القياس.

القياس المبدئي واللاحق للأصول البيولوجية يتم بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع.



2 تعديلات 2023 إلزامية ونافذة الآن.

التطبيق الفوري مطلوب للفترات المالية التي بدأت في 1 يناير 2023 أو بعده.



3 الإفصاح الدقيق هو مفتاح الشفافية.

التعديلات الجديدة تشدد على أهمية الإفصاح عن الافتراضات والتقديرات المستخدمة.

خطواتك التالية لتطبيق المعيار المحدث

1

تقييم (Assess)

راجع سياساتك المحاسبية الحالية وقارنها بمتطلبات المعيار المعدل. وقارنها بمتطلبات المعيار المعدل. حدد الفجوات في القياس والإفصاح.

2

تحديث (Update)

قم بتحديث نماذج التقييم لتحديد تحديد القيمة العادلة. اجمع البيانات القيمة العادلة. اجمع البيانات اللازمة لتطبيق التغييرات المطلوبة على أصولك البيولوجية.

3

تدريب (Train)

تأكد من أن فريقك الماييلي تأكد من أن فريقك المالي والمحاسبي على دراية كاملة بالتعديلات الجديدة وتأثيرها على التقارير المالية.

المصادر والإشارة المرجعية



المصدر الأساسي: معيار المحاسبة المصري رقم (35) - الزراعة.

التعديل: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية.

النشر الرسمي: الجريدة الرسمية، العدد 9 مكرر (ج)، الصادر في 6 مارس 2023.

الإشارة: تم تجميع هذا العرض بناءً على المعلومات المتاحة من منشورات مدونة محمود حموده.

معييار المحاسبة المصري رقم 36: دليل التنقيب وتقييم الموارد التعدينية

تحليل شامل للإطار المحاسبي الجديد وتطبيقاته
العملية

للتطبيق الإلزامي على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023

الإطار العام للمعيار الجديد: نظرة سريعة على أهم المستجدات



ما هو؟ (What?)

إصدار معيار المحاسبة المصري رقم 36، "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"، والذي يقابل معيار التقرير المالي الدولي IFRS 6.



لماذا؟ (Why?)

وضع إطار محاسبي متخصص للأنشطة الاستكشافية، مما يزيد من الشفافية وقابلية المقارنة، ويتوافق مع الممارسات الدولية.



بموجب ماذا؟ (By Whom?)

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023.



متى؟ (When?)

التطبيق إلزامي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.



أين؟ (Where?)

تم النشر في الجريدة الرسمية - العدد 9 (مكرر)
بتاريخ 6 مارس 2023.

تحديد الهدف والنطاق: ما هي الأنشطة التي يغطيها المعيار؟

الهدف الرئيسي (The Main Objective)

تحديد أسس التقرير المالي المتعلق بالتنقيب عن الموارد التعدينية وتقييمها.

- يسمح للمنشآت بوضع سياسة محاسبية لتكاليف التنقيب والتقييم دون التقيد الصارم بمتطلبات محددة في معايير أخرى.
- يفرض اختبار أصول التنقيب والتقييم للاضمحلال في القيمة وفقاً لهذا المعيار وليس فقط وفقاً لمعيار لمعيار المحاسبة المصري رقم 31.
- يتطلب إفصاحات توضح وتفسر المبالغ المدرجة في القوائم المالية الناتجة عن التنقيب وتقييم الموارد التعدينية.

نطاق التطبيق (Scope of Application)

يشمل (Includes) ✓

النفقات التي تتكبدها المنشأة والمتعلقة بالتنقيب وتقييم الموارد التعدينية.

لا يشمل (Excludes) ✗

النفقات التي يتم تكبدها:

- قبل الحصول على الحقوق القانونية للتنقيب في منطقة محددة.
- بعد إثبات الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج الموارد التعدينية.

مصطلحات أساسية: تعريف مفاهيم المعيار المحورية



أصول التنقيب والتقييم (Exploration and Evaluation Assets)

نفقات التنقيب والتقييم التي يتم الاعتراف بها كأصول وفقاً للسياسة المحاسبية للمنشأة.



نفقات التنقيب والتقييم (Exploration and Evaluation Expenditures)

النفقات التي تتكبدها المنشأة فيما يتعلق بالتنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية قبل إثبات الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج تلك الموارد.

الاعتراف بالأصول: متى يتم رسمة نفقات التنقيب والتقييم؟

يجب على المنشأة وضع سياسة محاسبية تحدد النفقات التي يتم الاعتراف بها كأصول للتنقيب والتقييم.

شروط الاعتراف كأصل



يتم تطبيق هذه السياسة المحاسبية بشكل ثابت.

القياس عند الاعتراف: تحديد تكلفة أصول التنقيب والتقييم

يتم قياس أصول التنقيب والتقييم بالتكلفة عند الاعتراف الأولي.

عناصر التكلفة

حفر الآبار الاستكشافية.

حفر الخنادق وأخذ العينات.

الأنشطة المتعلقة بتقييم الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج المورد التعديني.

التكاليف المباشرة للموظفين والمواد والمستلزمات المستهلكة والخدمات.

حيازة حقوق التنقيب.

الدراسات الطبوغرافية والجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية.

حفر الآبار الاستكشافية.



القياس اللاحق: خيارات تقييم الأصول بعد الاعتراف الأولي

بعد الاعتراف الأولي، يجب على المنشأة تطبيق أحد النموذجين التاليين:

نموذج التكلفة (Cost Model)



يتم قياس الأصل بالتكلفة ناقصاً أي مجمع اضمحلال في القيمة.

وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (10) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

نموذج إعادة التقييم (Revaluation Model)



يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة.

وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (10) أو معيار المحاسبة المصري رقم (12) - الأصول غير الملموسة، اعتماداً على تصنيف الأصل.

مرونة السياسات المحاسبية: تغييرات استثنائية تحت مظلة المعيار الجديد

يجوز للمنشأة تغيير سياساتها المحاسبية المتبعة في قياس أصول التنقيب والتقييم إذا كان التغيير يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة وموثوقة.



معيار المحاسبة المصري رقم (5)

يتطلب أن يكون التغيير "أكثر موثوقية".
التغيير

معيار المحاسبة المصري رقم (36)

يتطلب فقط أن يكون التغيير "لا يقل موثوقية" عن السياسة السابقة.

العرض في القوائم المالية: تصنيف أصول التنقيب والتقييم

يتم تصنيف أصول التنقيب والتقييم كأصول ثابتة ملموسة أو أصول غير ملموسة وفقاً لطبيعة الأصول التي تم حيازتها، ويجب تطبيق هذا التصنيف بشكل ثابت.

أمثلة لأصول ملموسة (Examples of Tangible)

- مركبات ومعدات الحفر
- المنشآت والمباني المستخدمة في التنقيب

أمثلة لأصول غير ملموسة (Intangible Assets)

- حقوق التنقيب
- بيانات المسح الجيولوجي

إذا تم الاعتراف بأصل ملموس لخدمة أصل غير ملموس، فيجب معاملته كجزء من الأصل غير الملموس.

اضمحلال القيمة (الجزء الأول): مؤشرات ضرورة إجراء الاختبار

يجب اختبار أصول التنقيب والتقييم للاضمحلال عندما تشير الحقائق والظروف إلى أن المبلغ الدفترى قد يتجاوز المبلغ القابل للاسترداد. يجب تقييم هذه المؤشرات أولاً قبل الانتقال للاختبار التفصيلي.



انتهاء الصلاحية

انتهاء صلاحية حق التنقيب خلال الفترة أو قرب انتهائه دون توقع التجديد.



توقف الإنفاق

عدم وجود ميزانية معتمدة لنفقات تنقيب وتقييم إضافية جوهرية في المنطقة المحددة.



نتائج غير مشجعة

أدت أنشطة التنقيب إلى عدم اكتشاف كميات تجارية من الموارد، وتقرر المنشأة وقف الأنشطة في المنطقة.



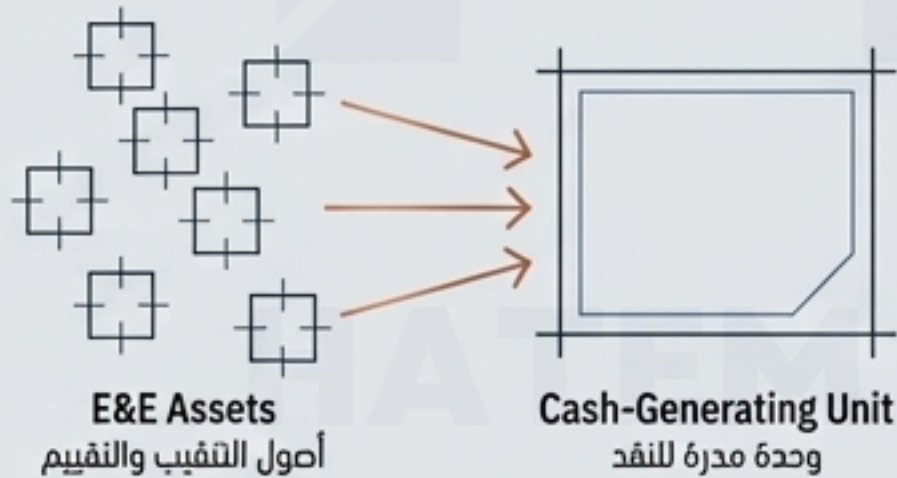
بيانات غير مؤكدة

وجود بيانات كافية تشير إلى أن المبلغ الدفترى للأصل من غير المرجح استرداده بالكامل من خلال التطوير الناجح أو البيع.

اضمحلال القيمة (الجزء الثاني): كيفية قياس وتسجيل الخسارة

1. تحديد مستوى التقييم (Determine Assessment Level)

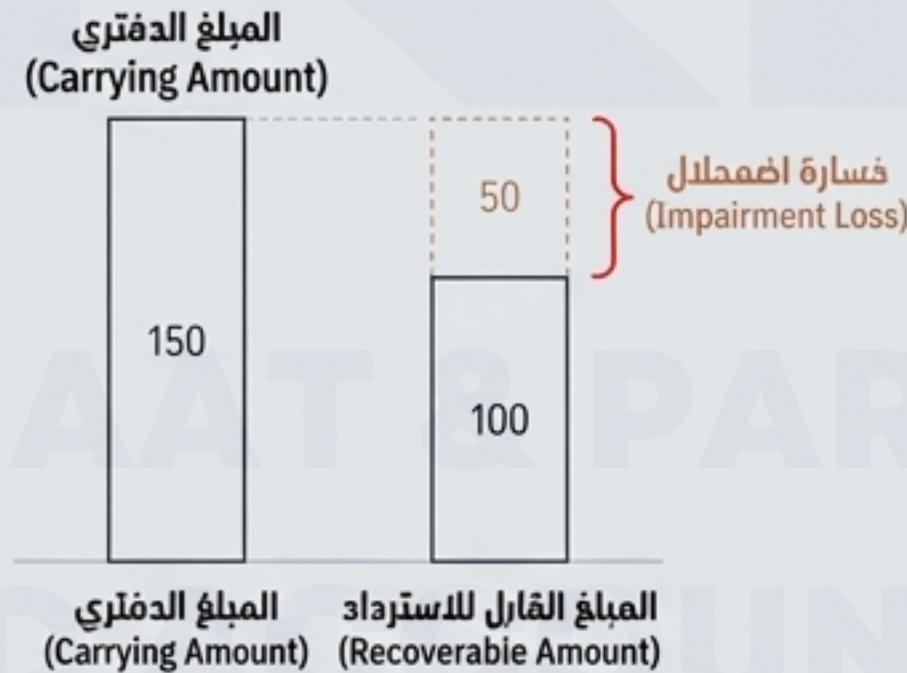
يتم تجميع أصول التنقيب والتقييم في وحدات مدرة للنقد أو مجموعات من الوحدات لأغراض اختبار الاضمحلال.



يجب ألا تكون مجموعة الوحدات أكبر من قطاع تشغيلي.

2. القياس (Measurement)

يتم قياس أي خسارة اضمحلال وتسجيلها والإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري المصري رقم (31) - "اضمحلال قيمة الأصول".



3. النتيجة (Result)

إذا تجاوز المبلغ الدفترى المبلغ القابل للاسترداد، يتم الاعتراف بخسارة اضمحلال في قائمة الدخل.



متطلبات الإفصاح (الجزء الأول): السياسات والمبالغ المالية

يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتفسر المبالغ المعترف بها في قوائمها المالية والنتيجة عن التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية.

السياسات المحاسبية (Accounting Policies)

الإفصاح عن السياسات المحاسبية لنفقات التنقيب والتقييم، بما في ذلك الاعتراف بالأصول المتعلقة بها.

الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات (Assets, Liabilities, Income & Expense)

الإفصاح عن المبالغ المتعلقة بـ:

- أصول التنقيب والتقييم.
- الالتزامات الناتجة عن أنشطة التنقيب والتقييم.
- الدخل والمصروفات المتعلقة بهذه الأنشطة.

متطلبات الإفصاح (الجزء الثاني): التدفقات النقدية

يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التنقيب والتقييم بشكل منفصل في قائمة التدفقات النقدية.

التدفقات النقدية التشغيلية (Operating Cash Flows)

الإفصاح عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المتعلقة بالتنقيب والتقييم.

التدفقات النقدية الاستثمارية (Investing Cash Flows)

الإفصاح عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية المتعلقة بالتنقيب والتقييم.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

الخلاصة والخطوات التالية: النقاط الأساسية للتطبيق الفوري

- **التطبيق الإلزامي:** معيار المحاسبة المصري رقم 36 واجب التطبيق اعتباراً من 1 يناير 2023، مما يتطلب مراجعة فورية للسياسات الحالية.
- **التوافق الدولي:** المعيار يضع مصر على قدم المساواة مع الممارسات الدولية (IFRS 6)، مما يعزز الثقة والشفافية للمستثمرين الدوليين.
- **رسمة النفقات:** يجب وضع سياسة واضحة وموثقة لتحديد نفقات التنقيب والتقييم التي سيتم رسملتها كأصول.
- **مراقبة الاضمحلال:** تطبيق آلية دقيقة لمراقبة مؤشرات الاضمحلال وإجراء الاختبارات اللازمة في الوقت المناسب لحماية قيمة الأصول.
- **الإفصاح الشامل:** التأكد من أن القوائم المالية تتضمن كافة الإفصاحات الكمية والنوعية الجديدة المطلوبة بالمعيار.

يمثل معيار 36 نقلة نوعية في المحاسبة عن الموارد التعدينية في مصر، ويتطلب من الشركات تكييف أنظمتها وسياساتها لضمان الامتثال الكامل.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (38): دليل شامل لمزايا العاملين

نظرة استراتيجية للمهنيين الماليين

يستند إلى قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 | يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 19

الأساس: لماذا يوجد هذا المعيار وماذا يغطي؟

الهدف

يهدف المعيار إلى ضمان قيام المنشأة بالاعتراف ب:

◀ **التزام:** عندما يقدم العامل عنقداً عندما يقدم العامل خدمة تستحق عنها مزايا في المستقبل.

◀ **مصرف:** عندما تستهلك المنشأة المنافع الاقتصادية الناتجة عن خدمة العامل.

النطاق



يطبق هذا المعيار على كافة مزايا العاملين، فيما عدا ما يطبق بشأنه معيار المحاسبة المصري رقم (39).

الإطار العام: الأنواع الأربعة الرئيسية لمزايا العاملين



مزايا قصيرة الأجل

تستحق بالكامل خلال 12 شهراً بعد نهاية فترة تقديم الخدمة.



مزايا ما بعد انتهاء الخدمة

المزايا المستحقة بعد إكمال فترة الخدمة (مثل المعاشات).



مزايا أخرى طويلة الأجل

لا تستحق بالكامل خلال 12 شهراً بعد نهاية الفترة (مثل إجازة الخدمة الطويلة).



مزايا إنهاء الخدمة

مستحقة نتيجة قرار المنشأة بإنهاء خدمة عامل أو قرار العامل بقبول عرض لترك الخدمة.

الركن الأول: المزايا قصيرة الأجل - المحاسبة المباشرة

يتم الاعتراف بالمبلغ **غير المخصص** المتوقع دفعه كمصروف (أو تكلفة أصل) عند تقديم العامل للخدمة.

لا توجد افتراضات اكتوارية، ولا يتم استخدام الخصم. المحاسبة واضحة ومباشرة.

أمثلة شائعة



المزايا غير النقدية
(الرعاية الطبية،
الإسكان)



المكافآت



الإجازات السنوية
المدفوعة



الأجور والمرتببات
واشتراكات التأمينات
الاجتماعية

الركن الثاني: مزايا ما بعد انتهاء الخدمة - نقطة التحول المحاسبية

نظم الاشتراك المحدد

المخاطر الاكتوارية والاستثمارية: تقع
تقع على العامل.

التزام المنشأة: يقتصر على دفع
مساهمات ثابتة في صندوق منفصل.

المحاسبة: **بسيطة**. يتم الاعتراف
بالمساهمة المستحقة كمصروف.

نظم المزايا المحددة

المخاطر الاكتوارية والاستثمارية: تقع
على المنشأة.

التزام المنشأة: وعد بتقديم مزايا متفق
عليها للعاملين الحاليين والسابقين.

المحاسبة: **معقدة**. تتطلب تقييمات
وافتراضات اكتوارية.

نظرة عن قرب: نظم الاشتراك المحدد - واضحة ومباشرة



مبلغ المزايا الذي سيستلمه العامل يتحدد بمقدار الاشتراكات وعوائد الاستثمارات الناتجة عنها.

القاعدة المحاسبية

- يتم الاعتراف بالاشتراك المستحق الدفع عن الفترة كمصروف.
- إذا تجاوزت الاشتراكات المدفوعة المبلغ المستحق، يتم الاعتراف بالزيادة كأصل (مصروف مدفوع مقدماً).

نظرة متعمقة: نظم المزايا المحددة - إدارة الالتزام طويل الأجل

يجب على المنشأة الاعتراف بصافي التزام (أو أصل) المزايا المحددة في قائمة مركزها المالي.

صافي التزام (أصل)
المزايا المحددة

=

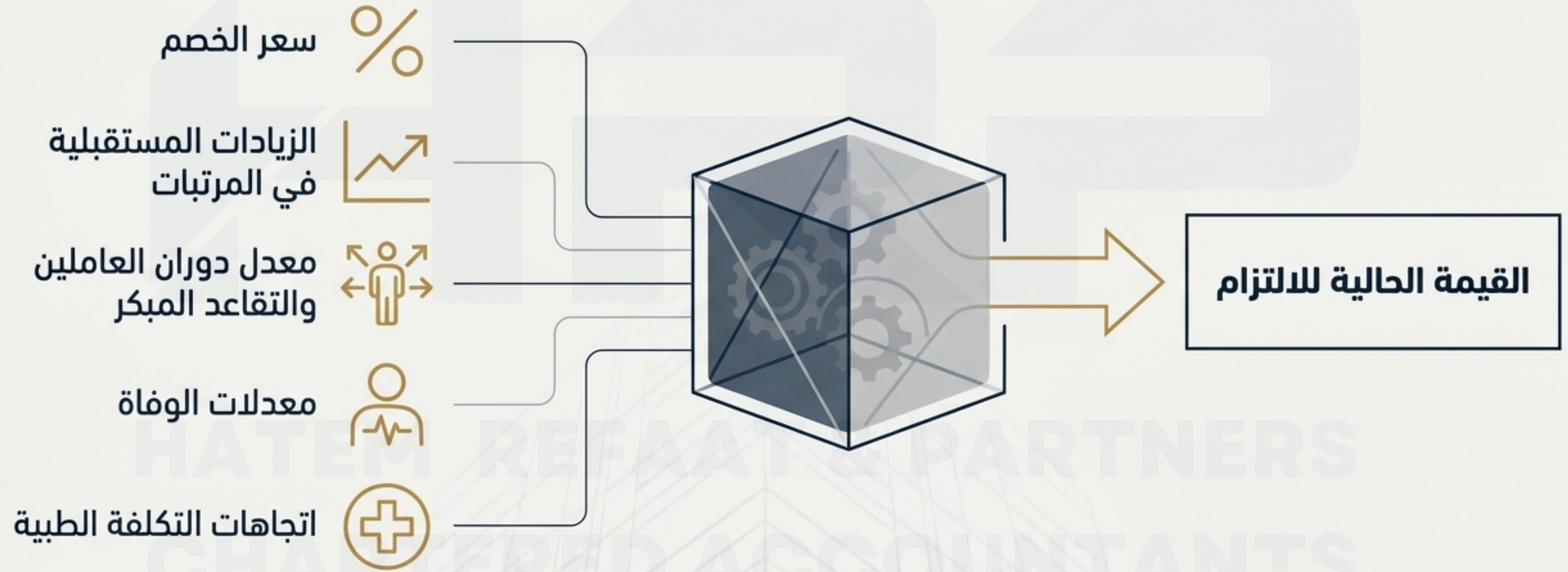
القيمة الحالية لالتزام
المزايا المحددة

-

القيمة العادلة
لأصول النظام

يتطلب حساب هذه المعادلة **افتراضات اكتوارية** لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وخصمها.

حجر الزاوية في القياس: الافتراضات الاكتوارية



المبدأ الحاكم: يجب أن تكون الافتراضات الاكتوارية **غير متحيزة** (لا حذرة ولا متحفظة بشكل مبالغ فيه) و**متسقة مع بعضها**.

تحليل تكلفة المزايا المحددة: التأثير على القوائم المالية

تكلفة المزايا المحددة

يعترف بها في الأرباح أو الخسائر

- تكلفة الخدمة

تكلفة الخدمة الحالية
تكلفة الخدمة السابقة

- صافي الفائدة على صافي التزام (أصل)
المزايا المحددة

(صافي الالتزام/الأصل × سعر الخصم)

يعترف بها في الدخل الشامل الآخر

- إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة

المكاسب والخسائر الاكتوارية
العائد على أصول النظام (بعد استبعاد الفائدة)
التغير في تأثير سقف الأصل (بعد استبعاد الفائدة)

البنود المعترف بها في الدخل الشامل الآخر **لا يعاد**
تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر في فترة لاحقة.



الأركان المتبقية: المزايا طويلة الأجل ومزايا إنهاء الخدمة

مثال: إجازة الخدمة الطويلة أو مزايا العجز طويل الأجل.

المزايا الأخرى طويلة الأجل



القاعدة المحاسبية: المحاسبة مشابهة لنظم المزايا المحددة، ولكن مع تبسيط رئيسي: **يتم الاعتراف بكافة مكونات التكلفة، بما في ذلك إعادة القياس، في الأرباح أو الخسائر.** لا يوجد دخل شامل آخر.

مزايا إنهاء الخدمة



تنشأ عن قرار المنشأة بإنهاء الخدمة، وليس عن خدمة العامل.

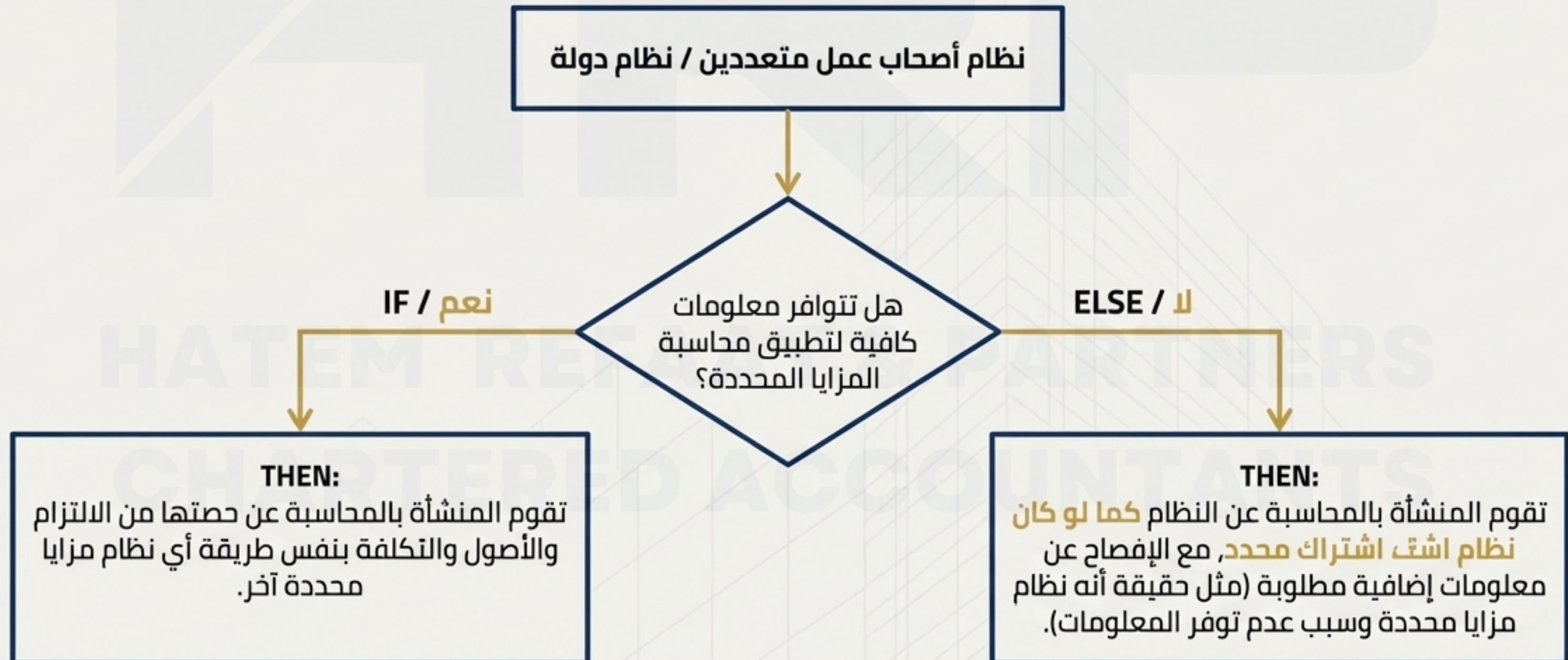
نقطة الاعتراف: يتم الاعتراف بالالتزام والمصروف في التاريخ الأبعد بين:

- عندما **لا يعود بإمكان المنشأة سحب عرض** تلك المزايا.
- عندما تعترف المنشأة **بتكاليف إعادة الهيكلة** التي تتضمن دفع هذه المزايا.

حالات خاصة: نظم أصحاب العمل المتعددين ونظم الدولة

المبدأ العام

يتم تبويب هذه النظم كنظم اشتراك محدد أو مزايا محددة بناءً على أحكام النظام، بما في ذلك أي التزام حكومي يتعدى الأحكام الرسمية.



الإفصاح: تقديم صورة كاملة وشفافة

الهدف من الإفصاح

تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم: خصائص نظم المزايا المحددة والمخاطر المرتبطة بها، المبالغ المعترف بها في القوائم المالية، وكيفية تأثير هذه النظم على التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

المجالات الرئيسية للإفصاح



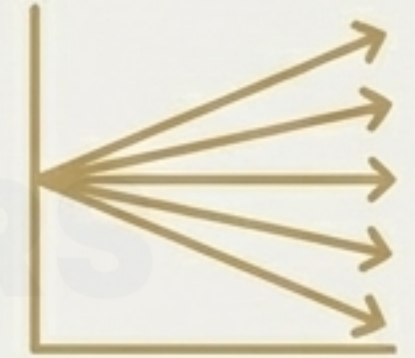
تسوية تفصيلية لأرصدة
أول وآخر المدة لصافي
الالتزام/الأصل وأصول النظام.



وصف لخصائص النظام
والإطار التنظيمي والمخاطر
التي تتعرض لها المنشأة.



الافتراضات الاكتوارية الرئيسية
المستخدمة (سعر الخصم،
معدل زيادة الرواتب، الخ).



تحليل حساسية لتأثير
التغيرات المحتملة في
الافتراضات الاكتوارية الرئيسية
على التزام المزايا المحددة.

النقاط الأساسية: خلاصة معيار مزايا العاملين

1

التصنيف هو حجر الزاوية.

المعالجة المحاسبية الكاملة (بسيطة أم معقدة) تتبع مباشرة من تحديد نوع الميزة ضمن الفئات الأربع.

2

الخط الفاصل: نظم الاشتراك المحدد مقابل المزايا المحددة.

هذا هو التمييز الأكثر أهمية، حيث يحدد من يتحمل المخاطر الاكتوارية والاستثمارية وبالتالي درجة التعقيد المحاسبي.

3

المزايا المحددة هي عملية تقييم طويلة الأجل.

الأمر يتعلق بحساب القيمة الحالية لوعده مستقبلي، وهي عملية تعتمد بشكل جوهري على الافتراضات الاكتوارية.

4

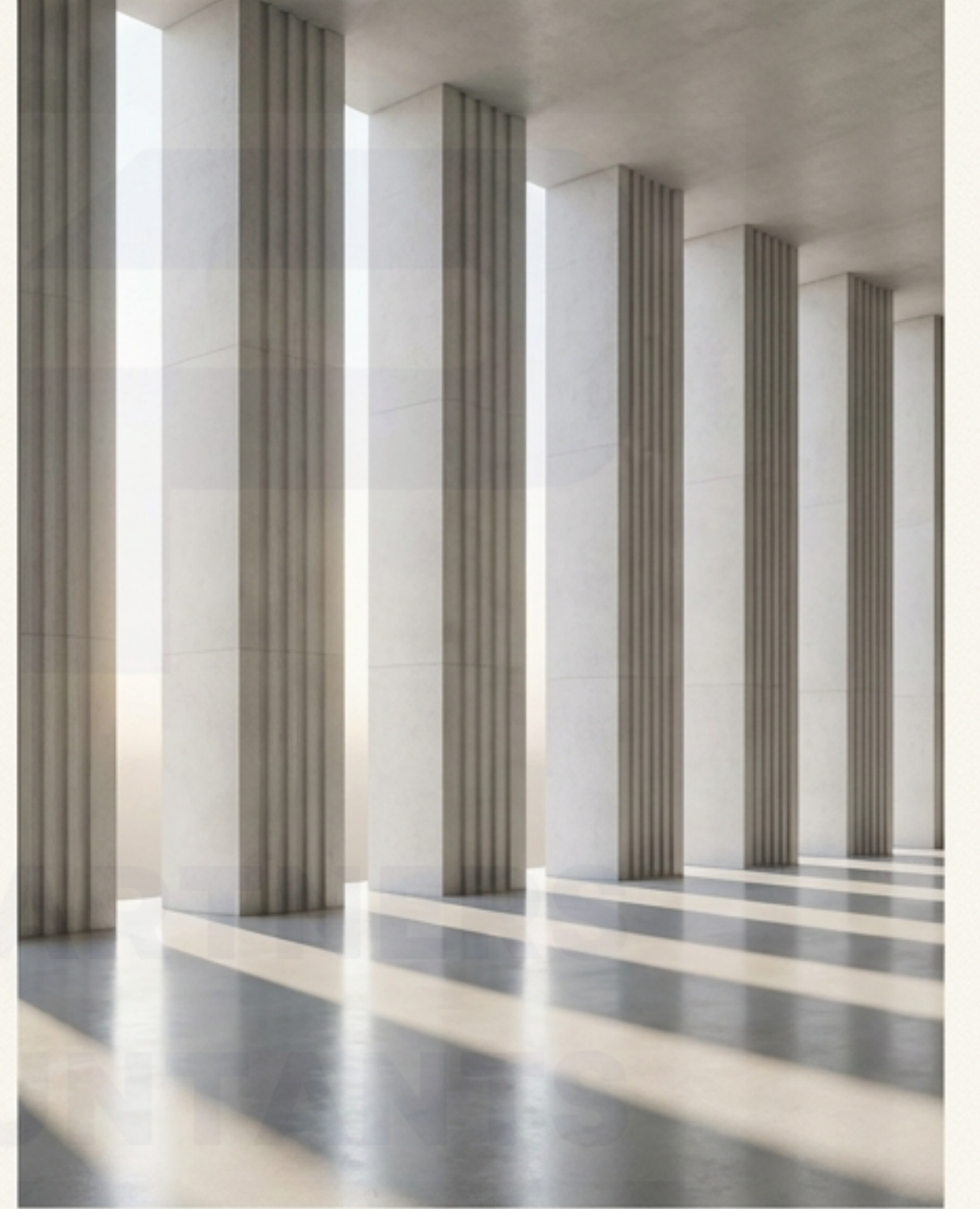
الشفافية إلزامية.

الإفصاحات المطلوبة واسعة النطاق وضرورية لتمكين المستخدمين من فهم التأثير الكامل لهذه الالتزامات على المركز المالي للمنشأة.

معييار المحاسبة المصري رقم 40: الأدوات المالية - الإفصاحات

دليل إرشادي لفهم وتطبيق الركائز الثلاث للشفافية

HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS



هدف المعيار: الإجابة على سؤالين أساسيين

1
ما هي أهمية الأدوات المالية للمركز
المالي والأداء المالي للمنشأة؟

(فقرة 1-أ)

2
ما هي طبيعة ومدى المخاطر الناجمة
الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض
لها المنشأة، وكيف تتم إدارتها؟

(فقرة 1-ب)

هذه الركائز هي الإطار الذي ينظمه المعيار لتقديم إجابات شاملة ودقيقة على هذين السؤالين.



الركيزة الأولى: الأهمية والأداء المالي

الإفصاح عن "ماذا" تمتلك المنشأة وكيف يؤثر على قوائمها المالية.

⚖️ في قائمة المركز المالي: عرض فئات الأصول والالتزامات المالية

الفئات الرئيسية للإفصاح (وفقًا للفقرة 8)

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (مبينة بشكل منفصل: تلك المخصصة عند الاعتراف الأولي وتلك المقاسة إلزاميًا).

الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (مبينة بشكل منفصل: تلك المخصصة عند الاعتراف الأولي وتلك المحتفظ بها للمتاجرة).

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة.

الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الهدف: تقديم معلومات كافية لإتاحة المطابقة مع البنود الرئيسية المعروضة في قائمة المركز المالي (فقرة 6).

في قائمة الدخل الشامل: تحليل الدخل، المصروفات، والمكاسب والخسائر

صافي المكاسب أو الخسائر (Net Gains/Losses)

لكل فئة قياس (مثل: بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالتكلفة المستهلكة، إلخ).

دخل ومصروف الفائدة (Interest Income & Expense)

إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية).

الرسوم (Fees)

دخل ومصروف الرسوم (باستثناء المبالغ المدرجة في سعر الفائدة الفعلي).

خسائر الاضمحلال (Impairment Losses)

يجب عرض المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد من الدفاتر للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة بشكل منفصل.

صافي المكاسب/الخسائر

دخل ومصروف الفائدة

الرسوم

خسائر الاضمحلال

قائمة الدخل الشامل



الركيزة الثانية: طبيعة ومدى المخاطر

تحليل "ماذا لو": الإفصاحات النوعية والكمية للمخاطر الرئيسية.



إطار الإفصاح عن المخاطر: نهج مزدوج (نوعي وكمي)

الإفصاحات الكمية

Quantitative Disclosures - فقرة 34

ملخص للبيانات الكمية حول التعرض للمخاطر في نهاية الفترة (بناءً على المعلومات الداخلية المقدمة للإدارة العليا).

الإفصاحات المحددة المطلوبة لمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق.

تركيزات المخاطر، إذا لم تكن واضحة من الإفصاحات الأخرى.

الإفصاحات النوعية

Qualitative Disclosures - فقرة 33

التعرض للمخاطر وكيف تنشأ.

الأهداف والسياسات والأساليب المتبعة لإدارة وقياس المخاطر.

أي تغييرات في الممارسات المذكورة أعلاه عن الفترة السابقة.



مخاطر الائتمان: فهم وإدارة احتمالية التعثر

الحد الأقصى للتعرض (Maximum Exposure)

المبلغ الذي يمثل أفضل تمثيل للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في نهاية الفترة (فقرة 36-أ).

جودة الائتمان (Credit Quality)

معلومات كمية ونوعية حول جودة الائتمان، بما في ذلك ممارسات إدارة المخاطر وكيفية ارتباطها بقياس خسائر الائتمان المتوقعة (فقرة 35-ب).

الضمانات وتحسينات الائتمان (Collateral)

وصف للضمانات المحتفظ بها وتحسينات الائتمان الأخرى، وتأثيرها على المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة (فقرة 35-ك).

مخصص خسائر الائتمان (ECL Allowance)

تسوية (Reconciliation) توضح التغيرات في مخصص خسائر الاضمحلال من رصيد أول الفترة إلى رصيد آخر الفترة (فقرة 35-ج).



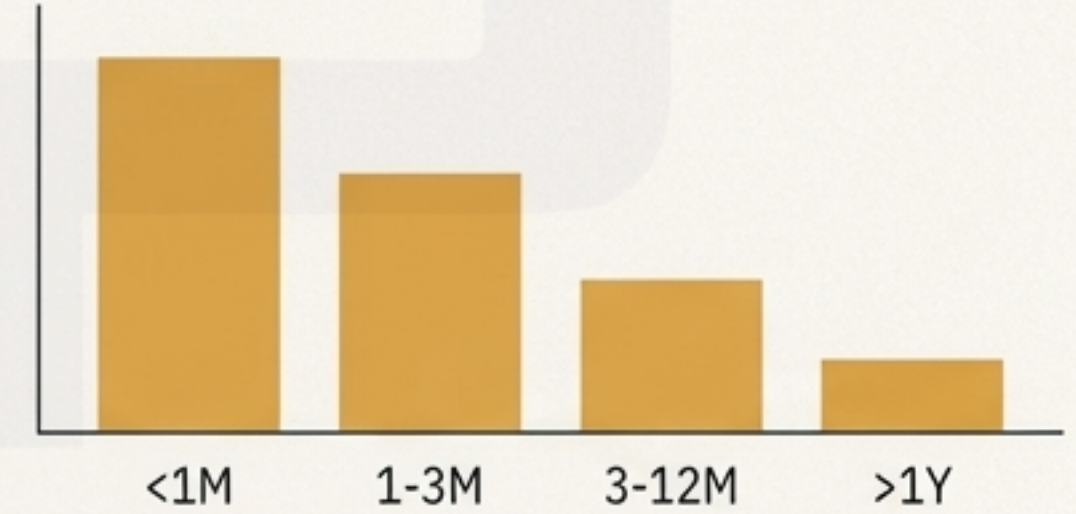
CHARTERED ACCOUNTANTS



مخاطر السيولة والسوق: قياس أثر تقلبات السوق والتدفقات النقدية

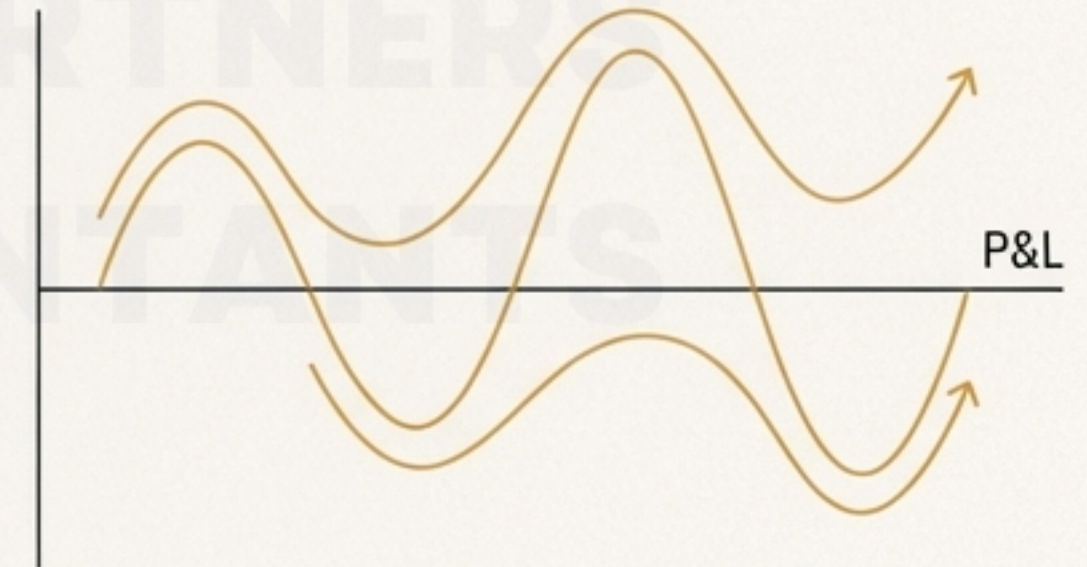
مخاطر السيولة (Liquidity Risk) - فقرة 39

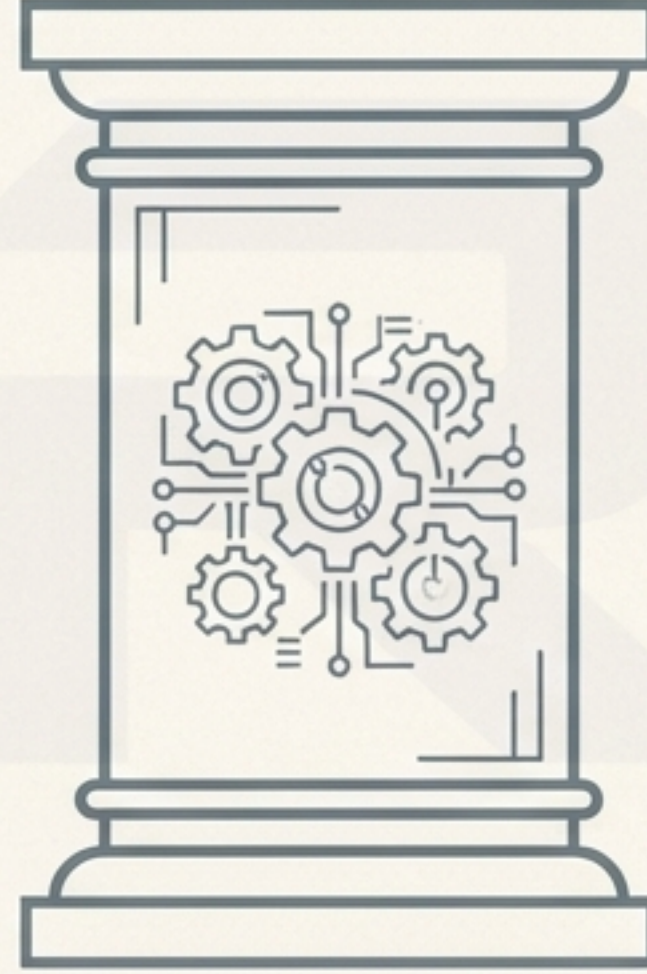
- تحليل تواريخ الاستحقاق (Maturity Analysis): تحليل يوضح تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية (بناءً على التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة).
- وصف الإدارة (Management Description): وصف لكيفية إدارة المنشأة لمخاطر السيولة المتأصلة.



مخاطر السوق (Market Risk) - فقرات 40-42

- تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis): تحليل لكل نوع من مخاطر السوق (أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار أخرى) يوضح التأثير المحتمل للتغيرات المعقولة في متغيرات الخطر على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية.
- الأساليب والافتراضات (Methods & Assumptions): شرح للأساليب والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.





الركيزة الثالثة: التطبيق والحالات الخاصة

الإفصاح عن السيناريوهات المعقدة والمحاسبة المتقدمة.



محاسبة التغطية: الشفافية في استراتيجيات إدارة المخاطر



الاستراتيجية (The Strategy)

شرح استراتيجية إدارة المخاطر للمنشأة وكيفية تطبيقها (فقرة 21 أ-أ).

التأثير (The Impact)

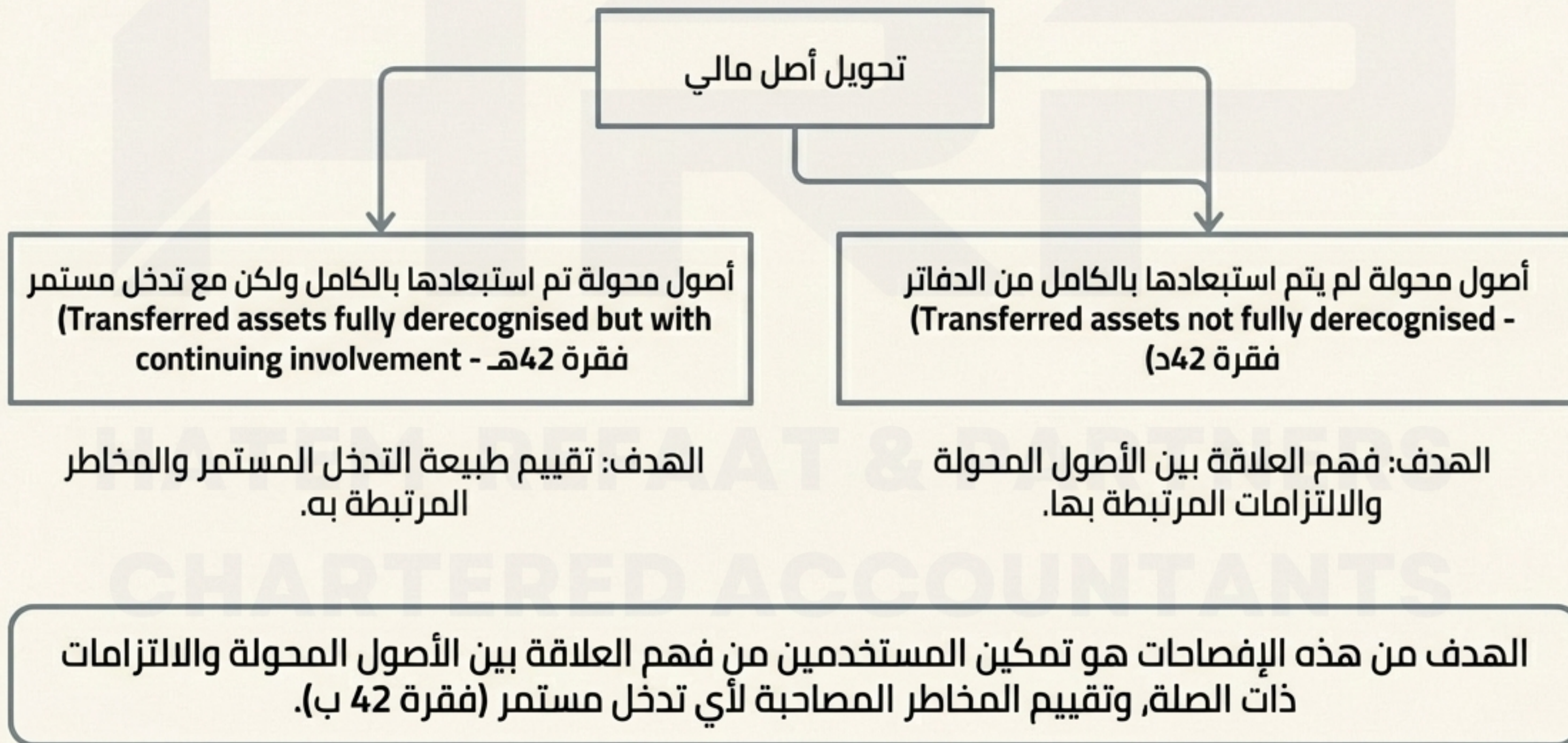
توضيح كيف تؤثر أنشطة التغطية على مبلغ وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية (فقرة 21 أ-ب).

الأرقام (The Numbers)

عرض تفصيلي لأثر محاسبة التغطية على القوائم المالية، بما في ذلك معلومات كمية عن أدوات التغطية والبنود المغطاة (فقرة 21 أ-ج).



تحويلات الأصول المالية: الإفصاح عن التحويلات والتدخل المستمر





إفصاحات القيمة العادلة: ضمان موثوقية القياسات

القيمة العادلة لكل فئة (Fair value for each class)

يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بمقارنتها مع رصيدها الدفتری (فقرة 25).

حالات عدم الاعتراف بالقيمة العادلة (Items not on B/S at FV)

عندما يكون المبلغ الدفتری تقريبًا معقولًا للقيمة العادلة (مثل العملاء والموردين قصار الأجل)، لا يتطلب الإفصاح (فقرة 29-أ).

الفرق عند الاعتراف الأولي (Difference at initial recognition)

عندما تختلف القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي عن سعر المعاملة، يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية والفرق المتراكم (فقرة 28).



الركائز الثلاث معًا: صورة متكاملة وشاملة



الركيزة الأولى (الأهمية والأداء): تظهر حجم وتأثير الأدوات المالية.

السؤال الأول:
ما هو حجم الأدوات المالية وتأثيرها على المركز المالي والأداء؟



الركيزة الثانية (المخاطر): تكشف عن نقاط الضعف وكيفية إدارتها.

السؤال الثاني:
ما هي طبيعة ومخاطر الأدوات المالية وكيفية إدارتها؟



الركيزة الثالثة (التطبيق): توفر **الوضوح** حول الحالات المعقدة.

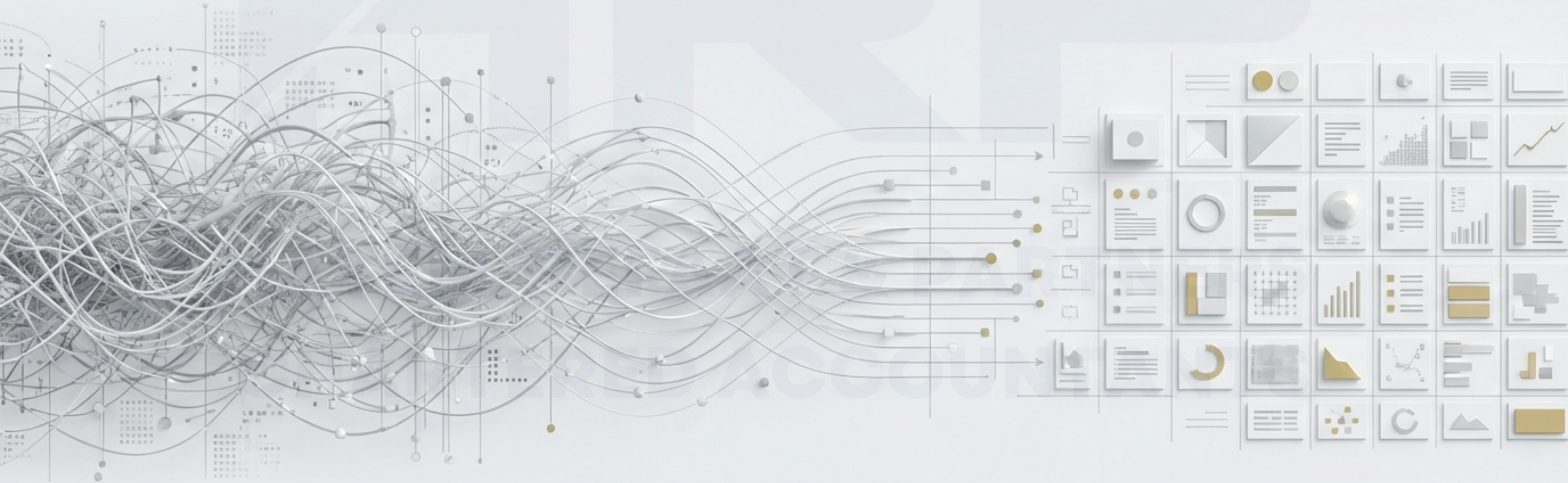
بتطبيق هذه الركائز الثلاث، ينقل معيار المحاسبة المصري رقم 40 التقارير المالية من مجرد الامتثال إلى التواصل الفعّال، مما يمنح المستخدمين رؤية شاملة وعميقة.

مرجع أساسي

معييار المحاسبة المصري رقم (40) وتعديلاته بموجب قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019، والذي يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 7.

فك شرة الأداء: دليل شامل لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) - القطاعات التشغيلية

فهم أعمق للشركات متعددة الأنشطة



مستند إلى قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

تحدي "الصندوق الأسود" في القوائم المالية الموحدة

ما هو محرك النمو الرئيسي



أي القطاعات هي الأكثر ربحية



تواجه الشركات الكبيرة والمتنوعة تحديًا في توصيل أدائها الحقيقي للمستثمرين والمحللين.

القوائم المالية الموحدة، بالرغم من أهميتها، قد تُخفي الأداء المتميز لقطاع معين أو تغطي على المخاطر في قطاع آخر.

كيف يمكن للمستثمر تقييم أجزاء الشركة المختلفة لاتخاذ قرارات مستنيرة؟



أين تتركز المخاطر



الحل: معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) كأداة للشفافية

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) الخاص بالقطاعات التشغيلية الإطار اللازم لتوفير معلومات تفصيلية حول مكونات الشركة المختلفة.

القوائم المالية الموحدة
لشركة قابضة

المعيار: معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) - القطاعات التشغيلية.
الأساس القانوني: صدر ضمن قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.
تاريخ السريان: يُعمل به اعتبارًا من أول يناير ٢٠١٦.
المقابل الدولي: يقابله معيار التقرير المالي الدولي رقم (٨) (IFRS 8).

الهدف الأساسي: تمكين المستخدمين من فهم أعمق للمنشأة

يهدف المعيار إلى إلزام المنشآت بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة وآثار الأنشطة التجارية التي تمارسها والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.



تقييم أداء القطاعات
المختلفة بشكل منفصل.



فهم استراتيجية تخصيص
الموارد داخل المنشأة.



تقييم آفاق المنشأة
المستقبلية بشكل أفضل.

"يتبنى المعيار 'مدخل الإدارة' (Management Approach)، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات على نفس الأساس الذي يستخدمه صناع القرار داخل المنشأة لتقييم الأداء."

ما هو "القطاع التشغيلي"؟ المعايير الثلاثة الأساسية للتعريف

لكي يتم تعريف أحد مكونات المنشأة كقطاع تشغيلي، يجب أن يستوفي جميع الشروط الثلاثة التالية:



من هو "صانع القرار التشغيلي الرئيسي" (CODM)؟

الـ CODM ليس بالضرورة منصبًا وظيفيًا لشخص واحد، بل هو **وظيفة** تحدد كيفية تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية للمنشأة.

- قد يكون الرئيس التنفيذي (CEO).
- قد يكون مدير العمليات (COO).
- قد تكون مجموعة من المديرين التنفيذيين (مثل لجنة الإدارة التنفيذية).

يحدد المعيار **القطاعات** بناءً على **التقارير الداخلية** التي تتم مراجعتها من قبل هذه الوظيفة. منظور الإدارة هو الأساس.



رحلة التحديد: من مكونات النشاط إلى قطاعات واجبة التقرير



الاختبارات الكمية: متى يصبح القطاع التشغيلي "واجب التقرير"؟

يجب الإفصاح عن القطاع التشغيلي بشكل منفصل إذا تجاوز أيًا من الحدود الكمية التالية:



اختبار الإيرادات

إيراداته المعلنة (من العملاء الخارجيين والقطاعات الأخرى) تمثل **10%** أو أكثر من إجمالي إيرادات كل القطاعات التشغيلية (الداخلية والخارجية).



اختبار الربح أو الخسارة

القيمة المطلقة لربحه أو خسارته المعلنة تمثل **10%** أو **أكثر من الأكبر بين:**

(أ) إجمالي أرباح كل القطاعات، أو
(ب) إجمالي خسائر كل القطاعات الخاسرة. القيمة الرابعة.



اختبار الأصول

أصوله تمثل **10%** أو أكثر من إجمالي أصول جميع القطاعات التشغيلية.

تطبيق عملي: مثال على الاختبارات الكمية

لنفترض أن شركة لديها 5 قطاعات تشغيلية بالبيانات التالية (الأرقام بالآلاف جنيه):

القطاع	الإيرادات	(الربح) / الخسارة	الأصول
أ	6,000	800	12,000
ب	1,500	150	25,000
ج	18,000	(2,200)	40,000
د	2,000	200	8,000
هـ	2,500	(300)	15,000
الإجمالي	30,000		100,000

- **حد الإيرادات:** $30,000 * 10\% = 3,000$. (القطاعان "أ" و "ج" واجبة التقرير)
- **حد الربح/الخسارة:** إجمالي الأرباح = 1,150، إجمالي الخسائر = 2,500. نأخذ الأكبر (2,500).
- الحد = $2,500 * 10\% = 250$. (القطاعات "أ"، "ج"، "هـ" واجبة التقرير)
- **حد الأصول:** $100,000 * 10\% = 10,000$. (القطاعات "أ"، "ب"، "ج"، "هـ" واجبة التقرير)

النتيجة: القطاعات واجبة التقرير هي: أ ، ب ، ج ، هـ.

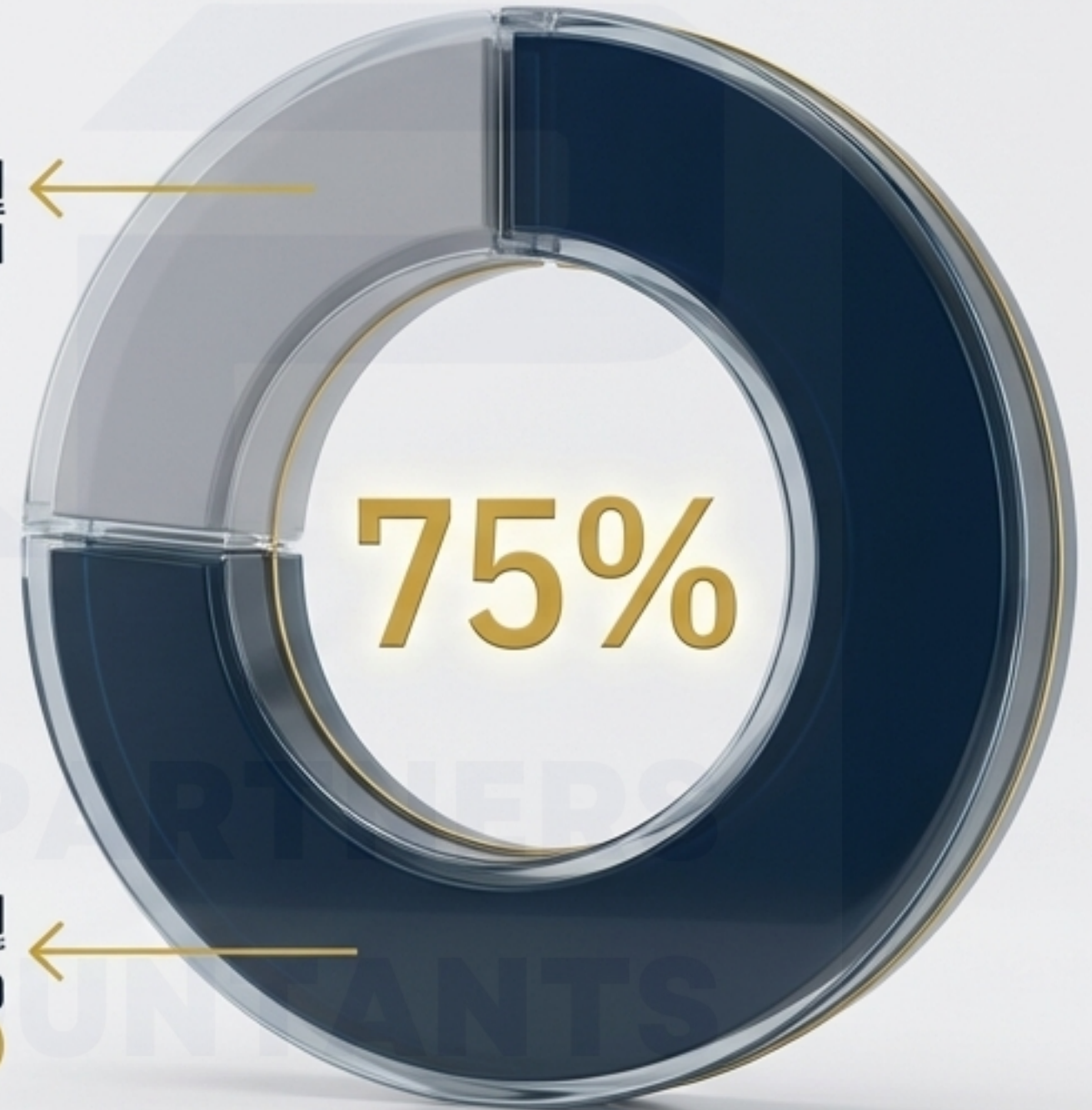
الاختبار الشامل: هل تغطي الغطي لقطاعات المفصح عنها معظم إيرادات المنشأة؟

The 75% Rule

- بعد تحديد القطاعات واجبة التقرير، يجب على المنشأة التأكد من أن إجمالي **الإيرادات الخارجية** لهذه القطاعات يمثل على الأقل 75% من إجمالي إيرادات المنشأة الموحدة.
- إذا لم يتم الوصول إلى نسبة 75%، يجب تحديد قطاعات تشغيلية إضافية والإفصاح عنها (حتى لو لم تتجاوز حدود الـ 10%) حتى يتم استيفاء هذا الشرط.

إيرادات
القطاعات الأخرى

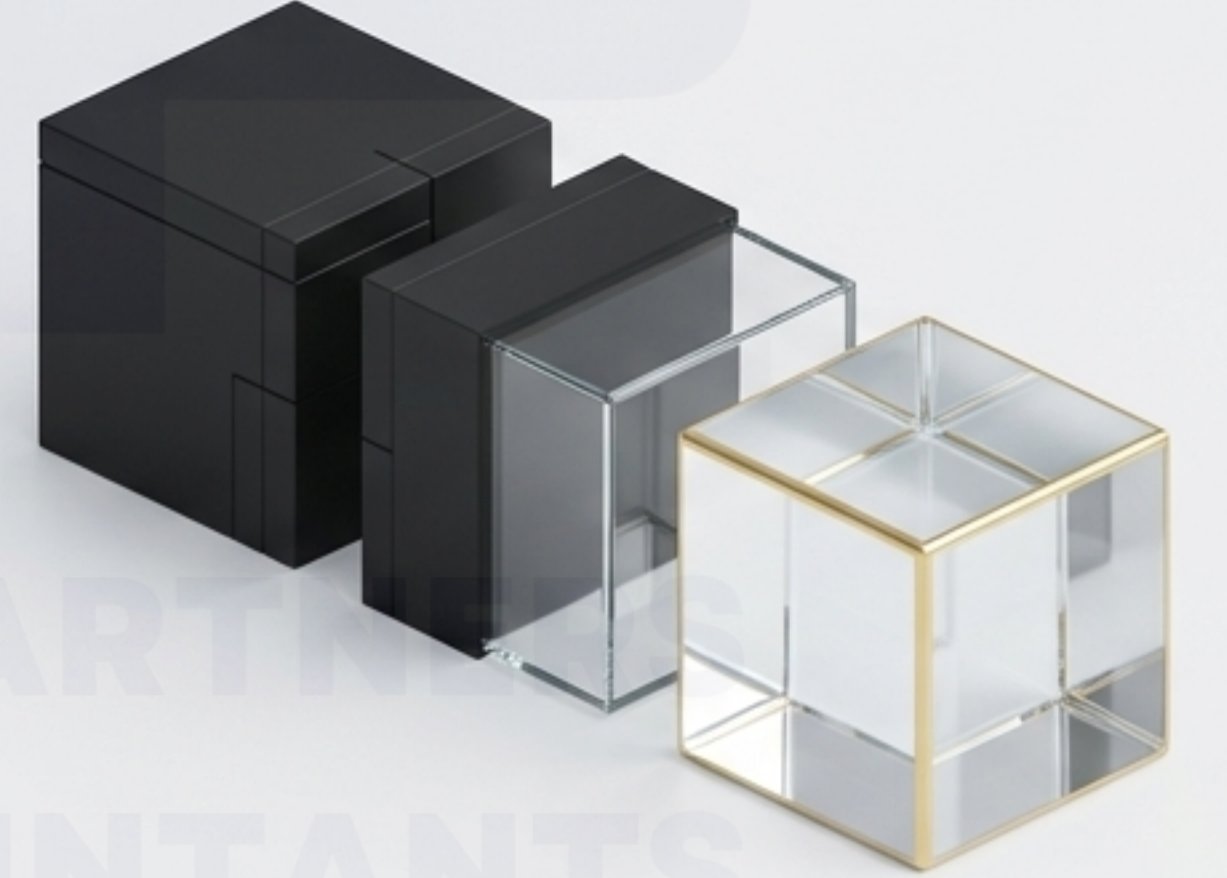
إيرادات القطاعات
واجبة التقرير
(≥ 75%)



متطلبات الإفصاح: ما هي المعلومات التي يجب عرضها لكل قطاع؟

يجب على المنشأة الإفصاح عن مجموعة من المعلومات لكل قطاع واجب التقرير، وتشمل كحد أدنى:

- معلومات عامة عن كيفية تحديد القطاعات وأنواع المنتجات والخدمات. ⓘ
- مقاييس الربح أو الخسارة للقطاع. ↗
- إجمالي أصول القطاع وإجمالي التزاماته (إذا كانت تراجع بانتظام من قبل ال CODM). ⚖
- تفاصيل محددة للإيرادات (مقسمة بين العملاء الخارجيين والقطاعات الأخرى). ⇄
- مصروفات الفوائد وإيراداتها. %
- مصروفات الإهلاك والاستهلاك. ⚙
- البنود الهامة الأخرى من الإيرادات والمصروفات. ±
- الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة. 🤝



إغلاق الدائرة: مطابقة بيانات القطاعات مع القوائم المالية الموحدة

يجب تقديم مطابقة (Reconciliation) لربط الأرقام الإجمالية للقطاعات واجبة التقرير مع الأرقام الواردة في القوائم المالية للمنشأة.



- ✓ إجمالي إيرادات القطاعات واجبة التقرير مع إيرادات المنشأة.
- ✓ إجمالي مقياس الربح أو الخسارة للقطاعات واجبة التقرير مع ربح أو خسارة المنشأة قبل الضريبة.
- ✓ إجمالي أصول القطاعات واجبة التقرير مع أصول المنشأة.
- ✓ إجمالي التزامات القطاعات واجبة التقرير مع التزامات المنشأة (إذا تم الإفصاح عنها).
- ✓ أي بنود جوهرية أخرى.

إفصاحات على مستوى المنشأة ككل

بالإضافة إلى بيانات القطاعات، يتطلب المعيار الإفصاح عن معلومات محددة على مستوى المنشأة بالكامل، حتى لو كانت المنشأة تعمل في قطاع تشغيلي واحد فقط.



١. معلومات عن المنتجات والخدمات

الإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج أو خدمة أو مجموعة من المنتجات والخدمات المتشابهة.



٢. معلومات عن المناطق الجغرافية

الإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين والأصول غير المتداولة لكل من بلد المنشأ وكل بلد أجنبي جوهري.



٣. معلومات عن العملاء الرئيسيين

إذا كانت الإيرادات من عميل واحد تمثل 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات المنشأة، فيجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وإجمالي الإيرادات من هذا العميل.

من الغموض إلى الوضوح: القيمة الحقيقية لتقارير القطاعات

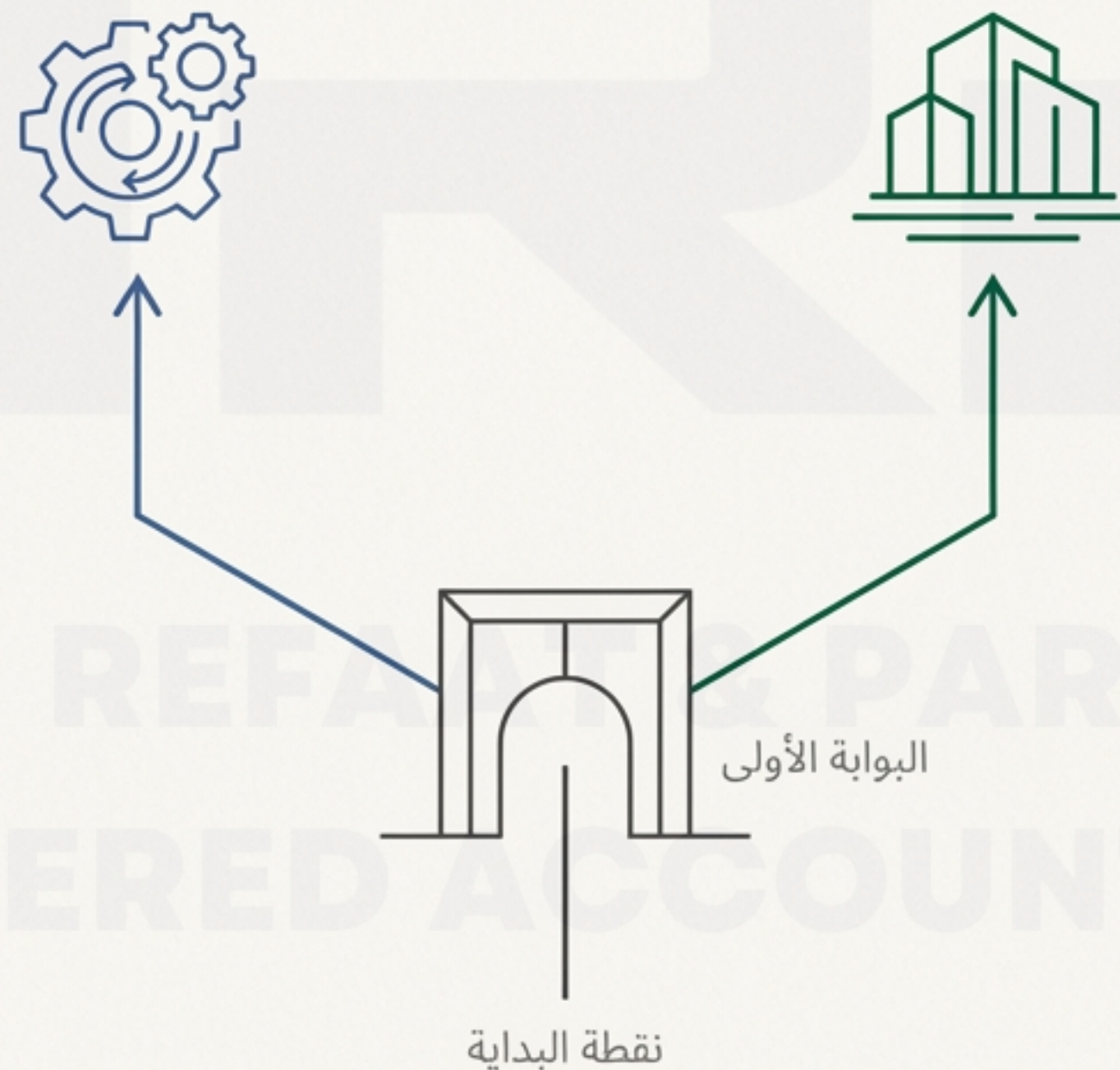
معياري المحاسبة المصري رقم (٤١) لا يضيف تعقيدات، بل يزيل الغموض. إنه يحول القوائم المالية من "صندوق أسود" إلى مجموعة من "المكعبات الزجاجية" الواضحة.



من خلال تبني منظور الإدارة، يوفر المعيار للمستثمرين والمحللين رؤية أقرب إلى تلك التي يمتلكها صناع القرار، مما يؤدي إلى قرارات استثمارية أكثر وعياً وثقة في السوق.

دليل المحاسب العملي للمعيار رقم ٤٣: رحلة عبر الترتيبات المشتركة

فهم وتطبيق معيار المحاسبة المصري للترتيبات المشتركة (المقابل للمعيار الدولي IFRS 11)



معيار المحاسبة المصري رقم (٤٣) - يسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦

خريطة رحلتنا: مسارنا العملي لتطبيق المعيار



ما هو هدف المعيار، وكيف سنستكشفه معاً؟

هدف المعيار (فقرة ١)



وضع مبادئ واضحة للتقرير المالي للمنشآت التي لديها حصة في ترتيبات محكومة بسيطرة مشتركة. الهدف هو توحيد المعالجة وزيادة الشفافية.

يتطلب المعيار من المنشأة تقييم حقوقها والتزاماتها لتحديد نوع الترتيب، ومن ثم المعالجة المحاسبية.

نقطة البداية: ما هو "الترتيب المشترك"؟

التعريف الأساسي

الترتيب المشترك هو ترتيب يكون به لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة.



اتفاق تعاقدي ملزم

لا بد من وجود اتفاق يثبت الترتيب. يمكن أن يكون في صورة عقد مكتوب، أو محضر اجتماعات، أو حتى مدرجاً في النظام الأساسي لكيان مستقل.
(مأخوذ من ملحق أ، فقرة ٢ أ٢).



سيطرة مشتركة

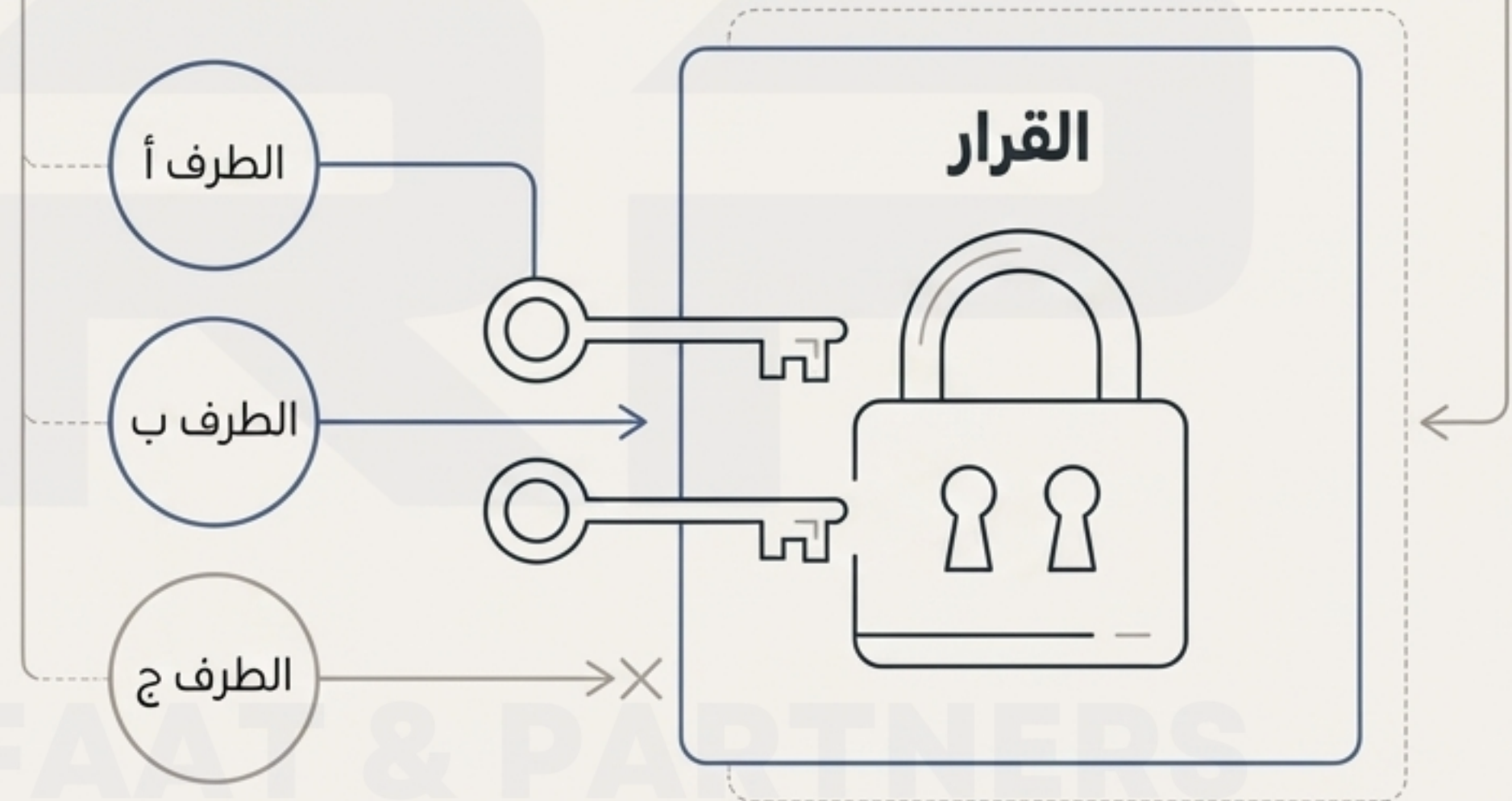
الاتفاق التعاقدية يمنح طرفين أو أكثر السيطرة المشتركة على الترتيب. هذا هو الشرط الجوهري الذي سنفحصه في الخطوة التالية.

بدون هذين الشرطين، لا نكون بصدد ترتيب مشترك خاضع للمعيار رقم ٤٣.

البوابة الأولى: هل "السيطرة المشتركة" موجودة؟

تعريف السيطرة المشتركة

السيطرة المشتركة هي **اتفاق تعاقدى** بالاشتراك في السيطرة على ترتيبات والتسليم والترتيب، والتي توجد فقط عندما تتطلب القرارات المرتبطة بـ **الأنشطة ذات الصلة** **موافقة بالإجماع** من الأطراف المشتركة في السيطرة.

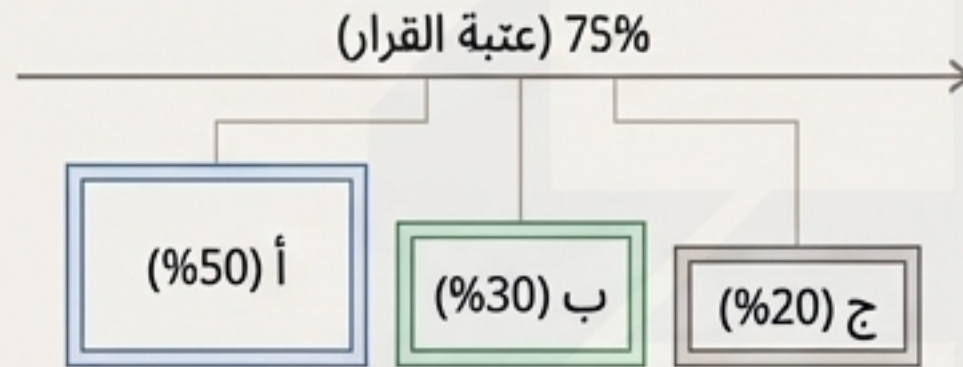


لا يستطيع أي طرف بمفرده السيطرة على الترتيب. يجب أن يتصرف الأطراف معًا لتوجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل هام على العوائد.

رؤية أساسية (فقرة ١٠): لا يوجد في ترتيب السيطرة المشتركة طرف يسيطر على الترتيب لصالحه، لأن أي طرف يستطيع أن يمنع الأطراف الأخرى من السيطرة على الترتيب.

السيطرة المشتركة في الواقع العملي: أمثلة تطبيقية

مثال ١



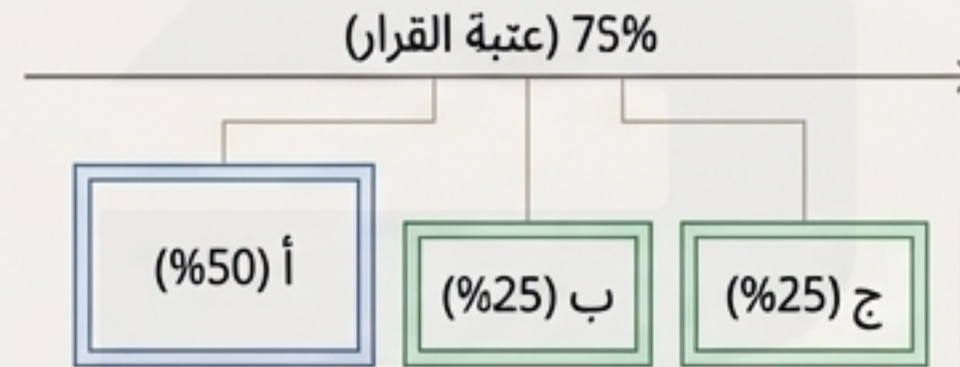
السيناريو
الأطراف (أ: 50%)، (ب: 30%)، (ج: 20%).
القرار يتطلب 75% على الأقل.

السؤال
هل توجد سيطرة مشتركة؟

التحليل
نعم. لا يمكن اتخاذ قرار بدون موافقة (أ) و (ب) معاً
(50% + 30% = 80%). لا يستطيع (أ) بمفرده السيطرة.

السيطرة المشتركة بين (أ) و (ب). ✓

مثال ٢



السيناريو
الأطراف (أ: 50%)، (ب: 25%)، (ج: 25%).
القرار يتطلب 75% على الأقل.

السؤال
هل توجد سيطرة مشتركة؟

التحليل
الوضع غير واضح. يمكن الوصول إلى 75% من خلال
(أ و ب) أو (أ و ج).

لا يعتبر ترتيباً مشتركاً ما لم يحدد الاتفاق التعاقدى أن موافقة مجموعة معينة من الأطراف (مثلاً، أ و ب) مطلوبة بالإجماع. ?

مثال ٣



السيناريو
الأطراف (أ: 35%)، (ب: 35%)، والباقي (30%) موزع.
القرار يتطلب أغلبية الأصوات.

السؤال
هل توجد سيطرة مشتركة؟

التحليل
يعتمد على الاتفاق. إذا كان الاتفاق التعاقدى يحدد صراحة أن القرارات تتطلب موافقة (أ) و (ب) معاً، فتوجد سيطرة مشتركة.

* توجد سيطرة مشتركة فقط إذا نص الاتفاق على ذلك.

الخلاصة: الحكم الشخصي ضروري، لكن القاعدة الأساسية هي: هل يتطلب القرار موافقة جماعية محددة؟

مفترق الطرق: ما هو نوع الترتيب المشترك؟

"يعتمد تصنيف الترتيب المشترك كعملية مشتركة أو مشروع مشترك على **حقوق والتزامات الأطراف** في الترتيب."

عملية مشتركة
(Joint Operation)

للأطراف حقوق مباشرة في أصول الترتيب، وعليهم التزامات مباشرة عن خصومه.

يُطلق على الأطراف: **المشغلون** (Joint Operators).

مشروع مشترك
(Joint Venture)

للأطراف حقوق في صافي أصول الترتيب (الأصول ناقصاً الالتزامات).

يُطلق على الأطراف: **أصحاب الحصص** (Venturers).

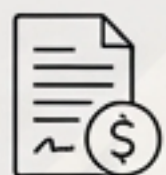
التقييم لا يعتمد على الشكل القانوني فقط، بل على الجوهر الاقتصادي للحقوق والالتزامات الناتجة عن الاتفاق.

المقارنة الحاسمة: عملية مشتركة أم مشروع مشترك؟

المعايير	عملية مشتركة	مشروع مشترك
جوهر العلاقة	حقوق في الأصول والتزامات بالخصوم. للأطراف حقوق مباشرة في كل أصل من أصول الترتيب (مثل الآلات، المخزون) والتزام مباشر بسداد كل خصم (مثل الدائنين).	حقوق في صافي الأصول. للأطراف حق في "النتيجة النهائية" للترتيب بعد سداد جميع التزاماته. العلاقة أشبه بامتلاك حصة في شركة.
الشكل القانوني	غالباً لا يتم من خلال كيان مستقل، ولكن يمكن أن يتم. الاتفاق التعاقدي هو الحاكم.	غالباً ما يتم من خلال كيان مستقل (مثل شركة) يفصل أصوله والتزاماته عن الأطراف.
الإيرادات والمصروفات	يقتسم الأطراف الإيرادات والمصروفات مباشرة بناءً على الاتفاق (مثال: كل طرف يأخذ حصته من الإنتاج أو يغطي حصته من التكاليف).	الكيان المستقل هو الذي يحقق الإيرادات ويتحمل المصروفات. يقتسم الأطراف الربح أو الخسارة الناتجة.
المعالجة المحاسبية	إثبات الحصة في كل بند على حدة. يعترف المشغل المشترك بحصته في الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات في قوائمه المالية.	طريقة حقوق الملكية (Equity Method). يعترف صاحب الحصة باستثماره في المشروع المشترك كبند واحد في قائمة المركز المالي، ويعترف بحصته في الربح أو الخسارة.

الوجهة الأولى (المسار الأزرق): المعالجة المحاسبية للعمليات المشتركة

ماذا يجب على 'المشغل المشترك' أن يعترف به في قوائمه المالية؟ (وفقاً للفقرة ٢٠)

	أ) أصوله: بما في ذلك نصيبه في أي أصول محتفظ بها بصورة مشتركة.	
	ب) التزاماته: بما في ذلك نصيبه في أي التزامات يتم تحملها بصورة مشتركة.	
	ج) إيراداته: من بيع نصيبه في ناتج العمليات المشتركة.	
	د) نصيبه في الإيرادات: من بيع الناتج الذي يتم بصورة مشتركة.	
	هـ) مصروفاته: بما في ذلك نصيبه في أي مصروفات تم تحملها بصورة مشتركة.	

ببساطة، أنت تدمج حصتك من كل بند من بنود العملية المشتركة مباشرة في قوائمك المالية، كما لو كنت تدير هذا الجزء من النشاط بنفسك.

الوجهة الثانية (المسار الأخضر): المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة

كيف يعالج "صاحب الحصة" استثماره في المشروع المشترك؟ (وفقاً للفقرة ٢٤)

يجب على صاحب الحصة أن يعترف بنصيبه في المشروع المشترك على أنه **استثمار**، وأن يقوم بالمعالجة المحاسبية له باستخدام **طريقة حقوق الملكية** طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٨).



في قائمة المركز المالي

يبدأ الاستثمار بالتكلفة، ثم يتم تعديله لاحقاً بحصة المستثمر في أرباح أو خسائر المشروع المشترك.



في قائمة الدخل

يعترف المستثمر بحصته في صافي ربح أو خسارة المشروع المشترك.

JV Balance Sheet

قائمة المركز المالي للمشروع المشترك

Assets	الأصول
Liabilities	الالتزامات
Equity	حقوق الملكية

Venturer's Balance Sheet

قائمة المركز المالي لصاحب الحصة

استثمار في مشروع مشترك

على عكس العملية المشتركة، لا يتم إثبات الأصول والالتزامات الفردية للمشروع المشترك في دفاتر صاحب الحصة. يتم التعامل مع الحصة كاستثمار متكامل.

لنضع الإطار قيد الاختبار: دراسات حالة من واقع المعيار

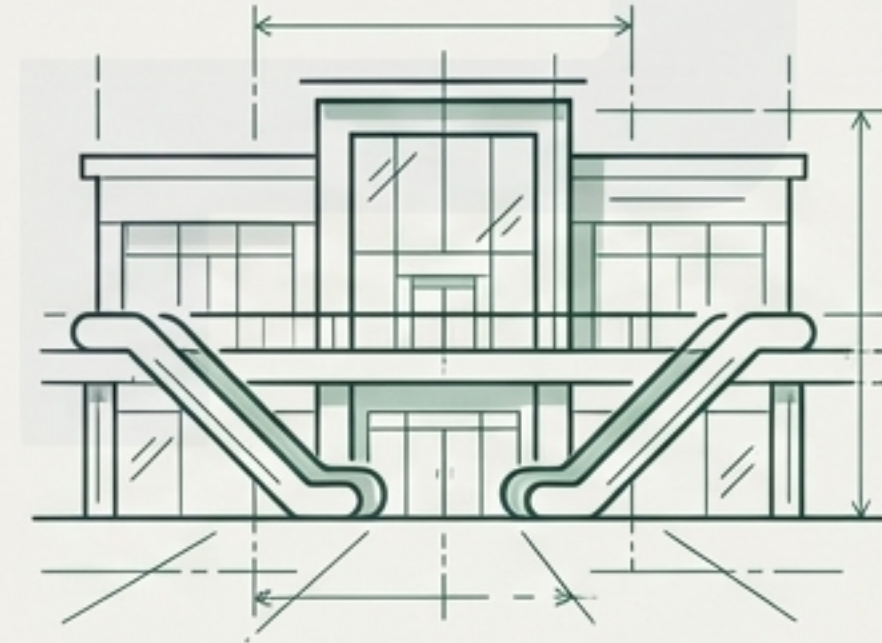
النظرية وحدها لا تكفي. لنطبق الآن رحلتنا التحليلية على مثالين إيضاحيين من ملحق (ج) للمعيار لنرى كيف يتم التصنيف في الممارسة العملية.



دراسة الحالة (١): شركة إنشاءات (مثال ١)

هل هي عملية مشتركة أم مشروع مشترك؟

سنحلل كيف أن الاتفاق التعاقدى يمنح الأطراف حقوقاً مباشرة في الأصول والتزامات مباشرة عن الخصوم، رغم وجود كيان مستقل.



دراسة الحالة (٢): مركز تسوق (مثال ٢)

وماذا عن هذا الترتيب؟

سنرى كيف أن وجود كيان مستقل يمتلك الأصول ويتحمل الالتزامات يمنح الأطراف حقوقاً في صافي الأصول فقط.

دراسة الحالة (١): خدمات الإنشاء - عملية مشتركة

ملخص الحالة (مثال ١)

الأطراف: شركتان (أ) و (ب) ينشئان كياناً مستقلاً (س) لتنفيذ عقد إنشاء طريق مع الحكومة.
السيطرة المشتركة: موجودة.

السؤال الرئيسي: لماذا تعتبر 'عملية مشتركة' رغم وجود كيان مستقل (س)؟

1. التحليل الأول: الشكل القانوني للكيان (س)

لا يفصل بين الأطراف والكيان.
الأصول والالتزامات هي أصول والتزامات الأطراف (أ و ب).

2. التحليل الثاني: شروط الاتفاق التعاقدي (الحاسمة)

- الحقوق في الأصول:** "جميع الحقوق على الأصول اللازمة للتنفيذ مقسمة بين الأطراف على أساس نسبة مساهمتهم".
- التعهدات بالالتزامات:** "لدى الأطراف مسؤولية متعددة ومشتركة (تضامنية) لجميع تعهدات التشغيل والتعهدات المالية".
- الأرباح والخسائر:** "يتم اقتسامها على أساس نسبة المساهمة".

عملية مشتركة



مشروع مشترك



النتيجة

لأن الاتفاق التعاقدي يمنح الأطراف (أ) و (ب) حقوقاً مباشرة في أصول الترتيب والتزامات مباشرة عن خصومه، يتم تصنيفه كـ **عملية مشتركة**. يجب على كل طرف الاعتراف بحصته في الأصول (العملاء، الأصول الثابتة) والالتزامات والإيرادات والمصروفات.

دراسة الحالة (٢): مركز التسوق - مشروع مشترك

ملخص الحالة (مثال ٢):

الأطراف: شركتان للاستثمار العقاري ينشئان كياناً مستقلاً (ص) لشراء وتشغيل مركز تسوق.
السيطرة المشتركة: موجودة على أنشطة (ص).

السؤال الرئيسي: لماذا يعتبر "مشروعاً مشتركاً"؟

1. التحليل الأول: الشكل القانوني للكيان (ص)

يفصل بين الأطراف والكيان.

الكيان (ص) هو من له الحق في الأصول (مركز التسوق) (التسوق) وهو المسؤول عن الالتزامات.

2. التحليل الثاني: شروط الاتفاق التعاقدي

• **الحقوق في الأصول:** الاتفاق لا يحدد أن للأطراف حقوقاً في مركز التسوق نفسه. الكيان (ص) هو المالك.

• **التعهدات بالالتزامات:** الأطراف غير ملزمين بالوفاء بديون أو التزامات المنشأة (ص). التزامهم يقتصر على رأس المال غير المسدد.

• **العائد للأطراف:** يستلم كل طرف حصة في الدخل الناشئ عن تشغيل المركز (الإيجار مطروحاً منه تكاليف التشغيل).



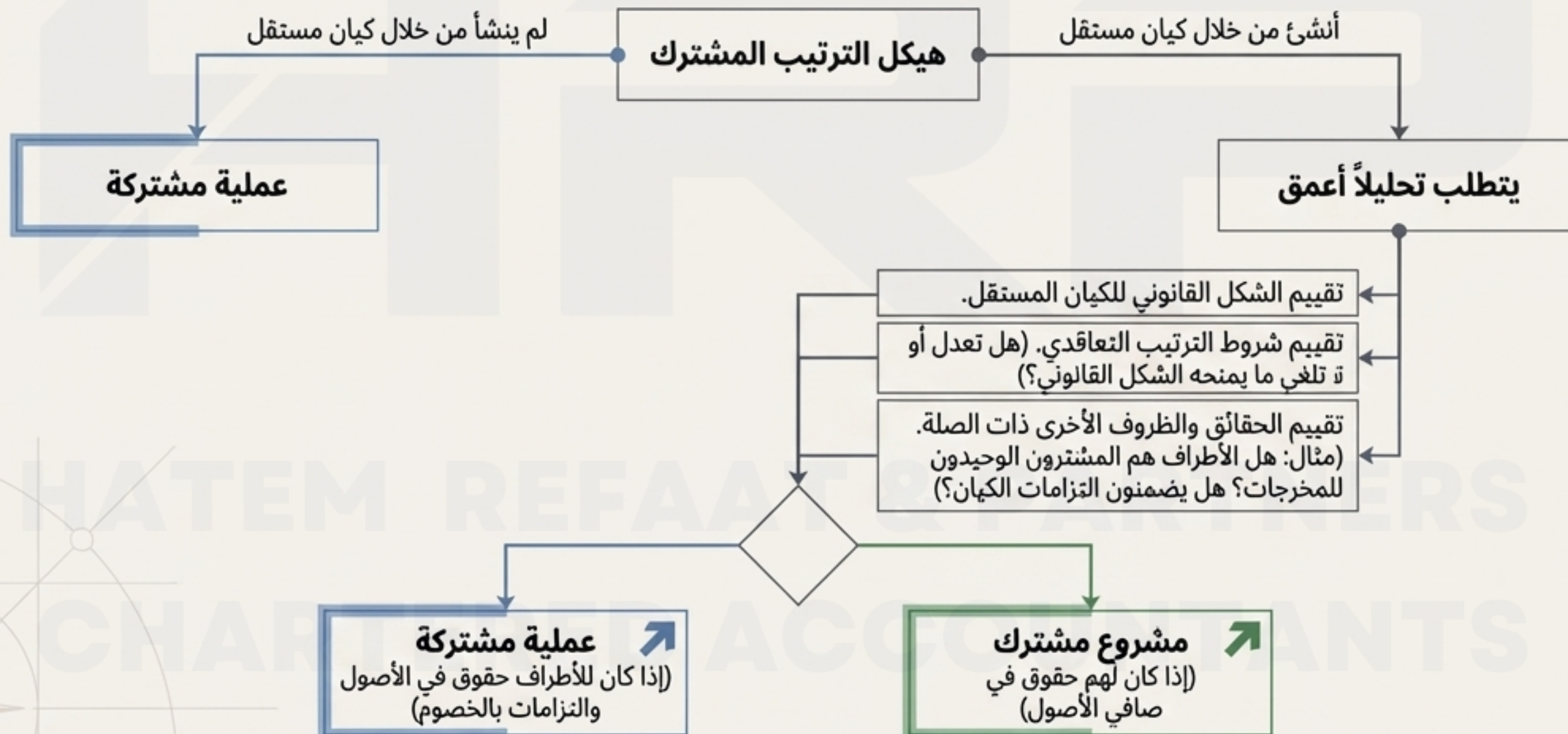
مشروع مشترك

عملية مشتركة

النتيجة: لأن الأطراف لديهم حق في صافي أصول الترتيب (الذي يمثل الدخل الناتج) وليس في الأصول والالتزامات بشكل مباشر، يتم تصنيفه ك **مشروع مشترك**. يجب على كل طرف المعالجة باستخدام طريقة **حقوق الملكية**.

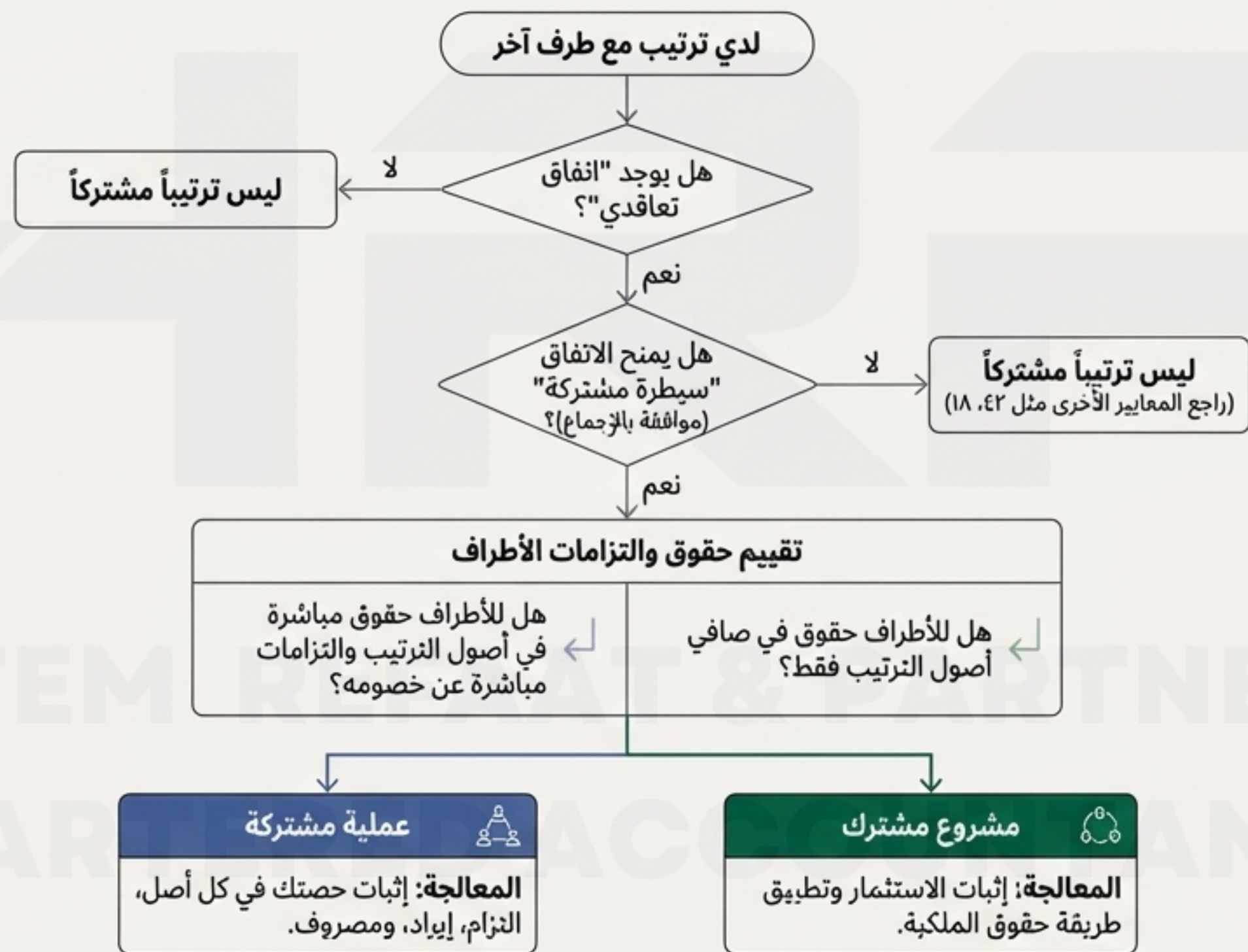
هل وجود "كيان مستقل" يعني دائماً أنه مشروع مشترك؟

ليس بالضرورة.. الشكل القانوني هو نقطة البداية، ولكنه ليس النهاية. يجب تقييم جوهر العلاقة.



نقطة حاسمة: الاتفاق التعاقدية والحقائق الأخرى يمكن أن "تتجاوز" (override) التقييم المبدئي المستند إلى الشكل القانوني وحده.

إطار عمل المحاسب: خلاصة رحلة تطبيق المعيار ٤٣



ما وراء القواعد: الأثر على جودة التقارير المالية

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٣ ليس مجرد مجموعة من القواعد، بل هو إطار منطقي يهدف إلى عكس الجوهر الاقتصادي الحقيقي للترتيبات المشتركة.



قابلية للمقارنة

يوحد المعالجة المحاسبية للترتيبات المتشابهة في جوهرها، مما يسمح للمستثمرين بمقارنة أداء المنشآت بشكل أفضل.



شفافية

يوفر صورة أوضح عن أصول المنشأة التي تسيطر عليها والتزاماتها التي هي مسؤولة عنها بشكل مباشر (في حالة العمليات المشتركة).



ملاءمة

يضمن أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية تعكس بدقة طبيعة وحجم مشاركة المنشأة في ترتيباتها، مما يدعم اتخاذ قرارات أفضل.

من خلال اتباع هذه الرحلة التحليلية، يضمن المحاسبون ليس فقط الامتثال للمعيار، بل تقديم معلومات مالية أكثر صدقاً وفائدة.

معييار المحاسبة المصري رقم (٤٤): الإفصاح عن الحصص الحصص في المنشآت الأخرى

دليل شامل لتحقيق الشفافية وفهم
الهياكل المعقدة

يقابله: معيار التقرير المالي الدولي IFRS 12
تاريخ السريان: يعمل به اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦
(قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥)

الهدف الأساسي: تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم دقيق

إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي لمستخدمي قوائمها المالية تقييم:



التأثيرات المالية

تأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.



طبيعة الحصص والمخاطر

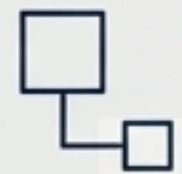
طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها.

نطاق التطبيق: على من ينطبق هذا المعيار؟

لا ينطبق المعيار على:

- خطط مزايا العاملين (معيار ٣٨).
- الحصص في القوائم المالية المستقلة للمنشأة (معيار ١٧)، مع استثناءات محددة للمنشآت ذات الهيكل الخاص.
- الحصص التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار الأدوات المالية (معيار ٢٦)، إلا في حالات محددة.

يشمل المعيار الحصص في:

- الشركات التابعة 
- الترتيبات المشتركة (العمليات المشتركة والمشروعات المشتركة) 
- الشركات الشقيقة 
- المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة 

المصدر: الفقرات (٥) و (٦) من المعيار.

حجر الأساس: الإفصاح عن الأحكام والافتراضات الهامة

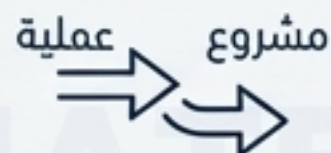
يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات حول الأحكام والافتراضات الهامة التي قامت بها عند تحديد...



امتلاك السيطرة على منشأة أخرى (بالرغم من امتلاك أكثر أو أقل من نصف حقوق التصويت).



امتلاك السيطرة المشتركة على ترتيب أو نفوذ مؤثر على منشأة أخرى.



تحديد نوع الترتيب المشترك (عملية مشتركة أم مشروع مشترك).



تحديد ما إذا كانت المنشأة تعمل كوكيل أم أصيل.

ملاحظة هامة: يشمل الإفصاح التغيرات في تلك الأحكام والافتراضات الناتجة عن تغير الحقائق والظروف خلال الفترة.

القسم الأول: الإفصاحات المتعلقة بالحصص في الشركات التابعة

تمكين مستخدمي القوائم المالية المجمعة من فهم:

- تكوين المجموعة الاقتصادية.
- دور الحقوق غير المسيطرة في أنشطة المجموعة وتدفقاتها النقدية.
- طبيعة ونطاق أي قيود هامة على استخدام أصول المجموعة.
- المخاطر المصاحبة للحصص في المنشآت ذات الهيكل الخاص المجموعة.
- آثار التغيرات في الملكية وآثار فقدان السيطرة.



متطلبات الإفصاح للشركات التابعة الجوهرية ذات الحقوق غير المسيطرة

لكل شركة تابعة بها حقوق غير مسيطرة جوهرية، يجب الإفصاح عن:



اسم الشركة التابعة	
مكان الأعمال الرئيسي وبلد التأسيس	
نسبة حقوق الملكية التي تملكها IBM Plex Sans Arabic Regular الحقوق غير المسيطرة	
نسبة حقوق التصويت (إذا كانت تختلف)	
نصيب الحقوق غير المسيطرة من IBM Plex Sans Arabic Regular من أرباح وخسائر الفترة	
إجمالي الحقوق غير المسيطرة المتراكمة IBM Plex Sans Arabic Regular في نهاية الفترة	
معلومات مالية ملخصة عن الشركة التابعة IBM Plex Sans Arabic Regular (تشمل الأصول، الالتزامات، الإيرادات، وصافي الربح).	

فهم القيود والمخاطر: ما الذي يحصي يحد من الوصول ويولد التعرض؟



مخاطر المنشآت ذات الهيكل الخاص المجموعة (الفقرات ١٤-١٧)

الإفصاح عن **طبيعة المخاطر المصاحبة**، ويشمل:

- الاتفاقيات التعاقدية التي قد تتطلب تقديم دعم مالي.
- أي دعم مالي تم تقديمه خلال الفترة دون وجود التزام تعاقدي.
- أي نية حالية لتقديم دعم مستقبلي.



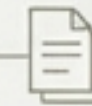
القيود الهامة (الفقرة ١٣)

الإفصاح عن القيود القانونية، التعاقدية، أو التنظيمية الهامة على:

- الوصول إلى أصول المجموعة أو استخدامها.
- تسوية التزامات المجموعة.

أمثلة: قيود على تحويل النقد، متطلبات تقييد توزيعات الأرباح.

المطلوب أيضاً: الإفصاح عن القيم الدفترية للأصول والالتزامات الخاضعة لهذه القيود.



القسم الثاني: الحصص في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة



يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم:

التأثيرات المالية

الطبيعة والمدى والتأثيرات المالية لحصصها في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة.

المخاطر المصاحبة

طبيعة المخاطر المصاحبة لحصصها في المشروعات المشتركة والشركات الشقيقة والتغيرات فيها.

الإفصاحات المطلوبة للترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة الهامة

لكل ترتيب مشترك أو شركة شقيقة لها أهمية نسبية،
يجب الإفصاح عن:

الاسم وطبيعة العلاقة والأنشطة.

مكان الأعمال الرئيسي وبلد التأسيس.

نسبة الملكية أو حصة المشاركة (ونسبة
التصويت إن اختلفت).

طريقة القياس (طريقة حقوق الملكية أم
القيمة العادلة).

معلومات مالية ملخصة (تشمل الأصول،
الالتزامات، الإيرادات، الربح/الخسارة، الدخل
الشامل الآخر).

القيمة العادلة للاستثمار (إذا كان هناك
سعر سوق معن).

بالنسبة للاستثمارات غير الهامة بشكل
منفرد، يتم عرض معلومات مالية مجمعة.

الالتزامات المحتملة والقيود في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة



القيود الجوهرية (الفقرة ٢٢)

الإفصاح عن أي قيود جوهرية (تعاقدية أو تنظيمية) على قدرة المشروعات المشتركة أو الشركات الشقيقة على تحويل الأموال إلى المنشأة (مثل توزيعات الأرباح النقدية أو سداد القروض).

الالتزامات والمخاطر (الفقرة ٢٣)

الإفصاح عن:

- الالتزامات المتعلقة بالحصص في المشروعات المشتركة (بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى).
- الالتزامات المحتملة التي تنشأ فيما يتعلق بالحصص في المشروعات المشتركة والشركات الشقيقة، ويشمل ذلك حصة المنشأة من الالتزامات المحتملة التي تم تحملها بشكل مشترك مع مستثمرين آخرين.

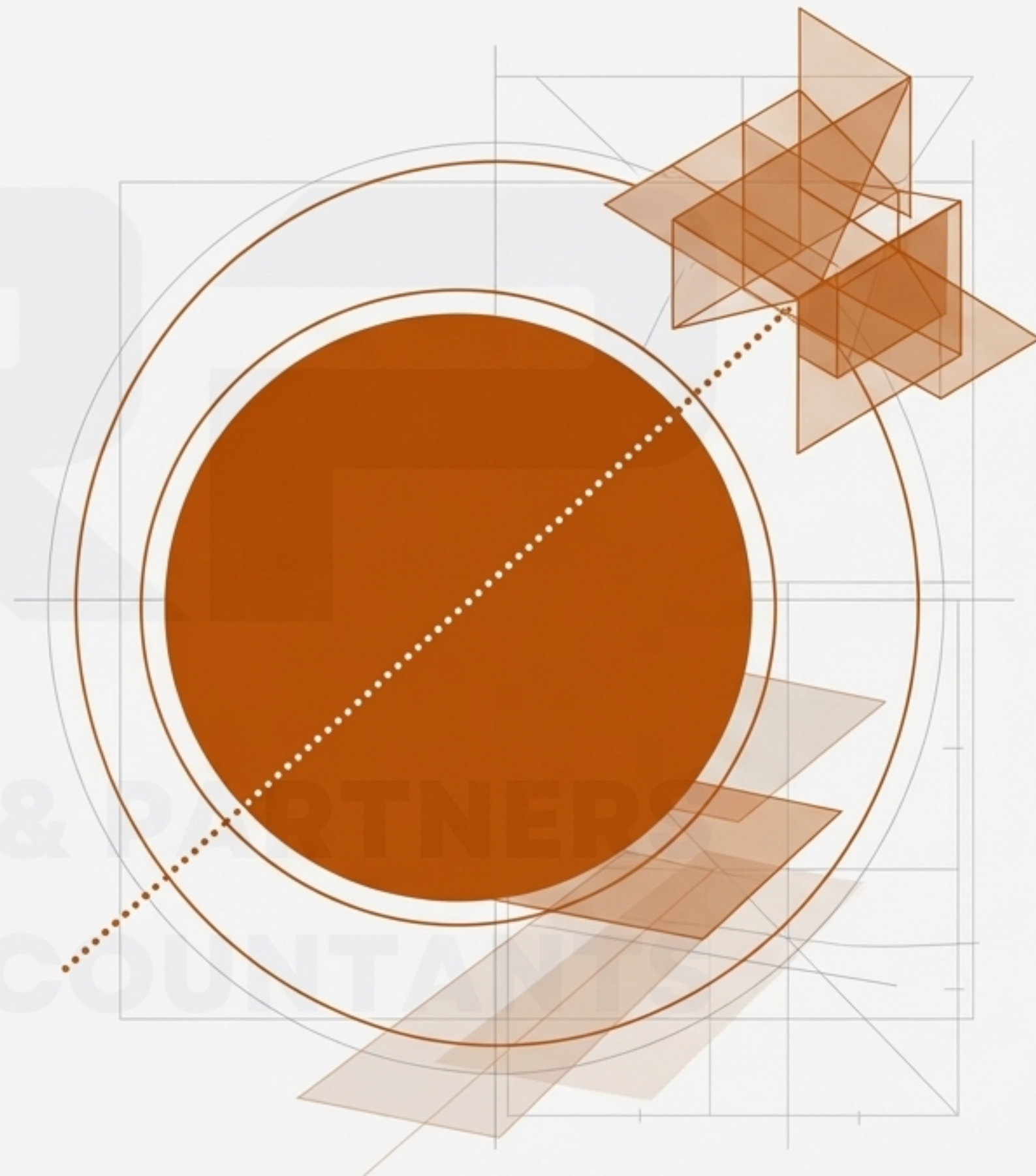
القسم الثالث: الحصص في المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة

الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من:

- **فهم طبيعة ومدى الحصص:** فهم طبيعة ومدى حصص المنشأة في المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة.
- **تقييم طبيعة المخاطر:** تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بهذه الحصص والتغيرات فيها.

المنشأة ذات الهيكل الخاص:

هي منشأة تم تصميمها بحيث لا تكون حقوق التصويت هي العامل المهيمن في تحديد من يسيطر عليها، ويتم توجيه أنشطتها ذات العلاقة من خلال ترتيبات تعاقدية.



تحديد طبيعة الحصص وقياس أقصى تعرض للخسارة

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية حول حصصها، تشمل طبيعة وغرض وحجم أنشطة المنشأة ذات الهيكل الخاص وكيف يتم تمويلها.

يجب عرض ملخص في شكل جدول (إلا إذا كان هناك طريقة أخرى أكثر ملاءمة) يوضح:

أفضل تقييم للحد الأقصى
للتعرض للخسارة



القيمة الدفترية للأصول
والالتزامات المعترف بها



البند



إذا لم تستطع المنشأة تحديد الحد الأقصى للتعرض للخسارة، فيتوجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة وأسبابها.

الإفصاح عن الدعم المالي: الكشف عن الالتزامات الضمنية



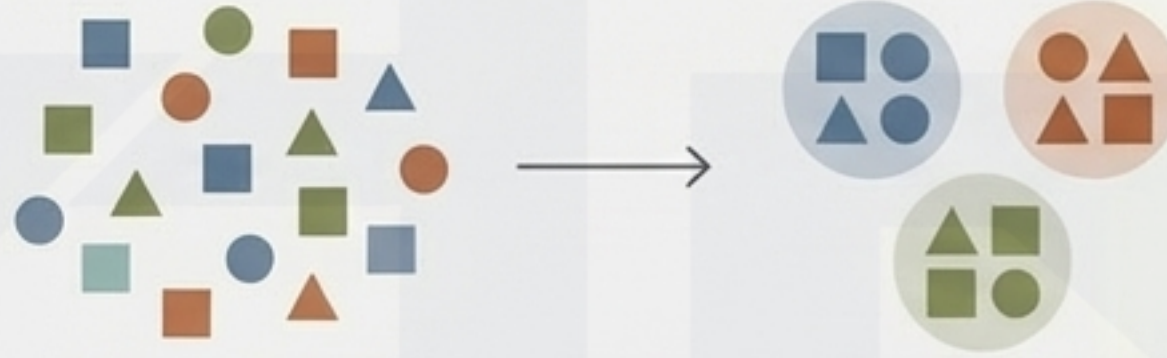
إذا قامت المنشأة خلال الفترة بتقديم دعم مالي أو دعم من نوع آخر للمنشأة ذات هيكل خاص غير مجمعة دون وجود التزام تعاقدى بذلك...

1. **نوع وقيمة الدعم المقدم:** بما في ذلك الحالات التي ساعدت فيها المنشأة في الحصول على دعم مالي.
2. **أسباب تقديم الدعم:** شرح الدوافع وراء تقديم الدعم غير الملزم.

النوايا المستقبلية: يجب الإفصاح أيضاً عن أية نوايا حالية لتقديم دعم مالي أو أي دعم آخر في المستقبل.

مبدأ التطبيق العملي: التجميع والأهمية النسبية لتحقيق الوضوح

يجب على المنشأة تحقيق التوازن بين الإفصاح بتفاصيل مفرطة قد لا تساعد المستخدمين، وبين حجب المعلومات المفيدة نتيجة التجميع المفرط.



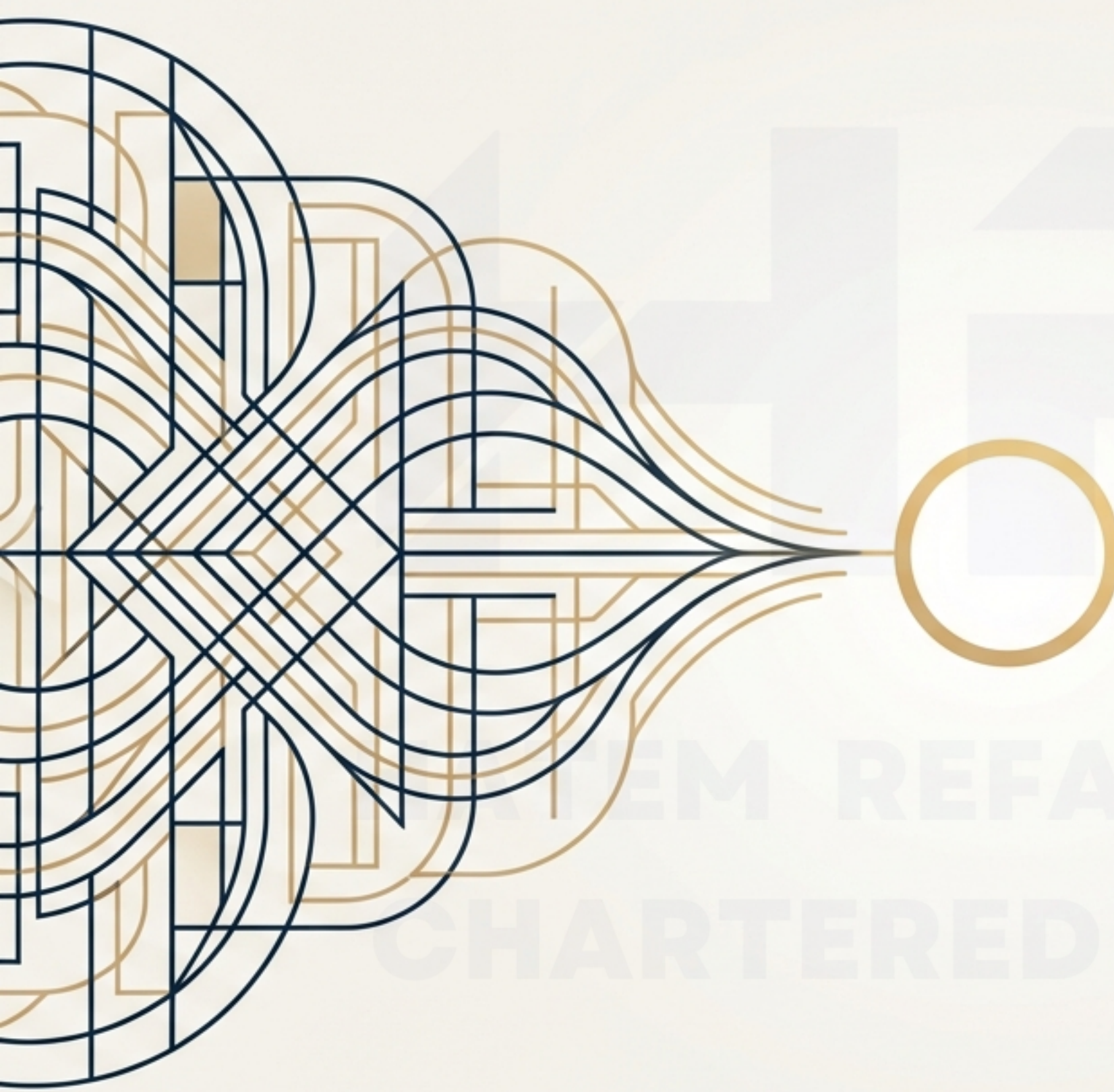
متى يمكن التجميع؟

يمكن تجميع الإفصاحات للحصص في المنشآت المتشابهة إذا كان ذلك متفقاً مع هدف الإفصاح ولا يحجب المعلومات الهامة.

كيف يتم التجميع؟

- يجب عرض المعلومات بشكل منفصل للفئات الرئيسية (شركات تابعة، مشروعات مشتركة، شركات شركات شقيقة، إلخ).
- عند تحديد إمكانية التجميع، يجب دراسة المخاطر وخصائص العائد لكل منشأة.

الهدف النهائي هو عرض الإفصاحات بطريقة تبين بوضوح لمستخدمي القوائم المالية طبيعة ومدى حصص المنشأة في تلك المنشآت الأخرى.



فك شفرة القيمة العادلة: دليل شامل لمعيار المحاسبة المصري رقم 45

إطار عمل موحد للقياس والإفصاح

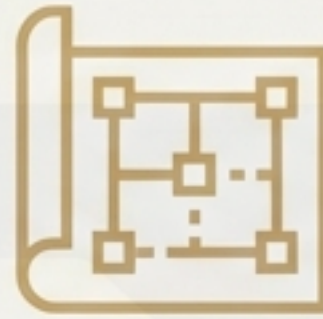
يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 13 | يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016

الهدف من المعيار: توحيد الإطار، تعريف المفهوم، وتحديد الإفصاحات



تعريف القيمة العادلة

(أ) تقديم تعريف واضح ومحدد للقيمة العادلة. القيمة العادلة هي قياس قائم على السوق، وليس قياساً خاصاً بالمنشأة.



إطار عمل موحد للقياس

(ب) وضع إطار عمل واحد ومتكامل لقياس القيمة العادلة عندما تكون مطلوبة أو مسموح بها بموجب معايير أخرى.



متطلبات الإفصاح

(ج) تحديد الإفصاحات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم كيفية تحديد قياسات القيمة العادلة.

"هدف قياس القيمة العادلة... هو تقدير السعر الذي تستند عليه معاملة منظمة لبيع الأصل أو تحويل الإلتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية". (مقتبس من فقرة 2)

نطاق التطبيق: متى وأين يُطبق معيار القيمة العادلة؟



يطبق المعيار على:

- قياسات القيمة العادلة المطلوبة أو المسموح بها بموجب معايير المحاسبة المصرية الأخرى.
- القياسات القائمة على **القيمة العادلة** (مثل القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع).
- الإفصاحات المتعلقة بهذه القياسات.



لا يطبق المعيار على:

- معاملات المدفوعات المبنية على أسهم (معيار المحاسبة المصري رقم 39).
- معاملات التأجير (معيار المحاسبة المصري رقم 20).
- القياسات التي "تتشابه" مع القيمة العادلة ولكنها ليست كذلك، مثل:
 - صافي القيمة الاستردادية للمخزون (معيار 2).
 - القيمة الاستخدامية للأصول (معيار 31).

الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار ليست مطلوبة لأصول خطط مزايا العاملين أو استثمارات خطط منافع التقاعد المقاسة بالقيمة العادلة. (مستخلص من فقرة 7)

تعريف القيمة العادلة: حجر الزاوية في القياس



تحديد الأصل أو الإلتزام: نقطة البداية في القياس

يعتبر قياس القيمة العادلة متعلقاً بأصل أو إلتزام محدد. لذلك، يجب أخذ خصائص الأصل أو الإلتزام في الاعتبار. (مقتبس من فقرة 11)

حالة الأصل وموقعه



القيود على بيع الأصل أو استخدامه (إن وجدت)



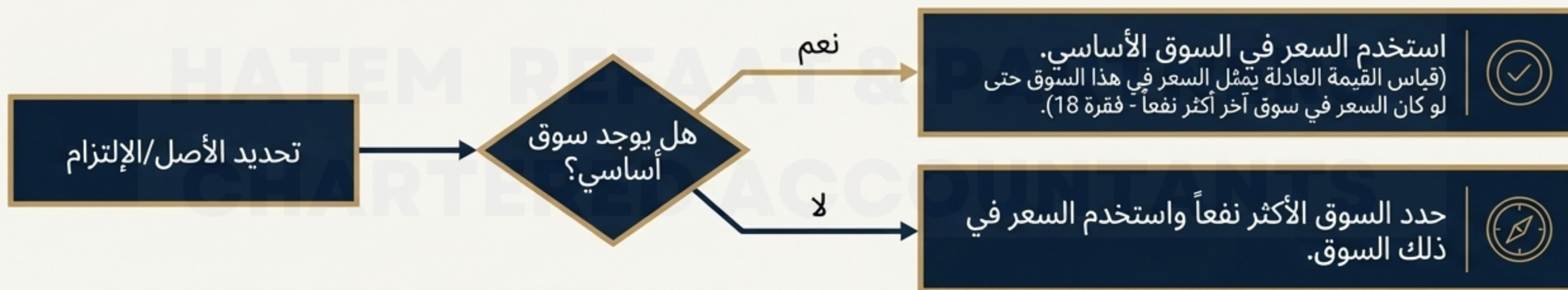
وحدة الحساب

يمكن أن يكون القياس لأصل أو إلتزام مستقل (مثل أداة مالية).
أو لمجموعة من الأصول و/أو الإلتزامات (مثل وحدة توليد نقد).
يتم تحديد وحدة الحساب وفقاً للمعيار المحاسبي الذي يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة. (فقرة 14)

المعاملة والسوق: أين يتم تحديد السعر؟

يفترض قياس القيمة العادلة أن المعاملة تتم في:

- **السوق الأساسي** (Principal Market): السوق الذي به أكبر حجم ونشاط للأصل أو الإلتزام. 
- أو، في غيابه، **السوق الأكثر نفعاً** (Most Advantageous Market): السوق الذي يزيد السعر المستلم لبيع الأصل أو يقلل المبلغ المدفوع لنقل الإلتزام إلى أقصى حد، *بعد الأخذ في الاعتبار تكاليف المعاملة والنقل. 



لا تحتاج المنشأة لإجراء بحث شامل لكافة الأسواق، ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة بشكل معقول. (فقرة 17).

السعر والمشاركون في السوق: تحديد متغيرات التقييم

المشاركون في السوق



يتم القياس باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق، على افتراض أنهم سيتصرفون بما يحقق مصلحتهم الاقتصادية. (فقرة 22)

الخصائص:

- مستقلون عن بعضهم البعض.
- لديهم فهم معقول للأصل أو الإلتزام.
- قادرون على إبرام المعاملة.
- راغبون في الدخول في المعاملة.

السعر

القيمة العادلة هي سعر الخروج (Exit Price)، ولا يتم تعديلها بتكاليف المعاملة.

القيمة العادلة $\neq$ السعر - تكاليف المعاملة

تتم المحاسبة عن تكلفة المعاملة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الأخرى. (فقرة 25)

يتم تعديل السعر بتكاليف النقل إذا كان الموقع من خصائص الأصل (مثل السلع الأولية). (فقرة 26)

أساليب التقييم: الأدوات الثلاثة لتقدير القيمة

يتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية، مع تعظيم استخدام المدخلات الملحوظة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة. (فقرة 61).



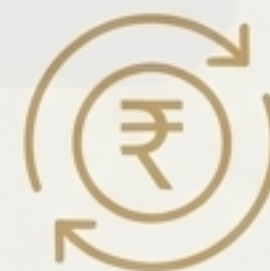
منهج السوق (Market Approach)

يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصولاً أو إلتزامات مطابقة أو قابلة للمقارنة. (مثال: مضاعفات السوق Market Multiples).



منهج التكلفة (Cost Approach)

يعكس المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال الطاقة الإنتاجية للأصل (تكلفة الاسالي الاستبدال الحالية)، مع تعديله بالتقادم.



منهج الدخل (Income Approach)

يقوم بتحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية أو الدخل) إلى مبلغ حالي وحيد مخصص. (مثال: أساليب القيمة الحالية).

تسلسل القيمة العادلة: إطار لتصنيف موثوقية المدخلات

يعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المعلنة المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو إلتزامات مطابقة (المستوى 1)، والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة (المستوى 3). (مقتبس من فقرة 72)

المستوى 1 (Level 1):
المدخلات الأكثر موثوقية

المستوى 2 (Level 2):
مدخلات ملحوظة أخرى

المستوى 3 (Level 3):
المدخلات الأقل موثوقية

يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بأكمله في نفس مستوى تسلسل القيمة العادلة لأدنى مستوى من المدخلات الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله. (فقرة 73)

1

مدخلات المستوى 1: الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة

أسعار معلنة (غير معدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة
تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس. (فقرة 76)

خصائص رئيسية:

- يقدم الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة.
- يجب استخدامه دون تعديل حيثما أمكن.

شروط الاستخدام:

- يوجد سوق أساسي أو أكثر نفعاً.
- المنشأة قادرة على إبرام معاملة بسعر ذلك السوق في تاريخ القياس.

مثال كلاسيكي

سهم شركة مدرجة في البورصة المصرية (EGX)، حيث يتم
قياس القيمة العادلة بضرب السعر المعلن في نهاية يوم
التداول في عدد الأسهم المملوكة.



2

مدخلات المستوى 2:

المدخلات الملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر

كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة ضمن المستوى 1، وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الإلتزام بشكل مباشر أو غير مباشر. (فقرة 81)

أسلائة:

- أسعار معلنة لأصول أو إلتزامات **مماثلة** في أسواق نشطة.
- أسعار معلنة لأصول أو إلتزامات **مطابقة أو مماثلة** في أسواق غير نشطة.
- مدخلات أخرى ملحوظة مثل:
 - أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد (Yield curves).
 - التذبذبات الضمنية (Implied volatilities).
 - الهوامش الائتمانية (Credit spreads).

مثال عملي

عقد مبادلة معدل فائدة (Interest Rate Swap) يتم تقييمه بناءً على منحنى العائد الملحوظ لكامل فترة العقد. (مقتبس من ملحق التطبيق فقرة ٣٥ ت أ)



مدخلات المستوى 3: المدخلات غير الملحوظة

هي المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الإلتزام. (فقرة 86)
متى تُستخدم

- تُستخدم لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر مدخلات ملحوظة ذات علاقة.
- تُستخدم في المواقف التي يكون فيها نشاط السوق ضئيلاً أو منعدماً في تاريخ القياس.

يجب أن تعكس المدخلات غير الملحوظة الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام، بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر. (فقرة 87)

تطوير المدخلات

- يتم تطويرها باستخدام أفضل معلومات متاحة، والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة، ولكن يجب تعديلها إذا كانت هناك معلومات تشير إلى أن المشاركين الآخرين في السوق سيستخدمون بيانات مختلفة. (فقرة 89)

مثال عملي

إلتزام إزالة أصل (Decommissioning Liability) تم اقتناؤه في اندماج أعمال، حيث يتم تقدير التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية بناءً على بيانات المنشأة الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار توقعات السوق حول التكاليف والتعويض المطلوب لتحمل هذا الإلتزام. (مقتبس من ملحق التطبيق فقرة ٣٦ ت أ)



3

تطبيق خاص: قياس الأصول غير المالية وأساس "الاستخدام الأفضل والأحسن"

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له. (فقرة 27)



ممكناً مادياً
(Physically Possible)

يأخذ في الاعتبار الخصائص المادية للأصل (مثل موقع وحجم العقار).



مسموح به قانونياً
(Legally Permissible)

يأخذ في الاعتبار القيود القانونية على استخدام الأصل (مثل قوانين تقسيم المناطق).



مجدي مالياً
(Financially Feasible)

هل استخدام الأصل (الممكن مادياً والمسموح به قانونياً) يولد دخلاً أو تدفقاً نقدياً كافياً لتحقيق العائد الذي يتوقعه المشاركون في السوق؟

يتم تحديد الاستخدام الأفضل والأحسن من وجهة نظر المشاركين في السوق، حتى لو كانت المنشأة تنوي استخدام الأصل بشكل مختلف أو عدم استخدامه على الإطلاق. (فقرة 29 و 30)

تطبيق خاص: قياس الإلتزامات ومخاطر عدم الأداء

يفترض الأساسي:

يفترض قياس القيمة العادلة تحويل الإلتزام إلى مشارك في السوق في تاريخ القياس. ويفترض أن الإلتزام يبقى قائماً ويتعين على المشارك في السوق المنقول إليه الوفاء به. (فقرة 34)

المدخل الحاسم: مخاطر عدم الأداء

- **التعريف:** تعكس القيمة العادلة للإلتزام أثر مخاطر عدم الأداء. (فقرة 42)
- **يشمل:** هذا الخطر يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الائتمانية الخاصة بالمنشأة (جدارتها الائتمانية).
- **المبدأ:** يفترض أن تكون مخاطر عدم الأداء هي نفسها قبل وبعد تحويل الإلتزام.

عند قياس القيمة العادلة للإلتزام، يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار أثر جدارتها الائتمانية وأي عوامل أخرى تؤثر على احتمالية الوفاء بالإلتزام. (فقرة 43)

متطلبات الإفصاح: تحقيق الشفافية لمستخدمي القوائم المالية

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تساعد المستخدمين على تقييم:  أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول إلى قياسات القيمة العادلة.  أثر القياسات (خاصة المستوى 3) على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر.

الحد الأدنى من قائمة الإفصاح (بناءً على فقرة 93):

- ✓ قياس القيمة العادلة في نهاية الفترة (للقياسات المتكررة وغير المتكررة).
- ✓ مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تم تصنيف القياسات ضمنه (1, 2, 3).
- ✓ وصف أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لقياسات المستوى 2 و 3.
- ✓ بالنسبة لقياسات المستوى 3 المتكررة:
- ✓ تحليل الحركة (reconciliation) بين الأرصدة الافتتاحية والختامية.
- ✓ المعلومات الكمية حول المدخلات غير الملحوظة الهامة.
- ✓ وصف لعمليات التقييم المستخدمة وحساسية القياس للتغيرات في المدخلات غير الملحوظة.

إذا كانت الإفصاحات المقدمة غير كافية لتحقيق الأهداف، فينبغي على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الإضافية اللازمة". (فقرة 92)



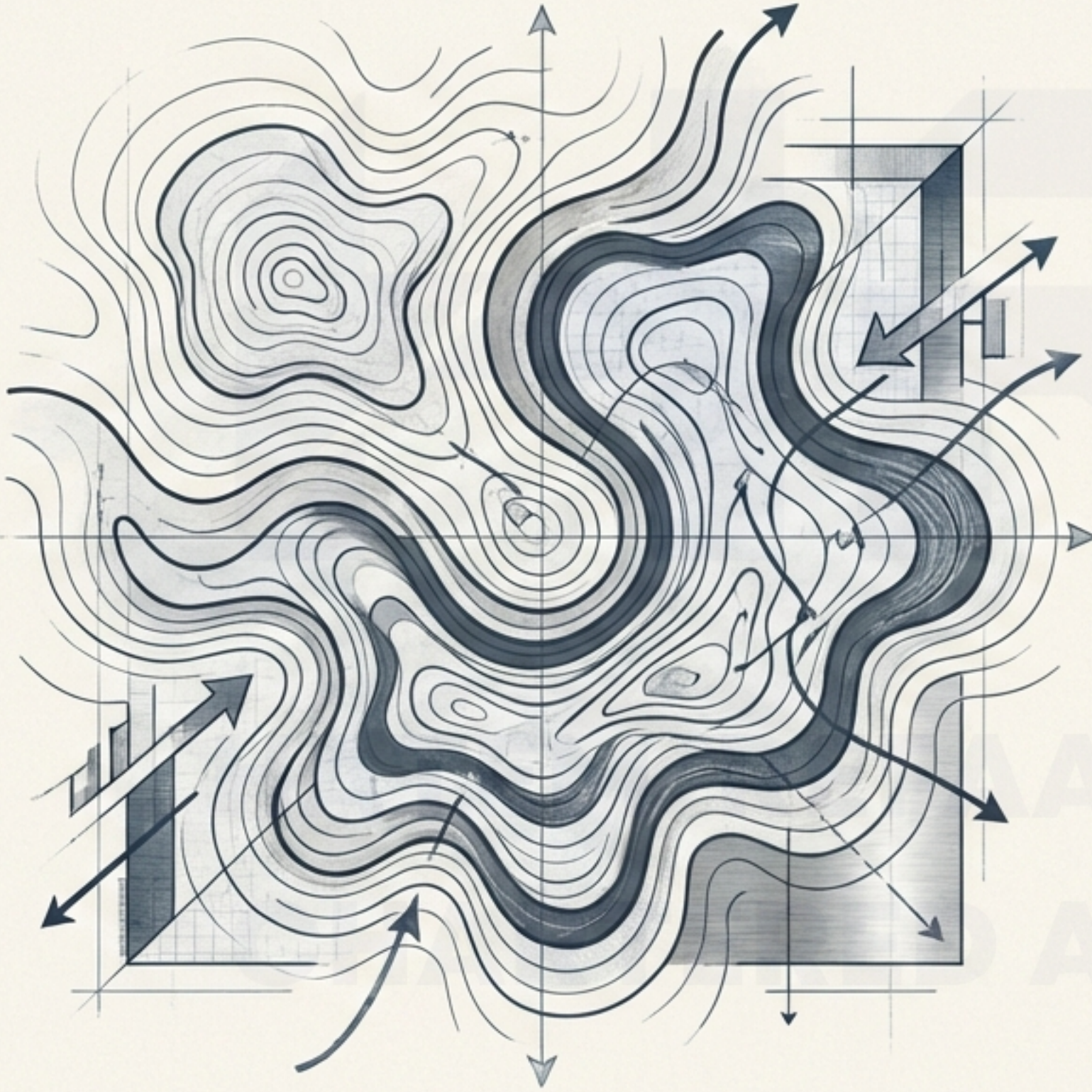
بناء الجسور في مرحلة التغيير بناء الجسور في مرحلة التغيير

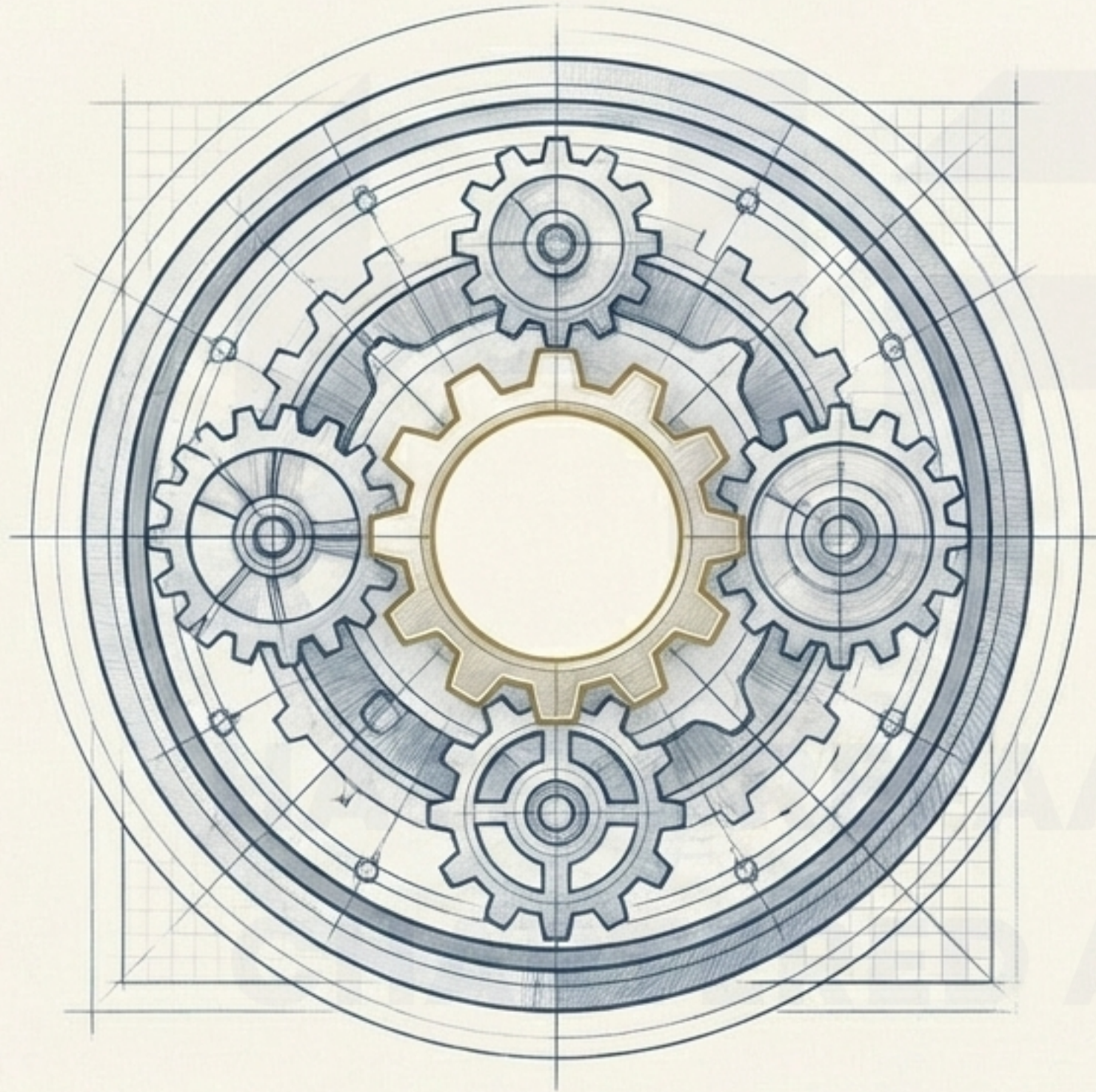
القصة الكاملة للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤٦

عام ٢٠١٥: عاصفة التغيير تضرب المشهد المحاسبي

تعديلات معايير المحاسبة
هذه الـ التغييرات لم تكن
مجرد تحديثات بسيطة، بل كانت
بمثابة نقطة تحول أساسية،
مما خلق حالة من عدم اليقين
حول كيفية التطبيق.

في عام ٢٠١٥، شهدت معايير
المحاسبة المصرية تعديلات
جوهريّة. هذه التغييرات لم
تعديلات معايير المحاسبة
لسنة ٢٠١٥.





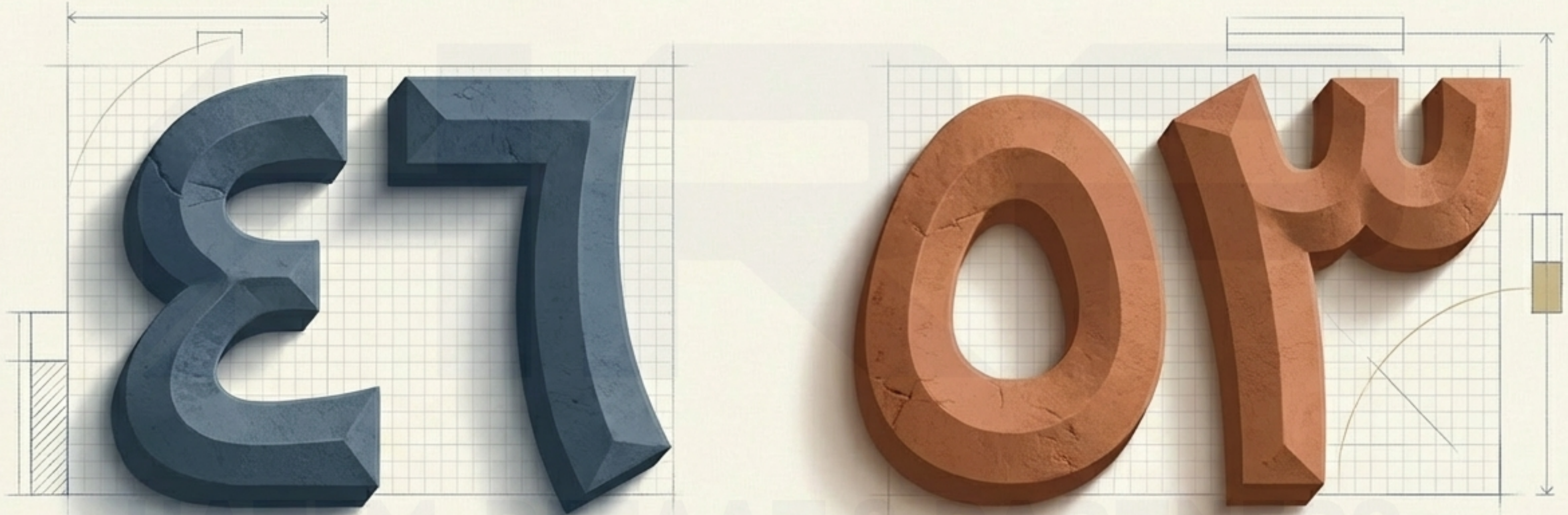
تحدي التطبيق الأول: الحاجة الماسة لخارطة طريق

تعديلات التغييرات لمعدية
الحناسية المعايير لتحول
المعايير الأول مرة بطريقة
متسقة، وموحدة؟ كان هناك
فراغ تنظيمي يهدد استقرار
التقارير المالية.

مع وجود قواعد جديدة،
واجهت الشركات تحديًا كبيرًا:
كيف يتم الانتقال وتطبيق هذه
المعايير المعدلة لأول مرة
بطريقة متسقة وموحدة؟

الاستجابة التنظيمية: وزارة الاستثمار تتدخل

لإدارة هذا التحدي وتوفير
الوضوح اللازم، صدر قرار
حاسم من وزير الاستثمار،
ليمهد الطريق لحل منهجي
ومدروس.



المعيار المحاسبي
المصري رقم (٤٦)

هذان هما العنصران اللذان
شكّلا معًا "الجسر" الذي عبرت
به الشركات مرحلة التغيير.

قرار وزير الاستثمار
رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦

المهمة الأساسية: تحديد الهدف بوضوح

يهدف المعيار إلى إصدار أحكام للمرحلة
الانتقالية عند بداية تطبيق تغييرات
معايير المحاسبة لسنة ٢٠١٥.

المصدر: قرار وزير الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦

كيف عمل المعيار ٤٦ كجسر انتقالي؟



لم يكن المعيار ٤٦ قاعدة دائمة، بل كان مجموعة من الأحكام المؤقتة المصممة خصيصًا لتوجيه الشركات خلال فترة التطبيق الأول. لقد وفر إطارًا متسقًا لضمان انتقال سلس ومنظم من القواعد القديمة إلى الجديدة.

تحقيق الاستقرار: المهمة تكتمل



الجسر النهائي: الاستقرار

بفضل الأحكام الانتقالية التي قدمها المعيار ٤٦، نجحت الشركات في استيعاب وتطبيق تعديلات ٢٠١٥. سيلاذة. استقرار التطبيق، وتم تحقيق الهدف من وراء إصدار المعيار بنجاح.

الوضع الحالي للمعيار



غير فعال حالياً

نظرًا لاستقرار تطبيق المعايير المعدلة، لم يعد هناك حاجة للأحكام الانتقالية التي قدمها المعيار.

لماذا تم الإبقاء عليه إذن؟

تم الإبقاء عليه للإطلاع



على الرغم من عدم فعاليتها، يظل المعيار ٤٦ جزءًا من السجل التنظيمي الرسمي. وجوده ضروري للمحاسبين والمراجعين والباحثين لفهم السياق التاريخي الكامل لتطور معايير المحاسبة المصرية.

إرث من الاستقرار: درس في إدارة التغيير



قصة المعيار المحاسبي رقم ٤٦ هي أكثر من مجرد تاريخ تنظيمي. إنها تمثل نموذجًا لكيفية استخدام **أدوات تنظيمية محددة ومؤقتة** لإدارة **التغييرات** الكبرى بفعالية، بفعالية، وضمان الاستقرار، وبناء أساس متين للمستقبل.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم 47: الأدوات المالية

رحلة واضحة عبر التصنيف والقياس والاضمحلال

الهدف والجوهر: لماذا معيار 47؟

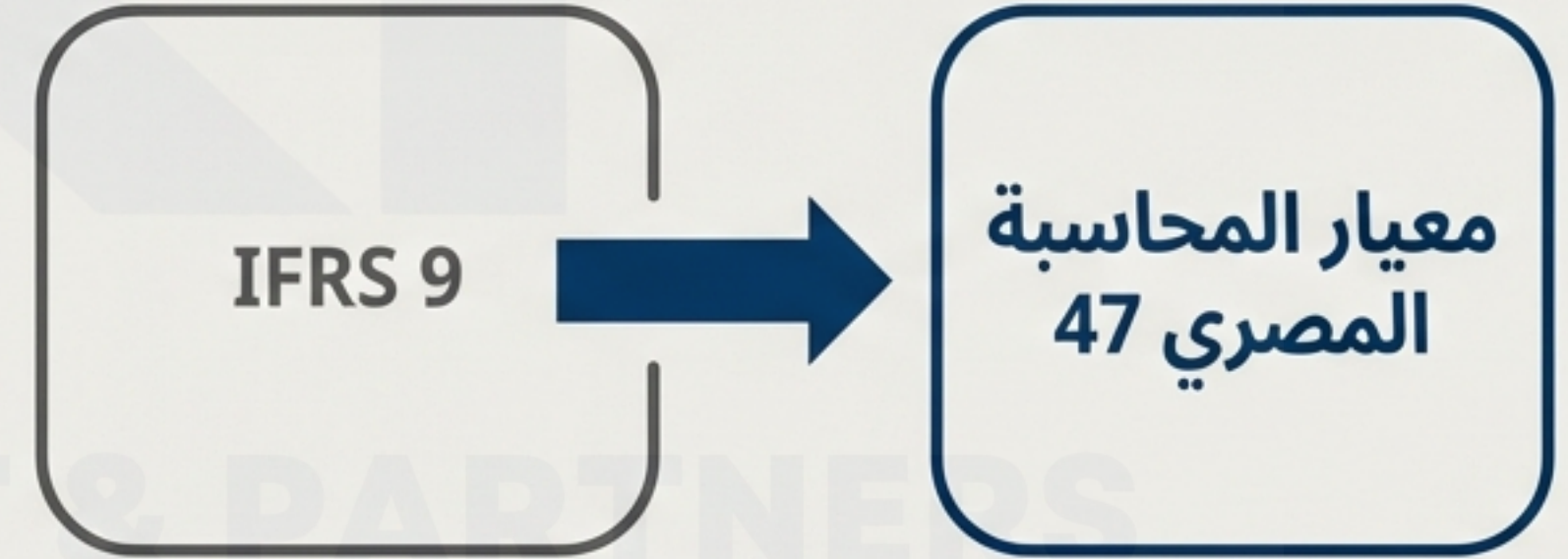
مواءمة عالمية: يقابل المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9، مما يعزز المقارنة والشفافية.



معلومات أكثر ملاءمة: يهدف إلى عرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها.



تاريخ السريان: إلزامي التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.



خارطة الطريق: رحلة الأداة المالية



سنستكشف كل مرحلة من هذه المراحل بالتفصيل.

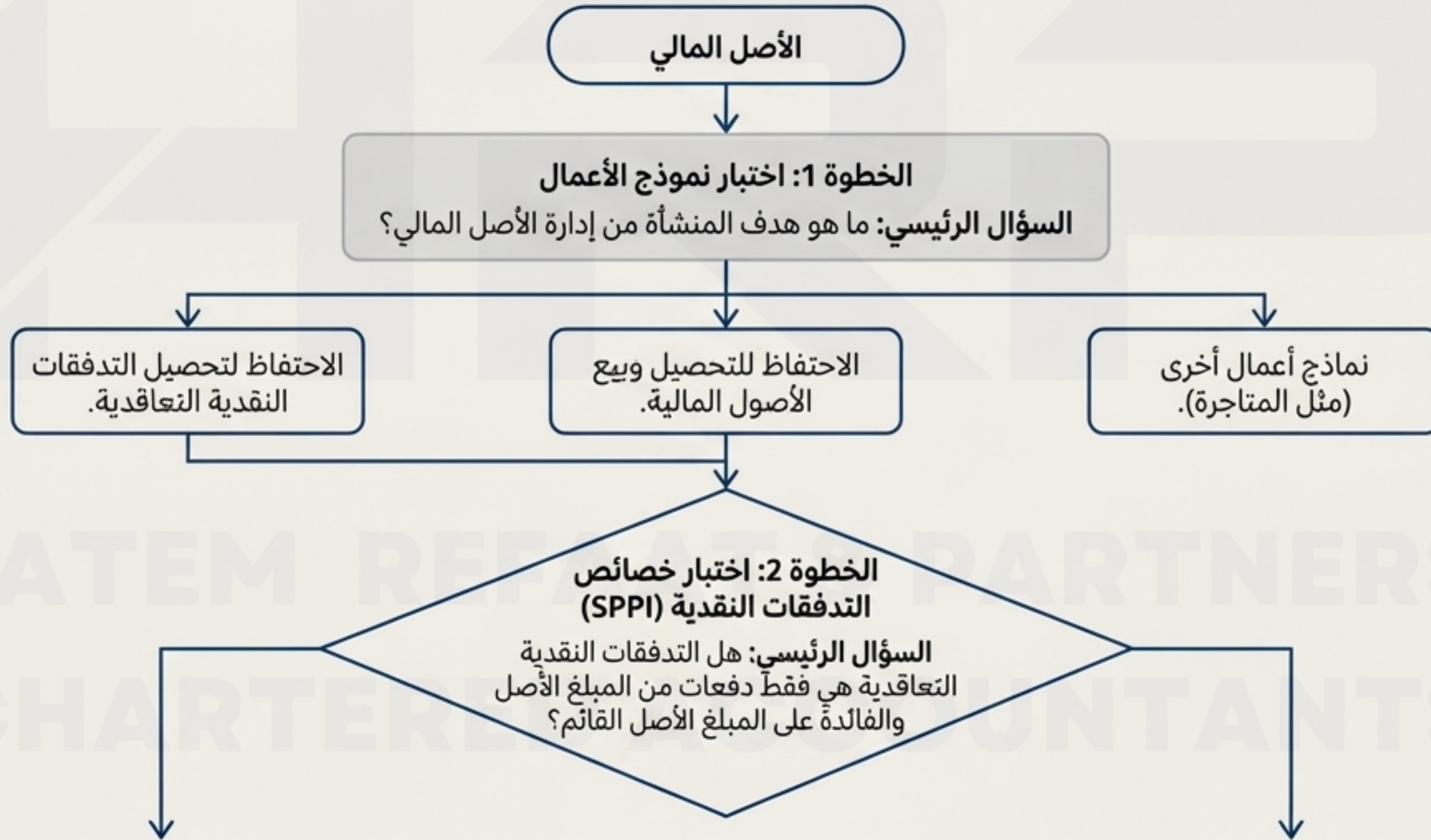
المرحلة الأولى: الاعتراف الأولي (متى تدخل الأداة المالية إلى دفاترنا؟)

يجب على المنشأة أن تعترف بأصل مالي أو التزام مالي في قائمة مركزها المالي عندما، وفقط عندما، تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.



- الأصول والالتزامات غير المشروطة: يتم الاعتراف بها عند نشوء الحق أو الالتزام التعاقدية.
- المشتقات: يتم الاعتراف بها كأصول أو التزامات في تاريخ إبرام العقد.
- الشراء بالطريقة المعتادة: يتم الاعتراف به إما بتاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية.

المرحلة الثانية: تصنيف الأصول المالية (اختبار من خطوتين)



نموذج الأعمال يحدد **الكيفية** التي تدار بها الأصول، وخصائص التدفقات النقدية تحدد **طبيعتها**.

نتائج التصنيف: الفئات الثلاث الرئيسية للأصول المالية

1. التكلفة المستهلكة (Amortised Cost - AC)



- نموذج الأعمال: الاحتفاظ لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية.
- خصائص التدفقات النقدية: أصل وفائدة فقط (SPPI).

2. القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)



- نموذج الأعمال: الاحتفاظ للحصول والبيع معاً.
- خصائص التدفقات النقدية: أصل وفائدة فقط (SPPI).

3. القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)



- الحالة: أي نموذج أعمال آخر، أو إذا لم تستوفِ الأداة شرط "أصل وفائدة فقط" (SPPI).

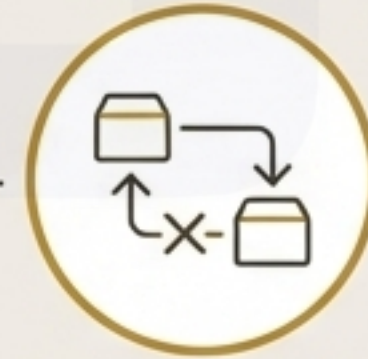
* **ملاحظة:** يوجد خيار غير قابل للإلغاء عند الاعتراف الأولي لتصنيف استثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية (التي لم تكن ستقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

تصنيف الالتزامات المالية: البساطة هي القاعدة

القاعدة العامة هي القياس بـ **التكلفة المستهلكة**.



الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)، بما في ذلك المشتقات.



الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي للاستبعاد من الدفاتر.



عقود الضمان المالي.



**التكلفة
المستهلكة**



الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق.

المرحلة الثالثة: القياس (اللقطة الأولى والحياة المستمرة)

القياس الأولي

القاعدة: يجب على المنشأة، عند الاعتراف الأولي، أن تقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة.

• **تفصيل:** تُضاف أو تُخصم تكاليف المعاملة للأصل المالي أو الالتزام المالي الذي ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

القاعدة: بعد الاعتراف الأولي، يتبع القياس التصنيف الذي تم تحديده.

أساس القياس اللاحق	فئة الأصل المالي
التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة (AC)
القيمة العادلة	القيمة العادلة عبر الدخل الشامل الآخر (FVOCI)
القيمة العادلة	القيمة العادلة عبر الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

الاضمحلال: نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

**تحويل جذري من الخسائر المتكبدة إلى الخسائر المتوقعة.*

المرحلة 3: الأصول المضمحلة ائتمانيًا

النطاق: أدوات يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها (على سبيل المثال، صعوبات مالية كبيرة للمصدر أو خرق للعقد).

****خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر.**

المرحلة 2: زيادة المخاطر الائتمانية وزيادة جوهريّة في

النطاق: أدوات زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

****خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر.**

المرحلة 1: الأصول ذات الأداء الجيد

النطاق: جميع الأدوات عند الاعتراف الأولي أو التي - التي التي لم تشهد زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية.

****خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهرًا.**

المدخل المبسط: للمدنيين التجاريين وأصول العقود

مثال على مصفوفة المخصصات

	متأخر 30-1 يومًا	متأخر 60-31 يومًا	متأخر 90-61 يومًا	متأخر يومًا +	حالي
عملاء منخفضوا المخاطر	0.3%	1.2%	2.5%	5%	10%
عملاء متوسطوا المخاطر	0.8%	2.5%	5%	12%	25%
عملاء عالوا المخاطر	2.0%	5.0%	15%	30%	50%

• **Key Rule:** لا داعي لتتبع المراحل الثلاث لتقييم الزيادة في المخاطر.

يجب على المنشأة...
أن تقيس دائمًا الخسارة بمبلغ مساوٍ
للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى
العمر.

• يمكن استخدام مصفوفة المخصصات كأداة
عملية لتطبيق هذا المدخل.

المرحلة الرابعة: محاسبة التغطية (مواءمة إدارة المخاطر مع المحاسبة)

إن الهدف من **محاسبة التغطية** هو أن تعكس القوائم المالية أثر أنشطة إدارة المخاطر لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة مخاطر التعرض الناشئة عن مخاطر معينة.



**تغطية صافي الاستثمار في
نشاط أجنبي
(Hedge of a Net Investment)**

تغطية مخاطر العملة الأجنبية
لصافي استثمار في نشاط أجنبي.



**تغطية التدفق النقدي
(Cash Flow Hedge)**

تغطية التعرض للتقلب في
التدفقات النقدية التي يمكن
عزوها إلى مخاطر معينة.



**تغطية القيمة العادلة
(Fair Value Hedge)**

تغطية التعرض للتغيرات في
القيمة العادلة لأصل أو التزام
معتترف به أو ارتباط مؤكد.

المعيار الجديد يهدف إلى أن تكون متطلباته أكثر ارتباطًا بأنشطة إدارة المخاطر الفعلية للمنشأة.

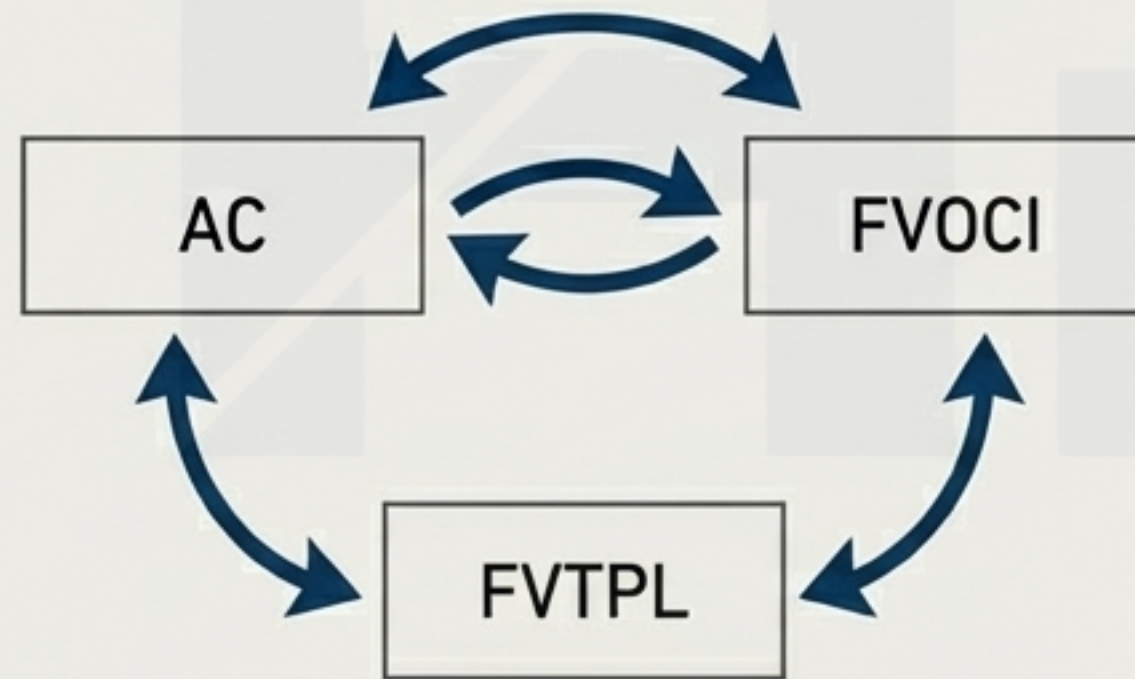
المرحلة الخامسة: الاستبعاد من الدفاتر (متى نُخرج الأداة المالية؟)



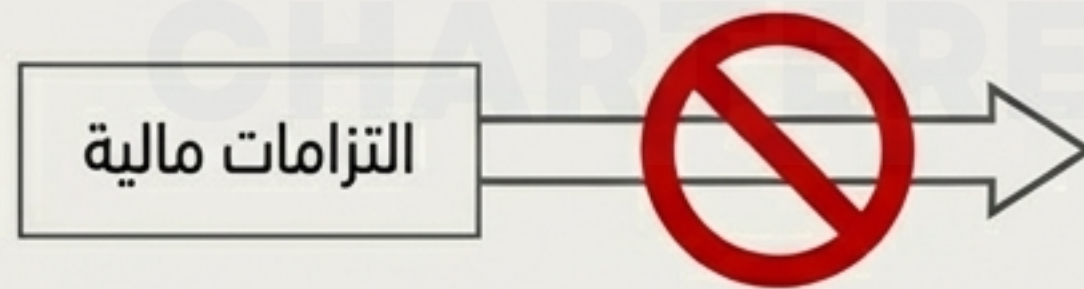
بالنسبة للالتزامات المالية:
يجب على المنشأة أن تستبعد الالتزام المالي... عندما، وفقط عندما، يتم تسويته - أي عندما يتم سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاؤه.

إعادة التبويب: تغيير استراتيجي نادر

الأصول المالية: مسموح به فقط عند تغيير نموذج الأعمال



الالتزامات المالية: غير مسموح به إطلاقاً



الكرة تئيص:

عندما، **و فقط عندما**، تقوم المنشأة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، فإنه يجب عليها أن تعيد تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة.

خصائص رئيسية:

- **حدث نادر:** لا يُتوقع حدوثه بشكل متكرر.
- **تُطبق بأثر مستقبلي:** من تاريخ إعادة التبويب.
- **الالتزامات المالية:** لا يجوز للمنشأة أن تعيد تبويب أي التزام مالي.

التطبيق والانتقال: النقاط الرئيسية

يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار
بأثر رجعي.



- ✓ لا يُشترط تعديل أرقام المقارنة.
- ✓ يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والجديدة في الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة.
- ✓ يجب تقييم تصنيف الأصول بناءً على الحقائق والظروف في تاريخ التطبيق الأولي.

الخلاصة: المبادئ الأساسية لمعيار 47



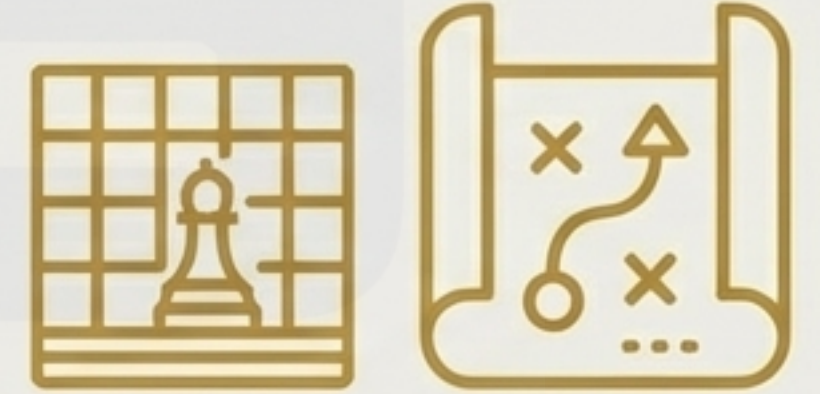
3. المواءمة مع الواقع

أصبحت محاسبة التغطية أكثر ارتباطًا ومرونة لتعكس أنشطة إدارة المخاطر الفعلية للمنشأة.



2. التفكير المستقبلي في الاضمحلال

نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) يتطلب تقييمًا استباقيًا للمخاطر بناءً على جميع المعلومات المعقولة المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك تلك التي ذات نظرة للمستقبل.



1. نموذج الأعمال هو المحرك

التصنيف يعتمد على كيفية إدارة مجموعات الأصول لتحقيق هدف معين، وليس على نية الإدارة لكل أداة على حدة.

معيار 47 ليس مجرد تحديث، بل هو تحول في فلسفة المحاسبة عن الأدوات المالية نحو الشفافية والنظرة المستقبلية.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم 48



الدليل التطبيقي للنموذج الخماسي للإعتراف بالإيراد
من العقود مع العملاء

المشهد الجديد للإعتراف بالإيراد: الهدف والمبدأ الأساسي

معايير سابقة

مقدمة موجزة: يوضح أن معيار المحاسبة المصري رقم 48 يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15، وأنه دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2020.

الهدف

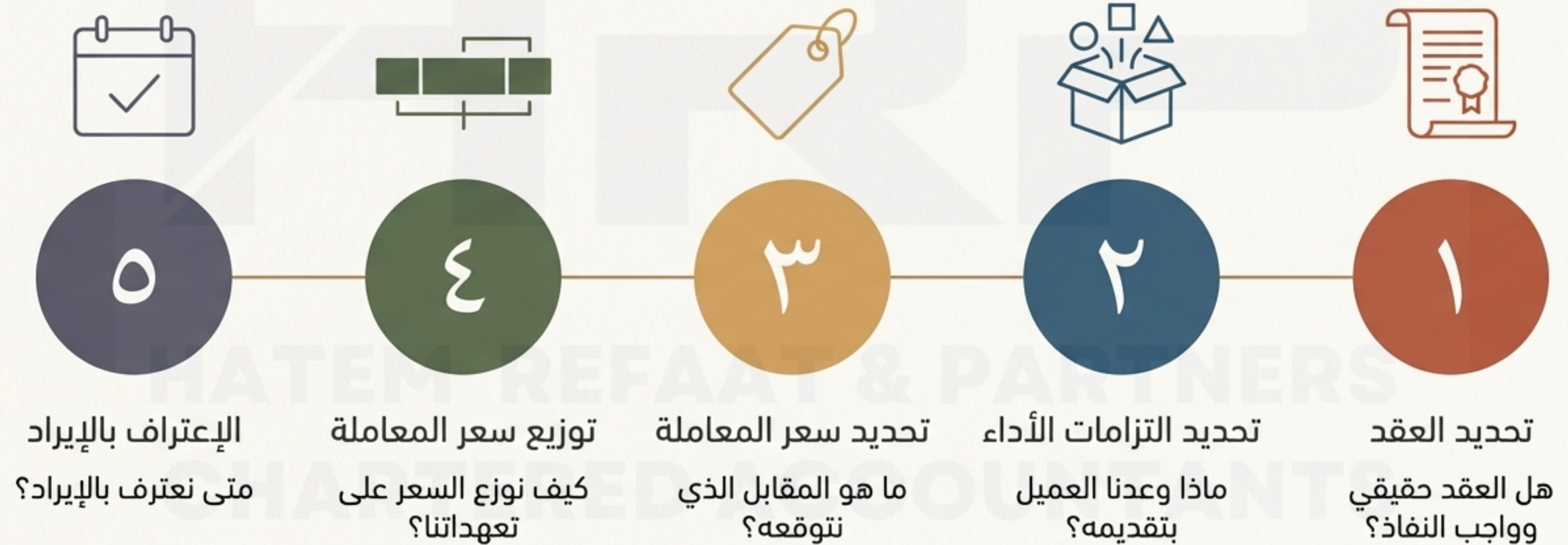
وضع المبادئ التي يجب على المنشأة أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي القوائم المالية عن طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المحيطة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل.

المبدأ الأساسي

يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد بصورة تعكس انتقال السلع أو أداء الخدمات المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يمثل المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك السلع أو الخدمات.

معييار 48: إطار موحد

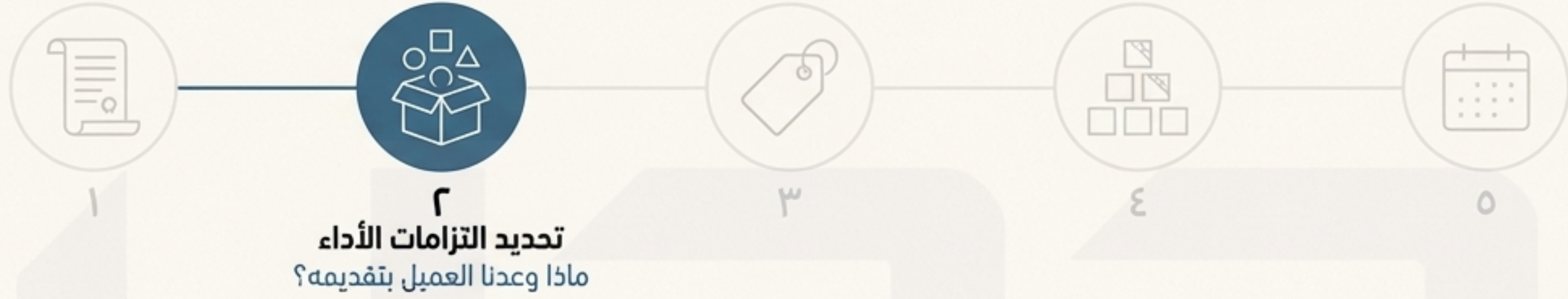
خارطة طريقك: نموذج الخطوات الخمس



الخطوة 1: تحديد العقد مع العميل

هل العقد حقيقي وواجب النفاذ؟

- ✓ **اتفاق الأطراف والتزامهم:** اتفق أطراف العقد على العقد والتزموا بأداء التزاماتهم.
- ✓ **تحديد الحقوق:** يمكن للمنشأة تحديد حقوق كل طرف.
- ✓ **تحديد شروط السداد:** يمكن للمنشأة تحديد شروط سداد مقابل السلع أو الخدمات.
- ✓ **له مضمون تجاري:** من المتوقع أن تتغير المخاطر أو توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة نتيجة للعقد.
- ✓ **التحصيل مرجح:** من المرجح أن تقوم المنشأة بتحصيل المقابل الذي سيكون لها حق فيه.



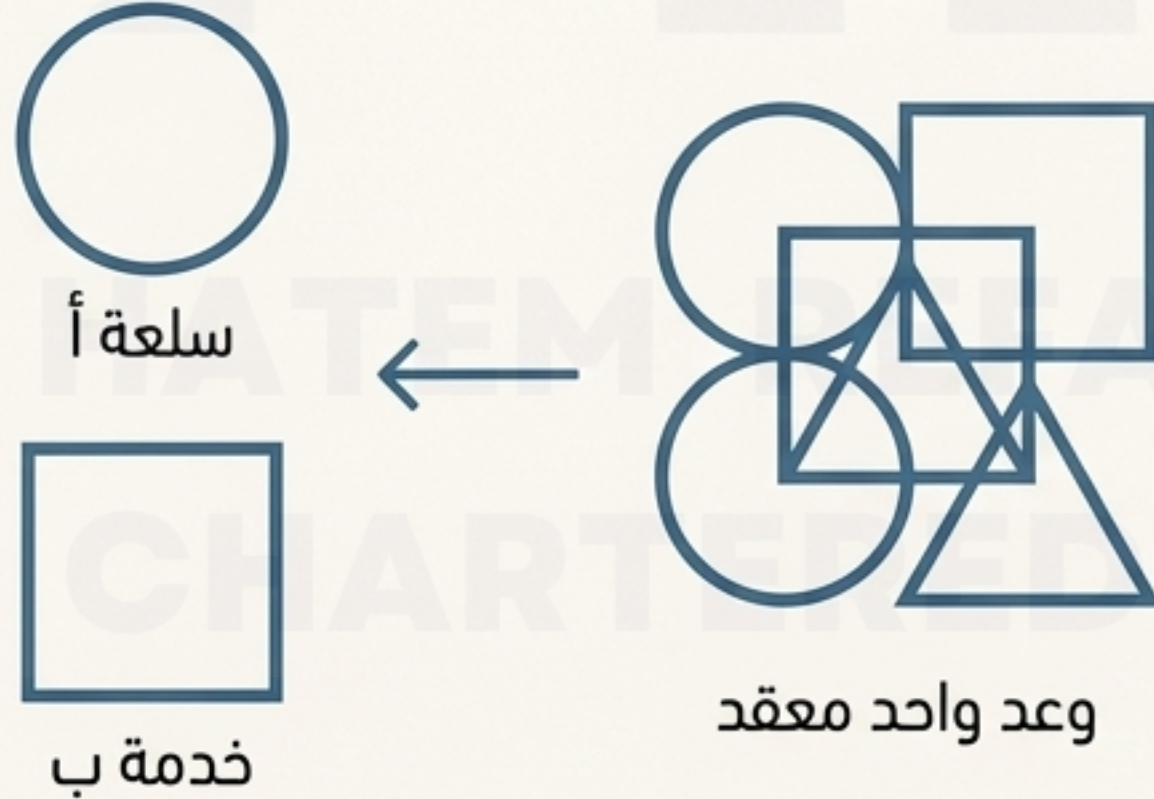
الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء ماذا وعدنا العميل بتقديمه؟

تعريف التزام الأداء

تعهد في العقد مع العميل بتحويل سلع أو خدمة (أو حزمة منهما) تكون "مُميّزة بذاتها" (distinct).

شروط السلعة أو الخدمة "المُميّزة بذاتها":

- 1 الانتفاع من السلعة أو الخدمة: يستطيع العميل الانتفاع من السلعة أو الخدمة إما كما هي أو إلى جانب موارد أخرى متاحة له بسهولة.
- 2 يمكن تحديده بشكل منفصل: تعهد المنشأة بتحويل السلعة أو الخدمة يمكن تحديده بشكل منفصل عن التعهدات الأخرى في العقد (أي أن التعهد واضح ومميز في سياق العقد).



تطبيق الخطوة 2

هل أنت الأصل أم الوكيل؟

****الجوهر**:** تحديد دور المنشأة يغير طبيعة التزام الأداء بشكل جذري.

الوكيل (Agent)	الأصل (Principal)
التعهد: ترتيب قيام طرف آخر بتقديم السلعة أو الخدمة.	التعهد: تقديم السلعة أو الخدمة المحددة بنفسه.
السيطرة: لا يسيطر على السلعة أو الخدمة قبل نقلها.	السيطرة: يسيطر على السلعة أو الخدمة قبل نقلها إلى العميل.
الإيراد: يعترف بصافي العمولة فقط. (Net Commission)	الإيراد: يعترف بإجمالي الإيراد (Gross Revenue).

مؤشرات تحديد "السيطرة"

استنادًا إلى الملحق (ب)، هذه هي المؤشرات الرئيسية لتحديد ما إذا كانت المنشأة تسيطر على السلعة أو الخدمة قبل نقلها للعميل (وبالتالي هي الأصل):



لديه حرية تحديد السعر؟

هل للمنشأة الحرية الكاملة في تسعير المنتج أو الخدمة للعميل؟



لديه مخاطر المخزون؟

هل تتحمل المنشأة مخاطر المخزون قبل تحويل السلعة أو بعده (في حالة حق الإرجاع)؟

هل المنشأة مسؤولة عن الضرر وفقدان المنتجات في حوزتها؟



المسؤول الرئيسي عن الوفاء بالتعهد؟

هل المنشأة مسؤولة عن قبول السلعة/الخدمة ومطابقتها للمواصفات؟

هل المنشأة هي الطرف الذي يعتقد العميل أنه مسؤول عن تنفيذ الالتزام؟

دراسة حالة: متى تكون أمازون أصيلاً أو وكيلًا؟

أصيل (Principal) - "Fulfilled by Amazon"

الوضع: عقود مع تجار للحصول على كميات من المنتجات لبيعها على الموقع.

✓ **المسؤول الرئيسي:** أمازون هي المسؤولة عن الشحن وتوجيه المنتج للعميل.

✓ **مخاطر المخزون:** أمازون تتحمل مخاطر المرتجعات.

✓ **تحديد السعر:** يحدد سعر البيع من قبل أمازون.

النتيجة: أمازون تسيطر على السلعة قبل نقلها للعميل. هي "أصيل" وتعترف بإجمالي مبلغ البيع كإيراد.

وكيل (Agent) - Marketplace Sales

الوضع: عقود مع تجار لتسهيل بيع منتجاتهم عبر موقع أمازون.

✗ **المسؤول الرئيسي:** التاجر هو المسؤول عن الشحن والوفاء بالالتزام.

✗ **مخاطر المخزون:** التاجر يتحمل مخاطر المخزون والمرتجعات.

✗ **تحديد السعر:** يحدد سعر البيع من قبل التاجر.

النتيجة: أمازون لا تسيطر على السلعة. هي "وكيل" وتعترف بعمولة 5% فقط كإيراد.



Step 1:
**Identify
Contract**



Step 2:
**Performance
Obligations**



Step 3:
**Transaction
Price**



Step 4:
**Allocate
Price**



Step 5:
**Recognize
Revenue**

الخطوة 3: تحديد سعر المعاملة

ما هو المقابل الذي نتوقعه؟

سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه. يجب أن تأخذ في الاعتبار آثار كل مما يلي:

المقابل المتغير: مثل الخصومات، رد المبالغ، الحوافز، مكافآت الأداء، أو الغرامات.

وجود مكون تمويلي هام في العقد: عند وجود فارق زمني كبير بين السداد والأداء.

المقابل غير النقدي: عندما يسدد العميل في صورة غير نقدية (يُقاس بالقيمة العادلة).

المقابل واجب السداد إلى العميل: مثل الكوبونات أو قسائم الشراء التي تمنحها المنشأة للعميل.





Step 1:
Identify
Contract



Step 2:
Performance
Obligations



Step 3:
Transaction
Price



Step 4:
Allocate
Price



Step 5:
Recognize
Revenue

الخطوة 4: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء

كيف نوزع السعر على تعهداتنا؟

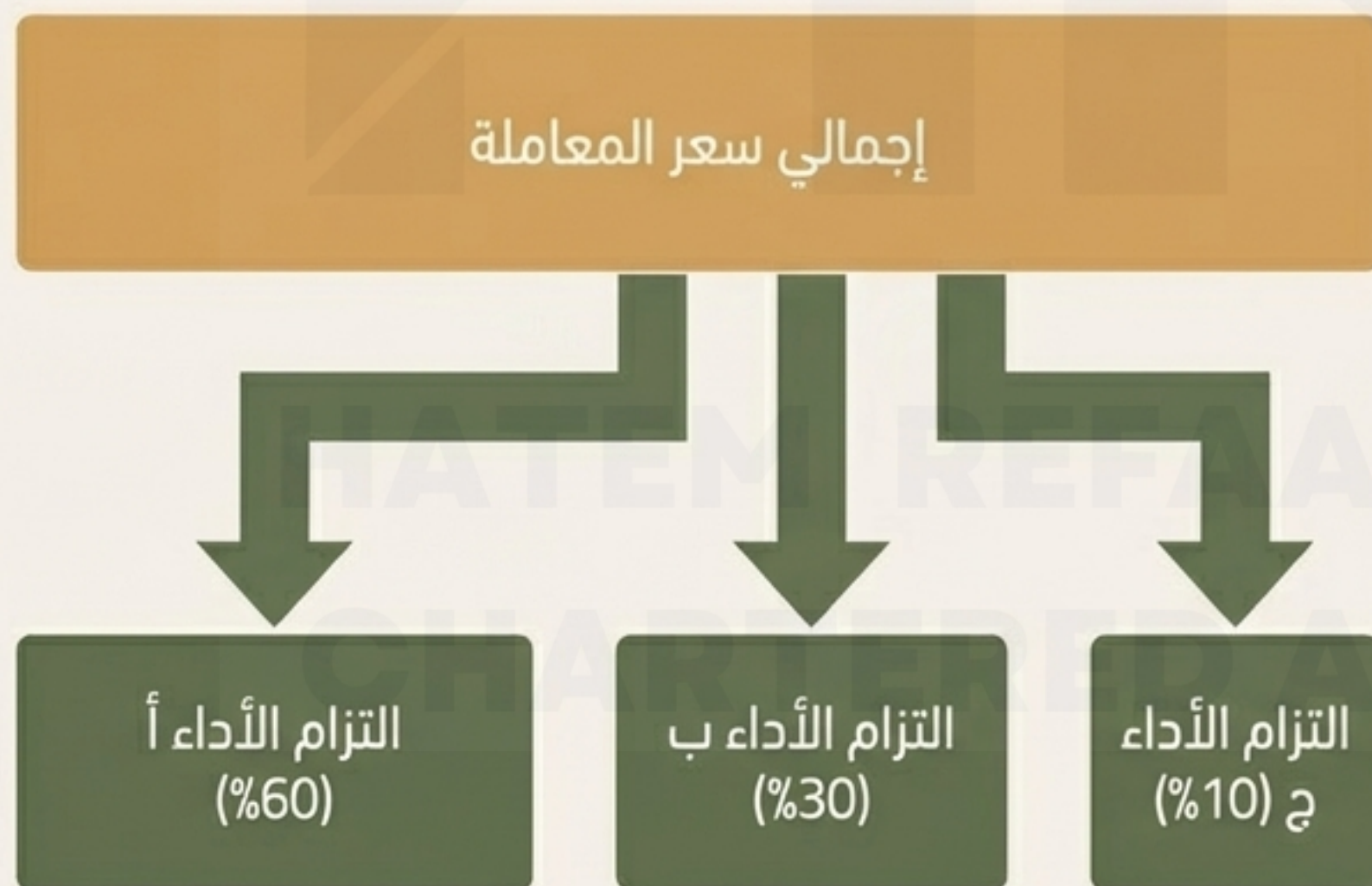
المبدأ الأساسي

تقوم المنشأة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء على أساس **سعر البيع النسبي المستقل** (relative standalone selling price).

تقدير سعر البيع المستقل

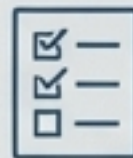
إذا كان سعر البيع المستقل غير قابل للرصد بشكل مباشر، يجب على المنشأة تقديره باستخدام طرق ملائمة، مثل:

1. مدخل التقدير السوقي المعدل
(Adjusted market assessment approach)
2. مدخل التكلفة المتوقعة زائد هامش
(Expected cost plus a margin approach)
3. مدخل القيمة المتبقية (Residual approach)





Step 1: Identify Contract



Step 2: Performance Obligations



Step 3: Transaction Price



Step 4: Allocate Price



Step 5: Recognize Revenue

الخطوة 5: الإقرار بالوفاء عند الوفاء بالالتزام (أو على مدار الوفاء به)

متى نعترف بالإيراد؟

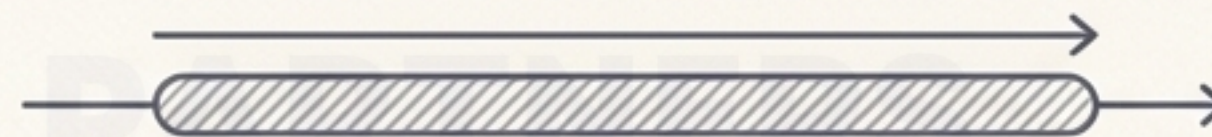
يتم الاعتراف بالإيراد عند وفاء المنشأة بالتزام الأداء عن طريق تحويل السيطرة على السلعة أو الخدمة المتعاقد عليها إلى العميل. ويحدث هذا إما:

في نقطة من الزمن (At a Point in Time)



عندما لا يتم استيفاء شروط الاعتراف "على مدار زمني".
تشمل مؤشرات تحويل السيطرة:
حق المنشأة الحالي في تحصيل المقابل، حق الملكية القانوني للعميل، الحيابة المادية، تحمل العميل للمخاطر والمنافع الجوهرية، وقبول العميل للأصل.

على مدار زمني (Over Time)



- يتلقى العميل ويستهلك المنافع بشكل متزامن مع أداء المنشأة (مثل خدمات التنظيف).
- يؤدي أداء المنشأة إلى إنشاء أو تحسين أصل يسيطر عليه العميل (مثل أعمال البناء).
- أداء المنشأة لا ينشئ أصلًا له استخدام بديل للمنشأة، وللمنشأة حق واجب النفاذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل.

ما بعد الإيراد: تكاليف العقد والعرض في القوائم المالية



العرض في قائمة المركز المالي

التزام مرتبط بعقد (Contract Liability)

ينشأ عندما يسدد العميل المقابل (أو يكون السداد مستحقاً) قبل قيام المنشأة بتحويل السلعة أو الخدمة.

أصل ناشئ عن عقد (Contract Asset)

ينشأ عندما تقوم المنشأة بالوفاء بالتزامها (تحويل السلعة/الخدمة) قبل أن يسدد العميل وقبل أن يصبح الحق في المقابل غير مشروط (بخلاف مرور الوقت).

الأصول	الالتزامات
أصل ناشئ عن عقد	التزام مرتبط بعقد



تكاليف العقد

التكاليف الإضافية للحصول على عقد

يتم الاعتراف بها كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استردادها (مثل عمولة المبيعات).

تكاليف الوفاء بعقد

يتم الاعتراف بها كأصل فقط إذا كانت تتعلق مباشرة بالعقد، وتؤدي إلى توليد أو تحسين موارد، ومن المتوقع استردادها.

الإفصاح: الشفافية هي الهدف

الهدف من الإفصاح

تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية.

المعلومات الأساسية المطلوب الإفصاح عنها:

- **تصنيف الإيراد (Disaggregation of revenue):** إلى فئات تصف كيف تتأثر الإيرادات بالعوامل الاقتصادية.
- **أرصدة العقد (Contract balances):** الأرصدة الافتتاحية والختامية والتغيرات الهامة.
- **التزامات الأداء (Performance obligations):** وصف لمتى تفي المنشأة بالتزاماتها وشروط السداد.
- **الأحكام الشخصية الهامة (Significant judgments):** الأحكام المستخدمة في تحديد التوقيت والسعر.

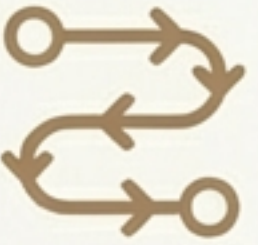


النقاط الرئيسية للرحلة

المبدأ الأساسي هو "السيطرة": الاعتراف بالإيراد يتبع انتقال السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل، وليس فقط انتقال المخاطر والمنافع.



نموذج الخطوات الخمس هو إطار التحليل: استخدمه كخارطة طريق لتحليل أي عقد مع عميل بشكل منهجي ومتسق.

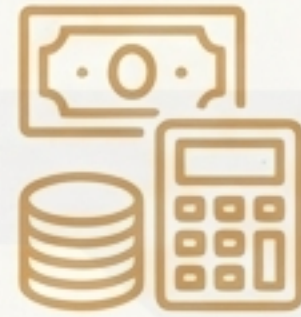


"الأصيل أم الوكيل؟" هو حكم على السيطرة: السؤال الجوهرى هو: من الذي يسيطر على السلعة أو الخدمة المحددة **قبل** نقلها إلى العميل النهائي؟



الإفصاحات الجديدة تتطلب شفافية أكبر: كن مستعداً لتقديم معلومات نوعية وكمية أكثر تفصيلاً عن إيراداتك والتزاماتك التعاقدية.





النموذج الخماسي: إطار موحد لتحقيق الشفافية والانساق

يوفر النموذج الخماسي إطارًا قويًا وموحدًا يربط الاعتراف بالإيراد بالاقتصاد الحقيقي للعقود مع العملاء. من خلال التركيز على انتقال السيطرة، يضمن معيار 48 أن القوائم المالية تقدم تمثيلًا أكثر صدقًا لأداء الشركة.



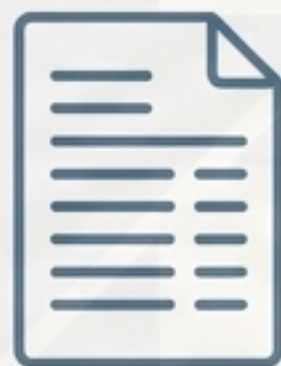
فك شفرة عقود الإيجار: الدليل الشامل لمعيار المحاسبة المصري رقم 49

استعراض متعمق للمبادئ والتطبيقات للمهنيين الماليين والمحاسبين

يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 | تاريخ السريان: 1 يناير 2020

التحول الجوهرى: من مصروف في قائمة الدخل إلى أصل والتزام في قائمة المركز المالى

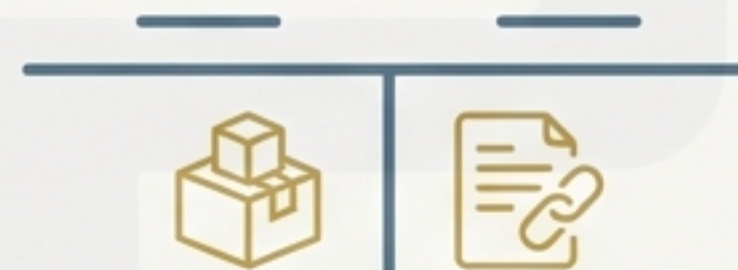
المعالجة السابقة (الإيجار التشغيلي)



مصروف إيجار

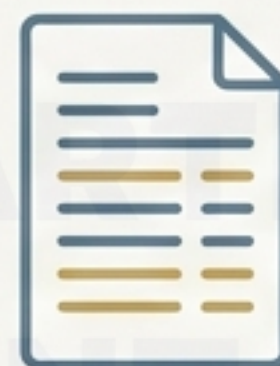


المعالجة الجديدة وفقاً لمعيار 49



أصل حق الانتفاع

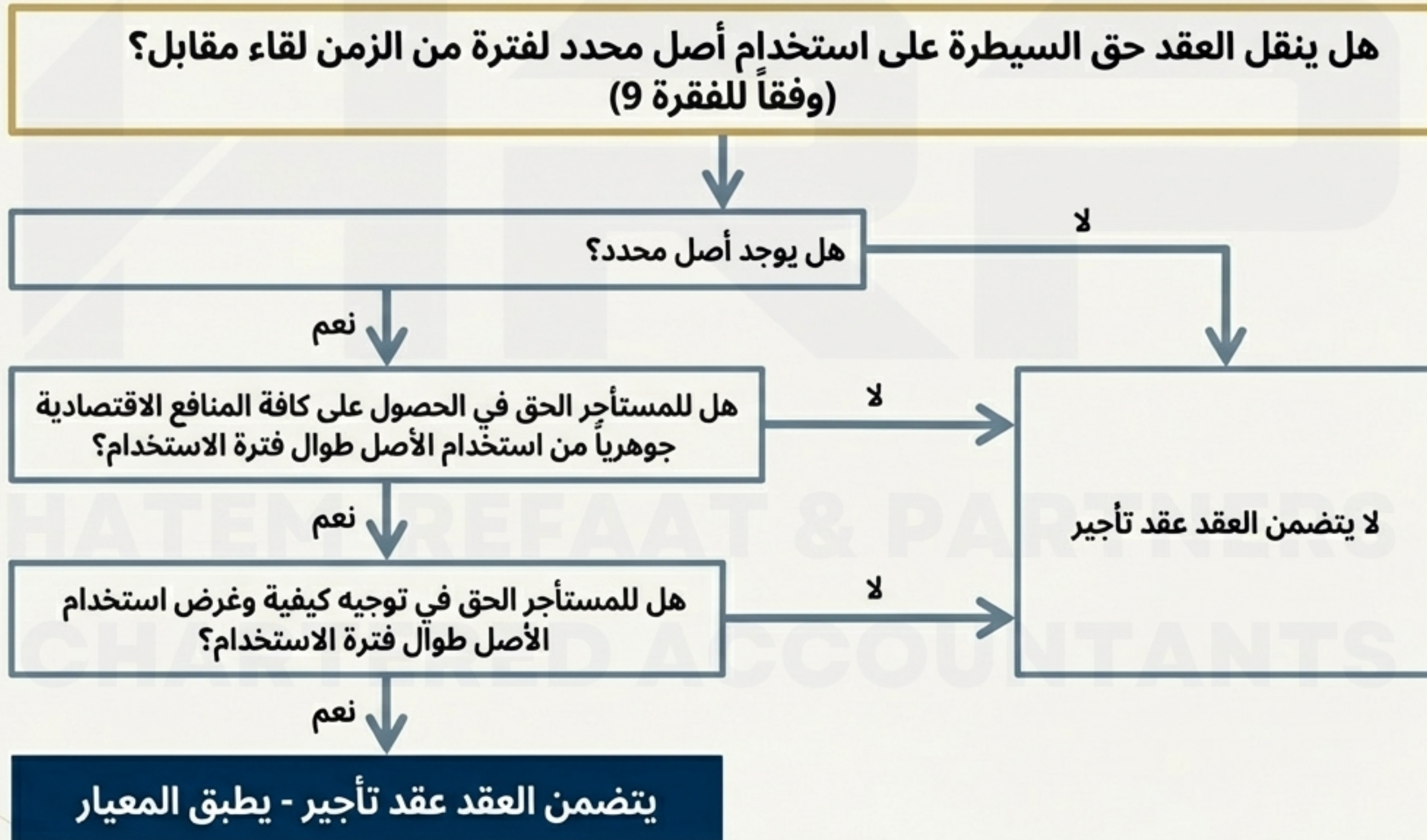
التزام عقد الإيجار



مصروف استهلاك
مصروف فائدة

الهدف الأساسي للمعيار هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات تعبر بصدق عن معاملات الإيجار، مما يعزز الشفافية وقابلية المقارنة.

السؤال المفتاحي: هل العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير؟



نطاق التطبيق والاستثناءات العملية

النطاق (Scope)

يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار على كافة عقود التأجير، باستثناء:

- عقود تأجير استكشاف الموارد غير المتجددة (Minerals, oil, natural gas).
- عقود تأجير الأصول الحيوية (EAS 35 - Biological assets).
- ترتيبات امتيازات الخدمة العامة.
- تراخيص الملكية الفكرية (EAS 48).
- الحقوق بموجب اتفاقيات ترخيص للأصول غير الملموسة (مثل الأفلام، براءات الاختراع - EAS 23).

الإعفاءات من الاعتراف (Recognition Exemptions)

قد يختار المستأجر عدم تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس على: (وفقاً للفقرة 5)

عقود التأجير قصيرة الأجل - عقد تأجير مدته 12 شهراً أو أقل في تاريخ بدايته.



عقود تأجير الأصول ذات القيمة الصغيرة - يتم التقييم على أساس قيمة الأصل وهو جديد، بغض النظر عن عمره الفعلي (مثل أجهزة الحاسب الآلي، الأثاث المكتبي الصغير).



ملاحظة: في حالة تطبيق الإعفاء، يتم الاعتراف بدفعات الإيجار كمصروف بطريقة القسط الثابت.

نموذج محاسبي واحد: نهاية التفرقة بين الإيجار التشغيلي والتمويلي



يلغي معيار المحاسبة المصري رقم 49 التمييز السابق بين عقود الإيجار التشغيلي والتمويلي بالنسبة للمستأجر. الآن، يجب على المستأجر الاعتراف بأصل "حق انتفاع" والتزام "عقد إيجار" في قائمة المركز المالي لجميع عقود الإيجار تقريباً.

القياس الأولي: كيفية حساب أصل حق الانتفاع والتزام عقد الإيجار



التزام عقد الإيجار (Lease Liability)

يقاس بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة.
(وفقاً للفقرة 26)

Discount Rate

يتم الخصم باستخدام:

- 1) معدل الفائدة الضمني في العقد، أو
- 2) سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

مكونات دفعات الإيجار (وفقاً للفقرة 27)

- الدفعات الثابتة (ناقصاً أي حوافز إيجار).
- الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل.
- المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء (إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المستأجر سيمارسه).
- دفعات غرامات إنهاء العقد (إذا كانت مدة العقد تعكس ممارسة الخيار).



أصل حق الانتفاع (Right-of-Use Asset)

يقاس بالتكلفة. (وفقاً للفقرة 23)

مكونات التكلفة (وفقاً للفقرة 24)

- [+] مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار.
- [+] أي دفعات إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية العقد.
- [-] أي حوافز إيجار مستلمة.
- [+] أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة.
- [+] تقدير تكاليف إزالة الأصل وإعادة الموقع لحالته الأصلية.

القياس اللاحق: الحياة بعد تاريخ بداية العقد

 أصل حق الانتفاع (ROU Asset)

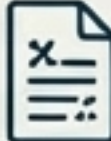
(وفقاً للفقرة 29) Accounting Treatment

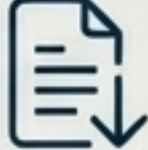
يطبق نموذج التكلفة.

التكلفة - مجمع الاستهلاك - مجمع خسائر الاضمحلال.

الاستهلاك (Depreciation) - وفقاً للفقرة 31 و 32

يتم استهلاك الأصل على مدار العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب.

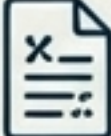
 مصروف استهلاك

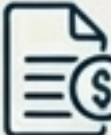
 التزام عقد الإيجار (Lease Liability)

(وفقاً للفقرة 36) Accounting Treatment

[+] زيادة المبلغ الدفتری ليعكس الفائدة على الالتزام (Amortization using effective interest method).

[-] تخفيض المبلغ الدفتری ليعكس دفعات الإيجار المسددة.

 مصروف فائدة

 يتم تصنيف الجزء المتعلق بأصل الالتزام ضمن الأنشطة التمويلية، والجزء المتعلق بالفائدة وفقاً لمتطلبات معيار 4.

دليل المؤجر

استمرارية النهج: أهمية التصنيف بين التمويل والتشغيلي

تأجير تمويلي

تأجير تشغيلي

بالنسبة للمؤجر، يحافظ معيار 49 على النموذج المحاسبي المزدوج الموجود في المعيار السابق. يظل التمييز بين عقود التأجير التمويلي وعقود التأجير التشغيلي هو يو حجر الزاوية في المعالجة المحاسبية.

التصنيف الحاسم: متى يكون الإيجار تمويليًا؟

يُصنّف عقد التأجير على أنه تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. (وفقاً للفقرة 62)

مؤشرات التصنيف كإيجار تمويلي (وفقاً للفقرة 63)



1

1. انتقال الملكية: العقد ينقل ملكية الأصل للمستأجر في نهاية مدة الإيجار.



2

2. خيار الشراء بسعر مفرّ: للمستأجر خيار شراء الأصل بسعر يُتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة.



3

3. مدة الإيجار: تغطي مدة الإيجار الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل الاقتصادي للأصل.



4

4. القيمة الحالية: تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار على الأقل ما يقارب كافة لقيمة العادلة للأصل.



5

5. طبيعة الأصل المتخصصة: الأصل ذو طبيعة متخصصة بحيث لا يستطيع استخدامه إلا المستأجر دون تعديلات كبيرة.

النموذجان المحاسبيان للمؤجر: مقارنة بين المعالجات

التأجير التمويلي (Finance Lease)

قائمة المركز المالي

- إلغاء الاعتراف بالأصل محل العقد.
- الاعتراف بـ "مبالغ مستحقة التحصيل" بمبلغ مساوٍ لـ "صافي الاستثمار في عقد التأجير".

قائمة الدخل

- الاعتراف بإيراد التمويل (Finance Income) على مدى مدة عقد الإيجار.
- بالنسبة للمؤجرين الصناع أو التجار، يتم الاعتراف بربح أو خسارة البيع في بداية العقد.

التأجير التشغيلي (Operating Lease)

قائمة المركز المالي

- الإبقاء على الأصل محل العقد في قائمة المركز المالي.
- إضافة التكاليف المباشرة الأولية إلى المبلغ الدفتری للأصل.

قائمة الدخل

- الاعتراف بدخل الإيجار على أساس القسط الثابت أو أساس منتظم آخر.
- الاعتراف بمصروف الاستهلاك المتعلق بالأصل.

حالات خاصة وتطبيقات متقدمة

معاملات البيع وإعادة الاستئجار



هل يفي تحويل الأصل بمتطلبات اعتباره عملية بيع وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 48 (الإيراد من العقود مع العملاء)؟ (وفقاً للفقرة 99)

المعالجة المحاسبية تعتمد بالكامل على الإجابة على هذا السؤال.

سيناريوهان لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار

نعم، التحويل يمثل عملية بيع
(If the transfer IS a sale)

البائع-المستأجر (Seller-Lessee)

يقيس أصل حق الانتفاع كجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل. 

يعترف فقط بالربح أو الخسارة المتعلقة بالحقوق التي تم تحويلها للمشتري-المؤجر. 

المشتري-المؤجر (Buyer-Lessor)

يحاسب عن شراء الأصل وفقاً للمعايير المنطبقة. 

يحاسب عن عقد الإيجار وفقاً لمتطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار. 

لا، التحويل لا يمثل عملية بيع
(If the transfer is NOT a sale)

البائع-المستأجر (Seller-Lessee)

يستمر في الاعتراف بالأصل المحول (لا يتم إلغاء الاعتراف به). 

يعترف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل (يعامل كتمويل). 

المشتري-المؤجر (Buyer-Lessor)

لا يعترف بالأصل المحول. 

يعترف بأصل مالي يساوي متحصلات التحويل. 

الإفصاحات: سرد القصة الكاملة للمستخدمين

الهدف من الإفصاحات هو تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم أثر عقود التأجير على المركز المالي والأداء المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

إفصاحات المستأجر (Lessee Disclosures - وفقاً للفقرة 51-59)



Qualitative

- طبيعة أنشطة عقود الإيجار.

Quantitative

- مصروف استهلاك أصول حق الانتفاع.
- مصروف الفائدة على التزامات الإيجار.
- إجمالي التدفق النقدي الخارج لعقود التأجير.
- تحليل استحقاق التزامات عقود التأجير.

إفصاحات المؤجر (Lessor Disclosures - وفقاً للفقرة 89-97)



Qualitative

- كيفية إدارة المؤجر للمخاطر المرتبطة بالأصول المؤجرة.

Quantitative

- إيراد التمويل (للتأجير التمويلي).
- دخل الإيجار (للتأجير التشغيلي).
- تحليل استحقاق دفعات الإيجار المستحقة التحصيل (لكل من النوعين).
- مطابقة دفعات الإيجار غير المخصومة مع صافي الاستثمار في عقد الإيجار التمويلي.

التطبيق والانتقال: كيفية البدء

تاريخ السريان (Effective Date)

يجب تطبيق المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد
1 يناير 2020.
(ملحق ج، فقرة 1ج)

المنهج الانتقالي للمستأجرين (Transition Approach for Lessees)

The Method

يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي مع الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق
الأولي للمعيار في تاريخ التطبيق الأولي Retrospective
(Modified Retrospective Approach).
(ملحق ج، فقرة 5ج)

What this means in practice

- لا يُعاد عرض معلومات المقارنة: لا يلزم تعديل أرقام السنة السابقة.
- تعديل الأرباح المرحلة: يتم الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق الأولي كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في 1 يناير 2020.



ما قبل 2020
(القواعد القديمة)

1 يناير 2020

ما بعد 2020
(القواعد الجديدة)

الرسائل الأساسية من معيار المحاسبة المصري رقم 49



للمستأجرين، قائمة المركز المالي تتغير إلى الأبد.

الاعتراف بأصول حق الانتفاع والتزامات عقود الإيجار يعزز الشفافية ويقدم رهلى ويقدم رؤية أكثر اكتمالاً للرافعة المالية للمنشأة.



للمؤجرين، التصنيف هو جوهر جوهر الأمر.

يظل الحكم المهني في التمييز بين الإيجار التمويلي والتشغيلي هو العامل الحاسم في تحديد المعالجة المحاسبية الصحيحة.



الشفافية هي الهدف النهائي.

يهدف المعيار في جوهره إلى تزويد المستثمرين والمحليين بمعلومات أكثر دقة وشمراية حى التاييدات أكثر دقة وشمولية حول التزامات المنشأة ومواردها المتعلقة بعقود الإيجار.

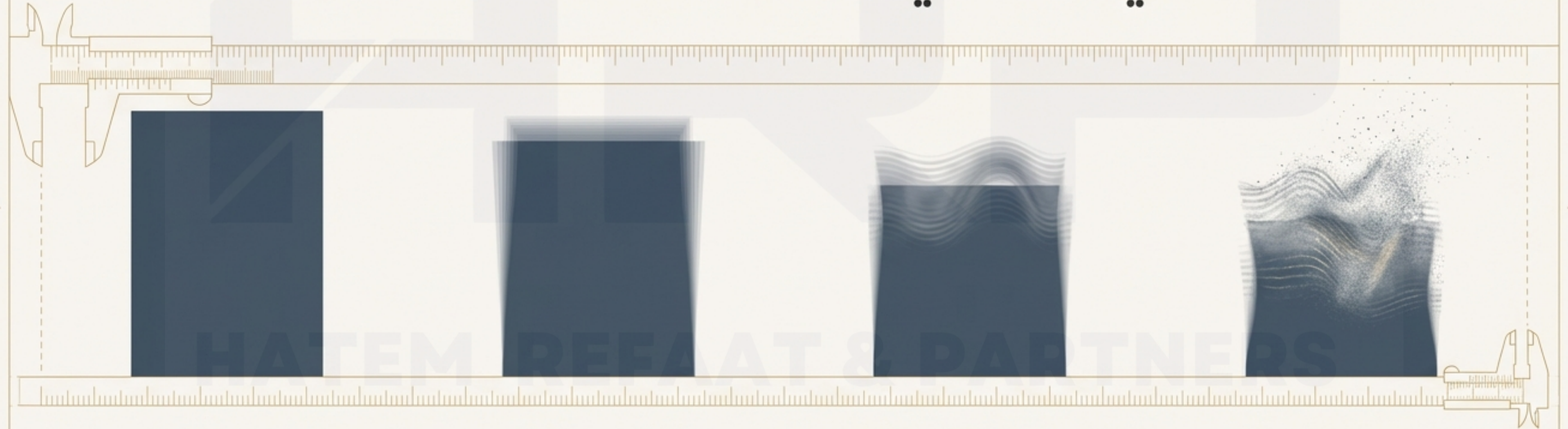
معييار المحاسبة المصري رقم (51): استعادة وضوح القوائم المالية في ظل انخفاض القوة الشرائية



دليل عملي لفهم وتطبيق مسودة المعيار الجديد للمحاسبة في
الاقتصاد لقتصادات ذات التضخم المرتفع

لماذا أصبحت المحاسبة بالتكلفة التاريخية مضللة؟

النقود تفقد قوتها الشرائية بمعدل يجعل مقارنة المبالغ الناتجة عن المعاملات التي حدثت في أوقات مختلفة... قد تكون مضللة.



مقارنات غير عادلة

الأرقام المحاسبية من أول العام تفقد قيمتها مقارنة بآخر العام، مما يشوه تحليل الأداء والاتجاهات.



قرارات استثمارية مشوهة

خطط الإنفاق الرأسمالي المبنية على أصول مقيمة بتكلفتها التاريخية لا تعكس الواقع الاقتصادي الحالي.



صعوبة المقارنة بالشركات الأخرى

تصبح المقارنة مع الشركات المماثلة في الصناعة، خاصة الدولية، شبه مستحيلة.

المعيار 51 هو امتداد للتكلفة التاريخية يهدف لاستعادة ملاءمة المعلومات

نطاق التطبيق

المنشآت: يطبق على أي منشأة تكون عملة القيد الخاصة بها هي عملة اقتصاد يعاني من انخفاض حاد في القوة الشرائية.

القوائم المالية: يشمل القوائم المالية المستقلة والمنفصلة والمجمعة.

العمليات الأجنبية: يطبق على المجموعات التي لديها عمليات أجنبية (فروع، شركات تابعة، شقيقة، أو مشاريع مشتركة) في اقتصادات تعاني من انخفاض حاد في القوة الشرائية.

يهدف المعيار إلى عرض القوائم المالية بوحدة قياس حالية في نهاية الفترة المالية، لتوفير معلومات مفيدة وقابلة للمقارنة حول الوضع المالي والأداء.

المبدأ الجوهرى: يجب التعبير عن جميع أرقام القوائم المالية بوحدة القياس الحالية

يجب أن يتم عرض القوائم المالية، بما في ذلك أرقام المقارنة للفترات السابقة، بوحدة القياس الحالية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي.

“ يجب تطبيق المعيار اعتباراً من بداية الفترة المالية التي تحدد فيها المنشأة وجود انخفاض حاد في القوة الشرائية.”

Important Note

- لا يُسمح بتقديم المعلومات كملحق: لا يمكن عرض القوائم المالية غير المعدلة مع تقديم معلومات هذا المعيار كإيضاح إضافي.
- لا يُسمح بتقديم القوائم قبل التعديل: يجب تقديم القوائم المالية بعد تعديلها فقط.

أداة التعديل الأساسية: اختيار وتطبيق مؤشر الأسعار العام (GPI)

يتطلب تعديل القوائم المالية استخدام مؤشر أسعار عام يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة.

تحديد المؤشر المناسب: يجب أن يعكس التغيرات الاقتصادية المؤثرة على القوة الشرائية للعملة. (تحدد الجهة المختصة المؤشر للعملة المحلية).



التحقق من المصدر: يجب أن يكون المصدر الذي يتم الحصول منه على بيانات المؤشر موثوقًا ومعترفًا به.



التحديث الدوري: يجب أن يتم تحديث المؤشر بانتظام ليعكس أحدث البيانات.



الاستخدام الموحد: يجب تطبيق المؤشر بشكل متسق عبر جميع المنشآت التي تقدم تقاريرها بنفس العملة.



What if?

في حالة عدم توفر مؤشر، قد يكون من الضروري استخدام تقدير يعتمد على تحركات سعر الصرف بين عملة القيد وعملة أجنبية مستقرة نسبيًا.

تعديل قائمة المركز المالي يبدأ بالتفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية

البنود ذات الطبيعة النقدية (Monetary Items)



لا يتم تعديلها (Are not restated).

لماذا؟

لأنها تظهر بالفعل بوحدة النقد الجارية في نهاية الفترة.

أمثلة

النقود المحتفظ بها، الذمم المدينة والدائنة، القروض.

البنود ذات الطبيعة غير النقدية (Non-Monetary Items)



يتم تعديلها (Are restated).

لماذا؟

لأن قيمتها الدفترية تعكس تكاليف تاريخية لا تمثل القوة الشرائية الحالية.

أمثلة

الأصول الثابتة، المخزون، الشهرة، براءات الاختراع.

كيفية تعديل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة

يتم تعديل البنود غير النقدية (مثل الأصول الثابتة والمخزون) بتطبيق مؤشر الأسعار العام على التكلفة التاريخية والإهلاك المتراكم من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ نهاية الفترة المالية.

القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × (مؤشر الأسعار في تاريخ التقرير ÷ مؤشر الأسعار في تاريخ الشراء)

مثال:

متمل: أصل تكلفته 200، مؤشر الشراء 300، مؤشر التقرير 540.

معامل التحويل = $300 / 540 = 1.8$

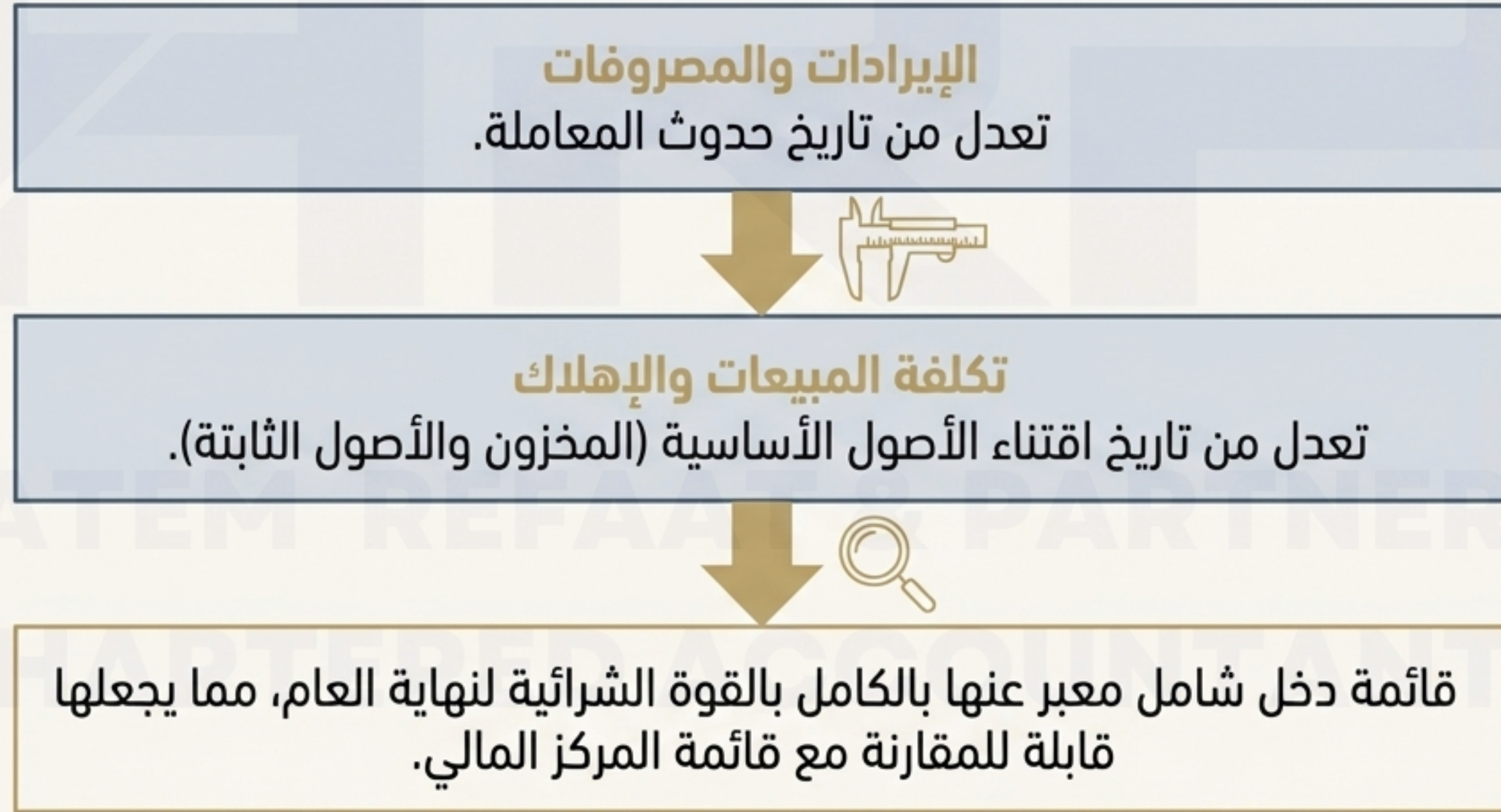
القيمة المعدلة = $1.8 \times 200 = 360$

Items at Fair Value: البنود المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية الفترة لا يتم تعديلها.

Impairment: الأصول المعدلة تظل خاضعة لاختبار الاضمحلال وفقًا للمعايير ذات الصلة.

جميع بنود قائمة الدخل الشامل تُعدّل لتعكس وحدة القياس الحالية

يجب إعادة تقييم جميع مبالغ الإيرادات والمصروفات من خلال تطبيق التغير في مؤشر الأسعار العام من التواريخ التي تم فيها تسجيلها لأول مرة وحتى نهاية الفترة المالية.



نتيجة التعديل الأهم: الربح أو الخسارة من صافي المركز النقدي



إذا كانت الأصول النقدية > الالتزامات النقدية
(Net Monetary Assets)
تتعرض المنشأة لخسارة في القوة الشرائية.



إذا كانت الالتزامات النقدية > الأصول النقدية
(Net Monetary Liabilities)
تحقق المنشأة مكسبًا في القوة الشرائية.

- الاعتراف (Recognition): يتم إدراج هذا الربح أو الخسارة ضمن قائمة الدخل.
- الإفصاح (Disclosure): يجب الإفصاح عنه بشكل منفصل.
- Calculation: يمكن قياسه على أنه الفرق الناتج عن تعديل الأصول غير النقدية، حقوق الملكية، وبنود قائمة الدخل. (The balancing figure).

إعادة معايرة الأساس: تعديل حقوق الملكية في أول فترة تطبيق تطبيق

1. Restate Components

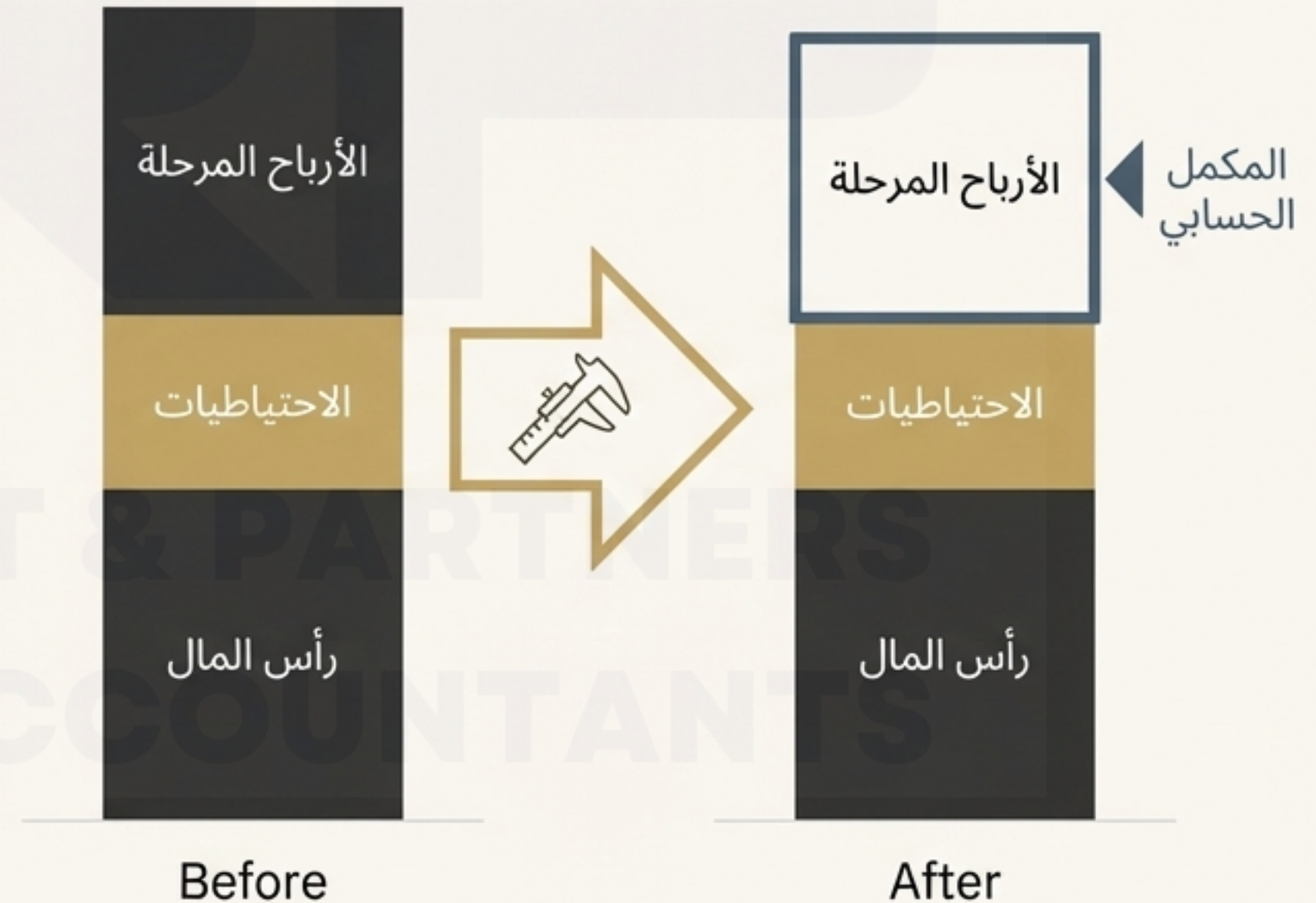
يتم تعديل جميع مكونات حقوق الملكية (مثل رأس المال والاحتياطيات) بتطبيق مؤشر أسعار عام من التواريخ التي تم فيها الاعتراف بها.

2. Eliminate Revaluation Surplus

يتم إلغاء أي فائض إعادة تقييم نشأ في الفترات السابقة.

3. Retained Earnings is the Balancing Figure

يتم تعديل الأرباح المرحلة بناءً على رقم التوازن (المكمل الحسابي) بعد تعديل كافة البنود الأخرى في قائمة المركز المالي الافتتاحية.



سيناريوهات معقدة: التعامل مع القوائم المالية المجمعة

الشركة التابعة في اقتصاد
يعاني من انخفاض حاد

تُعدّل القوائم المالية للشركة التابعة
أولاً باستخدام مؤشر الأسعار العام
لبلدها.

تُترجم القوائم المالية المُعدلة إلى
عملة الشركة الأم باستخدام أسعار
الصرف عند الإقفال.

القوائم المالية
المجمعة

الشركة الأم هي التي تعاني
من انخفاض حاد

يتم تعديل القوائم المالية
للشركة الأم.

قوائم الشركة التابعة (التي لا تعاني
عملتها) يتم التعامل معها وفقاً لمقياس
المحاسبة المصري رقم 13 الخاص
بآثار تغيرات أسعار الصرف.

تسهيلات عملية للتطبيق لأول مرة (لغير المنشآت ذات النفع العام)

إدراكًا للتكلفة والوقت المطلوبين، يسمح المعيار ببعض التسهيلات للمساعدة في التطبيق الأولي.



For items up to 10 years old

يمكن استخدام متوسط سنوي لمؤشر الأسعار العام لفترة العشر سنوات السابقة لتاريخ تطبيق المعيار لأول مرة.

****Application**

يستخدم هذا المتوسط لتعديل قيم الأصول والالتزامات غير النقدية وبنود الدخل وحقوق الملكية خلال تلك السنوات العشر.



For items older than 10 years

يمكن استخدام متوسط لمؤشر الأسعار العام للسنوات من 2005 وحتى السنة العاشرة السابقة لتاريخ التطبيق.

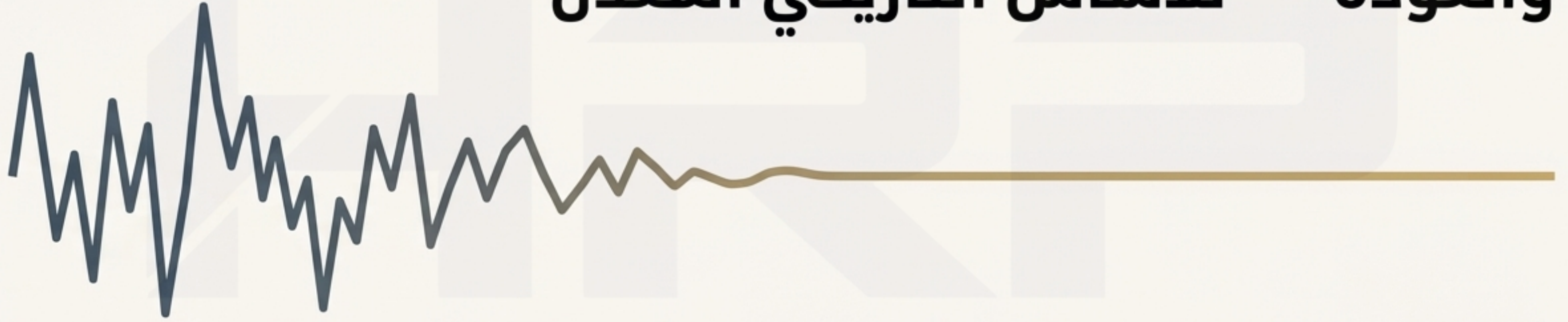
****Application:**

يستخدم لتعديل البنود التي حدثت قبل تلك السنوات العشر.

الإفصاحات المطلوبة: ضمان الشفافية وتوضيح أساس التعديل

- ✓ **حقيقة التعديل:** الإفصاح عن أن القوائم المالية وأرقام المقارنة قد تم تعديلها وأنها معبر عنها بوحدات القياس الجارية في تاريخ المركز المالي.
- ✓ **معلومات المؤشر:** طبيعة ومستوى مؤشر الأسعار المستخدم في تاريخ المركز المالي وحركته خلال الفترات الحالية والسابقة.
- ✓ **الربح أو الخسارة من صافي المركز النقدي:** يجب إدراجه وعرضه بشكل منفصل في قائمة الدخل.
- ✓ **الأحكام والتقديرات الهامة:** الإفصاح عن أي تقديرات وأحكام شخصية هامة تم اتخاذها عند تطبيق المعيار.

نهاية الانخفاض الحاد: التوقف عن تطبيق العيار والعودة للأساس التاريخي المعدل



The Trigger

عندما تتوقف عملة ما عن كونها تعاني من انخفاض حاد في القوة الشرائية.

The Action

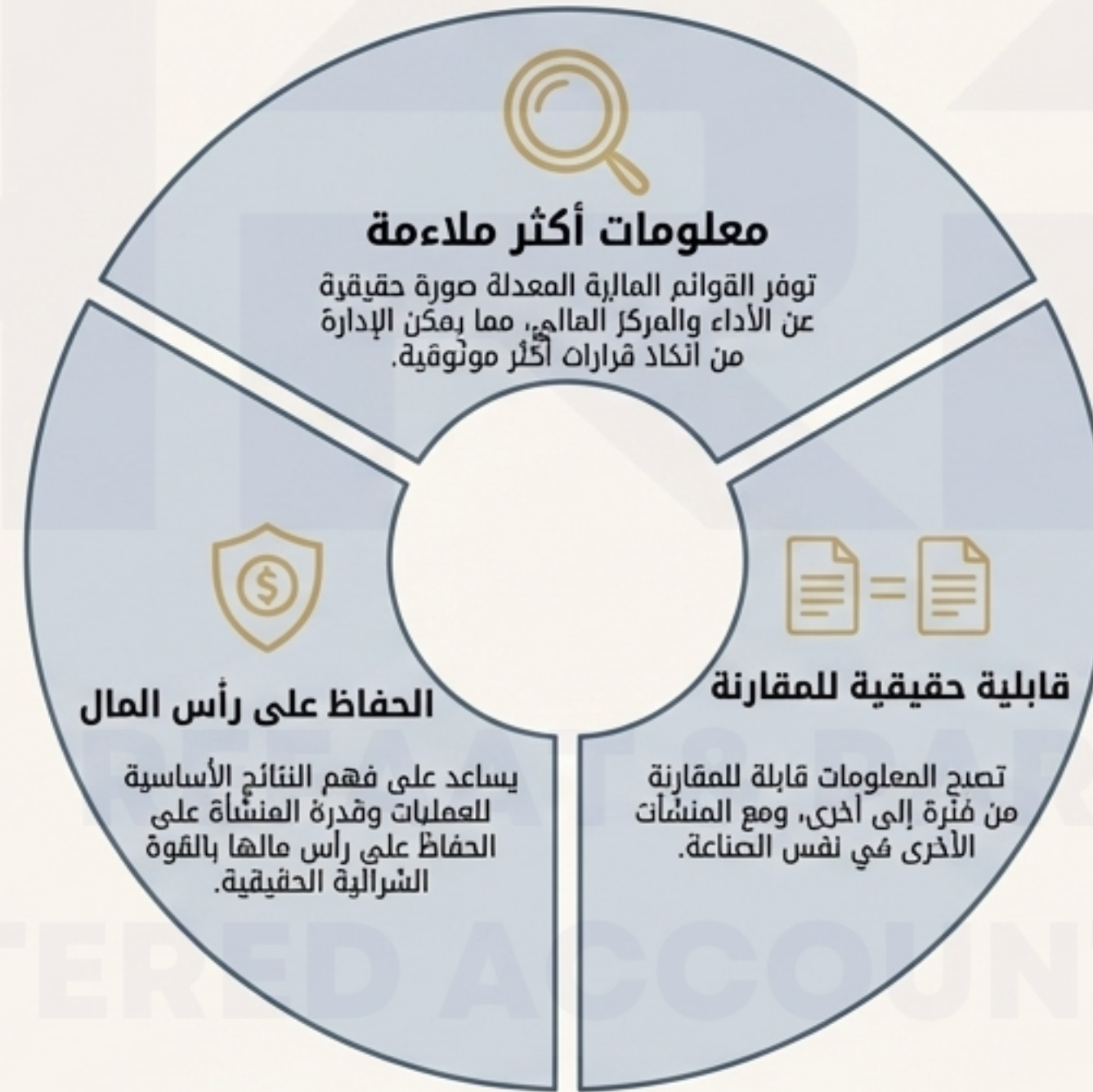
تتوقف المنشأة عن إعداد وتقديم القوائم المالية المعدلة وفقاً لهذا المعيار.

The New Basis

المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية الفترة السابقة (آخر فترة تم فيها تطبيق المعيار) تصبح هي الأساس للقيم الدفترية في القوائم المالية اللاحقة.

Essentially, the restated historical costs become the new historical costs going forward.

من التشويش إلى الوضوح: الفوائد الأساسية لتطبيق المعيار 51



تطبيق المعيار 51 ليس مجرد امتثال محاسبي، بل هو استثمار في مصداقية وشفافية المعلومات المالية.





فهم وتطبيق التفسير المحاسبي المصري رقم (١): ترتيبات امتيازات الخدمة العامة دليل عملي للمحاسبين والمديرين الماليين في مصر

العنوان الرسمي: تفسير محاسبة مصري رقم (١) - ترتيب امتيازات الخدمة العامة

يقابله دولياً: IFRIC 12

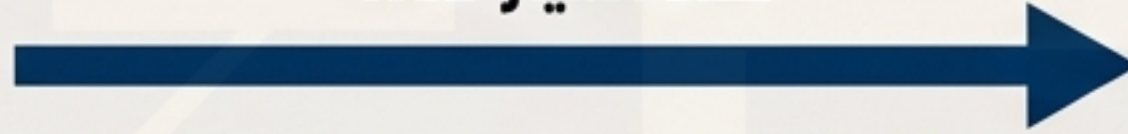
صادر بـ: قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩
تاريخ السريان: يطبق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩

ما هي ترتيبات امتيازات الخدمة العامة؟



المانح (Grantor)

عقد امتياز خدمة



المشغل (Operator)

هو ترتيب تعاقدى بين "مانح" (جهة حكومية عادةً) و"مشغل" (قطاع خاص) لتطوير، تمويل، تشغيل، تشغيل، وصيانة بنية تحتية لتقديم خدمة عامة.

أمثلة

طرق وكباري وأنفاق



مطارات ومرافق مياه



شبكات إمدادات الطاقة والاتصالات



خصائص رئيسية

- **الهدف:** إشراك القطاع الخاص في تطوير وتمويل البنية التحتية العامة.
- **الأطراف:** المانح (Grantor) والمشغل (Operator).
- **العملية:** المشغل يقوم بتشيد أو تطوير البنية التحتية، ثم يقوم بتشغيلها وصيانتها لفترة محددة.
- **المقابل:** يحصل المشغل على مقابل لخدماته.
- **نهاية العقد:** المشغل ملزم بتسليم البنية التحتية للمانح في نهاية فترة الترتيب.



نطاق التطبيق

الخطوة الأولى: هل ينطبق هذا التفسير على الترتيب الخاص بي؟

ينطبق التفسير على ترتيبات امتيازات الخدمات العامة إذا وفقط إذا تحققت السيطرة للمانح من خلال الشرطين التاليين معاً (وفقاً للفقرة ٥):

[] الشرط الأول: السيطرة على الخدمة (الفقرة ٥-أ)

- المانح يتحكم في أو ينظم الخدمات التي يجب على المشغل تقديمها.
- يحدد المانح: ما هي الخدمات، لمن يجب تقديمها، وبأي سعر.

[] الشرط الثاني: السيطرة على الحصة المتبقية (الفقرة ٥-ب)

- المانح يتحكم في أي حصة متبقية هامة في أصول البنية التحتية في نهاية أجل الترتيب (من خلال الملكية، حق الانتفاع، أو غير ذلك).

يجب تحقق كلا الشرطين لكي يقع الترتيب ضمن نطاق هذا التفسير.

نقطة هامة: كيف يتم التعامل مع أصول البنية التحتية؟



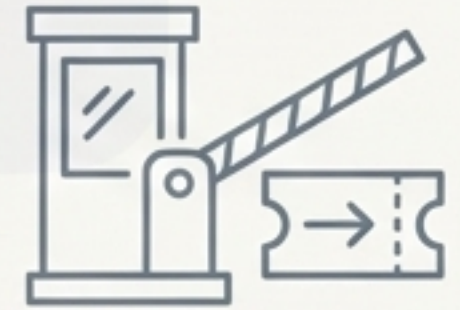
المشغل لا يقوم بإثباتات البنية التحتية كأصل من أصوله الثابتة (عقارات وآلات ومعدات).

السبب: لأن ترتيب الخدمة التعاقدية لا ينقل الحق في التحكم في استخدام البنية التحتية العامة إلى المشغل.

حق المشغل: يمتلك المشغل "حق الوصول" إلى البنية التحتية لتشغيلها وتقديم الخدمة العامة نيابة عن المانح، وليس حق الملكية أو التحكم الذي يسمح بإثباتها كأصل ثابت.

الخطوة الثانية: تحديد نموذج المحاسبة بناءً على طبيعة المقابل

كيف سيحصل المشغل على مقابله نظير
خدمات التشييد أو التحسين؟



المسار الأول: نموذج الأصل المالي
(Financial Asset Model)

الحالة: عندما يكون للمشغل حق تعاقدى
غير مشروط في استلام نقد أو أصل مالي
آخر من المانح.

المرجع: الفقرة ١٦

المسار الثاني: نموذج الأصل غير الملموس
(Intangible Asset Model)

الحالة: عندما يحصل المشغل على حق
(ترخيص) في تحصيل مقابل من مستخدمي
الخدمة العامة.

المرجع: الفقرة ١٧

المسار الأول: المحاسبة وفقاً لنموذج الأصل المالي



المانح



المشغل

متى ينطبق هذا النموذج؟

✓ عندما يكون للمشغل حق تعاقدى **غير مشروط** في استلام مبالغ نقدية محددة أو يمكن تحديدها من المانح (وفقاً للفقرة ١٦).

✓ **علامة مميزة:** المانح لديه خيار ضئيل، إن وجد، في تجنب السداد. مخاطر التحصيل من الجمهور تقع على المانح وليس المشغل.

كيف تتم المحاسبة؟

✓ **الإثبات:** يتم إثبات أصل مالي.

✓ **القياس اللاحق (وفقاً للفقرة ٢٤):** يتم قياس الأصل المالي وفقاً للمحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" بإحدى الطرق التالية:

- التكلفة المستهلكة
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

✓ **إيرادات الفائدة (وفقاً للفقرة ٢٥):** يتم إثبات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية في الربح أو الخسارة.

المسار الثاني: المحاسبة وفقاً لنموذج الأصل غير الملموس



متى ينطبق هذا النموذج؟

- ✓ عندما يحصل المشغل على حق (ترخيص) في **تحصيل رسوم رسوم من مستخدمي الخدمة العامة** (وفقاً للفقرة ١٧).
- ✓ **تكاليف الاقتراض (نقطة هامة وفقاً للفقرة ٢٢):** على عكس نموذج الأصل المالي، **يجب رسمة** تكاليف الاقتراض المرتبطة بالترتيب خلال مرحلة التشييد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤).

كيف تتم المحاسبة؟

- ✓ **الإثبات:** يتم إثبات أصل غير ملموس.
- ✓ **المعالجة المحاسبية (وفقاً للفقرة ٢٦):** تطبق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".
- ✓ **علامة مميزة:** مقدار المقابل المستلم مرتبط بمدى استخدام الجمهور للخدمة. **مخاطر رسمة** تكاليف الاقتراض المرتبطة بالترتيب خلال مرحلة التشييد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤).

ماذا لو كان المقابل مزيجاً من النموذجين؟ (النموذج المختلط)

إذا تم الدفع للمشغل جزئياً بأصل مالي وجزئياً بأصل غير ملموس (بناءً على الفقرة ١٨).



- من الضروري المحاسبة عن كل مكون من مكونات المقابل بشكل منفصل.
- يتم تقسيم إجمالي المقابل المستلم أو المستحق التحصيل بين المكونين.
- يتم تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة بنموذج الأصل المالي على الجزء المتعلق به.
- يتم تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة بنموذج الأصل غير الملموس على الجزء المتعلق به.

المحاسبة عن الإيرادات خلال مراحل الترتيب

يتم إثبات وقياس الإيرادات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

مرحلة التشييد/التحسين



**خدمات التشييد أو التحسين (الفقرة ١٤)

- يجب على المشغل المحاسبة عن إيرادات التشييد أو التحسين وفقاً لمعيار (٤٨).
- المقابل هو الأصل المالي أو الأصل غير الملموس (أو كليهما) الذي يتم إثباته.

تطبيق معيار ٤٨

مرحلة التشغيل



**خدمات التشغيل (الفقرة ٢٠)

- يجب على المشغل المحاسبة عن إيرادات التشغيل التشغيل وفقاً لمعيار (٤٨).

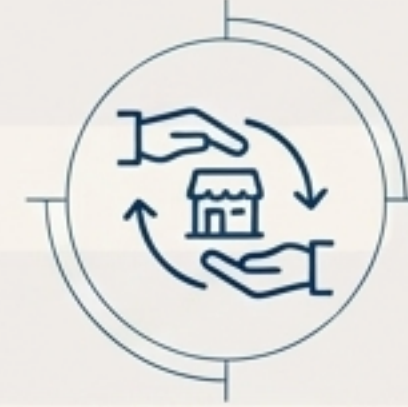
تطبيق معيار ٤٨

معالجات محاسبية هامة أخرى



Topic 1: التزامات الصيانة وإعادة الأصول (الفقرة ٢١)

- إذا كان المشغل ملزماً تعاقدياً بصيانة الأصول أو إعادتها إلى مستوى محدد من الصلاحية.
- **المعالجة:** يجب إثبات وقياس هذه الالتزامات كمخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة".
- **القياس:** بأفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير.



Topic 2: البنود المقدمة من المانح إلى المشغل (الفقرة ٢٧)

- إذا قدم المانح بنوداً أخرى للمشغل (مثل أصول قائمة).
- **المعالجة:** إذا كانت هذه الأصول تشكل جزءاً من المقابل المستحق للمشغل عن خدماته، يتم المحاسبة عنها كجزء من سعر المعاملة وفقاً لمعيار (٤٨)، وليست كمنح حكومية وفقاً لمعيار (١٢).

التطبيق لأول مرة: القواعد الانتقالية



تاريخ السريان الإلزامي: ١ يناير ٢٠١٩.

القاعدة العامة (الفقرة ٢٩):

- يتم التطبيق **بأثر رجعي** وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

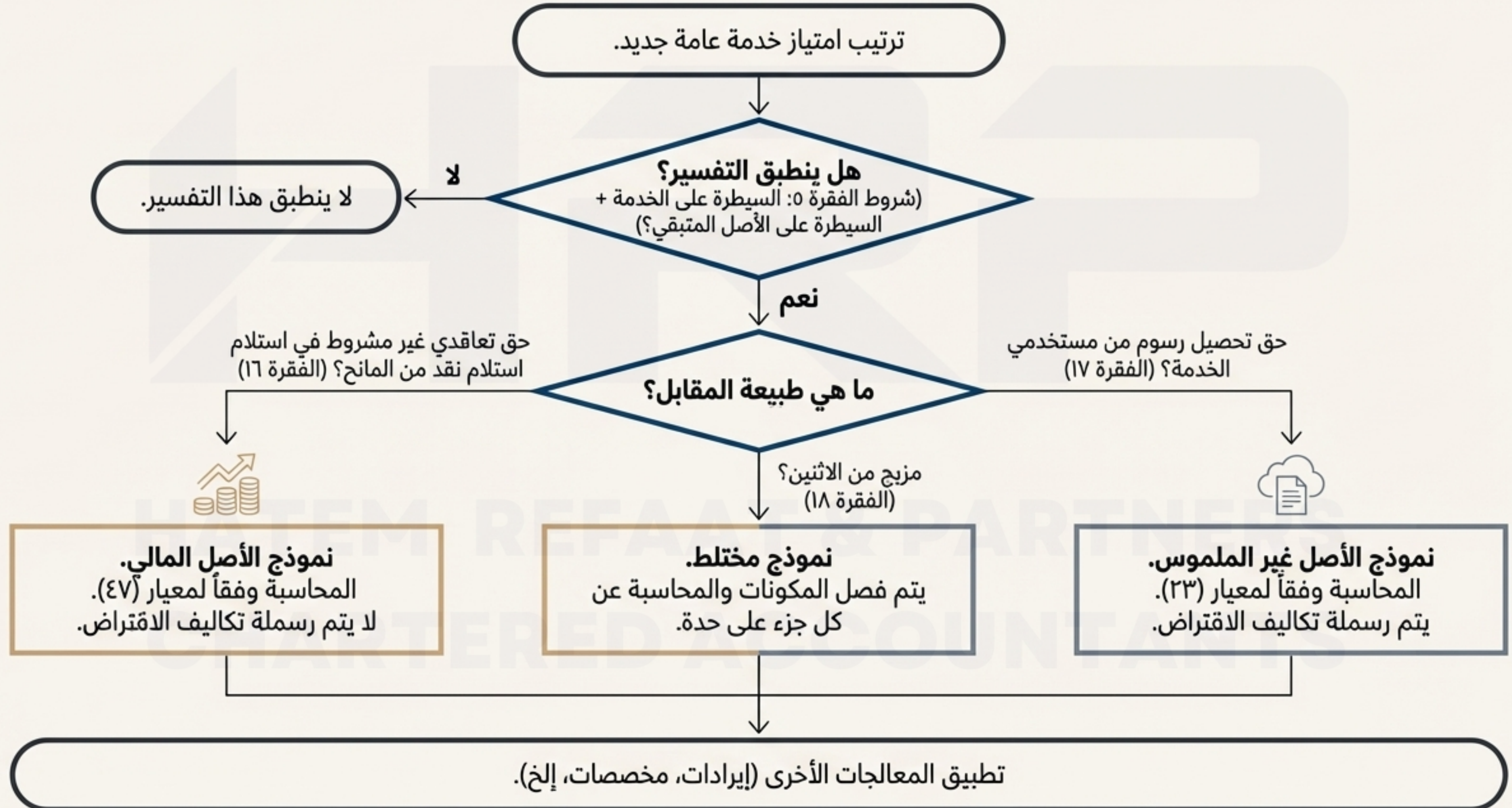
استثناءات في حالة عدم التطبيق العملي (الفقرة ٣٠):

- إذا كان التطبيق **بأثر رجعي** غير عملي، يتم إثبات الأصول المالية وغير الملموسة في بداية **أول فترة معروضة** باستخدام المبالغ الدفترية السابقة كأساس.

خيار خاص للترتيبات القائمة (الفقرة ب٣):

- للمنشآت التي عالجت الترتيبات القبلية كأصول ثابتة وفقاً لمعيار (١٠) سابقاً، يجوز لها الاستمرار في هذه المعالجة حتى نهاية أجل الترتيب **فقط لتلك الترتيبات**.
- **هام:** هذا الخيار لا يمكن تطبيقه لاحقاً إذا لم يتم اختياره عند بدء سريان التفسير.

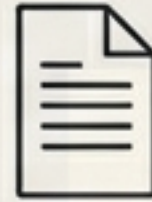
ملخص مسار القرار: من العقد إلى المعالجة المحاسبية



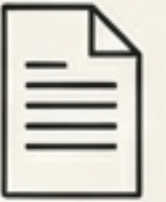
المعايير المحاسبية المصرية ذات الصلة

يستند هذا التفسير ويتكامل مع عدد من معايير المحاسبة المصرية الأخرى، أبرزها:

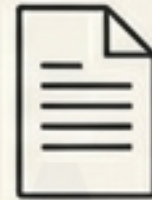
معيار (٢٨): المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة



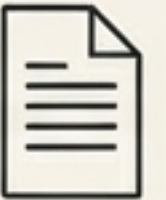
معيار (٥): السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء



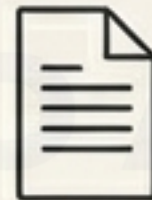
معيار (٤٧): الأدوات المالية



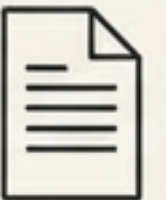
معيار (١٤): تكاليف الاقتراض



معيار (٤٨): الإيرادات من العقود مع العملاء



معيار (٢٣): الأصول غير الملموسة



فهم تفسير ترتيبات امتيازات الخدمة العامة

دليل عملي للتفسير المحاسبي المصري رقم
(١) لسنة ٢٠١٩ (المقابل لـ IFRIC 12)



يستند إلى قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩
| يطبق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩

ما هو ترتيب امتياز الخدمة العامة؟

مقدمة موجزة: الانتقال من النموذج التقليدي لتمويل المشاريع العامة (من الموازنة العامة) إلى إشراك القطاع الخاص في التطوير، التمويل، التشييد، والتشغيل.

يتم وصف هذه الترتيبات غالباً بأسماء مثل: "بناء-تشغيل-نقل" أو "إعادة تأهيل-تشغيل-نقل".

تحديد الأطراف الرئيسية:



- **المانح (Grantor):** عادةً هيئة حكومية أو منشأة عامة مسؤولة عن الخدمة.

- **المشغل (Operator):** منشأة من القطاع الخاص تقوم بتشيد/تطوير البنية التحتية، ثم تشغيلها وصيانتها لتقديم خدمة عامة نيابة عن المانح لفترة محددة.

هل ينطبق التفسير؟ الشرط الأول: سيطرة المانح

هل يتحكم المانح في الخدمة المقدمة للجمهور؟

وفقاً للفقرة ٥ (أ)، يجب أن يتحكم المانح في أو ينظم أحد الجوانب التالية على الأقل:

سيطرة



المانح



الخدمات: طبيعة

الخدمات التي يجب على المشغل تقديمها.



العملاء: من يجب

على المشغل تقديم الخدمات لهم.

ج.م

الأسعار: السعر الذي

يتقاضاه المشغل.

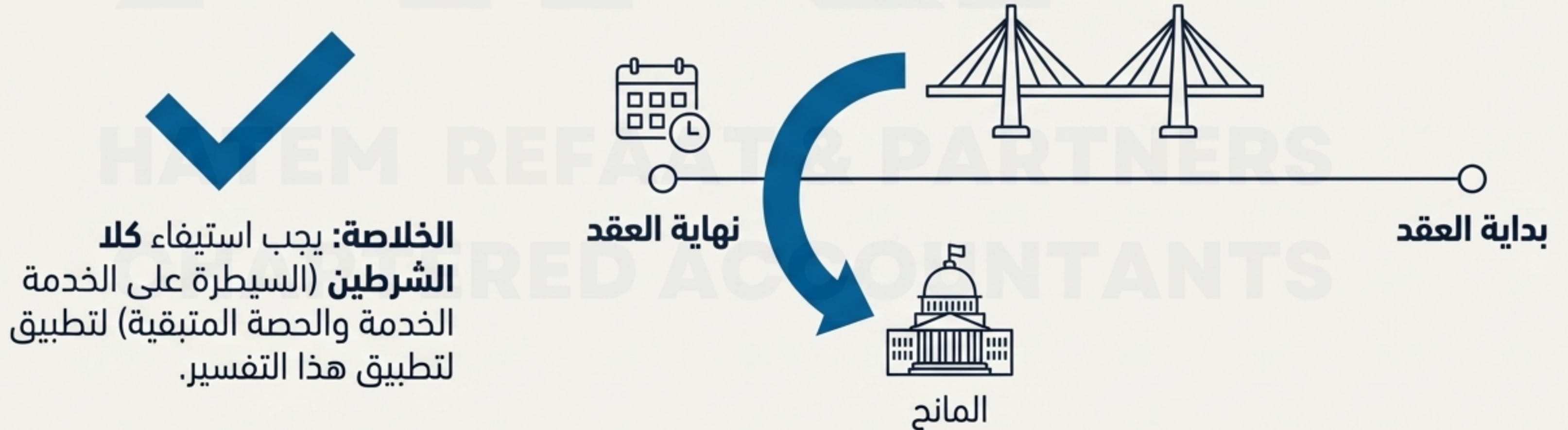
توضيح: لا يلزم أن يكون للمانح تحكم كامل في السعر. يكفي وجود آلية تنظيمية مثل وضع حد أقصى للأسعار أو تحديد آلية لتعديلها.

هل ينطبق التفسير؟ الشرط الثاني: الحصة المتبقية

هل يحتفظ المانح بحصة متبقية هامة في البنية التحتية؟

وفقاً للفقرة ٥ (ب)، يجب أن يتحكم المانح في أي **حصة متبقية هامة (significant residual interest)** في البنية التحتية في نهاية مدة الترتيب.

ماذا يعني التحكم؟ يتم من خلال الملكية، أو حق الانتفاع، أو أي وسيلة أخرى تمنع المشغل من بيع أو رهن الأصل وتعطي المن رطل وتعطي المانح حق الاستخدام المستمر.



وفقاً للفقرة (١١)، **لا يجوز** للمشغل إثبات البنية التحتية على أنها من أصوله الثابتة (عقارات، آلات، ومعدات).

?



الأصل الحقيقي: بدلاً من ذلك، يقوم المشغل بإثبات أصل يمثل "الحق في الحصول على مقابل" نظير خدمات التشييد أو التحسين التي يقدمها.

السبب: المشغل لا يسيطر على البنية التحتية، بل له فقط حق الوصول إليها لتقديم الخدمة الخدمة العامة نيابة عن المانح وفقاً لشروط العقد.

نقطة التحول: ما هي طبيعة المقابل الذي يحصل عليه المشغل؟

يتحدد النموذج المحاسبي بناءً على طبيعة حق المشغل في المقابل.



نموذج الأصل غير الملموس (Intangible Asset Model)

للمشغل **حق (ترخيص)** في تحصيل مقابل مباشرة من مستخدمي الخدمة العامة. المقابل هنا ليس مضموناً ويعتمد على مدى استخدام الجمهور للخدمة.

المصدر: الفقرة (١٧)



نموذج الأصل المالي (Financial Asset Model)

للمشغل **حق تعاقدى غير مشروط** في استلام نقد (أو أصل مالي آخر) من المانح أو بتوجيه منه. يكون المبلغ محدداً أو قابلاً للتحديد، ولا يوجد يوجد لدى المانح خيار لتجنب السداد.

المصدر: الفقرة (١٦)

المسار الأول: المحاسبة كأصل مالي

معالجة الأصل المالي (£ ₹)

الإثبات الأولي (Initial Recognition):

يتم الاعتراف بالأصل المالي بالقيمة العادلة عند الإثبات الأولي.

القياس اللاحق (Subsequent Measurement):

يتم القياس اللاحق وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧):

- التكلفة المستهلكة (Amortized Cost)
- أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)
- أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)

إثبات الفائدة (Interest Recognition):

يتطلب معيار (٤٧) إثبات إيرادات الفائدة المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية في قائمة الربح أو الخسارة (الفقرة ٢٥).

إثبات الإيراد (Revenue Recognition):

يتم إثبات الإيرادات المتعلقة بخدمات التشييد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

المسار الثاني: المحاسبة كأصل غير ملموس

معالجة الأصل غير الملموس

الإثبات الأولي (Initial Recognition):

يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس بالقيمة العادلة عند الإثبات الأولي (يتم قياسه مقابل الإيراد من خدمات التشييد).

القياس اللاحق (Subsequent Measurement):

يتم المحاسبة عنه لاحقاً وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".

• هذا يعني عادةً إطفاء (amortization) الأصل على مدار فترة الامتياز.

الاضمحلال (Impairment):

يخضع لاختبارات الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

إثبات الإيراد (Revenue Recognition):

يتم إثبات الإيرادات من رسوم المستخدمين (التي يتم تحصيلها من الجمهور) عند استحقاقها وفقاً لمعيار (٤٨).

النموذج المختلط: ماذا لو كان المقابل مزيجاً من الاثنين؟

في بعض الحالات، يحصل المشغل على مقابل جزئي في شكل أصل مالي (دفعة مضمونة من المانح) وجزئي في شكل أصل غير ملموس (الحق في تحصيل رسوم من المستخدمين).

القاعدة (الفقرة ١٨):

- يجب على المشغل المحاسبة عن كل مكون بشكل منفصل.
- يتم فصل المقابل المستلم أو المستحق إلى جزأين:



التمييز بين الخدمات: التشييد مقابل التشغيل

يجب على المشغل المحاسبة عن الإيرادات من الخدمات المختلفة بشكل منفصل، حيث أنها تمثل التزامات أداء متميزة.

**خدمات التشغيل (الفقرة ٢٠):

- يتم المحاسبة عن الإيرادات وفقاً لمعيار (٤٨).
- يتم الاعتراف بها خلال فترة التشغيل عند تقديم الخدمة.



مرحلة التشغيل

**خدمات التشييد أو التحسين (الفقرة ١٤):

- يتم المحاسبة عن الإيرادات وفقاً لمعيار (٤٨).
- عادةً ما يتم الاعتراف بها على مدار فترة التشييد.
- المقابل هو الأصل المالي أو الأصل غير الملموس الذي يتم إثباته.



مرحلة التشييد

اعتبارات خاصة: تكاليف الاقتراض

يتم تحديد المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض بناءً على طبيعة الأصل الذي يحصل عليه المشغل (الفقرة ٢٢).

إذا كان الأصل الناتج هو:	فإن معالجة تكاليف الاقتراض تكون:
أصل غير ملموس 	تتم رسملتها (Capitalized) خلال مرحلة خلال مرحلة التشييد، وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤).
أصل مالي 	تُعالج كمصروف (Expensed) في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

اعتبارات خاصة: التزامات الصيانة وإعادة الأصل لحالته

الالتزام (الفقرة ٢١): قد يلزم العقد المشغل بالتزامات محددة مثل:

- صيانة البنية التحتية إلى مستوى محدد من الصلاحية.
- أو إعادة البنية التحتية إلى حالة محددة عند تسليمها للمانح في نهاية الترتيب.

المعالجة المحاسبية:

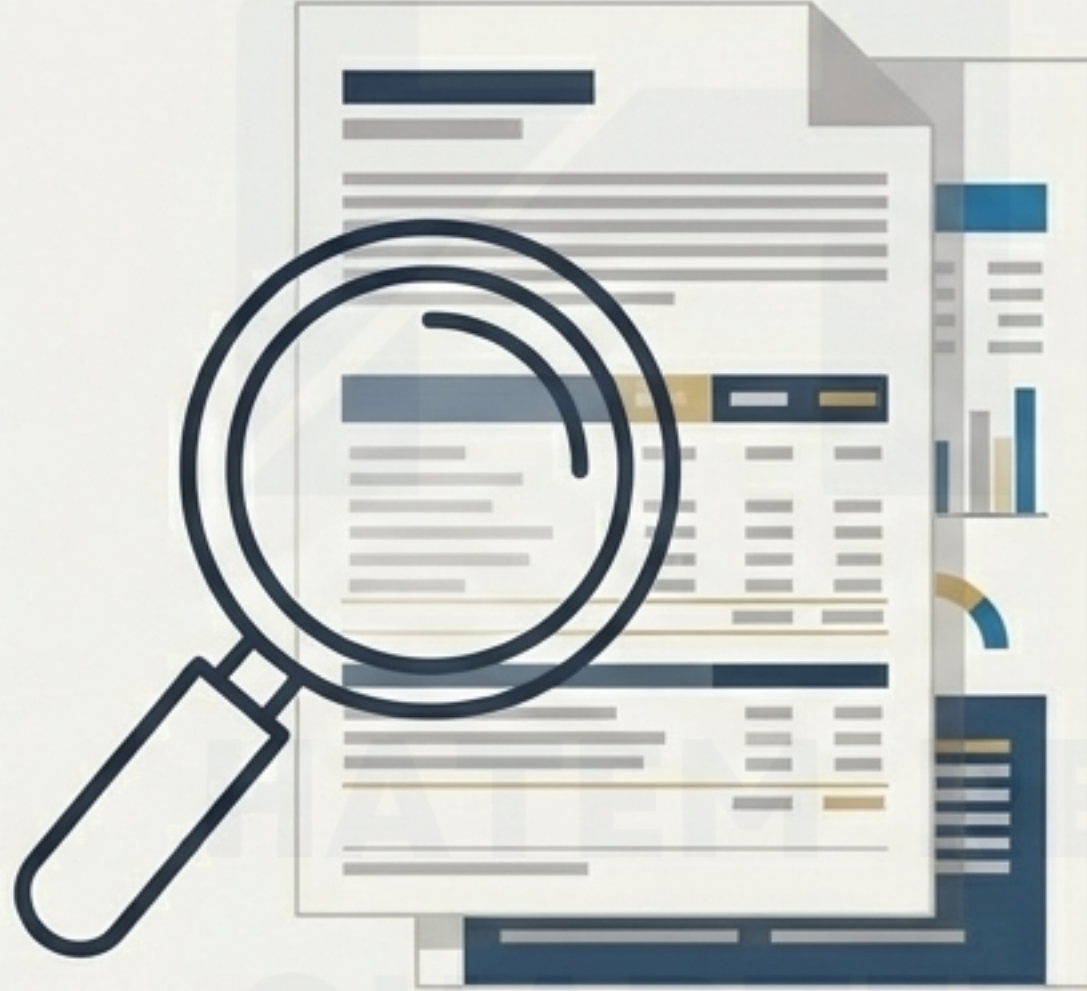
- يجب على المشغل إثبات وقياس هذه الالتزامات التعاقدية كـ ***مخصص (Provision)**.

- يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة".
- القياس يكون بـ "أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي".



متطلبات الإفصاح الرئيسية

يتطلب التفسير الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة ومدى ترتيبات امتياز الخدمة العامة. يجب الإفصاح عن كل ترتيب بشكل منفصل.



- ☐ وصف كامل للترتيب.
- ☐ الشروط الهامة للترتيب التي قد تؤثر على مبلغ وتوقيت وعدم تأكد التدفقات النقدية المستقبلية (مثل فترة الامتياز، أسس إعادة التسعير، إلخ).
- ☐ طبيعة ومدى الحقوق في استخدام أصول البنية التحتية.
- ☐ الالتزامات بتسليم أو الحقوق في استلام أصول في نهاية فترة الامتياز.
- ☐ المبالغ المثبتة في القوائم المالية كأصول مالية وأصول غير ملموسة.
- ☐ أي التزامات أخرى والتزامات محتملة.

ملخص رحلة القرار المحاسبي



تذكر: المحاسبة عن النموذج المختلط، المخصصات، والإفصاحات اللازمة.

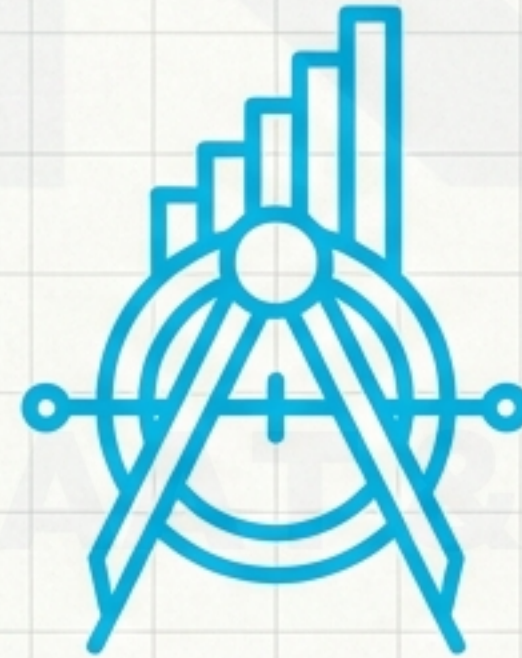
التحول الجوهرى فى المحاسبة: من الأصل المادى إلى الحق التعاقدى



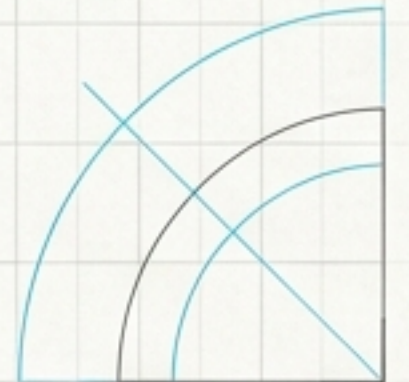
جوهـر التفسير رقم (١) هو **تحويل التركيز**
المحاسبى. بدلاً من السؤال "من يملك
الأصل المادى؟"، يصبح السؤال الأهم
مدوق هو "ما هى طبيعة فى طبيعة
والالتزامات التعاقدية للمشغل
للمشغل؟".

المحاسبة الصحيحة تكمن فى تحليل العقد، وليس
فقط فى حصر الأصول المادية.

المخطط الأساسي للتقارير المالية: دليل إرشادي لمعيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



استناداً إلى قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، الساري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦.



حجر الأساس: معيار مبسط وموثوق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



الأصل الدولي

تم إعداد المعيار المصري طبقاً للمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.



التكيف المحلي

يتضمن المعيار تعديلات ومعالجات محاسبية محددة لتتوافق مع القوانين والمتطلبات المصرية، مما يجعله إطاراً إطلائاً عملياً للسوق المحلي.



الهدف الأساسي

توفير إطار محاسبي مبسط وعالي الجودة يقلل من عبء إعداد التقارير المالية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة دون المساس بموثوقية المعلومات المالية.

مسئولية الإدارة

تقع على عاتق إدارة المنشأة مسؤولية إعداد قوائمها المالية ذات الأغراض العامة والالتزام الكامل بهذا المعيار.

هل ينطبق هذا المعيار على منشأتك؟ تحديد النطاق

يطبق هذا المعيار على أي منشأة تصدر "قوائم مالية ذات أغراض عامة" وتُصنّف كمنشأة صغيرة أو متوسطة الحجم.

لا يطبق هذا المعيار إذا كانت منشأتك:

	لها أوراق مالية مقيدة بالبورصة (أو في طريقها للقيود).
	خاضعة لقانون القطاع العام أو قطاع الأعمال العام.
	تزاوّل أحد الأنشطة المالية المتخصصة (البنوك، التأمين، التمويل العقاري، التوريق، صناديق الاستثمار، وغيرها من الأنشطة المحددة).
	يزيد مالها المستثمر عن ١٠٠ مليون جنيه مصري.
	يزيد دخلها (الإيرادات والمكاسب) عن ١٠٠ مليون جنيه مصري.

التعامل مع العتبات المالية: قاعدة السنتين

ماذا يحدث عند تجاوز حد الـ ١٠٠ مليون جنيه للمال المستثمر أو الدخل؟



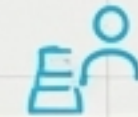
السنة الأولى (سنة التجاوز)

تستمر المنشأة في تطبيق معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة.



السنة الثانية (السنة التالية)

إذا استمر التجاوز في نهاية هذه السنة...



السنة الثالثة (وما بعدها)

...يجب على المنشأة التوقف عن استخدام هذا المعيار والتحول إلى معايير المحاسبة الكاملة.

ملاحظة هامة

بمجرد التوقف عن استخدام هذا المعيار، لا يجوز للمنشأة الرجوع إليه مرة أخرى.

المبادئ الأساسية: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

لكي تكون القوائم المالية مفيدة، يجب أن تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن جودة وموثوقية المعلومات.



القابلية للفهم (Understandability):
معلومات واضحة للمستخدمين ذوي المعرفة المعقولة.



الملاءمة (Relevance):
معلومات تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين.



المصداقية (Reliability):
معلومات خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.



الجوهر قبل الشكل (Substance over Form):
المحاسبة عن الواقع الاقتصادي وليس الشكل القانوني فقط.



القابلية للمقارنة (Comparability):
إمكانية مقارنة أداء المنشأة عبر الزمن ومع المنشآت الأخرى.



التوقيت المناسب (Timeliness):
تقديم المعلومات في إطار زمني يسمح باتخاذ القرارات.

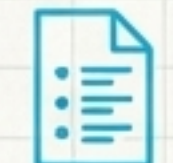


الموازنة بين التكلفة والمنفعة (Balance between Benefit and Cost):
يجب أن تفوق المنافع من المعلومات تكاليف الحصول عليها.

أساس الاستحقاق: يتم الاعتراف بالمعاملات عند حدوثها، وليس فقط عند قبض أو دفع النقدية.

المخرجات النهائية: مجموعة القوائم المالية الكاملة

يتطلب المعيار عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنوياً على الأقل، ويجب عرض كل قائمة بنفس المستوى من الأهمية.



قائمة المركز المالي في تاريخ القوائم المالية.

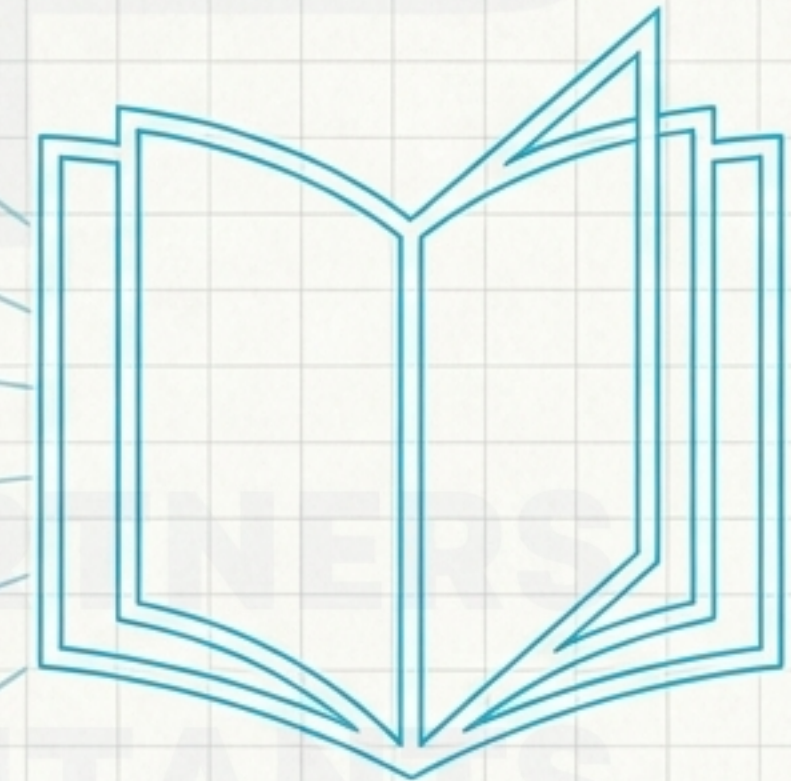
قائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة.

قائمة الدخل الشامل عن الفترة (يمكن دمجها
دمجها مع قائمة الأرباح أو الخسائر).

قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن الفترة.

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة.

الإيضاحات المتممة، متضمنة ملخصاً للسياسات
المحاسبية الهامة.



مصمم للتبسيط (١): الموضوعات المستبعدة والمعالجات المبسطة

موضوعات تم استبعادها لعدم ملائمتها
للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

نصيب السهم في الأرباح
(Earnings per Share)



القوائم المالية الدورية
(Interim Financial Statements)



التقارير القطاعية
(Segment Reporting)



تبويب مستقل للأصول المحتفظ بها لغرض البيع
(Assets Held for Sale)



إلغاء المعالجات البديلة المعقدة



لم يسمح المعيار ببعض المعالجات البديلة المسموح بها في
المعايير الكاملة، واكتفى بالمعالجات الأكثر بساطة والتي
تناسب طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مصمم للتبسيط (٢): مبادئ قياس مبسطة للحسابات الرئيسية



تكاليف البحوث والتطوير

المعالجة: يعترف بها كمصروفات عند تكبدها. لا يتم رسملتها.



الشهرة والأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدد

المعالجة: يتم استهلاكها دائماً على مدار عمرها الإنتاجي المقدر (أو ١٠ سنوات في حالة عدم القدرة على تقديره بدرجة من الثقة).



الأصول الثابتة وغير الملموسة

المعالجة: تتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة الإهلاك فقط عند وجود مؤشرات مؤثرة على تغييرها، وليس بشكل سنوي إلزامي.



الأصول الحيوية (Biological Assets)

المعالجة: يتم استخدام نموذج التكلفة-الإهلاك-الاضمحلال، إلا إذا كان تحديد القيمة العادلة ممكناً بسهولة وبدون تكلفة أو جهد لا داعي لهما.

البصمة المصرية: أهم نقاط الخروج عن المعيار الدولي

لفهم التطبيق الصحيح في مصر، يجب الانتباه إلى هذه الفروقات الجوهرية عن المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

توزيعات الأرباح على العاملين
ومجلس الإدارة (قسم ٥)



المعالجة المصرية:

لا تدرج كمصروف ضمن قائمة الأرباح
أو الخسائر، بل تثبت كتوزيع للربح.

السبب:
تطبيقاً للمتطلبات القانونية
المصرية.

التأجير (قسم ٢٠)



المعالجة المصرية:

تختلف المعالجة تماماً عن المعايير
الدولية بسبب قانون التأجير التمويلي
رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥.
(سيتم تفصيل ذلك في الشريحة
التالية).

تكاليف الاقتراض (قسم ٢٥)



المعالجة المصرية:

سمح المعيار المصري برسملة تكاليف
الاقتراض (إضافتها لتكلفة الأصل) عند
توافر شروط الرسملة.

المقارنة الدولية:
المعيار الدولي نص على تحميلها
كمصروفات.

نظرة عن قرب: المعالجة المحاسبية الفريدة لعقود التأجير

بموجب قانون التأجير التمويلي المصري، تختلف معالجة عقود التأجير التمويلي بشكل جوهري.

في دفاتر المؤجر (Lessor)

يحتفظ المؤجر بالأصل المستأجر في دفاتره كأصل ثابت.



يقوم المؤجر بإهلاك الأصل على مدار عمره الإنتاجي.

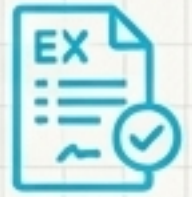


يسجل الإيرادات من عقد التأجير.



في دفاتر المستأجر (Lessee)

يقوم المستأجر بتحميل قيمة الدفعات الإيجارية كمصروفات تخص الفترة في قائمة الأرباح أو الخسائر.



لا يتم رسمة الأصل في دفاتر المستأجر.

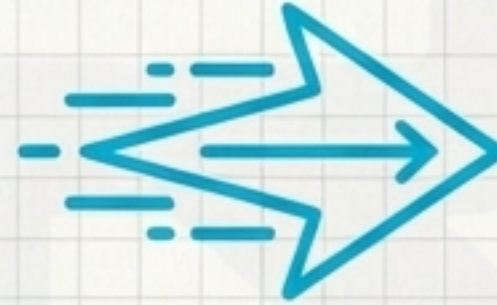


هذه المعالجة تمثل خروجاً كاملاً عن الممارسات الدولية السائدة في معالجة عقود التأجير التمويلي.

المخطط الكامل: خريطة أقسام المعيار الخمسة والثلاثين

قسم ١: المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	قسم ١٠: السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية	قسم ١٩: تجميع الأعمال والشهرة	قسم ٢٨: مزايا العاملين
قسم ٢: المفاهيم والمبادئ السائدة	قسم ١١: الأدوات المالية الأساسية	قسم ٢٠: التأجير	قسم ٢٩: ضرائب الدخل
قسم ٣: عرض القوائم المالية	قسم ١٢: إصدارات الأدوات المالية الأخرى	قسم ٢١: المخصصات والظروف المحتملة	قسم ٣٠: ترجمة العملات الأجنبية
قسم ٤: قائمة المركز المالي	قسم ١٣: المخزون	قسم ٢٢: الالتزامات وحقوق الملكية	قسم ٣١: ملغى
قسم ٥: قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل	قسم ١٤: الاستثمارات فى شركات شقيقة	قسم ٢٣: الإيراد	قسم ٣٢: الأحداث التى تقع بعد نهاية الفترة المالية
قسم ٦: قائمة التغيرات فى حقوق الملكية	قسم ١٥: الاستثمارات فى المشروعات المشتركة	قسم ٢٤: المنح الحكومية	قسم ٣٣: الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة
قسم ٧: قائمة التدفقات النقدية	قسم ١٦: الاستثمار العقارى	قسم ٢٥: تكاليف الاقتراض	قسم ٣٤: الأنشطة المتخصصة
قسم ٨: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	قسم ١٧: الأصول الثابتة	قسم ٢٦: المدفوعات المبنية على أسهم	قسم ٣٥: التحول إلى تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
قسم ٩: القوائم المالية المجمعة والمستقلة	قسم ١٨: الأصول غير الملموسة فيما عدا الشهرة	قسم ٢٧: اضمحلال الأصول	

خلاصة المخطط: نقاط أساسية للتطبيق السليم



تحقق من نطاق التطبيق أولاً

قبل البدء، تأكد من أن منشأتك تستوفي معايير التصنيف كمنشأة كمنشأة صغيرة أو متوسطة، مع الانتباه لمعايير الاستبعاد والعتبات المالية.

استفد من التبسيطات

المعيار مصمم لتقليل العبء المحاسبي. استفد من المعالجات المبسطة في مجالات مثل تكاليف البحث والتطوير، الشهرة، ومراجعة الأصول الثابتة.

أتقن الفروقات المصرية

ركز بشكل خاص على المعالجات المحاسبية الفريدة في مصر، خاصة فيما يتعلق بالتأجير، تكاليف الاقتراض، وتوزيعات الأرباح، فهذه هي نقاط الامتثال الحرجة.



بناء الوضوح: دليل المصطلحات الأساسية لمعايير المحاسبة المصرية

استعراض لأهم التعريفات الواردة في قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015

مرجع للمهنيين والمستثمرين

الأساس التنظيمي: فهم مرجعية هذه المصطلحات



تستند جميع التعريفات الواردة في هذا الدليل إلى قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، والذي أقر بإصدار معايير المحاسبة المصرية المحدثّة.

هذا القرار حل محل المعايير السابقة الصادرة بالقرار الوزاري رقم 243 لسنة 2006، وبدأ العمل به اعتباراً من أول يناير 2016.

الهدف من هذا الدليل هو تحويل قائمة المصطلحات الفنية إلى إطار عمل منظم، مما يسهل فهمها وتطبيقها باستمرارية وثقة.

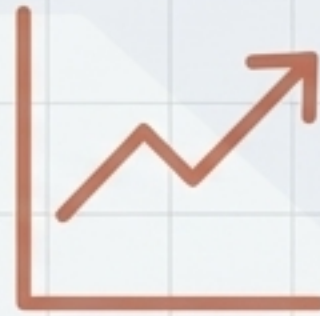
قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015: بشأن إحلال 39 معيار محاسبي وإطار عام للمعايير

هيكل الدليل: من الأساسيات إلى المفاهيم المتقدمة



ركائز المركز المالي

فهم المكونات الأساسية للميزانية العمومية: الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية.



محرك الأداء المالي

تحليل العناصر التي تعكس ربحية المنشأة وأنشطتها الرئيسية.



عدسة القياس والتقييم

استعراض المبادئ والأساليب المستخدمة لتحديد قيمة البنود في القوائم المالية.

ركائز المركز المالي: الأصول



The Foundation

الأصل (Asset)

مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة أحداث سابقة، ويتوقع أن أن ينتج عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

Classification by Liquidity

الأصل المتداول (Current Asset)

الأصل الذي يتوقع تحقيق قيمته أو بيعه أو استخدامه ضمن دورة التشغيل العادية للمنشأة، أو يحتفظ به للمتاجرة، أو يتوقع تحقيقه خلال اثني عشر شهرًا تاريخ القوائم المالية، أو هو نقدية أو ما في حكمها.

Specific Asset Types

الأصل المالي (Financial Asset)

أي أصل يكون: (أ) نقدية، (ب) أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى، (ج) حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر، أو لتبادل أصول أو التزامات مالية بشروط يحتمل أن تكون في صالح المنشأة.

الأصل غير الملموس (Intangible Asset)

أصل قابل للتحديد ليس له وجود مادي، وغير نقدي.

الأصل غير المتداول (Non-current Asset)

أي أصل لا يفي بتعريف الأصل المتداول.

ركائز المركز المالي: الالتزامات



The Core Concept

الالتزام (Liability)

تعهد حالي على المنشأة، نشأ عن أحداث سابقة، ويتطلب تسويته تدفقاً خارجياً لموارد تتضمن منافع اقتصادية.

Nature of Obligation

الالتزام القانوني (Legal Obligation)

التزام ينشأ عن: (أ) عقد، (ب) تشريع، أو (ج) أي أساس قانوني آخر.

الالتزام الإنشائي (Constructive Obligation)

التزام ينشأ عن تصرفات المنشأة عندما تكون قد أوضحت للأطراف الأخرى أنها ستقبل مسؤوليات معينة، ونتيجة لذلك، كونت المنشأة توقعاً لدى هذه الأطراف بأنها ستفي بمسؤولياتها.

Specific Liability Types

الالتزام المالي (Financial Liability)

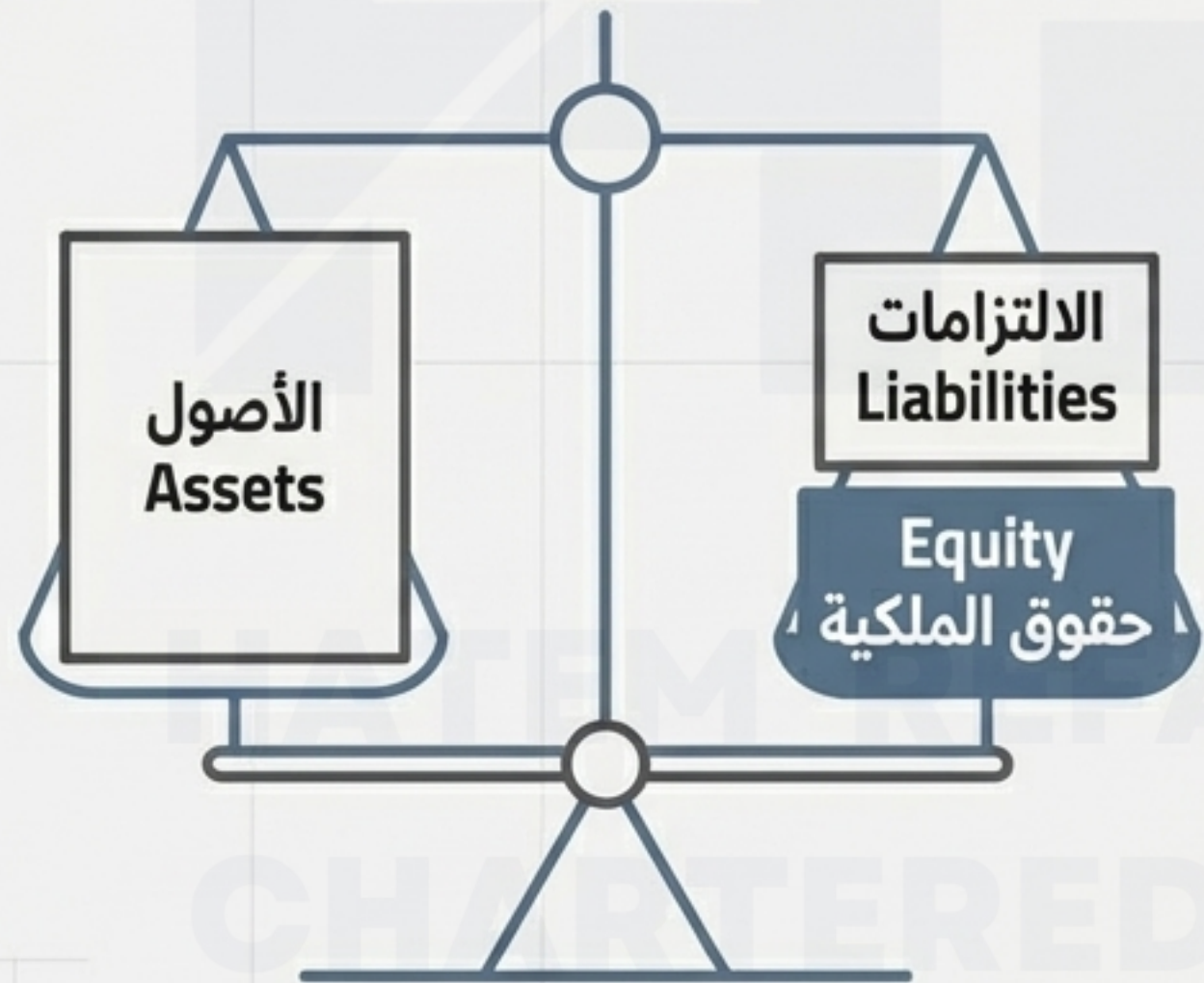
أي التزام يكون تعاقدياً لـ: (أ) تسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى، أو (ب) تبادل أصول أو التزامات مالية بشروط يحتمل أن تكون في غير صالح المنشأة.

الالتزام المحتمل (Contingent Liability)

(أ) التزام محتمل ينشأ عن أحداث سابقة وسيتم تأكيد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي أو أكثر غير مؤكد، ليس بالكامل تحت سيطرة المنشأة.

أو (ب) التزام حالي لا يتم الاعتراف به لعدم ترجيح تدفق موارد لتسويته، أو لا يمكن قياس قيمته بدرجة كافية من الموثوقية.

ركائز المركز المالي: حقوق الملكية



حقوق الملكية (Equity)

المتبقي في أصول المنشأة بعد طرح جميع التزاماتها.

أداة حقوق الملكية (Equity instrument)

أي عقد يثبت حصة متبقية في أصول منشأة بعد طرح جميع التزاماتها.

الأسهم العادية (Ordinary shares)

أداة حقوق ملكية تكون تالية في المرتبة لجميع أنواع أدوات حقوق الملكية الأخرى.

الحصة غير المسيطرة (Non-Controlling interest)

حقوق الملكية في شركة تابعة غير المنسوبة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الشركة الأم.

محرك الأداء المالي: قياس الربحية

الإيراد (Revenue)	
المصروفات	- الربح أو الخسارة (Profit or loss)
الدخل الشامل الآخر (Other comprehensive Income)	

الأداء (Performance):

العلاقة بين الإيرادات والمصروفات للمنشأة.
العلاقة بين الإيرادات والمصروفات للمنشأة.

الإيراد (Revenue):

إجمالي تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة خلال الفترة،
والناشئة عن الأنشطة العادية للمنشأة عندما تؤدي هذه
التدفقات إلى زيادة في حقوق الملكية، بخلاف الزيادات
المتعلقة بمساهمات الملاك.

الربح أو الخسارة (Profit or loss):

إجمالي الدخل مطروحاً منه المصروفات، بخلاف بنود الدخل
الشامل الآخر.

الدخل الشامل الآخر (Other comprehensive Income):

بنود الدخل والمصروفات (بما في ذلك تسويات إعادة
التصنيف) التي لا يتم الاعتراف بها ضمن الربح أو الخسارة
وفقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى.



محرك الأداء المالي: أنواع الأنشطة



أنشطة التشغيل (Operating activities)

الأنشطة الرئيسية المدرة للإيراد للمنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمار أو تمويل.



أنشطة الاستثمار (Investing activities)

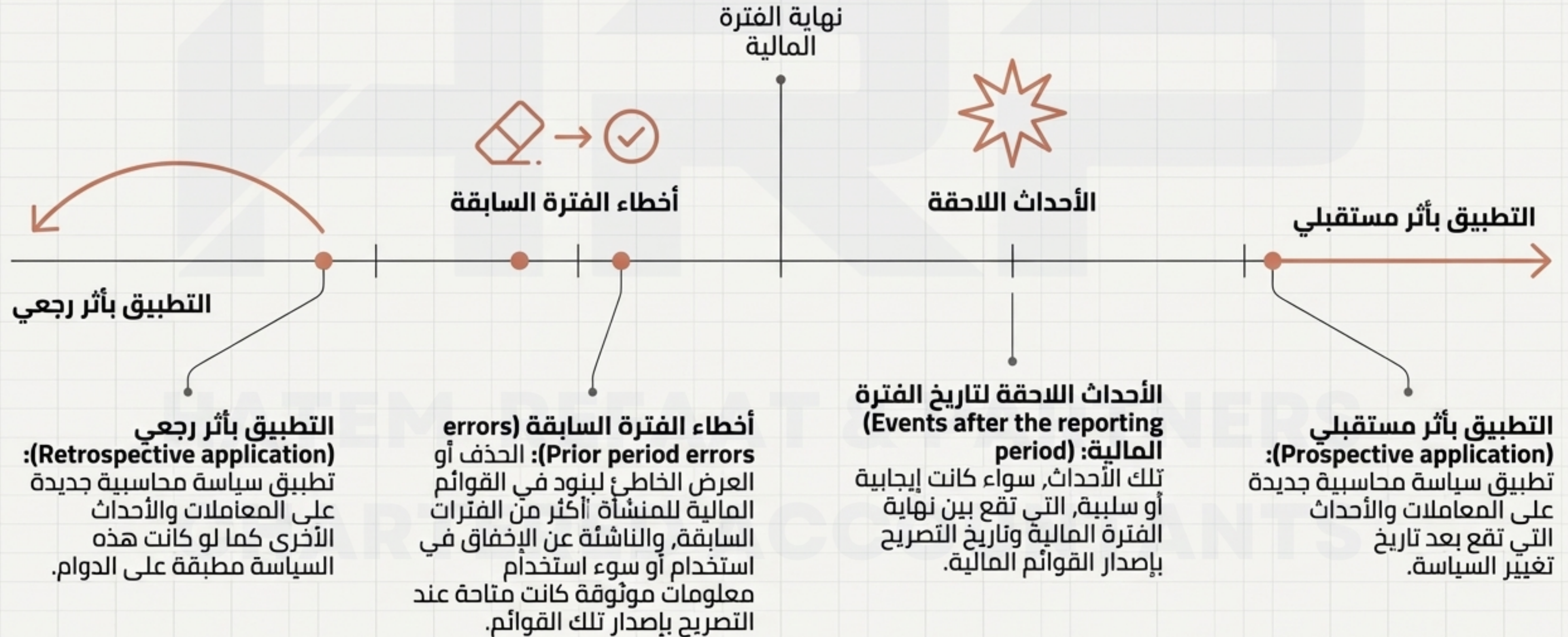
حيازة وتصريف الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات النقدية.



أنشطة التمويل (Financing activities)

الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم وتكوين حقوق الملكية والقروض للمنشأة.

محرك الأداء المالي: التوقيت والتعديلات



عدسة القياس والتقييم: المبادئ الأساسية

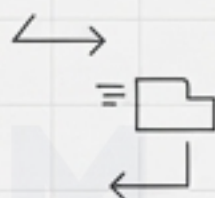


الاعتراف (Recognition)

عملية إدراج البند في الميزانية أو في قائمة الدخل الذي يفي بتعريف أحد العناصر ويستوفي معايير الاعتراف.

القياس (Measurement)

عملية تحديد المبالغ النقدية التي يتم بها إثبات عناصر القوائم المالية والاعتراف بها في الميزانية وقائمة الدخل.



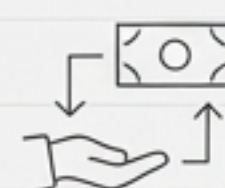
التكلفة (Cost)

مبلغ النقدية أو ما في حكمها المدفوع أو القيمة العادلة لمقابل آخر تم تقديمه للحصول على أصل في تاريخ حيازته أو إنشائه.



التكلفة التاريخية (Historical cost)

يتم تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي دفع أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ حيازتها. ويتم تسجيل الالتزامات بالمبلغ المستلم مقابل الالتزام.



التكلفة الجارية (Current cost)

الأصول التي تظهر بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يجب دفعه إذا تم حيازة نفس الأصل أو أصل مماثل له في الوقت الحاضر.



عدسة القياس والتقييم: القيمة العادلة وتدرجها

القيمة العادلة (Fair value)

السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

مدخلات المستوى الأول (Level 1 inputs)

الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مطابقة يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

مدخلات المستوى الثاني (Level 2 inputs)

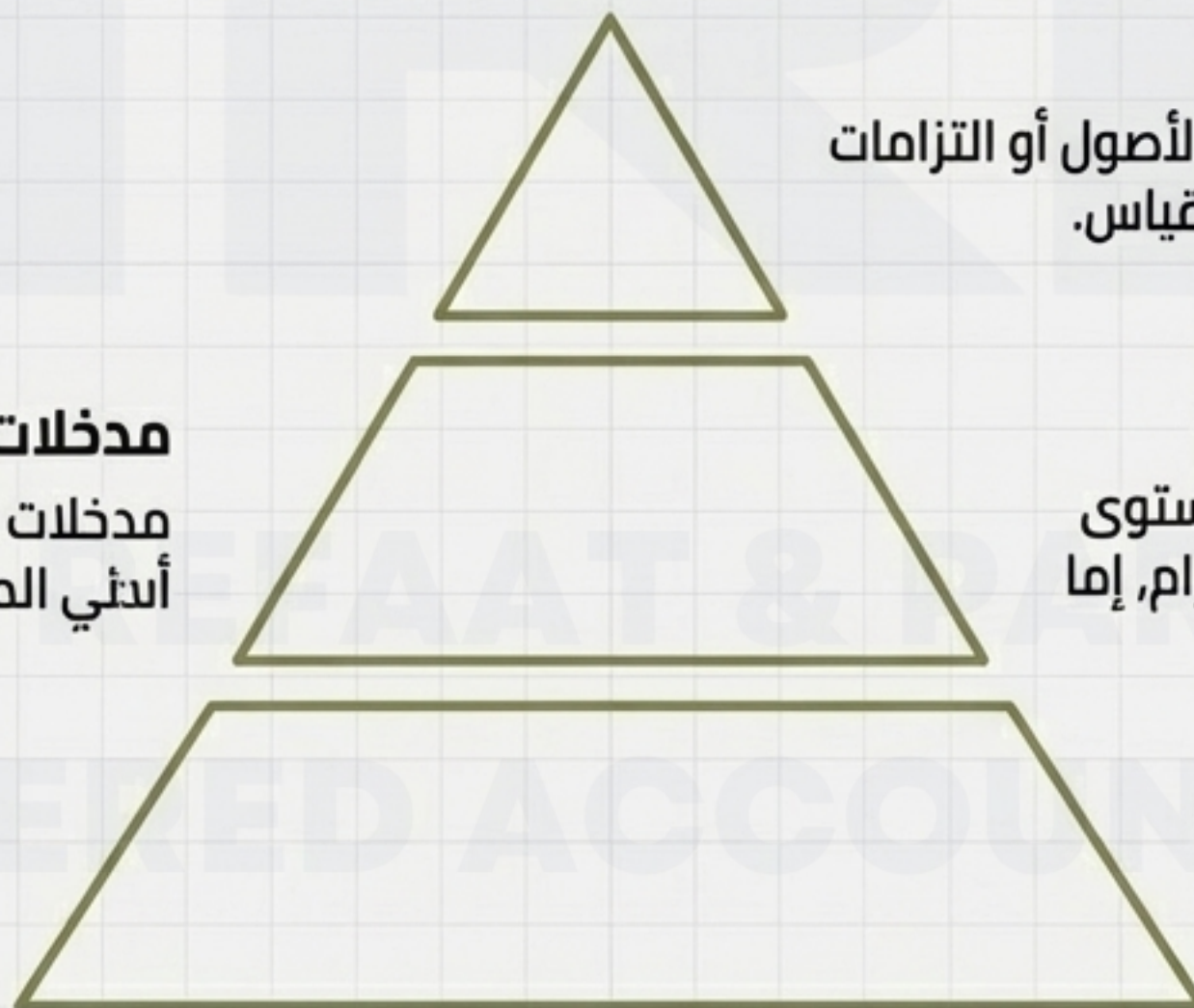
مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى الأول، والتي تكون قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

مدخلات المستوى الثالث (Level 3 inputs)

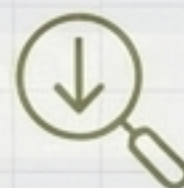
مدخلات غير قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام.

مدخلات (Level 3 inputs)

مدخلات تبييم التفلي للملاحظة للأصل أو الالتزام في أدلي المساوت الامتصل في أمقال المصينة.

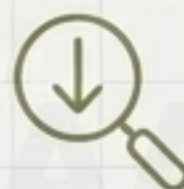


عدسة القياس والتقييم: انخفاض القيمة وتوزيعها



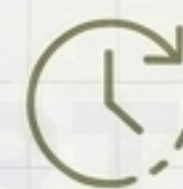
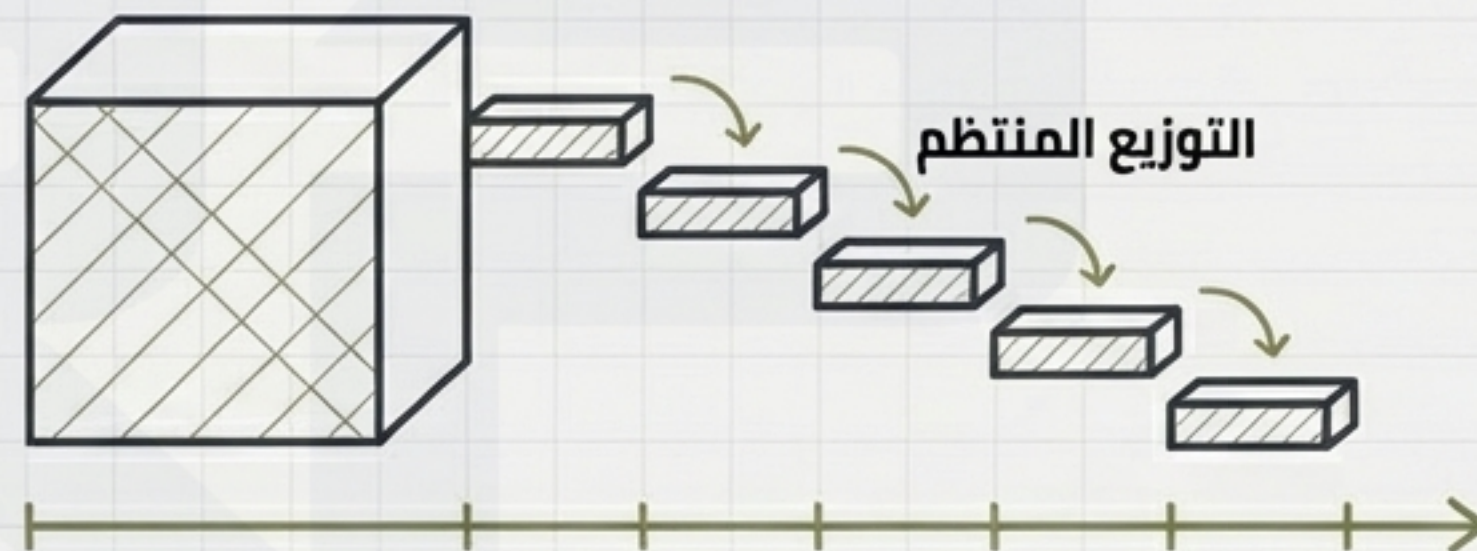
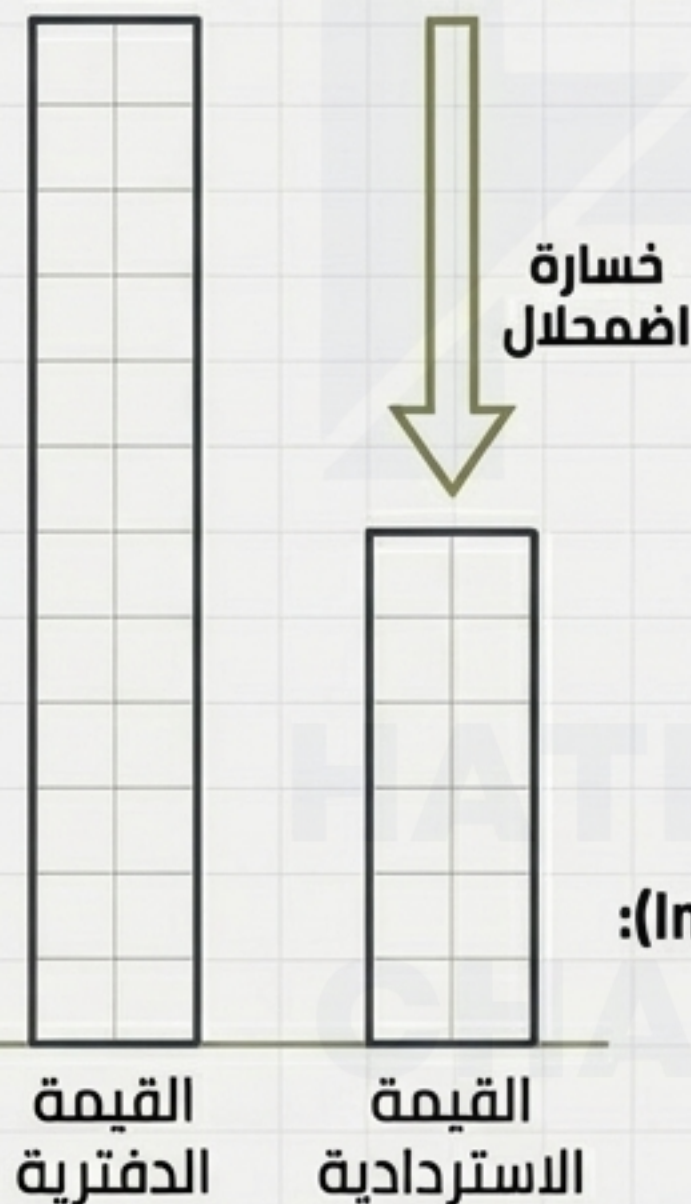
اضمحلال الأصل (Impairment):

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الأصل عن قيمته الاستردادية.



خسارة اضمحلال (Impairment loss):

مقدار الزيادة في القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية.



الإطفاء (Amortization):

التوزيع المنتظم للمبلغ القابل للإطفاء للأصل غير الملموس على مدار عمره الإنتاجي.



الإهلاك (Depreciation):

التوزيع المنتظم للمبلغ القابل للإهلاك للأصل على مدار عمره الإنتاجي.



مفاهيم متخصصة: الأدوات المالية

الأداة المالية (Financial instrument): أي عقد ينتج عنه أصل مالي لمنشأة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

أداة التحوط (Hedging instrument): أداة مشتقة محددة أو أصل مالي أو التزام مالي (لغير المشتقات) يتم تحديد قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية المستقبلية لتعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محدد يتم التحوط له.



الأصول المالية المتاحة للبيع (Available-for-sale financial assets): الأصول المالية غير المشتقة التي يتم تحديدها على أنها متاحة للبيع، أو التي لا يتم تصنيفها ضمن: (أ) القروض والمديونيات، (ب) الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو (ج) الأصول المالية المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

مبادئ أساسية لتحقيق الوضوح المالي



الاستمرارية (Going concern)

يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض أن المنشأة مستمرة ولن تتوقف أو تصفي أنشطتها في المستقبل المنظور.



الأهمية النسبية (Materiality)

تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على القوائم المالية.



الحياد (Neutrality)

خلو المعلومات في القوائم المالية من التحيز.



قابلية الفهم (Understandability)

عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة تجعلها مفهومة للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية.

الإطار المتكامل: بناء صورة مالية واضحة وموثوقة



إن فهم هذه المصطلحات ليس مجرد حفظ للتعريفات، بل هو امتلاك للأدوات اللازمة لبناء وتفسير القصة المالية لأي منشأة.

من خلال هذا الإطار المنظم، تكتسب الأرقام معنى، وتتحول البيانات إلى رؤى، مما يمكن المهنيين من اتخاذ قرارات مستنيرة وفقاً لروح ومقاصد **معايير المحاسبة المصرية**.

مرجعك الدائم للوضوح في المعايير المحاسبية.

المعالجة المحاسبية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية

دليل عملي لفهم وتطبيق التفسير المحاسبي المصري رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤



صادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٢٤

سوق جديدة تتشكل: لماذا الآن؟



الفرصة السوقية (Market Opportunity)

إطلاق أول سوق كربون طوعي (VCM) في أفريقيا بالبورصة المصرية، مما يخلق فئة أصول جديدة تتطلب معالجة محاسبية واضحة.



التطور التشريعي (Legislative Development)

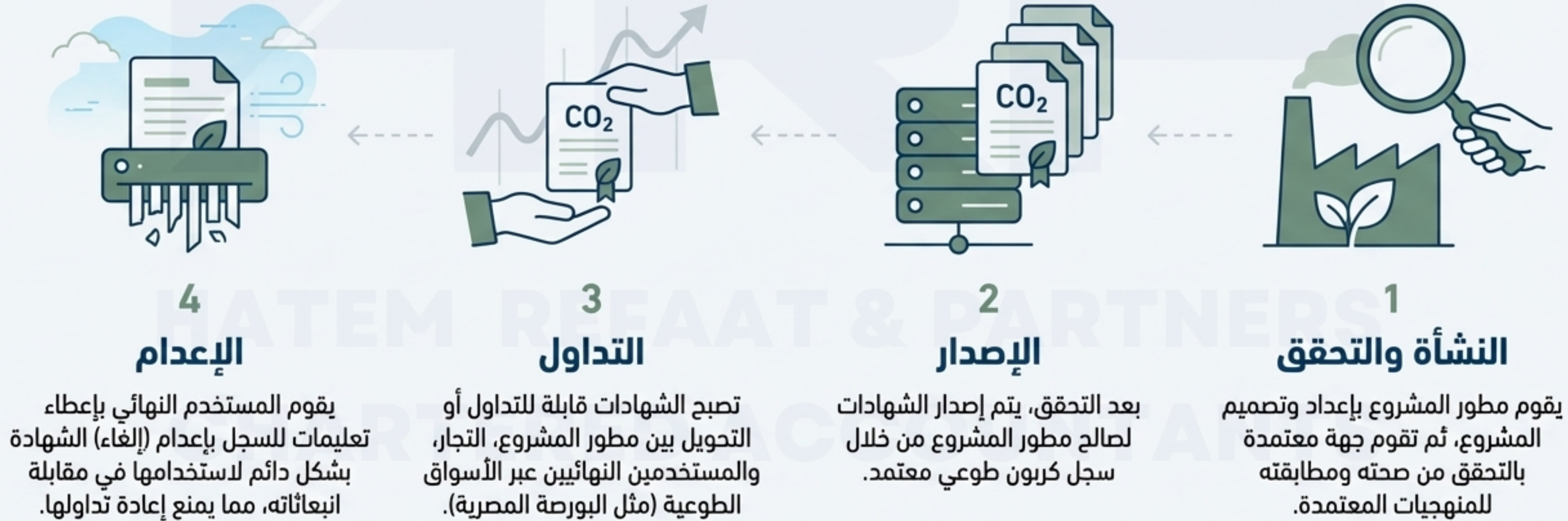
صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٤٦٦٤ لسنة ٢٠٢٢ وقرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٢٤، الذي اعتبر هذه الشهاء أداة مالية قابلة للتداول بالبورصة المصرية.



الالتزام العالمي (Global Commitment)

انطلاقاً من مخرجات مؤتمر قمة المناخ (COP27) الذي استضافته مصر، مما وضع التنمية المستدامة في صميم الاستراتيجية الوطنية.

دورة حياة شهادة خفض الانبعاثات الكربونية



الأطراف الرئيسية في سوق الكربون الطوعي



جهات التحقق والمصادقة (Validation/Verification Bodies)

كيانات مستقلة تراجع وتتحقق من
مطابقة المشروع للمعايير
والمنهجيات المعتمدة.



مطور المشروعات (Project Developers)

الجهات المسؤولة عن تنفيذ
مشروعات خفض الانبعاثات. قد
يكون المطور هو مالك المشروع أو
جهة ممولة غير مالكة.



التجار (Traders)

الوسطاء الذين يتعاملون على
الشهادات بيئياً وشراءً مقابل عمولة.



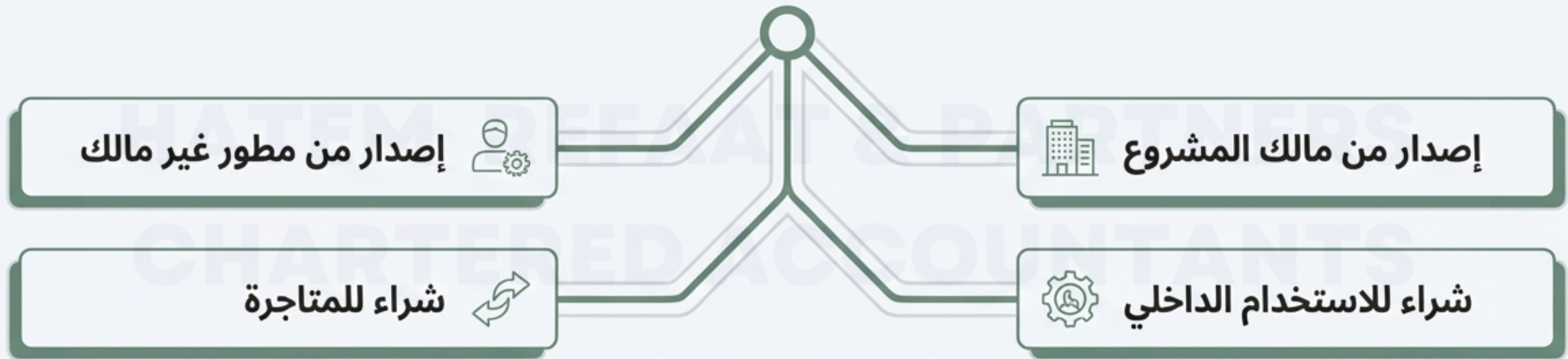
سجلات الكربون الطوعية (Carbon Credits Registries)

أنظمة حفظ مركزية إلكترونية لإصدار
وتسجيل وتتبع ملكية الشهادات.

المبدأ الحاكم: الغرض التجاري يحدد كل شيء

ما هو الغرض من حيازة الشهادة؟

****المعالجة المحاسبية لا تعتمد على الشهادة نفسها، بل على الغرض من حيازتها.***



الحالة (أ): إصدار الشهادة لصالح مطور المشروع المالك له

المعالجة المحاسبية	لغرض الاستخدام الداخلي (Offsetting)	لغرض البيع (For Sale)
التصنيف	أصل غير ملموس	أداة مالية
المعيار المطبق	معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣)	معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
القياس الأولي	بالتكلفة الفعلية، ويُضاف مقابلها بند احتياطي شهادات خفض الانبعاثات الكربونية" ضمن حقوق الملكية.	بالتكلفة الفعلية.
القياس اللاحق	نموذج التكلفة أو إعادة التقييم. أي إهلاك أو أو اضمحلال يُخفض به الاحتياطي المقابل.	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (OCI)، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (P&L) إذا كانت مقيدة بالبورصة.
الاستبعاد من الدفاتر	تتم تسوية الرصيد مع الاحتياطي المقابل، وأي فروق تسوى في حساب الأرباح/الخسائر المرحلة.	وفقًا لقواعد استبعاد الأدوات المالية الواردة بالمعيار رقم (٤٧).

الحالة (ب): إصدار الشهادة لصالح مطور أو ممول غير مالك للمشروع

المعالجة المحاسبية	الوصف
التصنيف	أداة مالية
المعيار المطبق	معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
القياس الأولي	بالتكلفة الفعلية.
القياس اللاحق	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (OCI)، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (P&L) إذا كانت مقيدة بالبورصة.
الاستبعاد من الدفاتر	وفقًا لقواعد استبعاد الأدوات المالية الواردة بالمعيار رقم (٤٧).

الحالة (ج): شراء الشهادات بهدف الاستخدام الداخلي والإلغاء (Offsetting)

المعالجة المحاسبية	الوصف
التصنيف	أصل غير ملموس
المعيار المطبق	معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣)
القياس الأولي	بتكلفة الاقتناء، شاملة كافة المصروفات والرسوم.
القياس اللاحق	يتم استهلاكها أو إثبات اضمحلالها على أساس سياسة الشركة وطبيعة الشهادات.
الاستبعاد من الدفاتر	عند الاستخدام، تتم تسوية رصيد الأصل غير الملموس ومعالجة الفرق في الأرباح/الخسائر.

الحالة (د): شراء الشهادات بهدف المتاجرة

المعالجة المحاسبية	الوصف
التصنيف	أداة مالية
المعيار المطبق	معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
القياس الأولي	بتكلفة الاقتناء، شاملة كافة المصروفات والرسوم.
القياس اللاحق	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (OCI)، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (P&L) إذا كانت مقيدة بالبورصة.
الاستبعاد من الدفاتر	وفقًا لقواعد استبعاد الأدوات المالية الواردة بالمعيار رقم (٤٧).

متطلبات الإفصاح الإلزامية

قائمة الإفصاحات المطلوبة في الإفصاحات المتممة:

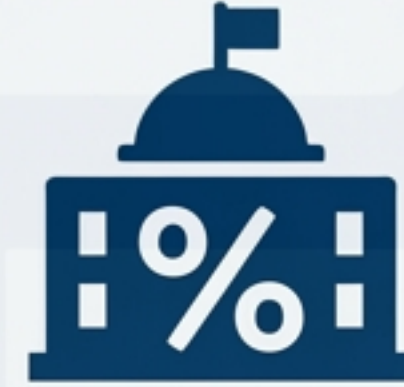
- ✓ **السياسات المحاسبية:** شرح مفصل للسياسات المطبقة لكل غرض من أغراض حيازة الشهادات.
- ✓ **طرق التقييم:** الإفصاح عن طرق التقييم وأسس التسعير المستخدمة، خاصة للقياس بالقيمة العادلة.
- ✓ **معلومات إضافية:** أي معلومات (مالية وغير مالية) لازمة لفهم الأرصدة المتعلقة بالشهادات.
- ✓ **تسوية الحركة:** عرض تسوية توضح حركة أرصدة الشهادات خلال الفترة (رصيد أول المدة، الإضافات، الاستبعادات، إعادة التقييم، الاضمحلال، رصيد آخر المدة).
- ✓ **أثر التغيرات:** الإفصاح عن أثر أي تغير في السياسات المحاسبية وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٥).

اعتبارات هامة أخرى



حالة تغيير الغرض (Change of Purpose)

في حالة تغيير الغرض من اقتناء الشهادات (مثلاً، من المتاجرة إلى الاستخدام الداخلي)، يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥) - "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" لتسوية الأرصدة وعكس التغيير.



المعالجة الضريبية (Tax Treatment)

يجب مراعاة تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل على جميع الحالات السابقة.

تاريخ التطبيق والنفاذ

التطبيق المبكر
(Early Application)



يُسمح بالتطبيق المبكر.
في حالة التطبيق المبكر، يجب على
المنشأة الإفصاح عن ذلك.

تاريخ البدء الإلزامي
(Mandatory Effective Date)



يجب تطبيق هذا التفسير على الفترات
المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥.

خريطة القرار: كيف تحدد المعالجة المحاسبية الصحيحة؟



الرسائل الأساسية

الغرض هو الأساس (Purpose is Paramount)

النية التجارية من حياة الشهادة هي العامل الوحيد الذي يحدد ما إذا كانت ستُعامل كأصل غير ملموس أم كأداة مالية.



مساران واضحان (Two Core Pathways)

كل المعالجات تدرج تحت مسارين رئيسيين: معيار المحاسبة رقم (٢٣) للأصول غير الفير الملموسة (للاستخدام الداخلي)، أو معيار المحاسبة رقم (٤٧) للأدوات المالية (للمتاجرة والبيع).



الإفصاح أساس الشفافية (Disclosure is Mandatory)

الشفافية في القوائم المالية حول السياسات المتبعة وحركة الأرصدة ليست خيارًا، بل هي متطلب إلزامي للامتثال.



أسئلة وإجابات

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع لجنة معايير المحاسبة المصرية.

standards.committee@eas.gov.eg

HATEM KHALIL PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS